جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأزمـــة اليمنـــــية

و تأثـــيرها في أمـــن دول الخليـــج العربي

(2019- 2011)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالبة: صباح كزيز

إشراف الأستاذ: أ.د/عبد العظيم بن صغير

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
أ.د/مصطـفى أسعـــيد	أستاذالتعليم العالي	رئيســـــا	جامعة بسكـرة
أ.د/ عبد العظيم بن صغير	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة بومرداس
أ.د/كربـــوسة عمـــراني	أستاذ التعليم العالي	ممتحـــــنا	جامعة بسكـرة
د/حـــــروري سهـــــام	أستاذ محاضـــر- أ-	ممتحـــــنا	جامعة بسكـرة
د/ خـــلاصي خليـــدة	أستاذ محاضـــر- أ-	ممتحـــــنا	جامعة بومرداس
د/فـــرج عبـد الحميد	أستاذ محاضـــر- أ-	ممتحـــــنا	جامعة الـــوادي

الموسم الجامعي: 2022/2021

الإهـــــــــــــداء

إلى من علماني أن الحياة كفاح وعمل مستمر واجتهاد

إلى من استمديت منهما القوة والثبات والعزة والثقة بالنفس

إلى من كانا سببا فيما وصلت إليه.....أمي وأبي أدامهما الله لي؛

إلى من أحاطوني بالمحبة والاهتمام والدعم

سندي وعوني في هذه الدنيا ..... إخوتي؛

إلى كل من أحبوني في الله واحببتهم فيه .....وكل من تمنوا لي الخير؛

إلى كل من أنهكه القلم سعيا وراء..... العلم والمعرفة.

الطالبة: صباح كزيـــــــز

شكـــــر وتـــقـديـــــــر

بعد حمد الله تعالى والثناء عليه على عظيم فضله وكثير عطاءه، الذي يسّر لي سبيل العلم، وهيأ لي أسبابه وأمدني بالعون لإنجاز هذا البحث، أساله تعالى الإخلاص في القول والعمل.

من الواجب أن أسند الفضل إلى أهله عرفانا وامتنانا، فأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى مشرف الرسالة: "الأستاذ الدكتور عبد العظيم بن صغير " الذي تفضل برعايته وتأطيره لهذه الدراسة و على ما بذله من جهد و ما قدمه من وقت ونصح ومشورة ومتابعة حثيثة لهذا العمل طوال فترة إعداده، فكل الامتنان والتقدير أستاذي الفاضل لجهودك وعطاءك الا محدودين، جعلها الله لك في موازين حسناتك.

كما أتقدم بالشكر الوافر والثناء الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة التحكيم الموقرة على قبولهم تحكيم هذا العمل المتواضع وتصويب أخطاءه وهفواته، لكم مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام على مجهوداتكم المبذولة.

لا يفوتني في هذا المقام أيضا أن أعبر عن تقديري وعرفاني لكافة أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية- جامعة محمد خيضر بسكرة، جزاكم الله جميعا بالخير الكثير.

إلى كل من قدم لي عونا أو أسدى لي نصحا أثناء إعداد هذا العمل.. شكر موصول لكم جميعا .

الطالبة: صباح كزيز

مقدمة

مقدمـة:

يشهد العالم تغيرات وتحولات عميقة وهامة على مستوى العلاقات الدولية، تمثل جملة ارتدادات للنقلة الكبيرة التي تمت مع نهاية الحرب الباردة، أثرت هذه التحولات في طبيعة الأزمات والنزاعات وتحولها من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، ومن هنا أصبح موضوع الأزمات التي تكون نتيجة النزاع الهوياتي أحد القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين داخل الأوساط الاكاديمية، لما تحدثه من آثار تتعدى حدود الدول، رغم اعتقاد العديد منهم أن هذا الشكل من الأزمات ما هو إلا مرحلة مؤقتة من مراحل التاريخ سوف تتلاشى شيئا فشيئا مع تصاعد موجات الحداثة، لأن هذه الأخيرة ستؤدي حتما إلى اختزال تعدد الانتماءات والولاءات الفرعية، بيد أن هذا التوجه أو الاعتقاد أثبت إخفاقه أمام دينامية الوقائع الدولية منذ فترة التسعينات، إثر تفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدة جمهوريات نتيجة لتصاعد المد الهوياتي– الإثني القومي وتزايد حدة النزاعات في العديد من الدول، ما جعل واقع عالم ما بعد الحرب الباردة يسمى بعصر النزاعات الهوياتية.

كما كان لتحولات ما بعد الحرب الباردة الأثر الواضح في طبيعة التهديدات الأمنية ودرجة وحدة تأثيرها، بسبب بروز نمط جديد من التهديدات لم يكن له فاعلية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التقليدية التي مصدرها القوة الصلبة للدول، اصطلح على هذا النوع من التهديدات (بالتهديدات اللاتماثلية – Threats Asymmetric) أو(التهديدات الهجينة– Threats Hybrids)، وهو ما يعبر عن التحول في طبيعة وخصائص الظاهرة الأمنية من حيث زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر نتيجة تفاعلها مع ما ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي والمعرفي والتقني، فقد أصبحت هذه التهديدات عابرة للحدود وتتميز بسرعة الانتشار، ما يجعلها تتجاوز القدرات الأمنية للوحدة السياسية، التي تعجز في كثير من الأحيان عن التصدي ومكافحة هذه التهديدات بشكل منفرد وبإمكانياتها الذاتية الخاصة، كما أصبح أي تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته وتداعياته إلى الوحدات السياسية المجاورة التي تتحمل الأعباء.

يمكن إسقاط كل هذه التوصيفات على العديد من الدول العربية، التي لاتزال تعاني من صعوبات عملية كبيرة من حيث كيفية تفعيل آليات الدمج الهوياتي للانتماءات الفرعية (الإثنيات، الطائفية، القبلية) لصالح الولاء الوطني الجامع والدولة القومية الواحدة للتخفيف من حدة هذا النوع من النزاعات، وتجسيد بيئة ملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر قادر على تحقيق السلم المجتمعي والعدالة الاجتماعية، وهذا الواقع ينطبق على دولة اليمن التي لطالما تعددت فيها مظاهر العنف والنزاعات الهوياتية (الطائفية، القبلية

والمناطقية) خصوصا نتيجة تمسك وتعلق النخب السياسية بالسلطة، مما أثر على استقرار وبناء الدولة الوطنية وعلى تماسك البناء الاجتماعي.

فبدأت في العام 2011 سلسلة من الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس الراحل على عبدالله صالح بعد 33 عاما من تربعه على سدة الحكم بسبب اتهامات بالفساد والحكم الفاشل، وعلى خلفية نزاع مستمر وقديم مع الحوثيين، سرعان ما أخذت الأحداث منحى آخر متصاعد في سبتمبر 2014، عندما استولت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء واتجهت جنوبا نحو مدينة عدن للسيطرة عليها. الأمر الذي ساهم في تبلور الأزمة اليمنية وتصاعد تأثيراتها الداخلية والخارجية.

لذا سنحاول في هذه الدراسة البحث في مدى تأثير الأزمة اليمنية على أمن دول الخليج العربي، نظرا لارتباط اليمن مع هذه الدول على عدة أصعدة "الجغرافية، التاريخية، الاثنية والقومية"، ما يجعل الدولة اليمنية تمثل إحدى الدوائر المهمة لمعادلة الأمن والاستقرار لدول الخليج العربية، بحيث أن أي تغيرات في هذه الدولة لا تتوقف تأثيراتها ضمن حدود الدولة بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا وأمنيا في محيطها الجغرافي برمته. فقد أدت الأزمة اليمنية الراهنة وما تطرحه من تهديدات وتحديات خطيرة على أمن دول الخليج العربي خاصة التي تتقاسم حدود مشتركة معها، إلى تدخل هذه الدول لإدارة الأزمة اليمنية وتشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في مارس 2015 بدعوة من حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المعترف بها من قبل المجتمع الدولي.

على هذا الأساس تسعى الدراسة لمعرفة وتحليل أسباب تأزم الأوضاع الداخلية في اليمن ومدى تأثيرها على أمن دول الخليج العربي، وكيف تتعامل الأخيرة مع التداعيات والتهديدات التي تطرحها الأزمة.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع من الناحية النظرية كونه يعد مساهمة ضمن مجال الأزمات والدراسات الأمنية والتي تعد من المجالات الحيوية والمهمة في حقل العلاقات الدولية، خاصة مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة التي يشهدها العالم (على الصعيد العالمي والإقليمي) خصوصا وأن العديد من الأبحاث المتخصصة في مجال الأزمات والدراسات الأمنية تركز كثيرا على الفارق ما بين مسببات الأزمة سوسيو-أمنية في دول العالم الثالث وبين نظيرتها في باقي أنحاء العالم الأكثر استقرارا.

فالأمن ضمن سياق العالم الثالث لا يعود دائما إلى مسببات عسكرية فقط بقدر ما يكون بسبب هشاشة النظام الاجتماعي والاقتصادي والتدهور الإيكولوجي والتشرذم الإثني والانقسامات العرقية والسياسية، وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بموضوع الأزمات التي تكون نتيجة النزاع الهوياتي لما تحدثه من آثار وتهديدات تتعدى حدود الدول، ومحاولة تبيان أن العديد من الأزمات الراهنة لم يعد تحليلها وتفسيرها قابلا للمفاهيم المادية فقط دون الرجوع إلى المفاهيم القيمية التي قد تكون أكثر توفيقا وأكثر تعمقا من غيرها من المفاهيم التقليدية في فهم الأزمات الدولية والإقليمية.

إذ لا تزال المعضلة الأمنية تثير انشغال الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية في حقل العلاقات الدولية، وكذا الأفراد والدول، فلا يزال البحث متواصلا –على المستويين النظري والعملي– عن الطريقة المثلى التي تضمن الأمن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الأمنية التي خرجت عن نطاق سيطرة الدول، ولهذا يؤكد (باري بوزان– Barry Buzan) بأن شعور الدول بعدم الأمان ينتج من نوعية التهديدات والمخاطر التي تواجهها، سواء داخليا أو خارجيا، والتي نادرا ما تكون منفصلة عن بعضها البعض".

أما الأهمية الموضوعية للدارسة، فإنها تكمن في محاولة الاسهام في مجال تحليل الأزمات في المنطقة العربية، حيث تمثل الأزمة اليمنية أبرز الأزمات الراهنة في المنطقة والتي تتم محاولة احتواءها إقليميا وعربيا. وهنا يمكن ملاحظة الديناميكية التي اتسم بها دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية في محاولة منها للتصدي للتحديات والتهديدات الإقليمية التي تواجه المنطقة والإحاطة بها والبحث في مدى فاعلية الآليات المستخدمة في التعامل مع الأزمة وتداعياتها، خصوصا وأنها تؤثر بصفة مباشرة على أمن دول الخليج العربي بحكم الجوار الجغرافي، ما يسهم في التقليل من عدم اليقين التحليلي في شأن دوافع سياسة هذه الدول وأدواتها في إدارتها للأزمة اليمنية.

لذا تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين استقرار اليمن وأمن دول الخليج العربي، من خلال البحث في العلاقة بين الأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي، وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن الحديث عن أمن واستقرار اليمن لا ينحصر في البعد العسكري فقط، بل يشمل أيضا البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ودور كل مكونات المجتمع اليمني في العملية السياسية والاجتماعية.

من هنا تعد الدراسة محاولة للمساهمة في تحليل انعكاسات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي، والسعي لتبيان مدى نجاح هذه الدول في مواكبة الملفات الحساسة والأزمات المستجدة في بيئتها الأمنية المباشرة وفي إطار رؤية مشتركة لدول المنطقة، إضافة إلى محاولة معرفة إذ كان هناك عدم توافق في الرؤى بين دول الخليج العربي في تعاملها مع الأزمة اليمنية، وما يترتب على هذا الاختلاف من انعكاسات.

أهداف الدراسة:

جاء البحث في الموضوع المتناول بالدراسة في محاولة منا لتحقيق أهداف عدة، أبرزها:

- رسم تصور شامل لطبيعة الأزمة اليمنية بهدف الإحاطة بالموضوع، وذلك من خلال تشخيص هذه الأزمة ورصد أسبابها وأطرافها الداخلية والإقليمية، ومعرفة مدى التداخل فيما بينها، مع محاولة تحليل عوامل تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة؛
- رصد انعكاسات الأزمة وتأثيراتها في البيئة الأمنية الإقليمية، من أجل معرفة طبيعة التهديدات التي تواجهها دول الخليج العربي والرهانات المحيطة بأمنها، بهدف التوصل إلى علاقات تفسيرية تكشف عن العلاقة بين الأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي؛
- تبيان رؤية دول الخليج العربي لمفاهيم التهديدات الإقليمية وموقفها من الأزمة اليمنية، وتصوراتها حول استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية وكيفية التعامل معها لحماية الأمن الوطني والإقليمي على حد سوء، باعتبار أن إدراك التهديد الموجه إلى الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي وتحديد المصادر الرئيسية لذلك التهديد، هما الخطوة الأولى نحو صياغة استراتيجيات أمنية على مستوى منطقة الخليج العربي لأجل مواجهة هذا التهديد؛
- تقييم مدى قدرة وفاعلية آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية في إطار البحث عن حلول للتسوية السياسية للأزمة أو حسمها عسكريا، مع محاولة رسم مسارات مستقبلية لأمن المنطقة بناء على السيناريوهات المحتملة للأزمة اليمنية.

أسباب اختيار الموضوع:

انتظمت المبررات والاعتبارات البحثية وراء اختيار تحليل الأزمة اليمنية وتأثيراتها في أمن دول الخليج العربي كموضوع لهذه الدراسة في ثنائية الدوافع الذاتية والموضوعية:

أ- أسباب ذاتية:

تمثلت المبررات الذاتية التي كانت حافز للبحث في هذا الموضوع بالدرجة الأولى في الاهتمام بالدراسات التي تتعلق بأمن واستقرار منطقتنا العربية التي نحن جزء منها ونتأثر فيها إيجابا أو سلبا، وهو ما جعلني أحاول تقديم صورة أو نموذج حول خطورة الأزمات التي تكون نتيجة غياب الأمن المجتمعي التي تواجه أمن عدد كبير من دول المنطقة، ومحاولة رصد النتائج المترتبة عن ذلك حاضرا ومستقبلا، لذا يمكن أن تقدم الدراسة إضافة متواضعة في تشخيص هذا النوع من التهديدات في منطقتنا العربية.

إضافة لوجود رغبة في محاولة الإسهام لسد النقص في الأبحاث الأكاديمية التي تناولت موضوع الأزمة اليمنية وربطها بأمن دول الجوار الخليجي، وقلة المادة الأكاديمية المتخصصة في هذا الإطار، فمن الممكن أن تساهم هذه الدارسة -ولو بالقدر اليسير- في تحقيق تراكم معرفي من شأنه مد العون للباحثين والمشتغلين في ميدان الأزمات والأمن، من أجل صياغة تصور واضح ومتكامل حول الأزمة اليمنية وتداعياتها الإقليمية.

ب-أسباب موضوعية:

تمثلت المبررات الموضوعية أساسا في:

- تشخيص الأزمة اليمنية وتتبع تطوراتها لفهم أسبابها وتحديد أطرافها (الداخلية/ الإقليمية)، ثم محاولة تسليط الضوء على تأثيرات الأزمة اليمنية في أمن دول الخليج العربي وتحليلها (تحليلا علميا- موضوعيا)؛
- البحث في مدى فاعلية الآليات المستخدمة من قبل دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية خصوصا وأنها تؤثر بصفة مباشرة على أمن هذه الدول.

أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على جملة من الادبيات باللغة العربية والانجليزية نلخصها في مايلي:

1- A book by Al-Qadhi, Mohammad Hassan**, The Iranian role in Yemen and its Implications on the Regional Security**, (2017).

(كتاب لـ محمد حسن القاض، موسوم بـ: **الدور الإيراني في اليمن، وانعكاساته على الأمن الإقليمي،** (2017).

هدف الكتاب إلى تحليل أبعاد الدور الإيراني على الساحة اليمنية وانعكاساته على الأمن الإقليمي، واستخلص الكتاب، أنه نتيجة اعتماد الدور الإيراني بشكل أساسي على الاعتبارات الطائفية والاستقطاب المذهبي لتحقيق أهدافه كان من الطبيعي أن يحمل هذا الدور في اليمن انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي، وذلك من خلال احتمالية تأثيره على توازن القوى في الإقليم، عبر تعزيز قدرة إيران وحلفائها على شن الحروب غير المتماثلة، وإضراره بمقومات الدولة اليمنية على نحو قد يخرجها بشكل كامل من معادلات توازن القوى في المنطقة، إذ يخل بالتوازنات الإقليمية لصالح إيران، ومن خلال إمكانية إضراره باستقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي، في ظل إمكانية انتقال آثار الصراع اليمني المتعلقة باختلال التوازنات السياسية الداخلية إلى بعض دول الجوار، مما قد يلحق ضررا كبيرا بالأمن الإقليمي.

2- مقال لـ **أحمد محمد أبوزيد** موسوم بـ: "**معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمألات**"، مجلة المستقبل العربي، (2013).

بحثت الدراسة في أسباب المأزق الأمني في اليمن، سواء الأسباب المحلية والإقليمية أو الدولية، وخلصت إلى تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن يرجع إلى طبيعة البنية السياسية والاجتماعية اليمنية والخليجية من ناحية، وحجم التدخل الخارجي في منطقة شبه الجزيرة العربية، وطبيعة التوازن الإقليمي في المنطقة، واختلال صور توزيع القدرات بين الأطراف الدولية المشكلة لهذا النظام الإقليمي من ناحية أخرى، ستكون لها التأثير الأكبر في تحديد مصير ومستقبل المأزق الأمني الذي يحكم علاقة اليمن بمنظومة دول الخليج العربي.

3- مقال لـ **فراس عباس هشام موسوم بـ: "الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني السعودي"**، مجلة الخليج العربي، (2016).

قدم المقال تحليلا لمدى انعكاس الأزمة اليمنية على الصراع الإقليمي لكل من إيران والسعودية إذ تشكل اليمن قاعدة ارتكاز لهما في مشاريعهما الإقليمية، نتيجة موقعها الجيواستراتيجي، وتستعرض هذه الدراسة السياق الذي تبرز فيه طرفا المواجهة في بناء التصورات التي ينطلقان منها لما تمثله اليمن من أهمية استراتيجية، ويعرض الأسباب التي كانت وراء دوافع السعودية لتشكيل التحالف العربي والمساندة من الدول الإقليمية كتركيا وباكستان والولايات المتحدة دوليا، لتعيد تشكيل خارطة التوازن في منطقة الشرق الأوسط، وتوصلت إلى أن المتغيرات الإقليمية استحوذت على اهتمام الجانبين الإيراني والسعودي وخصوصا في ممارستهما حيال إعادة تشكيل تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة، الأمر الذي انعكس على حدة التنافس بينهما.

4- دراسة لـ **محمد جميح** بعنوان: "**المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(2014).

تقف هذه الدراسة على العوامل والأسباب التي قادت إلى سقوط صنعاء في أيدي الحوثيين؛ مثل طبيعة الانقسامات المختلفة في اليمن، بحيث كان الصراع يدور بين شرعيتين؛ إحداهما شرعية انتخابية مثلتها السلطة الحاكمة آنذاك، والأخرى شرعية شعبية ثورية، حاولت أن تبرز بديلا عن الشرعية السياسية، مستفيدة من التغيير الذي شهدته المنطقة (منذ حادثة اضرام الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه)، لم يكن الانقسام في حينه طائفيا -ولا هو الآن- على الرغم من بروزه بمظهر طائفي، بل كان سياسيا، ومثل أعلى درجات الصراع على السلطة.

5- دراسة لـ **سماء الهمداني وآخرون** موسومة بـ: "**أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن**"، صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،2015.

تشير الدراسة إلى استمرار الكارثة الإنسانية بالتفاقم في اليمن، كما ركزت على ضرورة تسخير الجهود وجمع جميع الأطراف على طاولة الحوار للتفاوض حول اتفاقية سلام مستدام، وبالتالي إن لم تأخذ أي تسوية قادمة مواقف الفاعلين المحليين بعين الاعتبار فإنها بالتأكيد لن تنجح، وفي نفس الوقت أصبح من الصعب إيجاد تسوية مماثلة، وذلك بسبب القوة التي اكتسبتها العديد من القوى الفاعلة منذ بدء العملية العسكرية التي

تقودها السعودية. و في حال غياب ذلك، فإن اليمن في خطر الاستمرار في الكارثة الإنسانية. وعليه؛ يتعين على المجتمع الدولي أن يستوعب مدى تأثير سياساته وإجراءاته في العلاقات المعقدة والديناميكية بين الجهات المحلية الفاعلة، والامتناع عن تصعيد الوضع.

6- رسالة ماجستير لـ راشد ماجد الحنطي موسومة بـ: "**مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية: الحوثيون في اليمن أنموذجا2013/1994**"، جامعة الشرق الأوسط،2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة، التي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج العربي، والوقوف عند التصورات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي وأدوات تنفيذها، والتعرف على العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن وأهدافها وخلصت الدراسة إلى أن الحركة الحوثية تمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها ايران لتنفيذ مشروعها عبر مبدأ تصدير الثورة.

7- Study by Peter Salisbury, " **Yemen and the Saudi–Iranian Cold War** ", (2015).

(دراسة لـ بيتر ساليسبري، موسومة بـ: "**اليمن والحرب الباردة السعودية الإيرانية**"، (2015).

تناولت الدراسة دور الأطراف الخارجية للأزمة اليمنية المتمثلة في السعودية وإيران من منظور تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الوطني لدول الخليج العربي، وذلك على اعتبار أن إيران تعتمد على توظيف الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفرعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قرونا ليصبح وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة، مما أوقع الخليجيين في تهديدات طائفية إيرانية عن طريق التحريض الطائفي.

8- Study by Roland Popp, **"War in Yemen: Revolution and Saudi intervention"**,(2015).

(دراسة لـ رولاند بوب، موسومة بـ:"**الحرب في اليمن: ثورة وتدخل سعودي**"، (2015).

هدفت الدراسة إلى البحث في طبيعة الدور السعودي في التعامل مع الأزمة اليمنية منذ بدايتها عام 2011، انطلاقا من الإعلان عن المبادرة الخليجية وصولا إلى سيطرة الحوثيين على جزء كبير من اليمن ما أجبر السعودية إلى الاعتماد على توظيف الأداة العسكرية في إدارتها للأزمة ضمن عمليات التحالف العربي، وخلص الدراسة أنه يجب اعتماد الحلول الدبلوماسية، وفي هذا السياق يمكن لسلطنة عمان أن تلعب دور الوسيط في تسوية الأزمة اليمنية.

تأتي دراستنا كإضافة لما سبق من دراسات وأبحاث، مع محاولة استدراك الجوانب التي تم أغفالها، فالدراسات السابقة اختلفت وتعددت وجهاتها، حيث تناول كلا منها الأزمة اليمنية من زاوية معينه، كما أن البعض منها تناول الأزمة في اليمن دون ربطها بأمن دول الخليج العربي، إضافة إلى ذلك معظم هذه الدراسات، سواء كانت من فئة الكتب أو المقالات أو الدراسات، لم تتطرق إلى طبيعة التهديدات التي تفرزها الأزمة اليمنية بشكل دقيق، حيث أنها ركزت على دور دول الخليج العربي في اليمن دون تناول التهديدات التي تطرحها الأزمة أو كان تناول لهذه التهديدات في أغلبها عبارة عن اشارات عابرة دون تحليل مستفيض، ومن خلال ما سبق تتحدد دراستنا في محاولة بناء رؤية شاملة عن الأزمة اليمنية، وتحديد أسبابها وأطرافها، والوقوف على طبيعة التهديدات التي تفرزها الأزمة والتي أدت إلى تحرك دول الخليج العربي لإداراتها، بالتالي محاولة تحليل مصادر التهديد القائمة والمحتملة التي تشكلها الأزمة ورصد تأثيراتها على أمن دول الخليج العربي.

حدود الدراسة:

استجابة لطبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل، تم معالجة هذه الدراسة ضمن مجالين زماني ومكاني، تم تحديد هما على النحو التالي:

- **المجال الزماني:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى غاية العام 2019، أي منذ بداية الحراك السياسي في اليمن وما رافقه من تطورات، إذ تم على إثره إطلاق المبادرة الخليجية التي أعلنت من السعودية في 3 أفريل 2011، لتهدئة الوضع في اليمن، ولضمان عدم تأثير الأحداث اليمنية على الجوار الخليجي وامتدادها إلى أراضيه، إلا أن تطور الأحداث وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية أدخل اليمن في أزمة خطيرة تهدد أمن دول الخليج العربي ككل.

- **المجال المكاني:**

يشمل الحيز الجغرافي للدراسة:

- دولة اليمن: كونها محور الدراسة وميدان أحداث الأزمة؛
- دول الخليج العربي: كون هذه الدول مهددة في أمنها في ظل الأزمة اليمنية الراهنة وأن كان ذلك بدرجات متفاوتة، ما جعل تحركها في إطار تحالف عسكري عربي تقوده المملكة العربية السعودية، وليس في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي.

إشكالية الدراسة:

ينبني موضوع دراستنا على إشكالية العلاقة بين الأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي، حيث تُثار إشكالية أمن دول الخليج العربي في ظل تداعيات الأزمة اليمنية.

- على هذا الأساس تتحدد إشكالية الدراسة في:

كيف تؤثر الأزمة اليمنية في أمن واستقرار دول الخليج العربي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يمكن فهم طبيعة الأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي في إطار المقاربات النظرية للعلاقات الدولية؟
- ماهي محددات الأزمة اليمنية وتداعياتها الداخلية؟
- ما هي مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج العربي على ضوء تداعيات الأزمة اليمنية؟
- ماهي آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية؟ وماهي المسارات المحتملة لتطور الأزمة وما انعكاساتها على مستقبل أمن دول الخليج العربي؟

فرضيات الدراسة:

بحكم طبيعة هذا الموضوع والإشكالية التي يثيرها، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تنسجم مع أهداف الدراسة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** كلما زاد ارتباط الأزمة اليمنية بالأطراف الخارجية الإقليمية، كلما انعكس ذلك سلبا على مسارات الأزمة وامكانية تسويتها.
- **الفرضية الثانية:** كلما تصاعدت حدة الأزمة اليمنية، كلما زاد حجم التهديدات لأمن دول الخليج العربي.
- **الفرضية الثالثة:** يتحدد نجاح دول الخليج العربي في إدارة الأزمة بمدى قدرتها على بناء رؤية استراتيجية موحدة في مواجهة التهديدات المشتركة التي تشكلها الأزمة اليمنية عليها.

المقاربة المنهجية للدراسة:

بغرض تحليل الموضوع ومعالجته ومن أجل محاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، حاولنا في هذه الدراسة الاستعانة بالمقاربة المنهجية والنظرية التالية:

المنهج التاريخي: يستند هذا المنهج إلى تحليل الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك الظواهر السياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وقد تم توظيفه في دراسة هذا الموضوع بغرض تتبع تطورات الأزمة اليمنية وتتبع دور دول الخليج العربي في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها.

المنهج التحليلي: يعتمد هذا المنهج على تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات محل البحث، ومن ثم دراستها بأسلوب متعمق، لذا تم توظيفه في تفكيك وإعادة تركيب انعكاسات وتداعيات الأزمة اليمنية من أجل استخلاص النتائج وتقييم مدى تأثيرها على أمن دول الخليج العربي.

الاقتراب النسقي: هي مقاربة قائمة على المدخلات والمخرجات، واستخدمت هذه المقاربة من أجل تتبع المدخلات الموجهة لدول الخليج العربي من البيئة المحيطة بها والمرتبطة أساسا بتداعيات الأزمة اليمنية وتأثيراتها وما تطرحه من مخرجات في شكل ردود أفعال حول هذا التهديد، سواء كان بالشكل الإيجابي أو السلبي، ومن ثمة حدوث عملية استرجاع عكسي تعكس نتائج المؤثر على المتأثر.

مقاربة مركب الأمن الإقليمي: تنطلق هذه المقاربة النظرية من فكرة أساسية مفادها أن الدولة لا تستطيع تحقيق أمنها بمعزل عن الدول الأخرى (ضمن إقليم معين)، بالتالي ضرورة تنسيق الجهود وتوحيدها في مواجهة التهديدات الأمنية، ويكون ذلك ببناء تصور موحد حول مدركات التهديد المشتركة، ثم تحديد استراتيجية فاعلة وجملة من الآليات المناسبة لمواجهة هذه التهديدات في سياق منظومة إقليمية، وكون دول الخليج العربي سعت إلى بناء تصور مشترك لمدركات التهديد منذ نشأتها عام 1981، نحاول إسقاط هذه المقاربة النظرية لمعرفة هل استطاعت الدول الأعضاء فيها أن تتفق على جملة من التهديدات والمخاطر التي تشكل تهديد أمني لكل دول الخليج العربي في ظل انعكاسات وتداعيات الأزمة اليمنية، وتحديد جملة من الآليات المعتمدة لمواجهتها في إطار منظومة أمنية إقليمية.

المقاربة الواقعية: تقوم الواقعية على فكرة أساسية مفادها أن الصراع جوهر العلاقات الدولية، فالدول تسعى لحفظ بقاءها وحماية أمنها ومصالحها وزيادة قوتها، وبذلك فهي ملائمة لتفسير سلوك دول الخليج العربي

تجاه الأزمة اليمنية، وفهم دوافع التدخل والدفاع الاستباقي بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي ضد التهديد الحوثي، إذ يلاحظ طغيان مفاهيم المصلحة لدى هذه الدول في التحرك تجاه إدارة الأزمة اليمنية باعتبارها مصدرا لتهديد أمنها واستقرارها ما دفعها للتوجه نحو العمليات العسكرية لحسم الأزمة التي تمثل أداة للقوة الصلبة التي يرتكز عليها التحليل الواقعي.

تبرير خطة الدراسة:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة وفحص الفروض المقترحة، تم الاعتماد على تقسيم بحثي قائم على أربعة فصول أساسية، مثل الأول التبرير النظري للدراسة، بينما جسدت الفصول الثلاثة الأخرى الانجاز التطبيقي لها، وذلك على النحو الآتي:

جاء **الفصل الأول** موسوم بـ البناء النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة (الأزمة اليمنية و أمن دول الخليج العربي)، من منطلق أن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية تستدعي الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية والمرجعية النظرية لها، نظرا للعلاقة التلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة، والواقع العملي من جهة أخرى واستجابة لذلك تضمن هذا الفصل أربع مباحث أساسية تم من خلالها تحديد جملة من المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية التي انطلقت منها الدراسة، كـ مفهوم الأزمة والأمن والأطر النظرية المفسرة للأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي.

بينما **الفصل الثاني** خصص لعرض جزئية بحثية أساسية إذ تم في هذا الفصل الانتقال إلى الشق التطبيقي للدراسة، لذا جاء معنون بـ: الأزمة اليمنية: (الجذور، الأسباب والتداعيات الداخلية) على هذا الأساس تم تقسيمه لثلاث مباحث أساسية، تناول الأول جذور الأزمة (الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار وتراكم الأزمات الداخلية في اليمن)؛ بينما يبحث الثاني في أسباب الأزمة اليمنية (عوامل تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة)؛ أما المبحث الثالث تم من خلاله رصد التداعيات الداخلية للأزمة اليمنية.

بالنسبة **للفصل الثالث** فقد جاء موسوم بـ: مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج العربي على ضوء تداعيات الأزمة اليمنية، هذا لأنه خصص لرصد التأثيرات التي يفرزها الوضع المتأزم في اليمن على دول الجوار الخليجي، واستجابة لذلك تم تقسيمه إلى أربع مباحث أساسية، بحيث خصص الأول للبحث في الصراعات الطائفية والنزعات الانفصالية وتأثيرها في أمن واستقرار أنظمة دول الخليج العربي؛ والثاني تناول الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي؛ أما المبحث الثالث يبحث في

انعكاسات تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وتهديد أمن الممرات البحرية على أمن دول الخليج العربي؛ وفي المبحث الرابع تم التطرق إلى الأعباء الاقتصادية للحرب وتنامي التهديدات اللاتماثلية.

أما **الفصل الرابع** جاء بعنوان: مقاربة دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية ومستقبل أمن المنطقة في ظل المسارات المحتملة للأزمة، هذا لأنه أهتم بمعالجة ومعرفة دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية ومستقبل أمن هذه الدول على ضوء المسارات المستقبلية والمحتملة للأزمة، لذا خصصنا المبحث الأول لمعرفة أهم آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية؛ ثم حاولنا في المبحث الثاني تقييم مدى فاعلية دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية؛ أما في المبحث الثالث جاء للبحث في مستقبل أمن دول الخليج العربي على ضوء مسارات الأزمة اليمنية.

الفصل الأول

البناء النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة
(الأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي)

يشكل هذا الفصل القاعدة النظرية والتبرير المنهجي للموضوع الذي نسعى لمعالجته، إذا نحاول من خلاله ضبط الجانب النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، عن طريق تحديد المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية بطريقة منهجية هادفة وبالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الظاهرة محل الدراسة، فالبناء النظري والمنهجي يشكل منطلق أو مرتكز أساسي وهام في عملية البحث العلمي في كافة المجالات المعرفية، خاصة في مجال علم السياسة، نظرا لحداثته كحقل معرفي مستقل من ناحية، ولخصوصية طبيعة موارده العلمية من ناحية أخرى (كتعدد الأطر الفكرية والمداخل النظرية والتحليلية).

على هذا الأساس نحاول في هذا الفصل ضبط مفاهيم الدراسة والمتمثلة بالأساس في مفهومي "الأزمة والأمن"، في محاولة منا للاقتراب من معاني هاتين المفهومين وتميزهما عن غيرهما من المصطلحات المتداخلة معهما أو التي تبدو من الوهلة الأولى أنها تحمل نفس المعنى.

استكمالا للإطار النظري لموضوع الدراسة سيتم الاستعانة ببعض المقاربات النظرية من أجل فهم وتفسير أسباب الأزمة اليمنية (كمقاربة الأمن المجتمعي، مقاربة الحرمان النسبي ومقاربة التنمية السياسية). كما سيتم أيضا الاعتماد على مقاربات نظرية أخرى في تفسير وتحليل أمن دول الخليج العربي (كالمقاربة الهجومية، المقاربة البنائية، المقاربة الجيوبوليتيكية ومقاربة مركب الأمن الإقليمي)، وذلك في محاولة لتحديد مفهوم أمن دول الخليج العربي وتحليل مصادر التهديد والتحديات التي قد تواجهه دول المنطقة.

استجابة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: الأول حاولنا فيه بناء تصور مفاهيمي للأزمة؛ بينما تناول الثاني أهم الأطر النظرية المفسرة للأزمة اليمنية؛ وفي الثالث تم التطرق لمفهوم أمن دول الخليج العربي من منظور وطني وإقليمي؛ وخصص المبحث الرابع لتناول أهم المقاربات النظرية في تفسير أمن دول الخليج العربي.

المبحث الأول: بناء تصور مفاهيمي للأزمة

يعد مفهوم الأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونه موجودة منذ القديم، كما أنه يعتبر واحد من المفاهيم التي يصعب تحديدها لشموليتها واتساع نطاق استعمالها، ولأنه سيتم توظيفه كأحد المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة وفرضياتها، لذا سنحاول البحث في معنى هذا المفهوم من خلال تقديم مجموعة من التعاريف حاولت الاقتراب منه، بما يتناسب مع متطلبات الموضوع ومحاولة توصيف الظاهرة محل الدراسة كما هي وتحليلها ووضعها في سياقاتها الصحيحة قدر الإمكان.

كما سيتم في هذا المبحث توضيح مفهوم إدارة الأزمة الدولية، علما أن الاهتمام بدراسة إدارة الأزمة الدولية جاء متأخرا نسبيا، إذ يعود التركيز على هذا الموضوع إلى الفترة التي تلت أزمة الصواريخ الكوبية عام1962، بسبب الآثار التي نتجت عنها التي حفزت الوعي لدى الدولتين العظميين آنذاك على البحث عن أساليب فعالة لحل التوترات في علاقاتهم المتبادلة.[1]

المطلب الأول: الأزمة (مفهومها، خصائصها ومراحلها)

يتميز مفهوم الأزمة حاله حال بعض المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، بعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه، على الرغم من المحاولات العديدة والمبذولة من طرف المهتمين بموضوع الأزمات الدولية للتعريف بها، حيث أدى ذلك إلى تعدد التعريفات المقدمة لها ويرجع سبب هذا التعدد والاختلاف في أغلب الأحيان إلى عاملين أساسيين، أولهما مرتبط باختلاف الاتجاهات الفكرية والعلمية؛ وثانيهما يعود إلى الاستخدام الواسع والمختلف لمضمونها. الأمر الذي يعكس تعقيد هذه الظاهرة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.

لذا سنحاول عرض مجموعة من التعاريف المتداولة لمفهوم الأزمة والوقوف على أهم خصائصها، ثم محاولة التعرف على أسباب نشوئها. وذلك على النحو الآتي:

[1]- مروان سالم العلي،" **إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، العدد:19، يونيو2018)، ص49 .

الفرع الأول: مفهوم الأزمة وتميزه عن غيره من المفاهيم

سوف نحاول تحديد مفهوم الأزمة ومن ثم تميزه عن المفاهيم الأخرى التي قد تبدو أنها بنفس المعنى، وذلك النحو الآتي:

أولا- ضبط مفهوم الأزمة (Crisis Concept):

1- الجذور الأولى لاستخدام مصطلح الأزمة:

تعود أصول كلمة "أزمة" (**crisis**) إلى الكلمة الإغريقية (**krino**) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، فهي تعبر عن حالة يسودها القلق والخطر والترقب،[1] إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن الأزمة مصطلح قديم يعود في أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي أين استخدم بمعنى نقطة تحول ولحظة قرار حاسمة في حياة المريض، التي أطلقت للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان.

وفي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة (مرحلة التحول من المصطلح الطبي إلى التداول والطرح السياسي)، أما في بداية القرن التاسع عشر فقد أستخدم المصطلح للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو وجود لحظات تحول في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفى بداية الثلاثينات من القرن العشرين شاع استخدام هذا المصطلح بسبب ظاهرة الكساد التي أصابت المجتمع الإنساني وما خلفته من خراب اقتصادي نتجت عنه صراعات سياسية دولية كانت بادرا للحرب العالمية، وفي منتصف القرن العشرين استخدم علماء النفس هذا المصطلح للتعبير عن أزمة الهوية، كذلك أستخدمه الديموغرافيين في السبعينات في أزمة الانفجار السكاني، أما في الثمانينات فقد استخدم علماء الاجتماع مصطلح الأزمة للوصف التفصيلي للأزمات الاجتماعية، وذلك نتيجة لزيادة الشعور بالإحباط والاغتراب داخل المجتمعات وبين الطبقات.[2]

---

[1] .Carsten Holbrad, **The Super Power and International Conflict** (USA: the Macmillan Press, ltd,1979),p17.

[2]- محمد عبد الغني حسن هلال، **مهارات إدارة الأزمات** (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، 1996)، ص 114.

وبذلك توسع أستعمل المصطلح في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء[1]، ونتيجة لهذا التطور واتساع المفهوم ليشمل الكثير من المجالات أصبح هناك ما يسمى بالأزمة السياسية، الأزمة الاجتماعية، الأزمة الثقافية والأزمة الاقتصادية، ولكل منها مؤشراتها التي تعبر عنها والتي تختلف فيما بينها في أشياء وتتفق في أشياء أخرى.

2-المدلول اللغوي للأزمة:

تعرف الأزمة لغويا في مختار الصحاح بأنها الشدة والقحط، والفعل منها أزم بمعنى اشتد الأمر وضاق). وقال الرازي في مختار الصحاح: أزم عن الشيء أمسك عنه، والمأزم المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، وموضع الحرب أيضا مأزم، ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمين.[2]

وفي قاموس المحيط: أَزَم العام أي: اشتد قحطه، وأزَم الباب: أغلقه، وأَزَم الشيء: انقبض وأنضم، وسنة أزمة: أي شديدة، ومآزم الأرض: مضايقها.[3] أما في معاجم اللغة الانجليزية، عرفها القاموس البريطاني (ويبستر – Webster) بأنها: الوقت الحاسم أو الخطير الذي تعتمد نتائجه على قدر كبير من العواقب السلبية.[4] وعرفها قاموس (أكسفورد– Oxford) بأنها نقطة تحول، أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الإنسان، كالأزمة المالية أو السياسية، ونقطة التحول هذه، هي وقت يتسم بالصعوبة والخطر والقلق من المستقبل؛ ووجوب اتخاذ قرار محدد، وحاسم في فترة زمنية محددة.[5]

إذن الأزمة في إطار اللغة العربية تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق، وطغيانها على الوضع المادي والمعنوي في الحال التي تصيبها. بينما استخدمت في اللغات الأجنبية بمعنى حالة الخطر أو نقطة تحول حاسمة.

---

[1] ـ ولاء البحيري، **إدارة الأزمة** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008)، ص 9.

[2]- محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص 16.

[3]– محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 970.

[4]- علاء عبد الحفيظ ،**"الأزمات السياسية الدولية: المفهوم ـ الأنواع ـ الإدارة"**، دراسة (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات ، أبريل، 2020) ، ص1.

[5] –Oxford Dictionary (London University Press, London 1988), p48.

3- التعريف الاصطلاحي للأزمة:

إن محاولة تحدد الاصطلاح الذي يعطي للأزمة دلالتها الموضوعية، يتطلب منا استقراء تعاريف الباحثين لها، والتي اتفقت في بعض الجوانب واختلفت في أخرى، تبعا لاختلاف الرؤى الفكرية لكل باحث. وفيما يلي سنحاول عرض أبرز هذه التعريفات:

يقدم الأستاذ (تشارلز هيرمان–Herman Charles) تعريفا للأزمة بأنها: تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير.[1]

من جهته الأستاذ (كورال بل–Coral Bill) يعرّف الأزمة في كتابه اتفاقيات الأزمة – A study in Diplomatic Management, the Conventions of Crisis "بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول.[2]

فيما يعرف الأستاذ فهد أحمد الشعلان الأزمة على أنها: حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.[3]

أما الأستاذ (آلان فيرغسون– Allen Vergison) فيرى أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى.[4]

على المنوال ذاته يرى الأستاذ (جون سبانير– John Spanir) بأنها: موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب.[5]

يشير الأستاذ "أمين هويدي" في تعريفية للأزمة "سواء أكانت دولية أو إقليمية، بأنها مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوء

---

[1]– فاتن أحمد برهم الجرف، **أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 24.

[2]- علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات: تعريفها– أبعادها– أسبابها**، من أعمال ندوة: **إدارة الأزمات** الخاصة بمنسوبي الوزارة الخارجية (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 30 أفريل – 5 مارس 2011)، ص5.

[3] – فهد أحمد الشعلان، **إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات** (الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص27.

[4]– محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة،2003)، ص237.

[5] – حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية** (الجزائر: دار هومة،2008)، ص21.

الحرب ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية.[1]

ويرى الأستاذ(تشارلز ماكليلاند- Charles A. McClelland) أن الأزمة هي مرحلة حاسمة تتخذ عندها قرارات مصيرية،[2] وأن هناك ثلاثة مواقف تخلق أزمة دولية:[3]

- حالة سعي القادة إلى الحفاظ على موقفهم ووضعهم القيادي من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد، وبالتالي الدخول في صراع خارجي لتحقيق الوحدة الداخلية؛
- أن تشهد الأطراف المشاركة في النظام الدولي تحولا في مؤسساتها الاجتماعية نتيجة انضمامها لتحالفات أو انسحابها منها، مما قد يودي إلى خلق مواقف أزمة جديدة في ميادين تنافسية غير مألوفة؛
- حالة انهيار نظام القطبية الثنائية، الأمر الذي تنجم عنه صعوبة إعادة الأطراف الرئيسة تشكيل استراتيجيتها وتكييفها وفقا للأوضاع الجديدة. وهو ما حدث بالفعل في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث دخل العالم في مرحلة ضبابية تزايدت فيها عوامل عدم الاستقرار، مما أدى إلى اندلاع عدد كبير من الأزمة الدولية.

في هذه المواقف تزداد شدة الأزمة الحادة وتقل الثقة في إمكانية السيطرة على الموقف دون استخدام القوة أو اللجوء إلى الحرب، ويرى (ماكليلاند – McClelland) أن هناك عوامل أخرى قد تساعد على تهدئة موقف الأزمة منها:[4]

- الأفعال التي يتخذها طرف أو أكثر من أطراف أزمة حقيقية، أو تدخل أطراف أخرى لتهدئة موقف الأزمة؛
- تراجع حدة الأزمة المصطنعة بواسطة أطرافها، أو أطراف آخرين.

بناء على هذه العينة من التعاريف يمكن القول بأن الأزمة هي تهديد خطير أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول، والتي تحد من عملية اتخاذ القرار، كما أنها يمكن تحدث في أي جهة من الجهات وفي أي مكان أو زمان، ويمكن بشكل من الأشكال منع وقوع

[1]– أمين هويدي، **التحولات الاستراتيجية, البريسترويكا وحرب الخليج الأولى** (مصر: دار الشروق 1997)، ص 131.

[2]– حسين الزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي التحول و الغليان** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدارسات والتوزيع والنشر، 2001)، ص13.

[3]– إياد ضارى محمد الجبورى، **إدارة الأزمات الدولية** (عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، 2016)، ص 37.

[4]– المرجع نفسه، ص ص 37– 38.

بعض الأزمات، في حين أن البعض الآخر لا يمكن معالجتها أو السيطرة عليها ما قد تتحول إلى نزاع مسلح.[1]

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن جل التعريفات المقدمة لا تمثل في الحقيقة اختلافا أو تضادا في الدلالات، بل تمثل توصيفا يتوافق والميول الفكري والإدراك المعرفي لكل باحث، وكذا الحقل الذي ينتمي إليه، وتهدف كلها إلى توضيح معنى الأزمة الدولية، وما تشمله وما يمكن أن تخلفه قصد ضبط أجندة التعامل معها.

ويمكن محاولة تقديم تعريف إجرائي للأزمة على النحو الآتي: هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع، تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

ثانيا– مفاهيم ارتبطت بمفهوم الأزمة:

يعاني مفهوم الأزمة كغيره من مفاهيم حقل العلوم السياسية من التداخل مع العديد من المفاهيم ذات الارتباط القوي به، فهناك مفاهيم ارتبطت بشكل وثيق مع مفهوم الأزمة، حتى أصبح التفريق بينها مهمة صعبة، لكنها بطبيعة الحال تختلف عنها، وقصد فهم الأزمة يجب التفرقة بينها وبين المفاهيم الآتية:

1. الأزمة والصراع:

تعد الأزمة أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن الأزمة هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة، ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة، كما تعتبر الأزمة نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين الأطراف حيث

[1]– حسين الزاز، مرجع سابق، ص13.

ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة النظام، ويؤشر ذلك إلى أن الأزمة الدولية أضيق نطاقا من الصراع.[1]

ويرى إسماعيل صبري مقلد أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. وبذلك فالأزمة تشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات.[2]

لذا يتضح أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم الأزمة، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب بالإضافة إلى الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة،[3] في حين أن الأزمة تشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ البداية، كما تبدو قابلة للتسوية لأنها تحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من الأزمة، ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع وعن التسوية عندما نكون في حالة أزمة.

2. الأزمة و الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة، وحسب الأستاذ (ريمون أرون– Raymond Aron) الحرب هي" الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".[4]ويعرفها الأستاذ(كوينسي رايت– Quincy Wright) كـ"اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة".[5]ويرى الأستاذ (هادلي بول– Hedley Bull) أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى".[6] وعليه فإن الحرب تختلف عن الأزمة بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن الأزمة يمكن أن تتنوع مظاهرها وأشكالها، فقد تكون سياسية،

---

[1]- هيا عدنان عاشور، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية، الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجاً، 2000–2012**(القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع ،2016)، ص65.

[2]– إسماعيل صبرى مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت : جامعة الكويت، 1982)، ص213 .

[3]– حسين قادري، **النزاعات الدولية دارسة و التحليل** (باتنة: منشورة خير جليس، 2007)، ص20.

[4]- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية** (الجزائر: موفم للنشر، 1992)، ص97.

[5]– حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص294.

[6] - Bull Hedley, op cit, p184.

اقتصادية...الخ. كما أن الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات الأزمة، تعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة الأزمة عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.

3. الأزمة والتوتر:

يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة.[1] والتوتر حسب (مارسيل ميرل– Marcel Merle) هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة،[2] إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع".[3] ويعتبر التوتر أول مرحلة للأزمة، إذ يشير إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، ويختلف التوتر عن الأزمة، فالتوتر حالة سابقة للأزمة، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث أزمة، ويعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية (مؤشر لبداية الأزمة) ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون، بينما الأزمة هي حالة نزاعية لا تتضمن علاقات التعاون.[4]

4. الأزمة والنزاع:

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح وعلى هذا الأساس يعرف الأستاذ (ريمون أرون– Raymond Aron) النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[5] من هذا المنطلق ركز الباحثون في تميزهم للأزمة عن النزاع على النقاط التالية:

- تحدث الأزمات دون سابق إنذار عكس النزاعات التي تعرف تخطيط؛
- تتميز بقصر مدتها بينما النزاع يستغرق فترات طويلة؛

---

[1]– مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة غريب، 1993)، ص8.

[2]– ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 499.

[3]– مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص8.

[4]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص ص 140–141.

[5]– نفس المرجع. ص 94.

- لها نفس المسار في أوضاع نزاعية مختلفة.

يمكن القول بأن مفهوم الأزمة يقترب من مفهوم النزاع الذي يجسد اختلاف إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه التي يستحيل تحديدها في الأزمة، وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد.

الفرع الثاني: خصائص الأزمة وأهم مراحلها

بعد العرض السابق لأهم التعاريف المقدمة للأزمة ومحاولتنا لضبط هذا المفهوم، بالشكل الذي يمكننا من التوصل لجملة من الخصائص الأساسية التي تتسم بها ومحاولة تحديد الأسباب الرئيسية التي تساعد في تبلور الأزمة وانفجارها:

أولا- الخصائص الأساسية للأزمة:

تتسم الأزمات الدولية بخصائص تميزها عن غيرها وهي مستنبطة من التعاريف المقدمة لها، لهذا نجدها تختلف من اتجاه إلى أخر وعموما يمكن إجمال أهم خصائص الأزمة الدولية فيما يلي:[1]

- خاصية المفاجئة: تمثل الأزمة الدولية نقطة تحول مفاجئة في العلاقات بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، حيث تحدث بشكل مفاجأ غير مخطط له مسبقا؛
- خاصية التهديد: إذ تهدد المصالح العليا والأمن القومي للدولة؛
- خاصية ضيق الوقت: حيث يكون الوقت المتاح لمواجهتها محدود وقصير في ظل شح المعلومات أو انعدامها؛
- خاصية المخاطرة: فهي تفرض على صانع القرار ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية لمواجهة الأحداث، التي قد تؤدي إلى تحول في مستقبل العلاقات بين الأطراف؛
- خاصية الغموض: إذ أن عوامل المفاجأة والتهديد والسرعة لا تسمح بإدراك الأزمة والعوامل المتشابكة في المواقف المتلاحمة.[2] فوجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح، وهو ما

[1]- إدريس لكريني، "**دور الإعلام والاتصال في إدارة الأزمات الدولية**"، مجلة رؤى استراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد: 02، العدد: 05، يناير 2014)، ص12.

[2]- محمد عبد الغني حسن هلال، **مهارات إدارة الأزمة** (القاهرة **:** مركز تطوير الاداء والتنمية، ط1، 1995)، ص 39.

يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار، وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلكها. فالتعامل مع الأزمة يتطلب حنكة وخبرة وذكاء وسرعة بديهة من قبل متخذ القرار، كما تتطلب الأزمة قرارات مهمة وسريعة ومصيرية في فترة قصيرة جدا.

تجدر الاشارة هنا أن عنصر المفاجأة كأحد السمات الأساسية للأزمة لا يعني انتفاء بعض الدلالات والبوادر التي تشير بقرب حدوثها، وهذا راجع لكون الأزمة ترتبط بعوامل جوهرية تضم اسبابا متعددة ومختلفة لنشؤها وهذه الاسباب يصعب حصرها والاحاطة بها، فهي تتباين من أزمة دولية لأخرى، وبشكل عام يمكن أن تكون هذه البوادر نتيجة تعارض الأهداف والمصالح بين الدول، النزاعات حول الحدود، التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الصراعات الطائفية، وقد تنشأ نتيجة لعوامل نفسية تتعلق بسوء الفهم وسوء الإدراك وسوء التقدير والتقييم من قبل صانع القرار.[1]

ثانيا – مراحل الأزمة:

تتسم الأزمات الدولية بالديناميكية والنمو التدريجي، حيث تمر بمراحل في تطورها، وقد قسم الأستاذ محمد فتحي في كتابه "الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات" مراحل نشوء الأزمة إلى خمسة مراحل هي: [2]

المرحلة الأولى (مرحلة ميلاد الأزمة): وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه ويتوجب على صاحب القرار التعاطي والتعامل معها وإلا سوف تنقل إلى المراحل التالية؛

المرحلة الثانية (مرحلة نمو واتساع الأزمة): وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لا يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندها تظهر الأزمة للعيان ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها؛

المرحلة الثالثة (مرحلة قمة نضج الأزمة): وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصي قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تنحسر الأزمة وتنتهي؛

---

[1]– قحطان حسين طاهر، غيث سفاح متعب الربيعي، "**ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري**"، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد، العدد:42، 2011)، ص ص 147– 149.

[2] – علي بن هلهول الرويلي، مرجع سابق، ص ص10 – 11.

المرحلة الرابعة (مرحلة انحسار وتقلص الأزمة): حيث تبدأ الأزمة في الانحسار والتقلص نتيجة لقدرة صانع القرار على احتوائها ومجابهتها والاصطدام معها وفق خطط مدروسة في التعامل معها حتى تصل بها إلى المرحلة التالية أي بداية للانفراج؛

المرحلة الخامسة (مرحلة حل الأزمة): في هذه المرحلة تتلاشى الأزمة نهائيا، وانتهاء الأزمات الدولية غالبا يكون بإحدى الطريقتين إما بطرق سلمية يتوصل فيها الطرفان إلى حلول غير صفرية عن طريق التفاوض و المساومة، إما بطرق عنفيه تؤدي إلى اللجوء للحرب واستخدام القوة العسكرية في حالة تعنت الطرفين واختيارهم الحلول الصفرية.

إن تحديد طبيعة أو نوع الأزمة (crisis type) ليس عملية سهلة، بحكم تعدد وتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأزمة حسب معيار التأثير، على النحو الآتي:[1]

- **أزمات خارجية (عالمية/ إقليمية) لها تأثير داخلي:** غالبا ما تنجح الدول الكبرى أو القوى الإقليمية في نقل أزماتها إلى الدول التي تدور في فلكها، فيكون تأثير تلك الأزمات فيها أشد خطرا منه في الدولة المركز.
- **أزمات داخلية لها تأثير خارجي:** هذه الأزمات يتعدى تأثيرها إلى خارج حدود الدولة ما يدفع الدول الكبرى إلى النهوض بمسؤولياتها تجاه تلك الأزمات.
- **أزمات داخلية فقط (لها تأثير محلي):** هي الأزمات، التي لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة، بل يقتصر على قطاع محدود منها، ولايمكن ترحيلها إلى الخارج، ولذلك، فهي تعالج في إطار محلي داخلي فقط.

مما سبق يمكن القول أن الأزمة هي موقف يشير إلى تدهور خطير في عناصر البيئة الداخلية أو الخارجية لأطراف الأزمة يشكل تهديدا للقيم والأهداف الرئيسية للدولة، وقد يصاحبه احتمالات كبيرة لاستخدام القوة العسكرية الشاملة، مع وجود وقت محدود لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن هذا التدهور أو التهديد الخطير.

[1]– طاهر حسن، " **اتخاذ القرار وإدارة الأزمات**"، دراسة (كلية إدارة الأعمال،الجامعة السورية الخاصة، فيفري 2019)، ص6.

المطلب الثاني: إدارة الأزمة وسبل تسويتها(دراسة في المفهوم والأليات)

تعود إدارة الأزمات إلى عصور قديمة، لارتباطها بالتفاعلات الإنسانية مع القضايا المختلفة والمشكلات الطارئة والحرجة، وقد اتخذت مسميات مختلفة كبراعة القيادة وحسن الإدارة في مواجهة المواقف الحرجة، لذا سنحاول تحديد المقصود بإدارة الأزمة والتعرف على سبل إدارتها، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف إدارة الأزمات

هناك عدة تعريفات لـ (إدارة الأزمات– **Crisis Management**) نذكر منها:

تعريف الباحث البريطاني(ويليامز – Williams) لـ إدارة الأزمات: بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.[1]

وعرفها الأستاذ (بيتر هافر – Peter Haver) بأنها احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.[2]

أما الأستاذ عبد الرزاق محمد الدليمي فقد عرفها بأنها: كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الحديثة والإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها.[3]

وقد أصبح موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ العام 1962 والأزمة الكوبية، وتكمن أهمية هذا الحدث في تصريح وزير الدفاع الأميركي (روبرت مكنمارا – Robert McNamara) بقوله لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الاستراتيجية وإنما ينبغي أن نتحدث عن إدارة الأزمات.

---

[1] -أحمد جلال، **إدارة الأزمات المالية** (عمان: دار خالد الحياني للنشر والتوزيع،2016)، ص14.

[2] – إسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2001)، ص 23.

[3] – عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام وإدارة الأزمات** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012)، ص 119.

إذن إدارة الأزمات تعني: العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية أو باللجوء إلى الحرب.[1]

انطلاقا من هذه التعريفات السابقة لإدارة الأزمات، يمكن القول أن إدارة الأزمات هي عملية متكاملة الجوانب تهدف إلى التغلب على اللحظات الحرجة والحاسمة بتحديد المخاطر والتهديدات الحالية والمحتملة (التنبؤ بها) والعمل على اتخاذ موقف حاسم لمواجهه الأزمة بالاعتماد على جملة الإجراءات والتدابير والمبادرات المتاحة والمناسبة من أجل التعامل معها بهدف تجنب أو التقليل من آثارها السلبية بشكل يحقق منع الأزمة من الخروج عن نطاق التحكم والسيطرة .

الفرع الثاني: آليات إدارة الأزمة الدولية

إن مواقف الأزمات الدولية هي في أصلها مواقف يواجهها صانع القرار، هذه المواقف تتم إدارتها بالاعتماد على جملة من الطرائق والقنوات، والتي تتراوح ما بين:[2]

- **الأداة الدبلوماسية:** وتضم المهارات التي تستخدمها الدولة لتمثيل ذاتها إزاء الوحدات الأخرى، وتعدد مظاهر استخدام هذه الأداة بدءا من تصريحات المسؤولين بالدولة وتمتد باتخاذهم لتحركات رسمية تجاه الطرف الآخر في الأزمة المعلنة.
- **الأداة الاقتصادية:** أي الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، كالمعونات الاقتصادية سواء منحها أو منعها، أو أدوات الحماية الجمركية والأفضليات التجارية والاقتصادية ... وغيرها.
- **الأداة الدعائية:** يقصد بها استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي بما يدعم ويساند موقف مستخدمها ويضعف من موقف خصمه، وفى إطارها تستخدم المؤثرات الثقافية من معتقدات وأيديولوجيات وغيرها.
- **الأداة العسكرية:** تشمل مجموعة الأدوات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة للدولة في تحقيق أهدافها، سواء بشكل جزئي فيما يسمى بالحرب المحدودة أو العملية العسكرية، أو على نطاق واسع إلى موقف الحرب الشاملة.

---

[1]– أحمد جلال، مرجع سابق، ص10.

[2]– حسين خلف موسى، "**إدارة أزمات السياسة الخارجية** "، المركز الديمقراطي العربية، عبر الرابط الإلكتروني:
https://democraticac.de/?p=6677 تم الاطلاع بتاريخ: 2016/06/02.

إن أي أزمة تحدث لأسباب معينة، بالتالي لا تزول إلا بزوال مسبباتها التي أدت إلى نشوبها. لكن عموما الأزمة الدولية تأخذ طريقها نحو حلها بإحدى الطريقتين التاليتين:[1]

- **حل الأزمة سلميا (التسوية السياسية):** إذ يتم التوصل لهذا الحل عندما تلجأ الأطراف المتنازعة إلى فض نزاعاتها بالطرائق السلمية (التفاوض، الوساطة، التوفيق، المساعي الحميدة، عقد الاتفاقيات) تجنبا للخطر الذي يحل بها في حال استمرار الأزمة واللجوء للحرب.
- **انتهاء الأزمة بالحرب (الحسم العسكري):** إذ قد تنتهي الأزمة بالحرب فعند وصول الأزمة إلى مستويات حرجة. فهذا يعني أن مستوى الاختلاف بين أطراف الأزمة قد بلغ أعلى ذروته. لذا فالحرب تكون الاحتمال السائد في أغلب الأزمات العصية الحادة، وهذا يعود إلى القرارات غير الصائبة لصانع القرار الذي يندفع لخيار الحرب بحكم ضغوط الأزمة وضيق الوقت.

وتستمد عملية إدارة الأزمة فاعليتها من قوة الطرف الذي يدير الأزمة ومدى تناسق استراتيجيته من خلال:[2]

- طرح الهدف ومحاولة السيطرة على الأفعال الصادرة عن الأطراف أو الطرف المعتدي وردود أفعال الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى؛
- مرونة القرار السياسي وملائمته للأهداف البديلة المرسومة؛
- توفير البدائل والخيارات، وتجنب العقبات التي قد تظهر؛
- ترك هامش للتحركات السياسية تضمن "حفظ ماء الوجه" لدى الخصم.

من جانب آخر، إذا كان الهدف الأساس من إدارة الأزمة هو العمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة لأطرافها بعيدا عن أجواء الحرب والمواجهة المسلحة، فعلى أطراف الأزمة أن تدرك بأن قواعد اللعبة الصفرية (الربح المطلق، مقابل الخسارة المطلقة للخصم) لا تنسجم مع قواعد الإدارة الناجحة للأزمة. فالأطراف المعنية عليها أن تدرك، على نحو متبادل، أن لكل منها أهداف عليا لا يمكن المساس بها، وأنها غير قابلة للتساوم، وأن هناك أهداف يمكن المساومة عليها. بمعنى أن الإدارة الناجحة للأزمة تتضمن تنازلات محسوبة ومتبادلة من قبل الأطراف المعنية وصولا إلى مواقف مقبولة ومتفق عليها، حيث لا تكون هناك خسارة حقيقية يمكن أن تقارن مع الخسائر الناجمة عن الاشتباك المسلح.[3]

---

[1]- أحمد مختار، **"المفاوضات وإدارة الأزمات"**، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 107، يناير1992)، ص238.

[2] – عبد الرزاق الدليمي، **علاقات العامة وإدارة الأزمات** (الأردن: دار اليازردي العلمية، 2015)، ص189.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 28– 29.

ومنه فإن إدارة الأزمة بفاعلية ونجاح تستلزم جملة من الشروط لدى صانع القرار، تتمثل في وجود عنصر القدرة على إدراك المخاطر والتهديدات الحالية والمحتملة والعمل على تجنبها أو تقليل آثارها السلبية من خلال اتخاذ موقف حاسم لمواجهه الأزمة بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والتدابير والمبادرات السلمية والعقلانية التي تجمع بين السرعة والنجاعة والدقة.

بالإضافة إلى تمتعه بالفطنة والواقعية والموضوعية والتعامل مع الأحداث والتطورات التي تفرزها المراحل التي تمر بها الأزمة بثقة وبعد نظر، من أجل السيطرة على الأزمة القائمة ومنعها من الخروج عن نطاق التحكم، وأن يضع نصب عينيه أن الهدف الأساسي من إدارة الأزمة ليس فقط تسويتها، وإنما محاولة الاستفادة من مكاسبها والفرص التي توفرها (هذه المكاسب والفرص لم تكن متاحة قبل حدوث الأزمة) لتأسيس لواقع جديد أفضل.

المبحث الثاني: أهم الأطر النظرية المفسرة للأزمة اليمنية

تقتضي أصول المعرفة البحث في حيثيات الظاهرة الاجتماعية والسياسية والتاريخية للوقوف على طبيعتها وتفسير ما يحدث لتلك المجتمعات، حتى يتمكن السياسيون وصناع القرار من بناء استراتيجيات جديدة تتفق وطبيعة تلك التغيرات التي تأخذ بالحسبان البعد المجتمعي والنفسي والتنموي للشعوب.

لذا يعتبر هذا المبحث القاعدة النظرية لتفسير ولتحليل الأزمة اليمنية، فقد حاولنا من خلاله ضبط الجانب النظري وتحديد المفاهيم والمقاربات الأساسية لدراسة الأزمة اليمنية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مقاربة الأمن المجتمعي في تفسير الأزمة اليمنية

تطرح (مدرسة كوبنهاجن - The Copenhagen School) للدراسات الأمنية أشكالا جديدة من الأخطار والتهديدات الأمنية التي قد تواجه الدول، ويعتبر (باري بوزان–Barry Buzan) من أهم المنظرين للأمن في إطار هذه مدرسة، إضافة إلى (أولي وايفر– Olé Weaver)، و(بيل ماكسويني– Bill Maxweeney) .

وتعد مقاربة (باري بوزان– Buzan) مهمة جدا نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات الاجتماعية للأمن[1].

ومن ثم توسيع مفهوم الأمن ومحاولة إيجاد بديل للتعريفات الاختزالية ذات الأبعاد العسكرية، كما أنتجت مفهوم (الأمن المجتمعي– Social Security) الذي يعد أحد أبرز إسهامات المدرسة بفضل مجهودات المفكر (بوزان– Buzan) في كتابه: الفرد، الدولة والخوف (People, States and Fear) التي شكلت نقطة تواصل معرفية بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية، ويشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف والتهديدات المحتملة أو الفعلية.[2]

[1] –Marianne Stone , "**Security According to Buzan :A comprehension security analysis**", Spring 2009, p2. Available at: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf. , Accessed: 22/02/2019

[2]- Barry Buzan **, People States And Fear ;An Agenda For Dites National Security Studies In The Post Cold War Era(** Boulter Lynne Rienner Publishers, 2 Ed ,1991), p19.

الفرع الأول: "المجتمع" الموضوع المرجعي للأمن

في إطار السعي إلى نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى مصاف "الموضوع المستقل"،[1] ترى مدرسة كوبنهاجن هناك جملة من التحديات التي تهدد المجتمع بفعل عدد من الظواهر السياسية كالعولمة والتهديدات الاتماثلية العابرة للقوميات وتصاعد النزاعات الداخلية المسلحة بين الجماعات الإثنية، فترى المجتمعات هوياتها مهددة من طرف هذه الظواهر ومنه أضحى المجتمع "الموضوع المرجعي للأمن" والأداة الأساسية لتحليله وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق وتوفير الأمن، فلم تعد الطرف الوحيد المهدد، ولكن أيضا في بعض الأحيان مصدر التهديد، خاصة مع التغير الحاصل في طبيعة الحروب، من حروب خارجية إلى حروب داخلية تقع داخل الدولة، لذلك يعتبر (باري بوزان– Barry Buzan) المجتمع كيانا قائما بذاته وموضوعا أساسيا للأمن وليس مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة. ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة، والغزو الثقافي والأمن المجتمعي يعنى بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على كيانه وخصوصيته الثقافية.[2] بذلك قام الأستاذ (بوزان– Buzan) بتوسيع الموضوع المرجعي للأمن إلى المجتمع، فالأمن المجتمعي يدور حول الهوية، أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، وفي المقابل "الآخر" الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل: (أمة، إثنية، جماعة دينية... الخ) .

ويعتبر كل من (باري بوزان– Barry Buzan) و(أولي وايفر- Ole Weaver) أن الأمن المجتمعي يتعلق: "بقدرة المجتمع على الحفاظ على خاصيته الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة وأمام تهديدات حقيقية محتملة والقدرة على الاستدامة والاستمرارية لنماذجها التقليدية للغة، الثقافة، الجماعات، الهوية الدينية والوطنية والعادات وإتاحة الظروف الملائمة من أجل تطورها،[3]وحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة.

---

[1]– عبد النور بن عنتر، "**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 160، أبريل 2005)، ص ص25– 26.

[2] - Dario Battistella , **Théories des relation internationales** (Paris **:** Les Presses de Sciences Po, 2-ed , 2006), p480.

[3] -Barry Buzan **, People States And Fear :An Agenda For Dites National Security Studies In The Post Cold War Era,** op cit, p19.

وكما يقول بوزان "إن الجماعات مؤسسة حول الهوية". وعليه فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية.[1]

ولهذا يؤكد (وايفر - Weaver) أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة. فحسب رواد مدرسة كوبنهاجن تكون المجتمعات في مواجهة أربعة أنواع متمايزة من التهديد وهي: المنافسة الأفقية؛ المنافسة العمودية؛ الهجرة؛ تهجير السكان. وذلك على النحو التالي:[2]

- المنافسة الأفقية: يقصد بها التحول في هوية المجتمع بسبب التأثير الثقافي واللغوي الطاغي للثقافة المجاورة، أو النفوذ الثقافي واللغوي المهيمن من الثقافة المجاورة، والذي يتسبب في تغيير أساليب عيش المجتمع؛
- المنافسة العمودية: تشير المنافسة العمودية إلى تلك الحالات التي تكون فيها المجموعات مدفوعة إما بسبب الإندماج أو التفكك، نحو هويات أوسع أو أضيق، بمعنى أنها تحدث من الإندماج في تعريف ثقافي أوسع، أو التفكك إلى وحدات ثقافية أصغر؛
- الهجرة: وهي التي أحيطت بأكبر قدر من الإهتمام من طرف منظري مدرسة كوبنهاجن، إذ يتهدد معها الأمن المجتمعي نتيجة تسببها في حدوث تحول كبير في التركيبة الأساسية للمجتمع، فالتدفق واسع النطاق للمهاجرين من خلفيات اجتماعية مختلفة، قد يؤدي إلى أن تصبح ثقافة هؤلاء المهاجرين هي المهيمنة في نهاية المطاف؛
- تهجير السكان: لاحظ (بوزان– Buzan) أن التهجير قد يشكل مصدر آخر للا أمن بالنسبة للمجتمعات سواء لتسببه في نشوء صراعات أو حصول تطهير إثني، أو لإحداثه انخفاض في النمو الطبيعي للسكان.

[1]– سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، ص27.

[2]- Scott Watson, **"Societal security: Applying the concept to the process of Kurdish identity construction",** University of British Colombia, p p 8-9. Available at: http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2005/watson.pdf , Accessed: 18/04/2019.

الفرع الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية وهاجس الاحتواء

ترى مدرسة "كوبنهاغن" أن أحد أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي، يتمثل في "المعضلة الأمنية المجتمعية، فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي، تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية، بحيث هذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى، السبب في حدوث هذه المعضلة، يعود إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة يمكن أن يكون كبيرا جدا بحيث قد ينتج عنه سلوكا إبادي تجاه الجماعات المجاورة.[1] بمعنى أن الهوية أصبحت جوهرا للصراع، فعندما تشعر مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه (باري بوزان– Barry Buzan) بالمأزق الأمني المجتمعي، وإذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية. ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية. ويكرس ذلك أكثر بإنهيار احتكار الدول لإستعمال وسائل العنف، أو الإقرار بالعلاقات الإجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب الأمر أكثر عندما يتطور إلى نزاع مسلح بين حركة إنفصالية، ويظهر ذلك خاصة في نماذج الدول العاجزة (States Failed)، ذلك أنه عندما يتحول النزاع إلى صدام مسلح، فإن المأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية[2]. ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:[3]

- وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة ؛
- تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، وهنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية وذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة؛
- وجود مخاطر التجزئة الناتجة عن محاولات الإنفصال، أي تجزئة الدول إلى وحدات صغيرة ليست لديها القدرة على البقاء و الإستمرار؛

---

[1] – سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 127.

[2] – عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"، عبر الرابط الإلكتروني:-https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/06/02.

[3] – المرجع نفسه.

- وفي وضع كهذا تصبح المجموعة الدولية مجبرة على التدخل لمنع المساس بالأمن والاستقرار العالمي برمته.

الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، فهو قدرة المجتمع على الاستمرار في الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية والطائفية بفعل أزمة الهوية،وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه (بوزان– Buzan) المأزق الأمني المجتمعي (The Societal Security Dlilemma)، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين وما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير" نحن"، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح، وسندا للسعي من أجل الهيمنة، أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالاعتماد على المكونات المجتمعية بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف.[1]

فالصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف أطياف المجتمع أساس الحروب الأهلية، فيبدأ أطراف الصراع بتداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب، مما يفتح المجال أمام تفجر العنف، فالفوضى تعني بالأساس غياب المأسسة، كما أن دوافع هذا السلوك النزاعي والتصعيد الإثني للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة، وهي تتراوح بين الأسباب السياسية والثقافية والقيمية، كما نجد أنها في معظم الأحيان نتيجة لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة خاصة مع ظهور ما يسمى بالدول (العاجزة أو الهشة) فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع والتحكم في التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية التي تشاركها نفس الإقليم تحس المجموعات باللاأمن وتؤدي إلى تصاعد حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، حيث تعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى ويزيد

[1]– عادل زقاغ، "**المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**"، دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد:05، جوان 2011)، ص 108.

سلوكها النزاعي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة العرقية وتمتد إلى لعبة صفرية أي السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية.[1]

الشكل01: مخطط يوضح المسار التفاعلي الذي يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية وهاجس احتوائها

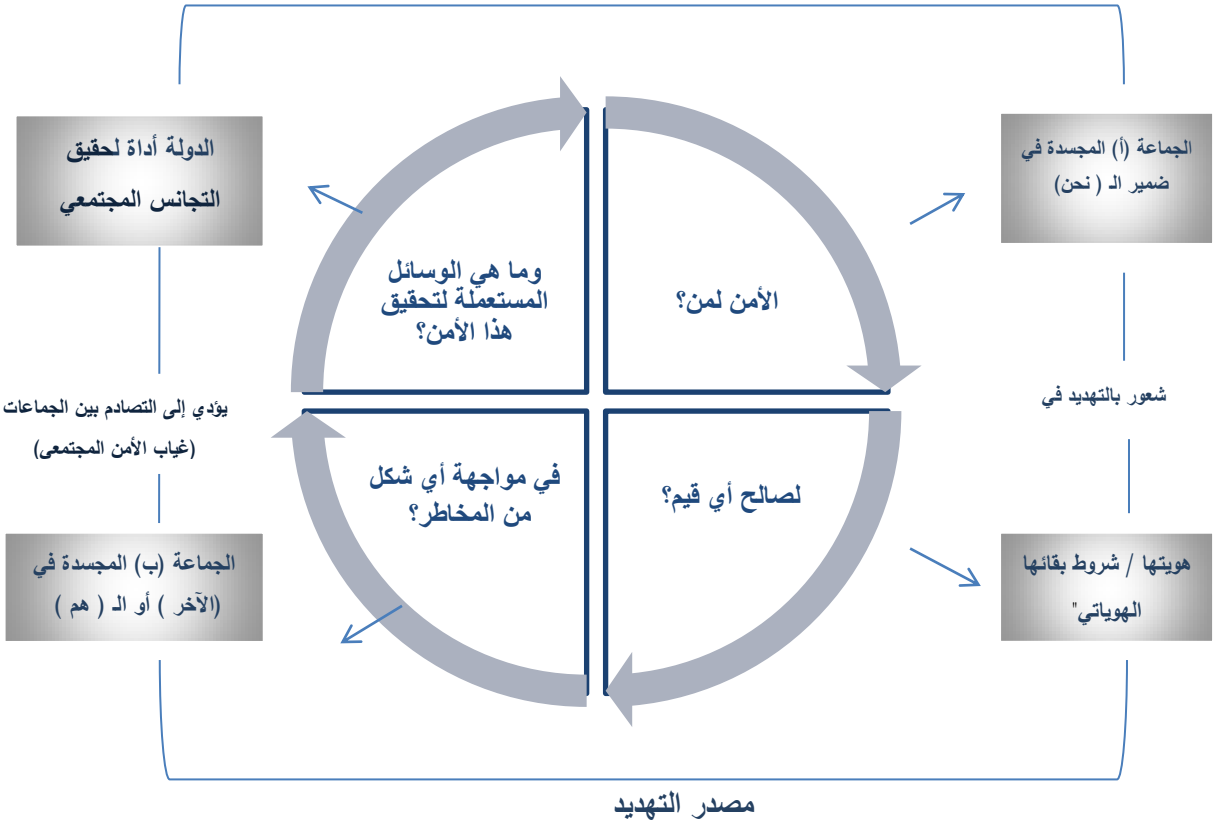

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح لنا من الشكل الأسباب الكامنة وراء تبني المجموعات الإثنية للأساليب النزاعية في تحقيق مطالبها، من منطلق وجود علاقة ارتباط قوية بين الأمن المجتمعي والواقع الاقتصادي والسياسي في الدولة، بمعنى أن التعددية الإثنية في حد ذاتها ليست خطرا في الدولة، وإنما تصبح مشكلة عندما تشعر جماعة ما بحرمانها من بعض المميزات التي تعد حقا لها، وتشعر باستبعادها وتهميشها، فالصراعات الإثنية العنيفة غالبا تكون نتيجة رؤية جماعة معينة أن هناك جماعة ما تسيطر على الدولة ومؤسساتها ومواردها.

[1]- بوعلام برزيق، **قراءة في المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك "Societal Security Dlilemma"**، الموسوعة الجزائرية السياسية، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/02/12.

تجدر الاشارة إلى أن الجماعات العرقية ليست فواعل مستقلة بل امتداد لسياسات الدول، ووسائل في يد القوى السياسية الداخلية كالأحزاب والنخب السياسية أو القوى الخارجية، بمعنى تحويل النزاع الإثني إلى أداة استراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياستها وتصوراتها الاستراتيجية، ورغم كونها حركات داخلية فإنها كثيرا ما تتمخض عن آثار دولية أو تكون السبب في التدهور الأمني بين الدول التي يدور فيها الصراع والدول المجاورة بسبب دعم الحركات الانفصالية والتدخل العسكري والهجرة أو الفرار من مناطق الحروب أو عن طريق دعم الدول لإحدى الجماعات العرقية المتنازعة التي تملك علاقة معها سواء كانت علاقة ولاء أو مصالح وتوازنات إقليمية. إضافة إلى التحول في هوية المجتمع بسبب الاستقطاب الثقافي واللغوي للدول (أهم استراتيجيات القوة الناعمة) والذي يتسبب في تغيير أساليب عيش المجتمع.[1]

على هذا الأسس سيتم في سياق هذه الدراسة استخدام مقاربة الأمن المجتمعي واسقاط افتراضاتها الأساسية على الأزمة اليمنية في محاولة لتحليل وفهم معضلة الأمن المجتمعي في اليمن والبعد الطائفي للأزمة ودراسة أثرها على البناء المجتمعي وتماسك المجتمع، بالتالي انعكاساتها على وحدة الدولة اليمنية وتأثير ذلك على دول الجوار الخليجية، خاصة وأن دول الخليج العربي تحظى بمكانة جيو سياسية مهمة في الخريطة السياسية والعالمية، خصوصا لما تتميز به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية الأمر الذي يجعل منها ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة فيها، وهذا الواقع انعكس انعكاسا كليا على الأوضاع السياسية فيها، بحيث أن أي تغيرات في هذه البلدان لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا في محيطها الجغرافي برمته.

[1] – المرجع نفسه.

المطلب الثاني: مقاربة الحرمان النسبي في تفسير الأزمة اليمنية

يطرح عالم الاجتماع السياسي(تيد روبيرت جير – Ted Robert Gurr) مقاربة أساسية في محاولة منه لفهم أسباب التمرد أو الأسباب التي تجعل الرجال يثورون، في كتابه الموسوم"لماذا يتمرد البشر Why Men Rebel" والذي نشره في 1970 على خلفية حركات الاحتجاج الطلابية في الستينيات، وقد تناول الأبعاد النفسية للحرمان الاقتصادي ودورها في حفز الثورة والعصيان أو العنف، بالتالي الاعتماد على العامل النفسي كمتغير وسيط بين العوامل الاقتصادية وانعكاساتها السياسية من خلال التركيز على مفهوم الحرمان النسبي (Relative Deprivation)، وذلك بالاستناد إلى متغيرين رئيسيين بوجود أزمتين بنيويتين أساسيتين هما القهر والفقر.[1]

إن من بين أكثر المقاربات النفسية شمولية في دراسة التحرك الجماعي وفق المقاربات السيكولوجية وتحليل الأعمال الجماعية وتفسير دوافع الأفراد الذين يشاركون في العمل الجماعي هي مقاربة الحرمان النسبي للأستاذ (تيد روبيرت جير – Ted Robert Gurr) التي تهدف إلى توضيح العنف المدني بالاعتماد على العنف السياسي الذي يمكن أن يكون على شكل حركة سياسية اجتماعية، فالحرمان النسبي يؤدي إلى الاحباط، والاحباط يؤدي إلى الغضب الذي يؤدي بدوره إلى العنف، فميزان العمل الجماعي العنفي تحدده درجة الحرمان وشدة الغضب واحتمال ظهور العنف. وللحرمان ثلاث أنواع:

- الحرمان التنازلي (Decrement deprivation)**:** حيث الثبات النسبي والتوقعات القيمية وافتراض زوال الامكانات؛
- الحرمان الناشئ عن الطموح (Aspirational deprivation): حيث الجمود النسبي وارتفاع شديد في التوقعات؛
- الحرمان التصاعدي (Progressine Deprivation): حيث التزايد المبدئي للمتوقعات بالمتزامن مع تدني القدرات.

هذه الأنواع من الحرمان يمكن أن تكون عامل مسببا للعنف أو أرضية ملائمة لنموه، وشدة الغضب ناتجة عن المتغيرات الروحية والثقافية، ومما يزيد من احتمالات العنف عمق الهوة بين التوقعات

[1]– تيد روبرت جير، **لماذا يتمرد البشر؟**، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص65–75.

والقدرات واعطاء القيم أهمية كبرى، وعدم امتلاك طرق لإشباع التوقعات، وبقدر ما يزيد الغضب وتطول مدته يتحول الغضب إلى عنف تابع لعوامل منها المجتمع والتقاليد ومشروعية النظام السياسي.

أنصار هذه المقاربة يعتقدون أن الأحساس بالحرمان ليس وفقا لمستوى الفقر المادي الذي يعانيه الأفراد فقط، بل يعتمد أيضا على مقارنة مستويات معيشتهم بمستوى الحياة التي تتمتع بها فئات وجماعات أخرى حولهم، فهذه المقاربة تؤكد عمليات المقارنة التي يقدم بها الأفراد والمؤدية إلى أحد الأمرين: مشاعر الحرمان أو مشاعر البهجة والسرور، فقد بينت الدراسات أن الصراع يظهر بشكل واضح لدى الجماعات المحرومة ثقافيا واقتصاديا، والفئات الدنيا من الطبقات الوسطى أكثر الفئات الاجتماعية احساسا بالحرمان إذ يؤدي التعارض بين الأهداف الفعلية (وضعنا في الحياة) وتوقعاتنا (الوضع الذي نشعر أننا نستحق) إلى الحرمان النسبي، الذي هو في المحصلة الفجوة التي تحدث بين التوقعات والانجازات، فالاستياء وعدم الرضا المميزان للتعصب ينشآن من الشعور بالحرمان النسبي الذي يتنج من خلال المقارنة التي تحدث بين جماعة وأخرى، وبالتالي من المؤكد حدوث احتمال ظهور العداء بينهم.[1]

الفرع الأول: المفاهيم الأساسية لمقاربة الحرمان النسبي

أولا- مفهوم الحرمان النسبي: يهدف الأستاذ (روبيرت جير- Robert Gurr) من وراء طرح لمقاربته هذه، إلى محاولة الإجابة عن السؤال: لماذا يتمرد البشر؟ وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل، قام بتسلط الضوء على مفهوم "الحرمان النسبي" والمفاهيم المتفرعة عنه وارتفاع وتيرة التوقعات بالنسبة لمنظومة القيم والفرق بين هذه التوقعات، وتوفر الفرص لتحقيقها ودور ذلك في ظهور العنف، من خلال معالجة شدة الحرمان النسبي ونطاق وجوده وطبيعة العلاقة بين شدة الغضب والتحولات النفسية والثقافية.

فمفهوم (الحرمان النسبي- Relative Deprivation) يعبر عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسان أو المجموعة من البشر وتطلعاتهم في الحصول علي الرفاهة أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها. ومن ثم، فإن عمق ومدي الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمان، وفقا لهذه الرؤية، هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري، وكلما كان الشعور بالإحباط ممتدا وعميقا، تزايدت فرص السلوك العنيف.[2]

---

[1]- عبد الملك محمد عبد الله عيسى، **حركات الاسلام السياسي في اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 119.

[2]- هناء عبيد،"**من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ (التحولات الثورية) في المنطقة العربية**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 187، كانون الثاني 2012)، ص55.

بذلك يرتبط مفهوم الحرمان النسبي بتنامي الطموحات والتوقعات، فهو حالة تصف الاستياء الذي يتولد لدى الفرد أو الجماعة، نتيجة إدراكه أن ما يحصل عليه من مقومات المعيشة هو أقل بكثير مما يستحقه أو يتوقعه، أو بمعنى آخر ما يحصل عليه في مقابل ما يتوقعه ويستحقه. بالإضافة إلى مقارنة وضعه بقرنائه في مجتمعات أخرى أو حتى نفس مجتمعه، حيث غياب العدالة الاجتماعية وغياب عدالة توزيع الفرص.

ثانيا– مفهوم التمرد: إن النموذج التحليلي الذي يؤطر هذه المقاربة يتمحور حول تحليل ظاهرة التمرد لدى البشر، وذلك من خلال حالة "الاستياء الشعبي" الذي يتولد عند الشعور بالفرق "السلبي" بين الخيرات التي يشعر الفرد بأنه من المسموح له أن يطمع فيها، والخيرات التي يستطيع فعلا الحصول عليها. بمعنى أن حالة الاستياء وعدم الرضا لا تنشأ نتيجة للحرمان الموضوعي، ولكن نتيجة الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبيا أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى ويؤدي الحرمان النسبي إلى الخصومة بين الجماعات حينما يشعر الأشخاص بحافز إلى تحقيق موضوع قيمي معين لا يتوفر لديهم، وذلك بمقارنة أنفسهم ببعض الجماعات الأخرى التي تمتلك هذا الموضوع ويشعرون بأن في مقدورهم تحقيقه، إلا أن الظروف لا تساعدهم.[1]

ترتكز هذه المقاربة في تحليلها على مفهوم الحرمان النسبي لإيضاح التناقضات المصلحية وتعارض الرغبة والارادة بين الدولة والمجتمع، فحرمان الدولة للجماعات أو الافراد داخل المجتمع يخلق فجوة الحرمان، كما أن ولادة فجوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة وحالة التصلب البنائي التي يفرضها هذا الوضع، بالإضافة إلى احتقانات وجدانية متراكمة، وهذا ما يؤدي إلى تشكيل الميول العدائي لدى قطاعات واسعة في المجتمع، ومن ثمة فإن استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع يولد العنف كحالة انفعالية،[2] قد تنتج أشكال من التهديد والخطر نتيجة وجود توترات كبيرة ينتج منها تغييرات دراماتيكية قد تؤدي إلى زعزعة أو تغير شكل البناء الاجتماعي والسياسي القائم، وبذلك تعتمد هذه المقاربة في تحليلها على العوامل النفسية والاجتماعية لدوافع العنف الاجتماعي. فجوهر سلوك التمرد هو الشعور بالظلم. ومن ناحية أخرى عرفت الدراسات الغضب أو السخط على بعض الشؤون بأنه" الإحساس بأن القيم أو المبادئ المهمة قد انتهكت وأصبح هناك تهديد غير متوقع على الحقوق أو ظروف الناس".

[1] – معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**((د.ب .ن): عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1989)، ص 94.

[2] – محمد عبد الكريم الحوراني، "**الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم على ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية (جامعة الأردن، المجلد: 05، العدد: 02، 2012)، ص 229.

وبصورة عامة يمكن صياغة الصراعات والنزاعات داخل الجماعات كصراع على المبادئ أو تضارب المصالح المادية، هذا التمييز والفرق مهم جدا في سياق التمرد والاحتجاجات لأنه في تضارب وصراع المصالح بين الأفراد، يكون الأفراد أكثر ميلا لاتخاذ دور أفعال للاحتجاج لفرض التغيير، في حين في الصراع على المبادئ يؤدي على الأرجح إلى احتجاجات يقوم فيها الناس بالتعبير عن آرائهم وإعلان سخطهم أو غضبهم.[1]

الفرع الثاني: علاقة الحرمان النسبي بنزعة العنف لدى البشر وردود أفعالهم إزاء أنظمتهم السياسية

إن التمرد والاحتجاج ظاهرة إنسانية وتاريخية عرفتها جل المجتمعات والثقافات، وتتميز هذه الظاهرة بقدرتها على خلخلة البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية لاسيما بنيات الأنظمة التي تتسم بنزعاتها السلطوية والاستبدادية. إن العلوم الاجتماعية دأبت منذ ظهورها إلى محاولة فهم السلوك البشري الذي يتميز بالتعقيد، ومن بين هذه العلوم نجد علم الاجتماع السياسي الذي يدرس العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة والتأثير المتبادل بينهما.[2] تنطلق هذه المقاربة من الفرضية السيكولوجية القائمة على فكرة أن العنف السياسي يتولد من فعل غير عقلاني إزاء حالة الشعور بالإحباط والكبت. وترتكز الأطروحة الأساسية لهذا المقاربة على مفهوم "الحرمان النسبي" الذي يشير إلى شدة التناقضات التي تظهر داخل نظام سياسي معين بين التوقعات والمطالب المادية للأفراد، وقلة إشباع حاجاتهم من طرف النظام، وهو ما يولد السخط والغضب إزاءه.

وترى هذه المقاربة أنه كلما كان تبرير الناس المعياري للعنف أكبر، إزداد احتمال استعدادهم للمشاركة في العنف السياسي أكثر.[3] بذلك تهدف إلى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الإجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة، وقد أوضح (روبيرت جير– Robert Gurr) في كتابه: (Why men rebel?) أن كل مجتمع لديه نوعيتين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب، تتمثل في:

---

[1]– أحمد محمد صالح ،" **الانتفاضات، الوطن العربي، علم النفس الاجتماعي، التحليل النفسي، الاحتجاجي**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:lrm9Dpb_BSoJ:www.alawan.org، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/12.

[2]– محمد ضريف، "**لماذا وكيف يتمرد البشر؟**"، الحوار المتمدن (العدد: 3899، 2012)، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=330686&r=0 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2015/02/07.

[3]– المرجع نفسه.

- **الآلية الأولى:** هي (التوقعات أو التطلعات – Value Expectations).
- **الآلية الثانية:** هي (القدرات أو الإمكانيات – Value Capabilities).[1]

فقد وضع الأستاذ (روبيرت جير – Robert Gurr) مقاربة بالاعتماد على دمج الكبت الاقتصادي والسياسي في تفسير عام لأسباب عصيان بعض الجماعات للسلطة المركزية لدولة ما، بذلك يرى (جير – Gurr) أن السبب في هذا هو الحرمان النسبي، نتيجة وجود فجوة بين مقدار الإمكانات ومقدار التوقعات، وتوسع هذه الفجوة هو الجوهري في هذه المقاربة، فمادامت الجماعة لا تمتلك توقعات أكبر بكثير مما تحصل عليه من الإدارة المركزية، فإنه لا يوجد دافع للعصيان، ولكن حينما ترى الجماعة إن الفجوة بين ما تتوقعه وما تحصل عليه تتزايد طرديا، فإنها تبدأ باتخاذ طريق العنف "التمرد". أو بصيغة أخرى يمكن استشعار الحرمان النسبي عبر آليتين هما التوقعات والإمكانيات.[2] للحرمان النسبي مكونين: مكون "بارد" (معرفي) أي إدراك الحرمان، ومكون "ساخن" (انفعالي – دافعي) يتضمن انفعالات الاستياء التي تحفز لظهور اتجاهات وسلوكيات معينة. كما أن له نوعين، الحرمان الجماعي (شعور الفرد بأن جماعته محرومة نسبة إلى الجماعات الأخرى)، والحرمان الفردي (شعور الفرد بأنه محروم نسبة إلى بقية الناس).[3]

وبذلك تقوم نظرية الحرمان على فرضين رئيسيين:[4]

- **أولهما:** فرض الشعور بالحرمان نظرا لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع.
- **وثانيهما:** فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع.

ولقد ربط (روبيرت جير – Robert Gurr) العنف السياسي للبشر بالسخط الذي يتولد عند عدم تلبية النظام السياسي لحاجاتهم المادية، يبقى أمرا نسبيا، لأن أحيانا تكون دوافع غير مادية وراء احتجاج البشر، فالبحث عن "العدالة"، "الكرامة"، "الحرية" و"الديمقراطية" قد تكون من أولويات فعلهم الاحتجاجي.[5]

---

[1] - انظر: تيد روبرت جير، مرجع سابق.

[2]- Ted Gurr, "**Psychological factors in civil violence**", world politics (Cambridge University Press , Vol : 20, No : 02 ,Jan 1968) , p p 248,251.

[3]– بشرى عناد مبارك، **التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل**، مجلة الفتح (جامعة ديالي العراق،العدد: 53، أبريل 2013)، ص79.

[4]– جبران صالح علي حرمل،" **ثورات الربيع العربي.. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسنريوهات المستقبل**"، الحوار المتمدن، العدد: 4068، 20 أفريل2013، عبر الرابط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2015/02/15.

[5]- محمد ضريف، "**لماذا وكيف يتمرد البشر؟**"، مرجع سابق.

إذ تعد شرعية الحكومات واحدة من أهم المحددات التي تقرر ما إذا كان غضب الشعب موجها بالأساس ضد السلطة أو أنه يختار قنوات لينصب في قوالب تعبيرية من نوع آخر. فالحكومات التي تتمتع بشرعية شعبية نادرا ما تكون هدفا لحركات التمرد. وبلا شك فإن انعدام العدالة الاجتماعية يمثل أقوى مصادر الشعور بالظلم، كما أن السياسات القمعية تصعد من حدة الغضب. كما تشكل عناصر الهوية الاجتماعية مصدرا أساسيا لتحقيق الانسجام الاجتماعي الذي ينبثق عنه الشعور بانسجام الأفكار وتقارب طبائع الأفراد، إضافة إلى أهمية شبكة التفاعل الاجتماعي التي تذيب المسافات بين الأفراد بذلك المعنى، فإن الديناميكية التي تقوم عليها سياسة الهوية تمثل المحور الذي تمر عبره على نحو حتمي أي محاولة جادة تسعى إلى فهم مرجعية الأفراد وشعورهم الجماعي بالظلم والغبن، ومدى انجذابهم نحو الفعل السياسي.[1]

على هذا الأساس تعد مقاربة الحرمان النسبي من أنسب المقاربات لتفسير–موضوع الدراسة– حيث تفسر إلى حد بعيد التظاهرات الفئوية ومطالبات المهمشين في اليمن والعديد من الدول العربية التي شهدت حركا شعبيا عام 2011، إذ يرجع بعض المحللون سقوط الأنظمة التسلطية إلى إرتفاع سقف التطلعات، بينما ماهو متاح من إمكانيات محدودة لا يمكن معها إشباع تلك المطالب الفئوية، وهو ما أشار إليه الأستاذ (جير– Gurr) في مقاربته، حيث أكد أن احتمالات التمرد تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة وإما آخذة في التناقص. والملاحظ كذلك أن الحرمان النسبي كظاهرة ترتبط بظاهرة أخرى وهي ظاهرة التغيير الاجتماعي، قد تؤدي إلى ظهور "حرمان معاكس"، من خلال حرمان الآخرين من الحصول على ما سبق أن حصلوا، كحرمان رموز الأنظمة التسلطية من المشاركة في العملية السياسية نتيجة لشعور الأفراد وفئات الشباب بشكل خاص بالاغتراب السياسي وما ارتبط به من ظلم وتهميش وسوء توزيع ثروة التي كانت حكر على النخب الحاكمة.

تأسيسا على هذه المقاربة، يمكن اعتبار ما يحدث في اليمن يأتي نتيجة شعور الجماعات بالحرمان والإحباط، فالحراك السياسي الذي شهدته العديد من دول المنطقة العربية بما فيها اليمن، والذي كان في شكل احتجاجات وانتفاضة شعبية عارمة، تعبر عن حالة من الحرمان النسبي (Relative

[1]- جهاد المحيسن،" **لماذا يتمرد البشر؟**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://www.ammonnews.net/article/49029 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2018/01/17.

Deprivation) أو حالة نفسية واجتماعية وسياسية نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية وشعور بالإحباط واليأس من التغيير نحو الأفضل، مما ولد حالة من العصيان والتمرد نتجت عن استياء الأفراد من السلطة بكل مكوناتها.

المطلب الثالث: مقاربة التنمية السياسية تفسير الأزمة اليمنية

يهدف هذا المطلب إلى تحليل الأزمة اليمنية انطلاقا من مقاربة التنمية السياسية، حيث تهتم مقاربة التنمية السياسية كأحد المقاربات المعروفة في علم السياسية، بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، والساعي إلى تطويرهما بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، لذا ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم التنمية السياسية والافتراضات الأساسية للمقاربة.

الفرع الأول: التنمية السياسية (المفهوم والسمات)

1- مفهوم التنمية السياسية:

انتقل مفهوم التنمية من علم الاقتصاد إلى علم السياسة في ستينات القرن 20 م، وذلك على أيدي رواد" لجنة السياسات المقارنة (Commitee on comparative politics) كان من بينهم الأستاذ (لوسيان باي–Lucian Bye) هذه اللجنة التي أخرجت سبعة مجلدات لدراسة" التنمية السياسية"، وقد بدأت هذه الدراسات بدراسة القوميات التي تسود بعض الدول النامية.[1] على هذا الأساس يمكن القول أن التنمية السياسية تعد من المفاهيم الحديثة وأحد أبعاد التنمية الشاملة.

وقد أورد الباحثين والأكاديميين والمهتمين بالتنمية السياسية عدة تعريفات لها، نذكر منها:

تعريف الأستاذ (لوسيان باي–Lucian Bye) للتنمية السياسية بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية.[2] وقد اشار(باي-Bye) إلى ما اعتبره مؤشرات

[1]- عبد الرحمان برقوق و صونيا العيدي، "**التنمية السياسية: النشأة والمفهوم**"، مجلة علوم الانسان والمجتمع (جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 05، مارس 2013)، ص99.

[2]– نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري والإسلامي** (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1994)، ص 23.

التنمية السياسية التي يمكن اقتفاء آثارها على ثلاث مستويات: بالنسبة للسكان ككل، بالنسبة للأداء الحكومي وأداء النظام نفسه.[1]

ثم قدم الأستاذ (باي– Bye) تصنيفا جديدا تضمن عشر تعريفات للتنمية السياسية هي:[2]

- التنمية السياسية كمطلب أساسي للتنمية الاقتصادية؛
- التنمية السياسية كنمط لسياسات المجتمعات الصناعية؛
- التنمية السياسية كتحديث سياسي؛
- التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية؛
- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية؛
- التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية؛
- التنمية السياسية كبناء للديمقراطية؛
- التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم.

أما الأستاذ (غابريل ألموند–Gabriel Almond) فقد عرف التنمية السياسية بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصا[3]، فهي استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء كان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية.

فيما يرى الأستاذ(صامويل هنتنجتون-Samuel Huntington) أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل:[4]

- ترشيد السلطة: أي أن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد؛
- التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها؛

---

[1]- Maryam Karimi, "**Political Development Concept by Looking Briefly at the Iran"s Mohammad Reza Pahlavi Rule"**, Journal of Public Administration and Governance (Macrothink Institute,Vol: 4, No: 4, November 2014) , p68.

[2]– رمضان عبد السلام حيدر، "**الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (الجامعة الاسمرية الاسلامية زليتن ليبيا، العدد :03،2014)، ص 420.

[3]– نداء صادق الشرفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية: دراسة استقرائية استنباطية** (عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 111.

[4]– كاظم علي مهدي، "**التنمية السياسية و وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003**"، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد، العدد: 56، 2013)، ص 125.

- المشاركة السياسية: زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة.

خصائص وسمات ظاهرة التنمية السياسية:

إضافة إلى كون التنمية السياسية أحد جوانب التنمية الإنسانية التي تعتبر عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، فإن هناك عدة مؤشرات وملاحظات تتصل بهذه الطبيعة والتي يتوجب أخذها في عين الاعتبار، وهي: [1]

- أنها عملية أو تطور، لذلك تسمى بـ عملية التنمية وليس مرحلة أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. على أن اتصاف الظاهرة التنموية كعملية لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود عدة مراحل في إطار هذه العملية؛
- أنها ظاهرة ديناميكية أو حركية، أي لا تعرف نقطة تتوقف عندها، بل إنها تفترض حركة مستمرة في الإطار السياسي ككل، وذلك من أجل توفير إمكانية ملائمة للنظام السياسي وهياكله مع الظروف والتغيرات الجديدة؛
- أنها مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم التنمية الإنسانية وبالتالي التنمية السياسية يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين الثقافات والبيئات الحضارية وأنساق القيم الخاصة بكل منها، وذلك لأن عملية التنمية لا تتم في فراغ ولكنها ترتبط بالإرث الثقافي والإطار المجتمعي لكل شعب بعينه؛
- أنها مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، مما يترتب عليه رفض الافتراض بأن عملية التنمية حتمية الحدوث، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية يجب أن لا تستند على هكذا فرضية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل إن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.

ومن منطلق عدم حتمية عملية التنمية فلا بد من التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة في هذا المجال، وفي كل منها تختلف أهداف النظام السياسي من التنمية السياسية.

[1] - هاني رمضان طالب، "**التنمية السياسية .. مقاربة نظرية**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/07/12،عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41673 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/01.

الفرع الثاني: الافتراضات الأساسية للمقاربة حول أزمات التنمية السياسية

قسم الباحثون في علم السياسة هذه الأزمات إلى خمس أزمات متداخلة ومتشابكة بعضها مع بعض بحيث إن كل أزمة تؤدي إلى الأخرى، وارتبطت أساسا هذه المقاربة بإسهامات عدد من المفكرين خاصة إسهامات: (لوسيان باي – Lucian Bye) و(ماريون فينير– Myron Weiner) و(جوزيف لابلامبورا– Palombara Joseph La) و(ليونارد بيندر– Leonard Binder) و(جيمس كوليمان – James Coleman) و(سيدني فربا- Verba Sidney)، إذ قدم هؤلاء الأساتذة تصورا مهما حول أزمات النظام السياسي في البلدان النامية وذلك في كتاب شهير بعنوان أزمات وأثارها في التطورات السياسية " Crises and Sequences in Political Development" التي يمكن تحديدها بما يأتي:

أزمة الهوية – Crisis Identity: غالبا ما تكون هذه الأزمة في ثلاث صور نتيجة التباين العرقي؛ المستعمر الذي وضع الحدود؛ التخلف الحضاري في إطار الفوارق الموجودة بين العالم المتقدم والمتخلف. وهي ناتجة عن عجز النظام السياسي عن تحقيق متطلبات المجتمع.[1]

تبرز هذه الأزمة عند مواجهة الدولة لصعوبات تتعلق بدمج المواطنين جميعا في إطار موحد يجمعهم متجاوزين انتماءاتهم المحلية الضيقة والمتعلقة باللغة والعرق والمذهب، وهذه الأزمة تضعف انتماء المواطن للوطن. ومن الممكن تحديد أسباب هذه الأزمة بالتباينات الإثنية واللغوية والاقتصادية والطبقية، وهذه الحالة تؤدي إلى فقدان الثقة بالهوية الوطنية، بالتالي اللجوء إلى الهويات الفرعية سيكون هو المهرب من هذه الحالة.

أزمة الشرعية – The Legitimacy Crisis: إن الشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني، الذي يدخل في قناعة الفرد، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحاكم، ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي، وإنما يرى فيه تجسيدا لهويته ولمبادئه الخاصة. وتحدث هذه الأزمة عندما تشعر الأنظمة الحاكمة بالقلق والخوف الدائم، وتحاول التركيز على أنها قوية وراسخة، فتمارس الاستعمال القسري والتعسفي للقوة في مواجهة أية معارضة سياسية أو اجتماعية، مستخدمة في الوقت

[1]- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ((د ب ن): دار المعرفة الجامعية، ج 2، 2002)، ص ص152–162.

نفسه سبلا متعددة لغرض خلق شرعيتها، وبأساليب الترهيب والترغيب، وأصبحت ظاهرة استمرار النظام الحاكم مصاحبا لواحديته في القيادة والفكر والإيديولوجيا، وأكثر من ذلك تجسيد ظاهرة أبوية الحكام.[1]

هذه الأزمة تتعلق بظاهرة عدم رضا المواطنين عن نظام سياسي معين، وبالتالي اعتباره نظاما غير شرعي. وتلعب هنا عدة عوامل منها: ما يتعلق بطبيعة السلطة ومدى تحمل الحكومة لمسؤولياتها تجاه الشعب، ومدى احترام السلطة السياسية للدستور وحين لا يحترم الدستور سنكون أمام ظاهرة غياب التداول السلمي للسلطة، وإسكات المعارضة، واللجوء إلى تنظيم انتخابات شكلية مزورة وغير نزيهة .

أزمة المشاركة السياسية – Political Participation Crisis : تبرز هذه الأزمة عندما يتم إبعاد المواطنين عن أن يكون لهم دور في الحياة العامة للبلاد. إن المشاركة الشكلية في الانتخابات لا تعني أن المواطن سيكون له مساهمة جدية في الحياة السياسية ما دام هناك تركيز للسلطة لصالح السلطة التنفيذية وتهميش دور السلطة التشريعية مما يؤدي إلى خلق أزمة جديدة أسماها المفكر القانون الألماني (كارل شميت– Carl Schmitt) "أزمة البرلمان"، كل هذه العوامل تؤدي إلى ابتعاد المواطنين عمليا عن السياسة وانتشار القيم السلبية والاغتراب واللامبالاة السياسية.

أزمة التغلغل – Penetration Crisis: تمثل هذه الأزمة عدم قدرة وقابلية النظام السياسي على التوغل والنفاذ إلى جميع مناطق الدولة، وفرض سيطرتها، وهو ما يؤدي إلى صعوبة التواصل مع المجتمع والمواطنين وعدم استفادتهم من الحكومة ومشاريعها. مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، إن نوعية هذه الأزمة خطيرة لأنها تمثل عجز النظام السياسي عن التواجد في كافة مناطق الدولة.

إذن التغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها، بمعنى إعمال القوانن والسياسات داخل الإقليم، والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة إذا ما اقتضت الظروف استخدام العنف مثل حماية الأمن القومي وإنفاذ القانون وتغليب المصالح الوطنية.[2]

[1]– إسماعيل بوقنور و توفيق بوستي،" **التخلف السياسي كمؤشر للتحولات السياسية في المنطقة العربية**"، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"(جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 –25 أفريل 2012).

[2]– مينا سمير جابي،"**التنمية السياسية وأزماتها.. أزمتا التغلغل والتكامل**"، في: **أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك**(القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي،2019)، ص 40.

أزمة التوزيع - Distribution Crisis: هذه الأزمة لها علاقة بقابلية النظام السياسي للتوزيع العادل للموارد والثروات والخدمات والامتيازات المادية وغير المادية (الأمن، التعليم، الثقافة، الخدمات الصحية والاجتماعية)، وهنا تؤدي المسائل الطبقية (الصراع الطبقي) والاقتصادية (الحرمان الاقتصادي) والسياسية (الفساد واستغلال السلطة وفقدان الشفافي) دورا مهما في خلق الأزمة، ولاترتبط أزمة التوزيع بتوزيع عوائد التنمية فقط وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية.[1]

هذه الأزمات كلها تؤدي إلى أزمة أخرى لها نتائج وخيمة إذا لم تعالج، وهي أزمة الاستقرار السياسي التي تكون على مستويين هما:

أ – مستوى الدولة ككل: ويتعلق بعملية بناء الدولة من حيث إقامة مؤسسات قوية فعالة تستطيع أن تحقق أهداف الدولة وتكون حلقة وصل ما بين النظام السياسي والمواطنيين.

ب – مستوى النظام السياسي: ويتعلق بضعف المؤسسات في الدولة بشكل يؤثر على مستوى أداء واستقرار النظام السياسي، فهو عدم مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم، دون الحاجة إلى القوة.[2]

أكد (باي – Bye) في مقاربته على أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة التالية، وهي: (أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع) تشكل هذه الأزمات مجتمعة سمات للتخلف السياسي.[3]

لذا نحاول توظيف هذه المقاربة للاقتراب من وواقع وطبيعة أزمات الدولة والمجتمع في اليمن انطلاقا من الواقع الداخلي وبالاعتماد على مفهوم التنمية السياسية كأحد المقاربات البارزة في علم السياسية، خصوصا وأنه بعد الحرب الباردة وفي إطار ترسيخ منظومة القيم التي تؤسس لعالم جديد قائم على مبادئ الشفافية والحكم الراشد والتنمية خصوصا في بعدها السياسي، إذ نجد أن معظم دول عالم الثالث بصفة عامة وعلى رأسها الدول العربية بما فيها اليمن بصفة خاصة قد أخفقت في مواكبة كل هذه

---

[1]- شيماء الشرقاوي،" **أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد سبع سنوات من حراك طالب بالعدالة**"، في: **أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك**(القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي،2019)، ص 88.

[2]– أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** (مصر: الدار الجامعة، 2003)، ص59– 60.

[3] - إسماعيل بوقنور، "**التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية**"، دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي برباح ورقلة، العدد:09، جوان 2013)، ص20.

التحولات، ما أدى إلى تراكم مشاكلها وأزماتها إلى أن بدأت سلسلة احتجاجات وأحداث الحراك العربي، التي كشفت عن مدى عمق أزمات المنطقة والضعف الكبير لمؤشرات التنمية السياسية.

وفي هذا السياق يأكد (لوسيان باي–Lucian Bye) أن جوهر عملية التنمية السياسية: معرفة كيف يواجه المجتمع أزمات التنمية السياسية مند ظهورها حتى زوالها، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات يمر بها المجتمع، ولما كانت هذه الأزمات السياسية تتجلى بصفة كبيرة وجلية في دول العالم الثالث. لذا سنحاول اسقاط مقاربة التنمية السياسية في تحليل جزئيات معينة من الدراسة عن طريق الربط بين متغيرين أثنين هما: أثر أزمات التنمية السياسية (كمتغير مستقل) في تعثر مسار المرحلة الانتقالية اليمن (كمتغير تابع)، والهدف الأساسي هو معرفة تأثير أزمات التنمية السياسية على مسار المرحلة الانتقالية في اليمن، وإن كان العجز الانتقالي في التجربة اليمنية هو نتيجة لعمق أزمات التنمية السياسية؟ خصوصا وأنه من بين التحديات الأساسية التي واجهت اليمن هو تحويل إصلاحات المرحلة الانتقالية إلى مخرجات عمل حقيقي للنهوض بالتنمية خصوصا في بعدها السياسي، وهذا التحدي يرتبط أيضا بالحفاظ على الأمن والاستقرار وحل المشكلات التي تهدد الأمن الانساني وتحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة ورفض الإقصاء والتهميش وكل المظاهر التي تؤدي إلى الانفصام السياسي بين المجتمع والنظام السياسي.

المبحث الثالث: مفهوم أمن دول الخليج العربي من منظور وطني وإقليمي

يتناول هذا المبحث الجانب المفاهمي وأهم المقاربات النظرية في تحليل أمن دول الخليج العربي، بغرض معالجة التلازمية بين (الأمن الوطني– National security) و(الأمن الإقليميRegional security) لدول الخليج العربية من أجل إبراز رؤية متكاملة توفق ما بين الأمن الوطني من جهة والأمن الإقليمي من جهة ثانية، للخروج برؤية عملية لأمن دول الخليج العربي والتحديات الأمنية التي تواجهه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن، مستوياته وأبعاده

يعد الأمن أحد أبرز مفاهيم العلاقات الدولية التي تفتقد لتعريف دقيق ومحدد بشكل تام، وهو ما أكده الأستاذ (باري بوزان–Barry Buzan) عند وصفه الأمن بأنه مفهوم معقد وغامض، وأن هذه الخصائص التي يمتاز بها هذا المفهوم ترجع أساسا إلى بتطبيقه في حقل العلاقات الدولية.[1]

الفرع الأول: مفهوم الأمن

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث نسبيا في العلوم السياسية، ما أدى إلى اتسامه بالغموض والتعقيد، إذ يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به .

أولا_ الأمن لغة وشرعا:

الأمن من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن: ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر بمعنى التصديق.[2] ومن الثقة: فمؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه ويتخذونه أمينا حافظ.[3] وبذلك مفهوم الأمن من المفاهيم ذات الثراء في المعنى.

وبالعودة للنص القرآني نجد أن كلمة الأمن – من حيث المبنى والمعنى– وردت في عدة مواضيع منها:

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 19، صيف 2008)، ص 09.

[2]– ابن منظور، **لسان العرب** (القاهرة: دار الحديث، 2003)، ص164.

[3]– مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** (القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص31.

- في قول الحق سبحانة وتعالى: ﴿ أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾ الإنعام، الآية { 82} .
- ﴿" إِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ... ﴾ سورة النساء، الآية { 83 } .
- ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا... ﴾ سورة النور، الآية { 55 } .
- ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ سورة قريش، الآية {3-4} .

اتخذ مفهوم الأمن في القرآن الكريم دلالات واسعة ومتعددة تبعا للسياق الذي يرد فيه وأصبح يشمل الأمن في الدنيا والآخرة، فمن الدنيا هو نقيض الخوف وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وفي الآخرة هو النجاة من عقاب الله يوم الحساب (دخول الجنة والنجاة من نار جهنم).[1]

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغيّر، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنها من راحة النفس.[2]

إذ نجد في معاجم اللغة العربية أن مدلول الأمن مشتق من أمن، يأمن، أمنا وأمانا، وأمنة أي اطمئن ولم يخف، وأمن البلد إذا اطمأن فيه أهله وأمن الشر إذا سلم منه، وائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه وأستأمن إليه و أستجاره وطلب حمايته.[3]

أما في أصلها اللاتيني تتكون كلمة الأمن Sinecura من مقطعين: sine وتعني "بدون"، و Cura وتعني "الرعاية "، والجمع بينهما (Sine + Cura) يعني غياب الرعاية، وهو ما يعطي للأمن معنى غريب، أي عكس ما يعنيه الأمن اليوم، إذ لم يظهر مفهوم الأمن لـ (شيشرون- Ciceron) الذي يشير إلى "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة"، ولم يفرض نفسه بهذا المعنى إلا في ما بعد. [4]

يعرف المنجد الفرنسي يعرف الأمن على أنه "حالة الدولة المستقرة الناتجة عن غياب حقيقي للخطر سواء ذو طابع مادي أو معنوي"[5]، أما في اللغة الانجليزية فإن الأمن يشير إلى الحالة التي يشعر

---

[1]- زينب عبد الحسين بلال السلطاني،" **الأمن ومشتاقته في القران الكريم دراسة دلالية صرفية**"، مجلة العلوم الانسانية (جامعة بابل العراق، المجلد: 01، العدد:10، 2012)، ص01.

[2]- الطيب البكوش، "**الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان**"، المجلة العربية لحقوق الإنسان (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد: 10، جوان 2003)، ص164.

[3]- العايب أحسن،"**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006**"، أطروحة دكتوراه (كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008)، ص13.

[4] -Thierry Balzacq, « **Qu'est-ce que la sécurité nationale? »,** La revue internationale et stratégique (n° 52,hiver 2003-2004),p 19. Disponible in : https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2003-4-page-33.htm , Accédé:22/08/ 2020.

[5]- Le Petit Robert , **Dictionnaire Alphabétique et Analogique de Langue Française** (Paris : Société du nouveau Littré, 1977) , P 1788.

فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر.[1] إذ تعني كلمة (Security) في قاموس أكسفورد الانجليزي OXFORD DICTIONARY " الحالة التي نكون فيها محميين من الخطر والتعرض له وهو التحرر من القلق والعناء أو الخوف، فهو الشعور بالأمن أو التحرر وغياب الخطر.[2]

ثانيا_الأمن اصطلاحا:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي يطلق عليها (والتر غالي–Walter Gallie) بمفهوم متنازع عليه جوهريا،[3] ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهريا، كالقوة والحق والعدالة وغيرها من المفاهيم، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم، نتيجة لذلك نجد أن مفهوم الأمن من المفاهيم التي تتميز بالغموض والفوضى وبغياب الإجماع بين الدارسين والمختصين، حول معناه، الذي عرف تحولا منذ نهاية الحرب الباردة. بحيث يعد مفهوم الأمن ديناميكي ومتغير تبعا لظروف الزمان والمكان ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، ويرى (باري بوزان–Barry Buzan) "أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدء بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية".[4]

كما أن التعريفات المقدمة للأمن دائما ما ارتبطت بالدولة وكيف يمكن الحفاظ على أمنها، وعلى هذا الأساس فمعظم التعاريف المقدمة في بدايات استخدام المصطلح تركز على الأمن الوطني، فقد تعددت التعريفات التي سعت لتحديده، بعضها قلص المفهوم إلى الجوانب العسكرية أساسا، وبعضها الآخر وسعه ليشمل علاوة على جوانبه العسكرية جميع مركبات القوة الأخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عرض مجموعة من التعاريف المتداولة للأمن:

---

[1]- أديب محمد خضور، **أولويات تطور الإعلام الأمني العربي "واقعة وافاق تطوره** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1999)، ص23.

[2]- Shahrbanou Tadjbakhsh and Anuradha M. Chenoy, **Human Security Concepts and implication**s, (USA and Canada: Routledge , 2000), p. 10.

[3]- محمد الطاهر عديلة،"**الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي**"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية (جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد: 05، العدد: 02، ديسمبر2020)، ص14.

[4] -Barry Buzan," **Is international security possible ?",** Paper presented at: new thinking about strategy and international security , conference: edited by Ken Booth (London: Harper Collis Académic ،1991), p31.

قدمت دائرة المعارف البريطانية تعريف يشير إلى أن الأمن هو: حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية.[1]

عرف الأستاذ (والتر ليبمان– Walter Lippman) إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة– لو تعرضت للتحدي– على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.[2]

في السياق ذاته نجد تعريف الأستاذ (أرنولد ولفرز– Arnold wefers) للأمن والذي نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، حين عرف الأمن، بأنه موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وذاتيا يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بتلك القيم.[3]

أما أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا هو تعريف (باري بوزان– Barry Buzan) والذي يعتبر الأمن بأنه:" العمل على التحرر من التهديد". غير أن هذا التعريف قد تعرض للنقد من طرف بعض المختصين كالأستاذ الفرنسي (داريو باتيستيلا –Dario Battistella) الذي اعتبر تعريف بوزان للأمن تبسيطا لمعنى تعريف أرنولد ولفر، وكذلك من طرف الأستاذ(مكائيل ديلون– M. Dillon) الذي يرى من وجهة نظره أن الأمن مفهوم مزدوج ولا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا.[4]

في مؤلفه "جوهر الأمن" قام الأستاذ (روبرت مكنمارا– Mcnamara Robert) بربط التنمية بالأمن ما نتج عنه مفهوم تنموي للأمن مفاده: الأمن لا يعني تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، وليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن.[5]

---

[1]- نور ماجد عشقي، **الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2006)، ص27.

[2]– جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص41.

[3]- Arnold Wolfers, **Discord and collaboration, Essays on International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P150.

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 56–57.

[5]– عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليج وقضية التسلح النووي** (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007)، ص06.

بناء على التعاريف السابقة، يمكن تسجيل ثلاث خصائص أساسية يتصف بها مفهوم الأمن، وهي:

- **خاصية التغير:** مفهوم ديناميكي يتطور بتطور ظروف الزمان والمكان، بالتالي خاضع للتطور يتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا مع مختلف المستجدات، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف[1] . فهو مرتبط باستمرار أوضاع وتطورات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية؛[2]
- **خاصية النسبية:** فهو ليس مفهوم طلق، فالنسبية بسبب سعي الدول المستمر لزيادة قوتها، فمهما عظمت قوة الدولة فهي لا تستطيع أن تكون في مأمن من كل التهديدات الداخلية والخارجية، فما كان يمثل مصدر لأمن الدولة قد يصبح مصدر تهديد لها في المستقبل، كما أن أمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى، الأمر الذي يعزز من الشعور بعدم الثقة واليقين لنوايا الطرف الآخر، كما أن نسبية الأمن تكمن في أن الدولة قد تحقق أمنها في بعد معين دون الأبعاد الأخرى أو المجالات الأخرى للأمن؛
- **خاصية التعقيد والغموض:** فالظاهرة الأمنية ظاهرة معقدة ومركبة وذات مستويات متنوعة وتتعرض لتحديات وتهديدات كثيرة مختلفة المصادر والأنواع والأبعاد، كما أنه غير واضح المعالم ومتوسع ومتداخل مع مفاهيم وحقول معرفية أخرى؛
- **خاصية الشمولية:** بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد سواء كانت عسكرية، اقتصادية، سياسية،إجتماعية، ثقافية ونفسية، كما يشمل الأمن ببعديه" الداخلي و الخارجي"؛
- **الخاصية الانعكاسية** معناه أن السياسات الأمنية المتبعة من قبل الدولة ما هي إلا اِنعكاس للدفاع عن قيم ومبادئ معينة.[3]

من خلال العرض السابق، يمكن تصنيف التعاريف المقدمة لمفهوم الأمن إلى نوعين: الأول التعريف التقليدي: ركزت على مفهوم الأمن في معناه الضيق، أما الصنف الثاني الحديث: استفاد

[1] - أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 11.

[2] - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 10.

[3] - أحمد الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 11– 14.

من التحولات الجديدة المتزامنة مع العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة في توسع مفهوم الأمن من ناحية مضامينه ومصادره، والتي حاولت الاقتراب من المفهوم بشكل متعدد الزوايا سواء على جانب الفواعل الأمنية أو التهديدات الأمنية، بالإضافة إلى التنوع في السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات.

الفرع الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

أولا: مستويات الأمن:

إن دراسة مفهوم الأمن تتطلب منا الاحاطة بمستوياته، بمعنى تحديد الوحدة المرجعية التي يجب التركيز عليها في دراسة هذا المفهوم، وفي مايلي نعرض هده المستويات:

- **مستوى أمن الأفراد (الأمن الإنساني):** يعتبر الاهتمام بهذا المستوى من الناحية النظرية الانتقال من المفهوم التقليدي للأمن الدولاتي إلى التركيز على الفرد كوحدة مرجعية في التحليل أي تأمين هذا الأخير من أخطار تهدد سلامته، حيث يشمل أمن الأفراد ضمان السلامة والرفاهية والحرية في مواجهة الحرمان وعدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد؛
- **مستوى الأمن المجتمعي:** يعد من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة و موضوعا مرجعيا للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة[1]. وفي هذا السياق يشير الأستاذ (باري بوزان– Barry Buzan) أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية- Identity) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي)،[2] عند تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية؛
- **مستوى الأمن الوطني:** يركز هذا المستوى على أهمية الدولة كفاعل أساسي ومحوري والتركيز على دور القوة في تحقيق الأمن خاصة القوة العسكرية، لكن مع نهاية الحرب الباردة لم يعد الأمن الوطني يقتصر على حماية الدولة من التهديد العسكري الخارجي ولم يعد التهديد العسكري التهديد الرئيسي، إذ ظهرت قوى ومتغيرات جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، ولم يعد من المجدي التركيز على الدولة فقط كموضوع مرجعي للأمن لذا قام العديد من الباحثين بتبني مفهوم موسع للأمن؛

[1] -Darrio Battistella, op cit pp 481- 482.
[2]- Bill McSweeny,**Identity and security: Buzan and the Copenhagen school,** International studies (Creat Britain, vol.22, n-1, Jan 1996).p83.

- **الأمن الإقليمي:** يرتبط هذا المستوى بأمن مجموعه الدول التي تشكل نظاما فرعيا في إطار النظام الدولي، وتبرز أهمية هذا المستوى من خلال طبيعة تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية أين كان للبيئة الأمنية دور الرئيسي في إنشائها ومن بين الأمثلة التاريخية التي توضح أهمية هذا المستوى كان لتخوف دول الخليج من الخطر الإيراني في الثمانيات دور مهم في إنشاء مجلس التعاون الخليجي؛
- **الأمن الدولي:** يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.[1]

ثانيا: الأبعاد الأساسية للأمن الوطني تتمثل فيما يلي:

- **البعد العسكري:** يعد أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحا، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماما وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين؛
- **البعد الاقتصادي:** يعتبر هذا البعد أن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسبا من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.[2] فالاقتصاد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، وركيزة رئيسية وحيوية للقوة العسكرية حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وكان (جوزيف ناي– J. Nye) قد عرف الأمن على أساس: "أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية؛
- **البعد الاجتماعي:** يتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته.[3] بمعنى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في المعرفة، الثقافة الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد.[4] فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء

[1]- علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص 222- 223.
[2]- سيد العزازي،" مفتاح الأبواب المغلقة لفهم الأمن وإستراتيجيته"، مرجع سابق.
[3] - Paul Roe**, Ethnic violence and the societal security dilemma** (London : Routledge, 2005), p 24.
[4]- Ken Booth, **Theory of security**, first published (New York: Cambridge university press, 2007), p 162.

الهوياتي، ويرتكز هذا البعد على الهوية وبقاء المجتمع واقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع؛

- **البعد السياسي:** يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية من أهم مضامين البعد السياسي للأمن الوطني.

المطلب الثاني: الأمن الوطني لدول الخليج العربي بين التحديات الداخلية والخارجية

مما لا شك فيه أن الأمن الوطني يعتبر من الركائز الجوهرية الحساسة التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على استقلالها وأمنها وتطورها، أما مقومات الأمن الوطني فإنها تختلف من دولة إلى أخرى والسبب أن لكل دولة ظروفها وخصائصها وماهيتها، ومع ذلك فإن هناك قواسم مشتركة بين الدول فيما يخص الأمن الوطني بصورته العامة فالخطوط العريضة للأمن الوطني تكاد تكون متطابقة.

يشير مفهوم الأمن الوطني لدول الخليج العربي إلى حماية وحدة الدولة، واستقلالها وسيادتها على أراضيها، بما في ذلك أمن المجتمع واستقراره، وحماية مصالحها خارج حدودها.

فالأمن الوطني لدول الخليج العربي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة.[1]وحول مصادر تهديد الأمن الوطني لدول الخليج العربي فهي كثيرة ومتعددة منها منها الداخلية والخارجية.

على هذا الأساس يبحث هذا المطلب في التهديدات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني لدول الخليج العربي، فرغم الإختلافات بينها في الإمكانات وفي الأهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، فإنه يمكن تحديد جملة من التهديدات العامة المشتركة على مستوى أمنها الوطني.

[1]– خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني** (أبو ضبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص05.

الفرع الأول: الأمن الوطني لدول الخليج العربي والمصادر الداخلية للتهديد

تتنوع مصادر التهديد الداخلية للأمن الوطني لدول الخليج العربي، لكن بشكل عام يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- الانقسام الداخلي على أسس مذهبية أو قبلية أو مناطقية، التي تحتاج إلى حلول استراتيجية تعمق العلاقات بين السكان بما يضمن التعايش والنأي بالمجتمعات القادمة عن صراعات لا منتصر فيها؛
- الاختلال الخطير في التركيبة السكانية، وغياب قوة عمل محلية أو وطنية، فمسألة العمالة الوطنية ونسبة غير المواطنين بين السكان قد تشكل تهديد على الاستقرار السياسي والاجتماعي مستقبلا.[1]

إذيشكل الوافدون نسبة عالية من سكان وقدرات المجتمع في دول الخليج العربي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولا تزال أعداد الوافدين بتزايد مستمر مع مرور الزمن، ومع صعوبة اندماجهم مع المجتمع، وتجذر الانقسام في المجتمع بين مواطنين ووافدين، هذا الوضع ينذر بأن التركيبة المجتمعية الحالية في دول الخليج العربي غير مستدامة على المدى البعيد؛[2]

كما أن العمالة الأجنبية من أخطر التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، فقد تؤدي هذه الظاهرة إلى حالة من الاغتراب يعيشها المواطن والوافد معا وهذه الحالة تدفع نحو تطوير مجتمع بلا هوية؛[3]

- تحدي الاصلاح والديمقراطية: البطء في حركة الإصلاح السياسي مما يعطي ذرائع لتدخلات دولية؛ التأخر معالجة هذه الظواهر وتراكمها يعبر عن تأخر نضج الدولة كمفهوم وكمؤسسة وثقافة حاكمة، وبالتالي قابل لتهديد أمن الدولة والمجتمع.

---

[1]– خالد الدخيل، "**مصادر تهديد أمن الخليج في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية الراهنة**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://multaqaasbar.com/index.php/component/k2/item/197 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/03/20.

[2]- يحيى صهيب، "**مهددات أمن الخليج**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://arabi21.com/story/802014 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/03/17.

[3]– محمد مقروف، "**المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2016)، ص ص 104 – 105.

الفرع الثاني: الأمن الوطني لدول الخليج العربي ومصادر التهديد الإقليمية

غالبا ما تكون مصادر التهديد الإقليمية الأسرع والأكثر تهديدا للأمن الوطني للدولة، خاصة إذا ما تمكنت من تفجير مصادر التهديد الداخلية، أو تحقيق اختراقات للداخل بادعاءات أيديولوجية أو سياسية، أو كلتاهما معا.[1] وهذ التهديدات تتصل (بالدرجة الأولى) بقضايا ذات بعد أمني منها:[2]

- الأزمة الداخلية البحرينية التي تتمثل في وجود معارضة شيعية –مدعومة من إيران– تسعى لقلب نظام الحكم بدعوة أن الأقلية السنية تحكم الأغلبية الشيعية؛
- عدم الاستقرار الأمني في العراق الذي كان ولايزال يشكل عامل قلق لدول مجلس التعاون الخليجي،[3] فالأزمة العراقية المتمثلة بوجود حكومة مدعومة من إيران ومنفذة لأجندتها، وسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على عدد من المحافظات السنية (منها الأنبار المحاذية لحدود السعودية) ينذر بوجود تهديد حقيقي للأمن الوطني لأقطار دول الخليج العربية خصوصا السعودية؛[4]
- الأوضاع المتدهورة بالقرب من دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في سوريا واليمن مما يؤدي إلى انتشار الجماعات المسلحة وتصاعد التهديدات الارهابية؛
- أزمة الملف النووي الايراني وهي أكثر الملفات قابلية للانفجار وتنذر بتداعيات خطيرة على منطقة الشرق الاوسط كافة فاندلاع أي حرب بالمنطقة قد يجعل دول المجلس مستهدفة.

هناك مصادر تهديد يتداخل فيها الداخلي مع الخارجي المتمثلة بدرجة أولى في الإرهاب وتسيس الطائفية فبعض القوى المحيطة بالمنطقة تعمل على المس بالطائفية المذهبية وتوظيفها لخلق انقسامات داخلية.[5]

[1]– خالد الدخيل،" **مصادر تهديد أمن الخليج في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية الراهنة**"، مرجع سابق.

[2]– يحيى صهيب،" **مهددات أمن الخليج**"، مرجع سابق.

[3]– خالد الدخيل، "**مصادر تهديد أمن الخليج في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية الراهنة**"، مرجع سابق.

[4]– يحيى صهيب، "**مهددات أمن الخليج**"، مرجع سابق.

[5]– خالد الدخيل، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مفهوم أمن دول الخليج العربي ضمن تصور إقليمي

ظهر مفهوم الأمن الإقليمي في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق أمنها واستقرارها في المحيط الإقليمي بما يردع التدخلات الأجنبية والدول المجاورة المهددة له.[1]

الفرع الأول: معالم البيئة الإقليمية والأمنية لدول الخليج العربي

أولا: المنظور الجيوسياسي لأمن الخليج

يشير المنظور الجيوسياسي لأمن الخليج إلى ما ينطبق عليه من تفاعلات ضمن إطار الأمن الإقليمي، الذي يعنى بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، ويمكن أن يتسع هذا المنظور ليشير إلى الأثر الذي تتركه السياسات الإقليمية والدولية ذات المدى الواسع، هناك ثماني دول توجد على شاطئ الخليج العربي، وهي أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعراق وإيران تشكل النظام الاقليمي الخليجي وهو في الأساس نظام نفطي[2]، إلا أن تقسيم الخليج ظل يتجه إلى تقسيم ثلاثي بين شمال تمثله العراق، وشرق تمثله إيران، وغرب يتجسد في الأقطار الستة المشكلة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتمتد هذه الأقطار أيضا ضمن دول الداخل الخليجي.

بذلك تطلق تسمية النظام الإقليمي الخليجي على مجموعة الدول المطلة على سواحل الخليج العربي، وهي: (إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان)،[3]وقد شاع إستخدام هذا المصطلح في الأوساط العلمية ضمن الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية، وقد إكتسب النظام الإقليمي الخليجي صفته كنظام لتوفر مجموعة مقومات أساسية وهي:[4]

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قهوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 18.

[2]– عبد الخالق عبد الله، "**التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الد راسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 132، أبريل 1998)، ص 22.

[3]- وضحه ذيبان غنام المطيري،"**دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج2003– 2011**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011)، ص 10.

[4]– محمد السعيد إدريس، "**الخليج والأزمة النووية الإيرانية**"،السياسة الدولية (القاهرة: مركز الد راسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 116، 2002)، ص 22.

- وجود أكثر من ثلاثة أعضاء في النظام، حيث يتكون النظام من ثمانية أعضاء تربطهم منطقة جغرافية واحدة وهي منطقة الخليج العربي، ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين؛
- توافر شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين دول أعضاء النظام، حيث أصبح هذا النظام مختلفا أو مميزا في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله مجرد انعكاسات للأحداث الإقليمية العربية؛

تعتبر إيران الدولة الوحيدة المطلة على سواحل الخليج الشرقية، في حين يقع العراق في الشمال منه، وتقع الكويت على سواحله الشمالية الغربية، بينما تتقاسم المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة سواحله الأخرى.

لكل من إيران والعراق سواحلها المطلة على الخليج دون أن يكون جزءا من شبه الجزيرة لدول الخليج العربي، وهذه النقطة تستدعي ضرورة التمييز بين التحديد الجغرافي والتحديد السياسي لها، من الناحية السياسية إستبعدت الدولتان (إيران، والعراق) من مجلس التعاون الخليجي رغم أنهما تحملان الصفة الخليجية.[1]

إن معضلة الأمن في النظام الإقليمي تعود إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، والتي تجعلها تثير إهتمام القوى الكبرى لما تمتلكه دول الخليج العربي من ثروات ومصادر هائلة للطاقة، مما يجعلها ذات ارتباط وثيق باستقرار الاقتصاد العالمي وازدهاره، كما أن تزايد وكثافة المصالح الدولية قد تؤدي إلى تدويل صيغة الأمن في المنطقة. إضافة إلى إرتباط الوضع الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، بالنظام الاقليمي العربي، باعتبار أن أمن الخليج هو امتداد للأمن القومي العربي.[2]

ويمكن إيجاز الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من منظور السياسي في الآتي:[3]

---

[1]– وضحه ذيبان غنام المطيري، مرجع سابق، ص ص 13– 15.

[2]–عبد الفتاح علي السالم الرشدان، **الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص91.

[3]– محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**((د.ب.ن): دار العلوم للنشر والتوزيع،2010)، ص38.

- إن منطقة الخليج تعتبر مجالا حيويا على المستوى الإقليمي والعالمي؛
- إن دول الخليج تشكل أساسا يرتكز عليه النظام العربي؛
- إن التواجد الأجنبي يؤثر مباشرة على النظامين العربي والخليجي؛
- إن حالة التصادم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تؤدي إلى اضطراب خليجي جديد.

كما أنه نتيجة للخاصية المميزة لدول الخليج العربي على الصعيد الجغرافي وثرواتها الطبيعية وتجربتها السياسية والتاريخية، وكذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تواجه هذه دول هذه المنطقة مجموعة من التحديات، والتي قد تصل إلى درجة تهديد أمنها واستقرارها، ومن بين هذه التحديات:

- تحدي عملية التنمية وما يصاحبها من آثار سلبية، وتوترات داخلية وخارجية؛
- تهديد بعض الدول الإقليمية ذات الأطماع التاريخية للسيطرة على المنطقة، بل وتوجيهها وما يتفق وسياساتها الإقليمية والدولية؛
- تحدي المشاكل البينية، وخاصة مشاكل الحدود، والتي قد تكون سببا في عدم استقرار المنطقة؛
- تحدي التركيبة الاجتماعية والعامل السكاني لبعض دول المجلس، والذي قد يكون أحد عناصر عدم الاستقرار.

وبذلك إن مفهوم أمن دول الخليج العربي يشير إلى حالة الأمن التي تمر بها البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، القائمة على علاقات دوله التي أفضت عن سياسات أمنية تسعى لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، وتبعد احتمالات التهديد عنها وعن دولها، لذا يمكن القول أن مفهوم أمن دول الخليج العربي يعني توفر الاستقرار والأمن بشتى أنواعه وهو شعور حكومات وشعوب الدول المطلة على الخليج العربي بانتفاء التهديد، مهما كان نوعه، للمنطقة (عسكريا، سياسيا، اقتصاديا وتنمويا) خصوصا وأن أمن الخليج العربي واستقراره مهدد بانتشار الأسلحة والتوترات العرقية والدنية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية.[1]

[1]- جمال سند السويدي، **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000)، ص 12.

ثانيا: سمات ومعالم البيئة الأمنية لدول الخليج العربي

توجد عوامل عديدة لها دورا كبيرا في تحديد السمات العامة ومعالم البيئته الأمنية لأي إقليم، وآليات التفاعل فيها وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالبيئة الأمنية عادة ما تكون انعكاس لواقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذا الإقليم طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وعموما يمكن إيجاز أهم السمات والمعالم الرئيسية للبيئة الأمنية لدول الخليج العربي على النحو الآتي:

1. السمات العامة لمنطقة الخليج العربي:[1]

هناك العديد من الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية لمنطقة الخليج العربي، كان لها دور مهم في بروز جملة من الخصائص والسمات العامة للمنطقة، والمتمثلة في:

- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي على الصعيد العالمي، إذ تساهم دول الخليج العربي على بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط ولديها أكبر حجم من الاحتياط العالمي من هذه السلعة الإستراتيجية المهمة؛
- أهمية الموقع الجيوإستراتيجي وفق الكثير من المعايير المرتبطة بالممرات المائية أو الموقع بين القارات؛
- كثرة الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة أدت إلى تعميق الهواجس والمخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، ما يؤثر سلبا في فرص وإمكانية بلورة صيغة مستقرة للأمن الخليجي؛
- تزايد التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي، حيث أصبحت الولايات المتحدة لاعبا رئيسي في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة والطرف الرئيسي في معادلة الأمن الخليجي؛
- وجود مشاكل سياسية وأمنية في المنطقة تهدد بالمزيد من المخاطر وعدم الاستقرار منها الحالة العراقية وأزمة الملف النووي الإيراني، أيضا هناك مصادر تهديد يتداخل فيها الداخلي مع الخارجي مثل الإرهاب والطائفية.

[1] – وضحه ذيبان غنام المطيري، مرجع سابق، ص ص 56 – 57 .

2-معالم البيئة الأمنية:

إن بروز نمط الصراع ونموذج توازن القوى في النظام الإقليمي الخليجي من خلال التنافس القائم بين ثلاث دول طامحة للهيمنة العراق، السعودية وإيران. وقد عرف ذلك بمفهوم مثلث علاقات السيطرة، حيث تنافست إيران والعراق على قيادة المنطقة، غير أن السعودية لم تكن تمتلك القوة العسكرية اللازمة آنذاك لتدخل سباق قيادة الإقليم، لذلك سعت إلى لعب دور (الموازن- The balancer) لمنع أي طرف للوصول إلى الهيمنة المنفردة على الإقليم.

غير أن الضغط الناتج عن الصراع الإيديولوجي ما بين العراق البعثي العلماني والنظام السعودي الثيوقراطي إضافة إلى تغلغل الولايات المتحدة في الإقليم نتيجة أهميته النفطية، نقل السعودية من دور الموازن إلى دور الطامح للهيمنة، وأصبحت الطرف الثاني في استراتيجية "العموديين المتساندين" إيران الشاه والسعودية.[1]

اتضحت هذه الهيكلة الإقليمية في فترة السبعينيات، التي بدأت معها عملية التغلغل الأمريكي في الخليج والذي لعب دورا أساسيا في توزيع الأدوار التي لم تكن نابعة من الأطراف الإقليميين بل من خارجها، وهنا يبرز ما يطلق عليه في أدبيات التكامل عملية التذويت التي اهتم بها منظرو التكامل واعتبروها المرحلة المكملة لدور البيئة الخارجية التي تدعم مسار التكامل، حيث تلعب البيئة الخارجية دورين أساسين أحدهما إيجابي يقتصر على تقديم المساعدات لتعمل البيئة الداخلية ولاسيما ما يعرف بمحور النواة أي الدول الأصل في تشكيل المنظومة الإقليمية التي تحرص على تذويت تلك المدخلات وعدم السماح للبيئة الخارجية بالتغلغل، أما الدور السلبي للبيئة الخارجية فيؤدي إلى نوع من مركزية التكامل أين تكون القيادات الإقليمية خاضعة لتوجهات القوى الكبرى ما يؤدي إلى سلبية التكامل ومركزيته أمنيا كما أكد على ذلك بوزان في تحليله للأمن الإقليمي.[2]

---

[1]- محمد السعيد إدريس، "**دور الأمن والتعاون العسكري في تطوير مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي**"، مجلة المستقبل العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 250، جانفي1997)، ص42.

[2]- آمنة عيساوة،" **الدور الإقليمي الايراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010)، ص35.

وقد كشفت أزمة الخليج الثانية والثالثة عن حالة إختلال التوازن في المنظومة الخليجية العربية على مستويين:[1]

- **التفاعلات البينية داخل المنظومة الخليجية:** يرتبط هذا الخلل ارتباطا وثيقا بالكيان المؤسساتي لمجلس التعاون الخليجي، الذي اتسم بعدم التناسب ما بين الثروة والقدرة على حماية هذه الثروة، ما أكد على انتقال المنظومة الخليجية العربية من مستوى الاستيراد الاقتصادي إلى الاستيراد الأمني مع التركيز على الدائرة العالمية بدل الدائرة الإقليمية. وقد أثبتت التطورات الأمنية اللاحقة سعي الولايات المتحدة للبقاء في المنطقة كموجه مركزي لاتجاه التحولات الأمنية وحربها ضد العراق دليل على ذلك.
- **توازن القوى الإقليمية:** نتج عن انتقال القوة إلى أطراف خارجة عن البناء التكاملي لمجلس التعاون الخليجي أي إيران العدو المشترك، حيث كان من أهم أسباب تأسيس مجلس التعاون الخليجي التكتل ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي بدأ دورها يتصاعد في المنطقة منذ نجاح الثورة الإسلامية إلى تراجع العراق أهم منافسيها بعد ضربات التحالف في حرب الخليج الثانية وحرب 2003 التي أسقطت نظام صدام حسين،[2] الأمر الذي أدى إلى رفع من مستوى التوجسات الأمنية الداخلية نتيجة الدعم الإيراني للأقليات الشيعية في الدول العربية الخليجية.

وبالتالي يمكن رصد عدد من المعالم الرئيسية للبيئة الأمنية لدول الخليج، على النحو الآتي: [3]

- يتجسد أولها في: غياب توازن القوى المحلي (أو التوازن الإستراتيجي)، الذي طبعها على نحو نسبي، في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، وانتهى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تلاشت القوة العراقية، التي كان ينظر إليها باعتبارها ثقلا موازنا للقوة الإيرانية؛
- المعلم الثاني: يتمثل في عدد من النزاعات التاريخية التي لا تزال حاضرة، حول المياه والحدود والمناطق والآبار النفطية بل وحتى الحقول والبساتين. وهناك على وجه التحديد، نزاعات بشأن السيادة، بين إيران والعراق، وبين إيران وبين عدد من أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي،

[1]– المرجع نفسه، ص ص 35– 36.

[2]– مصطفى محمد كامل، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1995)، ص48.

[3]– وضحه ذيبان غنام المطيري، مرجع سابق، ص ص 54 –55 .

وكذلك بين العراق والكويت رغم ترسيم الحدود بينهما، كما انتقلت بعض دول الإقليم إلى سياسة الحدود المسيجة فيما بينها، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد من التحديات التي تواجهها المنطق؛

- المعلم الثالث: يتمثل في سباق التسلح غير المعلن، بين إيران وبعض أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- المعلم الرابع: يجسده الحضور العسكري الأميركي، المتقدم كما ونوعا، والذي يراد له موازنة القوة الإيرانية، واحتواء نفوذها؛
- المعلم الخامس: يتمثل في غياب أي نظام أو ترتيب أمني مشترك –على مستوى الدول الثماني– لمشكلة للإقليم. الأمر الذي يعني غياب التفاهمات والآليات القادرة على حل الخلافات القائمة، أو محاصرتها ومنع تطورها باتجاه يقود إلى مزيد من التقاطب السياسي، أو النزاع المسلح ؛
- المعلم السادس: يتجسد في الاحتمال الدائم بوقوع الحرب، وخاصة في ظل تفاقم التوترات بين إيران من جهة، وكل من إسرائيل والغرب من جهة أخرى، على خلفية الملف النووي الإيراني، ويمكن القول أن بيئة الأمن في الخليج انتقلت من حالة "اللاحرب واللاسلم"، إلى حالة الحرب الوشيكة.

الفرع الثاني: جهود دول الخليج العربي في بناء منظومة أمن إقليمي

لكل تنظيم إقليمي فلسفته الأمنية ومفهومه للتهديدات والتحديات والأخطار، تمكن من إدراك طبيعة النظام الإقليمي المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة، بحيث إن فعالية النظام الأمني الإقليمي واستقراره تتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخله لتقديم صلاحيات قانونية – بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما وترتبط فيما بينها بروابط معينة، ويتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل المنازعات بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن الإقليمي.

عند الحديث عن مجلس التعاون الخليجي فهو منظمة إقليمية عربية (فرعية) مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان والبحرين، تأسس المجلس في 22 ماي1981 بالاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين

الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون (التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، الصحية، الإعلامية، السياحية، التشريعية والادارية). وحدد مجموعة من المبادئ الواجب اتباعها في تحقيق هذه الأهداف هي: (المساواة في السيادة؛ تسوية المنازعات بالطرق السلمية؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ الانتماء الكامل للعروبة والتنظيمات العربية؛ التمسك بسياسة عدم الانحياز ونبد الأحلاف والقواعد). فمنذ أن تأسس مجلس التعاون الخليج مطلع الثمانينيات في القرن العشرين، حاولت دوله أن تضع استراتيجية أمنية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها وأنواعها التقليدية العسكرية وغير التقليدية سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما حاولت هذه الدول في إطار مجلس التعاون كمنظمة إقليمية أمنية – بالدرجة الأولى– أن ترسم خطوط للعمل الجماعي المشترك سواء في التخطيط أو التنفيذ، لكن ما يلاحظ على هذه المنظمة أنها لا تتحرك فقط بإرادتها الذاتية المستقلة إنما نجد هناك تدخل للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتجلى ذلك منذ حرب الخليج الأولى والثانية.

وحول أبرز استراتيجيات دول الخليج العربي في مواجهة التهديدات الأمنية، يمكن إجمالها في:

استراتيجية مواجهة التهديد الإيراني: يتفق أغلب الباحثين أن نشأة وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان هدفه أمني بالدرجة الأولى، وعلى رأس الاهتمامات الأمنية أو الهواجس الأمنية التي ساهمت في قيام مجلس التعاون الخليجي هو التحدي الإيراني خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية "الشيعية "في إيران سنة 1979، والتي أسست لنظام سياسي عقائدي محافظ في المنطقة، هذا النظام الجديد لم يكتفي بالتغيير الجدري في إيران إنما طور استراتيجية إقليمية لنشر ثورته وعقيدته السياسية والدينية في المنطقة وهو ما شكل هاجس كبير لدول الخليج التي تعتبر نفسها الهدف المباشر للنظام الإيراني،[1] وما أكد هذا الهاجس الأمني وهذا الخوف الكبير هو دخول إيران في حرب طويلة مع العراق خلال عقد الثمانينيات، ووقفت دول الخليج إلى جانب نظام صدام حسين – رغم الاختلافات بينهما– الذي رأت فيه أنداك سد لوقف الزحف الثوري –الشيعي– في المنطقة، حيث تدرك دول الخليج العربي حجم قدراتها وامكانياتها أمام إيراني، فهي تعي جيدا أن ميزان القوة لصالح إيران عسكريا وديمغرافيا واستراتيجيا، ولذلك لم تكتفي دول مجلس التعاون من توحيد الرؤى والجهود من حيث مدركات التهديد والفعل الأمني المشترك كمنظمة إقليمية، إنما دخلت في اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توفير مظلة أمنية وعسكرية ضد

[1]- غازي صالح بني ملحم و فايز عبد المجيد الصمادي، "**البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية** "، مجلة المنارة (جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد:15، العدد: 03، 2009)، ص 103.

التهديد الإيراني وهذا منذ الثمانينيات في القرن العشرين، فالولايات المتحدة ترى أن أمن الخليج هو أمر حيوي بالنسبة لها وقد بنت استراتيجيتها الأمنية في المنطقة على هذا الأساس، فالولايات المتحدة تعتبر هذا الأمر فرصة مثالية للسيطرة على مناطق النفط الأهم في العالم ومحاصرة إيران اقتصاديا وعسكريا وسياسيا والحفاظ على أمن الكيان الاسرائيلي.

كما تدرك دول الخليج حجم التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني على أمنها، وإن كانت تبدي قبولها من امتلاك إيران لبرنامج نووي سلمي وفق ما ينص عليه القانون الدولي، لكن يبدو أن البرنامج النووي الايراني يرعب دول الخليج العربي، وهي لا تتواني في الدعوة إلى تجريد إيران من برنامجها النووي ووقفه خاصة تخصيب اليورانيوم، وتدعوا دول مجلس التعاون في اجتماعاتها دوما إلى منطقة خالية من السلاح النووي.[1]

استراتيجية مواجهة المد الشيعي: يرتبط وجود الشيعة في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموما بعوامل تاريخية وسياسية شهدتها المنطقة العربية منذ عدة قرون، وأصبح تواجد هذه الطائفة من المسلمات التاريخية والاجتماعية، والى فترة قريبة لم تكن مسألة الشيعة في المنطقة العربية تطرح الإشكاليات، إذ يتفق أغلب المفكرين أن المسألة الشيعية في المنطقة العربية أصبحت تثير الإشكاليات السياسية والاجتماعية وحتى الأمنية منذ نجاح الثورة الاسلامية في إيران نهاية سبعينات القرن العشرين، حيث عملت إيران على تأسيس مذهب عقائدي ايديولوجي عالمي ذو مذهب شيعي يسعى إلى الانتشار في العالم الإسلامي انطلاقا من المنطقة العربية– والخليج كخطوة أولى– مرتبط بمركز روحي وسياسي هي إيران، ومنذ ذلك الحين –خطر طائفي يهدد وحدة المجتمعات العربية والمسلمة– خاصة في الدول التي تحتوى على أقليات شيعية لا بأس بها ولها إرث تاريخي وحضاري كالعراق وسورية ولبنان.

ترى دول الخليج العربي أن الهدف الاستراتيجي الإيراني من وراء نشر ودعم المذهب الشيعي إنما هو للسيطرة العسكرية والسياسية على المنطقة والهيمنة عليها، فإيران تريد إعادة أمجادها الإمبراطورية بالاستناد على العقيدة الشيعية واستغلالها، وبسط سيطرتها ونفوذها على إقليمها الجغرافي خاصة منطقة الخليج التي تعتبر منطقة جد حيوية بالنسبة لإيران في بناء امبراطوريتها المنشودة، فالموقع الاستراتيجي والموارد النفطية هي مطمع إيراني استراتيجي وحيوي. ولذلك تسعى دول مجلس التعاون الخليجي للوقوف

[1]- سليم بوسكين، "**دور المنظمات الإقليمية في بناء مركب أمن إقليمي: نموذج مجلس التعاون الخليجي**"، من أعمال الملتقى الوطني: المنظمات الدولية في الواقع العالمي: دراسة في المأسسة والأداء (جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 10 أفريل 2017).

أمام أهداف إيران في المنطقة بمختلف الوسائل والطرق، سواء بالعمل المشترك كمنظمة اقليمية وكذلك دعم القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تنشر قواعد عسكرية في دول الخليج العربية.

وبحسب تصور الدول الخليجية أن إيران تحاول اختراقها من خلال استغلال الأقليات الشيعية فيها، فقد حاولت استغلال حركة الاحتجاجات في إطار أحداث الحراك العربي في البحرين، أين قامت بدعم المعارضة –الشيعية– ضد النظام الحاكم ومحاولة اسقاطه ومن ثم تعميم ذلك في باقي دول مجلس التعاون، لكن رد دول مجلس التعاون الخليجي كان قويا وحازما وسريعا لإحتواء الوضع في البحرين لأنها تدرك حجم التهديد الذي يهدد مصالحها من وراء ذلك، وتدخلت بقوات درع الجزيرة لفض الاحتجاجات بالقوة والسيطرة على الوضع البحرين، وكان توظيف القدرات العسكرية بحزم ودون اللجوء إلى المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية هو أبرز مستجدات العمل الخليجي المشترك وأهم نقاط قوته. [1] بالتالي كانت نقطة جوهرية في صلاحية مجلس التعاون الخليجي ضمن العمل كمنظومة أمنية مشتركة. وكذلك التدخل الخليجي في الأزمة اليمنية، فاليمن بعد التحولات التي شهدتها منذ مطلع 2011 مع المطالب بالإصلاح والتغيير، عرفت أزمة سياسية وأمنية خطيرة، وهو ما أقلق دول الخليج خصوصا بعد تصاعد دور الحوثيين في اليمن واستغلالهم هشاشة مؤسسات الدولة اليمنية، أين حاولوا السيطرة على الدولة والنظام بالقوة المسلحة، وبدعم من إيران وإن كان بطريقة غير مباشرة، فدول الخليج لن تقبل بدولة شيعية على حدودها، وقامت بعدة جهود سياسية ودبلوماسية منذ سنة 2011 مع المبادرة الخليجية، وتطور الأمر ليصبح عمل عسكري مع عملية عاصفة الحزم وعملية إعادة الأمل التي تستهدف دعم النظام السياسي اليمني والتصدي للحوثيين وتمددهم.[2]

استراتيجية الحفاظ على الأنظمة الملكية الوراثية: رغم موجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم المعاصر، وكذلك التحولات التي شهدتها المنطقة العربية نحو الاصلاح والديمقراطية، إلا أن دول الخليج العربي بقيت محافظة على أنظمة سياسية وراثية سواء كانت ملكية أو سلطنة أو إمارة، ورغم التحولات التي تشهدها المجتمعات الخليجية العربية من حيث الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي، وتمتع أغلب سكانها برفاهية نتيجة الطفرة النفطية، إلا أن الثقافة السياسية لم تتغير، وباتت مجتمعات الخليج العربي تسير بنمطين متمايزين تماما؛ نمط استهلاكي متطور وحديث، وثقافة سياسية تقليدية.

[1]- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 25.

[2]– أحمد يوسف أحمد، "**أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية**"، مجلة آفاق المستقبل (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 27، أغسطس 2015)، ص 28.

وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي جاهدة للحفاظ على هذه الخصوصية الملكية الوراثية، وذلك بمنع أو احتواء أي مطالب تدعوا للإصلاح أو التغيير وهو ما لاحظناه منذ بداية أحداث الحراك العربي، وكيف سعت دول الخليج العربي بكل جد وحزم لمنع الأفكار التغييرية من التغلغل في مجتمعاتها، من خلال جملة من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك سعيها لضم بقية الأنظمة الملكية الوراثية الأخرى في العالم العربي، حيث جاءت دعوة قادة دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستشاري في الرياض في ماي 2011 إلى كل من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون لتعكس الثقة المتزايدة بالنفس للأنظمة الخليجية، ومن منطلق مد المظلة الخليجية الجماعية لتشمل بقية النظم الملكية العربية التي واجهت مطالب التغيير، ورغم ظرفية هذه المبادرة إلا أنها تنطلق من موقع قوة، وليس من موقع الضعف الأمني والسياسي لدول مجلس التعاون، فالهدف من هذه المبادرة هو توسيع المظلة الخليجية لتشمل أنظمة ملكية عربية كانت في حاجة إلى المزيد من الموارد لمواجهة الحراك العربي،[1] وهي استراتيجية جديدة له، بحيث تجاوزت الاقليمية التقليدية التي تقوم على الجوار الجغرافي إلى الاقليمية الجديدة التي تقوم إلى أسس وظيفية.

وقد شهد التعاون الأمني والعسكري والدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية بعد توقيع قادته في المنامة سنة 2000، على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث حددت الاتفاقية العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته وأسسه وأولوياته.[2] وقد أكدت هذه الاتفاقية على عزم الدول الخليجية الدفاع عن نفسها بصورة جماعية وتعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، ومنه استمرار تطوير قوة درع الجزيرة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، واعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية. كما حددت الاتفاقية قواعد وشروط وآليات المساندة العسكرية والأمنية لأي دولة من دول مجلس التعاون.[3]

[1]– عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 25.

[2]– أحمد طاهر الضريبي، **دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية-نموذجا**(الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،2014)، ص 103.

[3]– نفس المرجع، ص ص 104– 105.

المبحث الرابع: أهم المقاربات النظرية في تفسير أمن دول الخليج العربي

عرفت الدراسات الأمنية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف المستويات المعرفية وكذلك المنهجية، بحيث حاولت النظريات والمقاربات الأمنية باستمرار شرح وتفسير مسار سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى وتجاه التهديدات الأمنية ومحاولة تقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم الظواهر الأمنية، فالحديث عن الأطر النظرية لدراسة الظواهر الأمنية يعبر عن مدى التقدم الذي أحرزته العلاقات الدولية كحقل معرفي له مواضيعه ومناهجه والقوانين التي تحكمه، وفي محاولة لتحليل أمن دول الخليج العربي سيتم التركيز على بعض المقاربة النظرية المتمثلة في:

المطلب الأول: المقاربة الواقعية الهجومية– Offensive Realism

تعد الواقعية الهجومية أحد أبرز المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم أمن دول الخليج العربي وسلوك هذه الدول في التعامل مع التهديدات الأمنية.

الفرع الأول: الواقعية الهجومية وأهم روادها

تمثل الافتراضات التي أتت بها (الواقعية الهجومية- Offensive Realism) سبيلا لفهم أكبر لسلوكيات الدول الخارجية، خصوصا تلك التي تتميز بالطابع الهجومي والمتعلقة أساسا بالحروب ومختلف استخدامات القوة العسكرية في العلاقات بين الوحدات السياسية في النظام الدولي. فقد تطورت هذه المقاربة من صلب الواقعية الكلاسيكية، وهذا بفضل إسهام المنظر (باري بوزان–Barry Buzan) الذي شهد معه تطور وازدهار الدراسات الأمنية في حقل التنظير للعلاقات الدولية ضمن كتابه الموسوم بـ: الفرد، الدول والخوف (People, States and fear) عام 1983.

وتفترض هذه المقاربة تزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، إذ يعتقد روادها أمثال (جون ميرشايمر– John Mearsheimer) أن الحروب والنزاعات ظواهر طبيعية لأن التعاون صعب التحقيق في سياق دولي يحكمه السعي المنفرد للدول وراء مصالحها.[1]

[1] - Baylis Jhon and Smith Steve**, The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relation** (Oxford University, 3rd edition, 2001), p 152**.**

يستند أنصار هذه المقاربة أيضا إلى فكرة أن النظام الدولي يتميز بعدم التساهل والشكوك حول نوايا الخصم المستقبلية، مما يقود الدول لتبني استراتيجيات هجومية، تفضي في كثير من الأحيان إلى الحرب،[1] ويشير أيضا إلى أن الحرب الوقائية تحدث إثر مخاوف دولة من الدول من بواعث مستقبلية في الإضرار، مرتبطة بأعمال عدائية موجودة بين وحدات النظام وصراع المصالح بينها، بحكم الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية كما يرى الواقعيون.[2]

الفرع الثاني: الافتراضات الأساسية للواقعية الهجومية

أولا- المصلحة: إن الحفاظ على وجود الدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية وأحد مظاهر الأمن، وعليه فإن الأمن في حد ذاته مصلحة وطنية، وفي نفس السياق يعتقد فريدريك هارتمان، أن الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة .

ثانيا-استخدام القوة الصلبة كأداة للردع: تعتمد الدولة في تحقيقها لأمنها وبقائها على (القوة-Power) التي تعرفها الواقعية بناء على القدرات العسكرية في إطار حفاظها على مصلحتها القومية هذه الأخيرة هي المحدد الأساسي لقيمها.[3] وثمة اعتقاد لدى الواقعية الهجومية مفاده بأن الردع الفعال يعد أفضل بكثير من الاعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها. ولكي يكون الردع مؤثرا وفعالا، لابد أن يكون بحوزة الدولة الرادعة إمكانات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لابد وأن يتوفر لديها التصميم على استخدام الإمكانات المتاحة لها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز كل طاقة لها على احتماله. وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة محققة.[4]

تعتبر النظرية الواقعية أن القوة العسكرية هي الدرع الذي يحمي الدولة والردع الذي يصد العدوان والذراع القوية التي تتجسد فيها هيبة الدولة، حيث كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية،

[1]- Jean J. Roche, **Théories des relations internationales** (Paris : Montchrestien, 5ème édition, 2004),p64.
[2]- Jacks Levy and Joseph R. Gochal, "**democracy and preventive war: Israel and the 1956 Sinai war**",Available at: https://ciaotest.cc.columbia.edu/isa/lej01 ,Accessed: 11/04/2020.

[3]- Baylis Jhon and Smith Steve, op .cit,p 143.

[4]- اسماعيل صبري مقلد، **أصول العلاقات الدولية إطار عام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص ص 214 – 215.

وكان خيار الحرب على الصعيد التكتيكي أو الإستراتيجي ما يزال قائما، وبذلك أقامت هذه المدرسة علاقة ترابط بين الأمن والقدرة العسكرية.[1]

وتتمثل أهم عناصر مفهوم الأمن القومي لدى النظرية الواقعية فيما يلي:[2]

- أن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهومي الردع Deterrence والقوة Power؛
- أن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري بالأساس ومصدرها خارجي؛
- أن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

ثالثا- الهجوم الوقائي والحرب الاستباقية: ينبغي التميز بين الوقائية والاستباقية لتجنب أي خلط والتباس في استخدام المفاهيم التي تتعلق بمفهوم (الضربة الوقائية والضربة الإستباقية). فكثيرا ما يتم استخدام مفهوم الوقائية (preventive) ومفهوم الاستباقية(pre-emptive) بشكل مترادف، لكن الواقع يشير إلى اختلاف كبير بين المفهومين. فالأول يؤكد على منع نشؤ التهديدات المستقبلية، والثاني يقصد به العمل الذي يضفي إلى استباق العدو بالفعل بعد أن إكتملت جميع مؤشرات البدء بالفعل لدى الخصم.[3] بذلك تعني الوقائية "إحباط هجوم عدواني أو خطط و تدبيرات يرمي (ينوي) الخصم (العدو) القيام بها، وتشن هذه الضربة بناء على الحدس والتخمين لتهديدات محتملة" (Potential of Threat) إن أسلوب الحرب الوقائية يمنع العدو من فعل التهديد وبمعنى آخر، أنها الضربات العسكرية التي تهدف إلى منع الخصم من الاستعداد للمعركة أو حرمانه من قيامه ببناء قوة عسكرية قادرة على التحدي، كما تعني الضربة الوقائية الاستراتيجية المصممة لاتقاء هجوم معاد قادم مع الزمن لا محالة، ولكن تتحمل الانتظار ولا تحتاج إلى السرعة الآنية كما في حالة الضربة الاستباقية، وقد تكون الضربة الوقائية بداية لحرب طويلة الأمد.[4]

بينما الضربة الاستباقية تعني أتخاذ موقف عسكري بما يجيزه ويسمع به القانون الدولي تجاه الدولة التي هي على وشك شن الهجوم، وذلك للقضاء على المخاطر الواضحة والراهنة، وبالتالي توجه الضربة الاستباقية ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلا في أوضاع هجومية استعدادا لهجوم فعلي، لذلك

---

[1]- علاء عبد الحفيظ، "**الأمن القومي: المفهوم والأبعاد**"، دراسات سياسية (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020)، ص24.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

[3]- سيد عبد النبي محمد، **صراع الأمم وحروب الجيل الخامس** (القاهرة: دار وكالة الصحافة العربية ناشرون، 2019)، ص 263.

[4]- المرجع نفسه، ص 261.

يجري (إستباق) الخصم بتوجيه ضربة ضد هذه القوات لإحباط هجومها المتوقع. يستند مصطلح الضربة الإستباقية حسب الفقه إلى وجود بعض الأدلة المادية التي تبرز خطرا هائلا وتفترض التصرف أو التدخل المسبق.[1]

شكل02: يوضح أمن دول الخليج وتهديدات الأزمة اليمنية من منظور تحليل الواقعية الهجومية

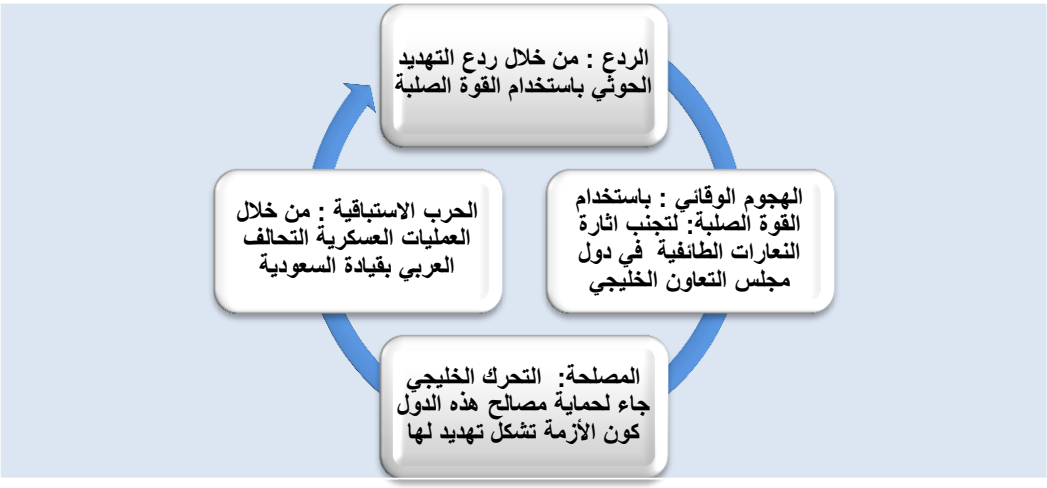

المصدر: إعداد الباحثة

بالتالي عند إسقاط المفاهيم الأساسية لهذه المقاربة في فهم السلوك الخارجي لدول الخليج العربي تجاه الأزمة اليمنية نجد مفهوم الردع الأمني في العقيدة الأمنية لهذه الدول خصوصا السعودية وزيادة قوتيا وترسانتها العسكرية، وجسد ذلك بالتدخل في اليمن لردع التهديد الحوثي، كما تقوم الواقعية على فكرية أساسية مفادها أن الصراع جوهر العلاقات الدولية، فالدول تسعى لحفظ بقاءها وحماية أمنها ومصالحها وزيادة قوتها، بذلك المقاربة الواقعية ملائمة لتفسير سلوك دول الخليج العربي وفهم دوافع التدخل العسكري في اليمن والهجوم الاستباقي بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي تقود تحالف العربي ضد التهديد الحوثي، بذلك يلحظ طغيان مفاهيم المصلحة لدى دول الخليج العربي في التحرك تجاه إدارة الأزمة اليمنية باعتبارها مصدرا لتهديد أمن واستقرار هذه الدول ما دفعها للتوجه نحو العمليات العسكرية لحسم الأزمة التي تمثل أداة للقوة الصلبة التي يرتكز عليها التحليل الواقعي.

[1]– المرجع نفسه، ص ص 262 – 263.

المطلب الثاني: المقاربة البنائية

بغرض فهم أمن دول الخليج العربي سيتم الاستعانة بالمقاربة البنائية، حيث ترتكز على جملة من الافتراضات النظرية في تحليلها لمفهوم الأمن.

الفرع الأول: أهم رواد المقاربة البنائية

تنطلق البنائية من تصورات تنتقد الاتجاهات النظرية التقليدية (العقلانية) التي ثبت فشلها في أعقاب نهاية الحرب الباردة من خلال عدم قدرتها على تفسير نهاية هذه الحرب وبشكل سلمي، وارتبطت الافتراضات الأساسية للبنائية بإسهامات عدد من المفكرين أبرزها إسهامات:

(نيكولاس أونيف– Nicolas Onuf) عام 1989 في كتابه (عالم من صنعنا– World From Our Made) و(ألكسندر وندت–Alexander Wendt) في دراسته الصادرة عام 1992: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة"، وعلى الرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري غير أن جذوره التاريخية عميقة وتمتد إلى الايطالي (جيم باتيستا–Jim Batissta) في قوله بأن: "العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان ."[1]

تعتبر البنائية أن الأمن الإنساني يتعلق بإعادة بناء المعايير والقيم، فالبنائيون يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، كون الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول.[2]

وحسب (ألكسندر وندت) فالنظرية البنائية تفترض ما يلي:[3]

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل؛
- تذاتانية (Intersubjectivité) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول؛
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي.

---

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص445.

[2] Jean François Rioux **, La sécurité humaine: une nouvelle conception des relations Internationales** (Paris :Harmation , 2001) , P21.

[3]- توفيق بوستي، "**مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**"، دراسة (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، مارس 2019)، ص2.

الفرع الثاني: الافتراضات الأساسية للبنائية

تنطلق البنائية في افتراضاتها وبناء تصوراتها حول بنية النظام الدولي على أساس نظرة اجتماعية، فهي تعتبر أن الوحدات الأساسية المشكلة لبنية هذا النظام تقوم على أساس التفاعلات الاجتماعية، وعليه يتم تناول الدولة بالدراسة والتحليل وفقا لمنظور سوسيولوجي، فالأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية، لذلك فإن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني. ويشمل الفهم التذاتاني كلا من (الفاعل/البنية– Actor/Structure) فالمعايير والقواعد واللغات والمعاني والثقافات والأيديولوجيات هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات وتقود الأفعال، والأفراد يحتاجون إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من أجل وجودهم وتعريف أنفسهم[1]، فمن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي" كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها".

ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك، فالسياسة العالمية تقاد بفعل الأفكار والقيم والمعايير المشتركة تذاتانيا والتي يحملها الفاعلون، فالبنائيون يركزون على البعد التذاتاني لمعرفة رغبتهم وتأكيد السمة الاجتماعية للوجود الإنساني ودور الأفكار المشتركة كبنية مثالية تعيق أو تبني السلوك.[2]

تستند الاتجاهات النظرية العقلانية الواقعية والليبرالية في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، على خلاف ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد من عنصر (الهوية- Identity) التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فالبنائية لا تنفي دور العوامل المادية، بل هي تحاول أن تربط بين الأبعاد المادية، الذاتية والتذاتانية في العلاقات الدولية.

وقد أوضح (وندت– Wendt) "أن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم"، ولهذا فإن الأمن في النهاية يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا وهذا التصور يطلق عليه (التذاتانية الأمنية– Intersubjectivité Sécuritaire) أي البحث

[1] -Audie kaltz and Cecelia lynch,**Strategies For Research In Constructivist International Relations (** New York **:** M.E starpe, 2007),p18.
[2] -Deck Copeland ,**"The Constructivist To Structural Realism A Review Essay"**, International Security **(** The MIT Press, vol 25, No: 2, Autumn 2000**)** ,p187**.**

في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، فالسياسة العالمية تتحدد وفقا للبنية الإدراكية المتكونة من الأفكار والقيم والعقائد والمعايير والمؤسسات المبنية تذاتانيا من طرف الفاعلين أكثر منها بنية موضوعية.[1]

فالبنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني البحت، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار.

وقد أوضح (وندت–Wendt) "أن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم". يعد مفهوم (الهوية – Identité) و(المصلحة–Intérêt) من أهم الأدوات التحليلية لدى البنائيين، وفهم الهويات عامل محوري لفهم السياسة العالمية لأن الهويات تؤثر على المصالح،[2]وتفهم الدولة سلوك الآخرين بناء على هوياتهم بينما تقوم في نفس الوقت بإعادة إنتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي الدائم، فالهويات تحدد ماهية الفاعلين وتعكس المصالح وما يريد الفاعلون الحصول عليه.

يشير(ألكسندر وندت–Alexander Wendt) أن (المصالح الوطنية- Les Intérêts Nationaux) هي مفهوم تذاتاني حول ما يتطلبه التقدم من مجال القوة والثروة والتأثير، ويعتقد أنصار البنائية أن المعضلة الأمنية تنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر المعرفة بالهويات الأخرى.[3]

نستشف من خلال المقاربة البنائية تأثير الأفكار (الفكر، الإرادة والدين) على السياسة الخارجية السعودية وما مدى تأثير الفكر السني الوهابي على مخرجات السياسة الخارجية للمملكة ومحاولة نشره وتصديره تخوفا من الفكر الشيعي كخصم ومنافس للحكم القائم في المملكة العربية السعودية.

---

[1]- سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019)، ص130.

[2] - Brent .J Steele, **Ontological Security In International Relations Self Identity And The IR State** (London and New York **:**Routledge,2008),p 70.

[3] -Dario Battistella, op cit , p299.

المطلب الثالث: المقاربة الجيوبوليتيكية

بدأ الاهتمام بالتحليل الجيوبوليتيكي كتخصص معرفي دقيق فرض نفسه تدريجيا على الساحة الأكاديمية منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعرف تطور كبير في تحليل الأوضاع الدولية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية بتأثيره في صياغة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للدول، كما يأتي المقاربة الجيوبوليتيكية كأحد المقاربات النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، وظاهرة النزاع الدولي عموما.

الفرع الأول: التحليل الجيوبولتيكي وأهم رواده

تتخذ المقاربة الجيوبوليتيكية من الدولة "الأرض" مستوى أساسي للتحليل، كما يحظى هذه المقاربة بخاصية فريدة جعلته موضع جذب واهتمام، سواء من قبل القادة السياسيين والعسكريين وصناع القرار، حيث يمكن الإفادة من التحليل الجيوبوليتيكي لأغراض عسكرية وسياسية، وهو يساعد القادة السياسيين والعسكريين على اتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع عنه بالانسحاب، كما يسهل هذا التحليل على تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية، وفي ضوء المقاربة الجيوبوليتيكية أيضا يمكن إعداد السياسات والخطط والمناهج التي ينطوي عليها السوق الأكبر أو الإستراتيجية العليا.[1]

إذ يمثل العنصر الجيوبولتيكي أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من الاسهامات النظرية التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها: نظرية قلب الأرض لـ(ماكيندر – Mackinder)، نظرية القوة البحرية لـ (ماهان– Mahan)، نظرية النطاق الهامشي لـ (سبيكمان–Spykman).[2]

لذلك فإن فهم قوة الدولة وسلوكها السياسي وعلاقتها بغيرها من الوحدات الدولية الأخرى واستقرارها أوعدم استقرارها يرتبط بمعرفة جغرافية هذه الدولة بما في ذلك تحليل عواملها الطبيعية باعتبارها من العوامل التي تضع خصائص الدولة، وتتأثر بها سواء لكيانها الذاتي أو من ناحية علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى،[3]فالعوامل الطبيعية خصوصا الموقع الجغرافي تؤثر في علاقات الدولة مع

---

[1]- "**النظرية الجيوبوليتيكية**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2019/06/11، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

[2]- علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد**، دراسة (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، مارس 2020)، ص11.

[3]– محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1984)، ص 91.

محيطها الدولي، والإقليمي كما تلعب العوامل الطبيعية والجغرافية دورا بارزا في تحديد الحالة الاقتصادية للدولة، ومدى استقرارها، كما تلعب دورا في تحديد نوع العلاقة بين الوحدة الدولية مع الوحدات الدولية الأخرى من حيث التعاون أو الصراع.

الفرع الثاني: مرتكزات المقاربة الجيوبوليتيكية

يقوم المقاربة الجيوبوليتكية على ثلاثة افتراضات أساسية مهمة مفادها:[1]

- اختيار الدولة كمرجع أساسي للدراسة وإطار للمقاربة الجيوبوليتيكية باعتبارها البناء الأساسي والشكل الحديث للتجمعات الإنسانية ومصدر القوة، وبالتالي فالدولة هي قلب التحليل الجيوبوليتيكي؛
- تقوم هذه المقاربة على وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما يبدو وارتباطا بالقوى السياسية المختلفة؛
- كما تقوم على وضع ورسم الإطار المكاني الذي يحتوى على مختلف القوى السياسية المتفاعلة والمتصارعه.

على هذا الأساس تكون المقاربة الجيوبوليتيكية ترتكز في تحليلاتها على النقاط التالية:

- **حجم الرقعة الجغرافية:** هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانبا من قوتها، وقوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي؛
- **التضاريس أو طوبوغرافية الأرض:** تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة.
- **الموقع الجغرافي:**

تبرز أهمية هذا العامل من خلال:

- مدى اندماجها ومشاركتها في المجتمع الدولي(عكس الدول الحبيسة)؛
- يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أم بحرية؛
- اشرافها على المضايق والأذرع المائية العالمية.

بذلك يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكوماتها وعلاقاتها بغيرها،[2]باعتبار أن الجغرافيا السياسية تعني استخدام الجغرافيا كعلم في خدمة الحكومات أو الدول فهي تبحث في العلاقة بين السياسة والجغرافيا، كما

[1]–" **النظرية الجيوبوليتيكية**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق.

[2] – محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص91.

يؤثر الموقع في القدرات الوطنية للدولة، باعتباره أهم العناصر الطبيعية ارتباطا بالسياسة الخارجية،[1] فوقوع الدولة في موقع استراتيجي يمنحها وزنا دوليا، ويحدد دور الدولة ومشاركتها في المجتمع الدولي، كما يحدد مدى مناعة الدولة ضد الغزو الخارجي، ومدى سهولة الوصول إلى الطرق المائية، وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن أمنها القومي.

كما أن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي، فقد تكون في حالة صراع أو تعاون. فضلا عن التهديدات الخارجية المباشرة، كلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية كلما انعكس ذلك على أمنها واستقرارها وعلى النقيض من ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي الدولة إلى المشاكل والكوارث وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي بل قد يهدد بزوالها، فقد يلعب الموقع الجغرافي دورا بارزا في عدم استقرار الدولة وضعف مناعتها، بينما قد يكون مصدر قوة ومانعة لها.

فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث، وتأخذ حيزا كبيرا في سياسيات وحسابات القوى الأخرى وخاصة القوى العظمى، وقد يجعلها موقعا على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات أو الاهتمامات الدولية.[2]

على هذا الأساس يتم الاعتماد على المقاربة الجيوبوليتكية في إبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة ما، لهذا سيتم توظيف هذه المقاربة في إبراز وتوضيح الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لدول الخليج العربي، فموقع اليمن الاستراتيجي جعله ساحة صراع محلي وإقليمي ودولي وخصوصا أنه يقع بين السعودية وسلطنة عمان ويطل على مضيق باب المندب أحد أهم المعابر المائية في العالم.

[1]– عاطف علبي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1989)، ص ص311– 312.

[2]- جهاد عودة، **سقوط دولة الإخوان** (القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع،2014)، ص ص 507- 508.

المطلب الرابع: مقاربة مركب الأمن الإقليمي (Régional Security Complexe)

تبلور مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة من خلال مقاربة مركب الأمن الإقليمي التي تهدف إلى التميز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تمتلك القدرة على تجاوز المسافة بين تفاعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم الحيوية بيئة أمنها.[1]

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، بحيث يتعلق هذا المفهوم بتعاون مجموعة من الوحدات، تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد، من أجل صد التهديدات التي يحتمل أن تواجه دول الإقليم، ويعرف الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، على أنه ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها البعض، والذي يتعذر عليها تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولهذا فقد عرف على أنه: " سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم".

ووفقا لذلك، الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها،[2] حيث يرتبط الأمن الإقليمي بالإدراك المشترك لمفهوم التهديد وطبيعته ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا، لا بد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.[3]

وفيما يتعلق بالتحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية فإن أهميته تكمن فيما يلي:

---

[1]– محمد عبد السلام، " **ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11** "، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد: 13، العدد: 127، فيفري 2003)، ص3.

[2]– جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص 269.

[3]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 20.

- يرتكز التحليل الإقليمي في تحليله للظواهر والمشكلات الأمنية بشكل دقيق بالتركيز على منطقة جغرافية معينة من خلال الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية دون إغفال المتغير الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم؛
- بعد نهاية الحرب، نشبت العديد من الصراعات المسلحة (إقليمية ومحلية)، ترتب عنها بروز مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعدده، وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تبنت الحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي؛
- إهتم التحليل الإقليمي باختلاف الأوضاع بين مناطق العالم، خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسلح، فالمدخل العالمي لن يكون ناجحا في التعامل مع كل المناطق والعوامل، فحسب منظمة الأمم المتحدة تناول مسائل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل من تطبيق نهج عالمي على الأقل على الصعيد السياسي.

والأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم،[1] فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، التي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة، من خلال ما تقدم يمكن أن نميز بين ثلاث خصائص للأمن الإقليمي:

- أنه يرتبط بشعور جميع الأطراف بأن لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي؛
- يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وأن تكون لها صفة الاستمرار؛
- يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته.

[1]- مصطفى علوي، **"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"**، دراسة (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد: 04، أبريل 2005)، ص ص 09- 10.

الفرع الثاني: المرتكزات النظرية لمقاربة مركب الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي الذي هو عبارة عن تنظيم مركب من عدد محدود من الدول تجمعهم المصالح المشتركة، يهدف إلى دعم ركائز وأسس الأمن الإقليمي، يعتبر هذا المستوى من أهم المستويات التي تطرقت لها مدرسة كوبن هاغن بالدراسة والتحليل وهي "المجمعات الأمنية" كمقاربة للأمن الإقليمي.

ويعتبر (بوزان–Buzan) من أهم المنظرين للأمن في إطار مدرسة كوبنهاغن، إضافة إلى (أولي وايفر– Olé Weaver)، والفكرة الأساسية الأخرى التي عالجتها هذه المدرسة هي (الأمن الإقليمي المركب- Régional Security Complexe)،[1] إذ يرى (باري بوزان–Barry Buzan) أن الأمن يعتبر ظاهرة علائقية فلا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية،[2] لأن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة أو تشابهت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، إذ أنه لا يرتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي.[3] واستخدم (باري بوزان– Barry Buzan) مصطلح (المجمع الأمني الإقليمي) للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق، لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر هي:[4]

- الحدود: التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية الدول الجوار؛
- البنية الفوضوية: إذ أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة؛
- القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات؛
- البناء الاجتماعي: الذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

وتقوم مقاربة مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الافتراضات أو القواعد:[5]

---

[1] - Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and Powers the Structure Of International Security** (New York :Cambridge University Press, 2003), pp 40-43.

[2] - Ibid, p143.

[3]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص19.

[4] – توفيق بوستي،" **مدرسة كوبنهاغن : نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن دراسات**"، دراسة (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 22 مارس 2019)، ص11.

[5]– محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص5.

- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة الطويلة، فحسب (وولت– Wendt) الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة؛
- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الإعتماد الأمني المتبادل تكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين الفواعل داخل المركب وآخرين خارجه؛
- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان نطاق واسع؛
- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكيتها الإقليمية؛
- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي؛
- إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي؛
- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى.

بالنسبة لـ (بوزان–Buzan)، نظرية المركب الأمني الإقليمي تمكن الباحثين من الحصول على فهم أفضل لبنية السياسة الدولية، غير أن استخدامات هذا المركب يظل محدودا بالإقليمية وتوزيع القوة في الواقعية الجديدة وبالأمننة في مدرسة كوبنهاغن، ما يجعل الأخيرة مختلفة عن الواقعية الجديدة، هو رفضها لبنية المستوى العالمي وتشديدها على المستوى الإقليمي، مستخدمة في تحليلها، أنماط الصداقة والعداوة كمتغيرات مستقلة تحدد طبيعة العلاقات الأمنية.[1]

إن تحقيق الأمن الإقليمي كما يرى (باري بوزان–Barry Buzan) في مقاربته حول "المركب الأمن الإقليمي" يقوم أساسا على فكرة أن الدولة لا تستطيع أن تحقيق أمنها بمعزل عن الدول الأخرى، وبالتالي وجب تنسيق الجهود وتوحيدها في مواجهة التهديدات الأمنية، ويكون ذلك ببناء تصور موحد حول مدركات التهديد المشتركة ثم رسم استراتيجية أو خطة فاعلة لمواجهة هذه التهديدات والأخطار الأمنية ضمن منظومة إقليمية.

[1]- Fakhreddin Soltani, Saeid Naji, and Reza Ekhtiari Amiri, **"Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory"**, jornal of public administtration and governance (vol: 04, November 2014). Aviable at: www.macrothink.org/jpag , Accessed : 22/03/2020.

على هذا الأساس حاولت دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية ببناء تصور مشترك لمدركات التهديد، أي أن هذه الدول تتفق على جملة من التهديدات والمخاطر باعتبارها تهديد أمني لكل دول الخليج العربي، ولم تتوقف عند وضع هذا التصور المشترك للتهديدات الأمنية، بل سعت إلى بناء استراتيجيات لمواجهتها في إطار منظومة أمنية إقليمية.

الشكل 03: مخطط يوضح المدركات الثابتة في بناء استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لمواجهة مصادر التهديد

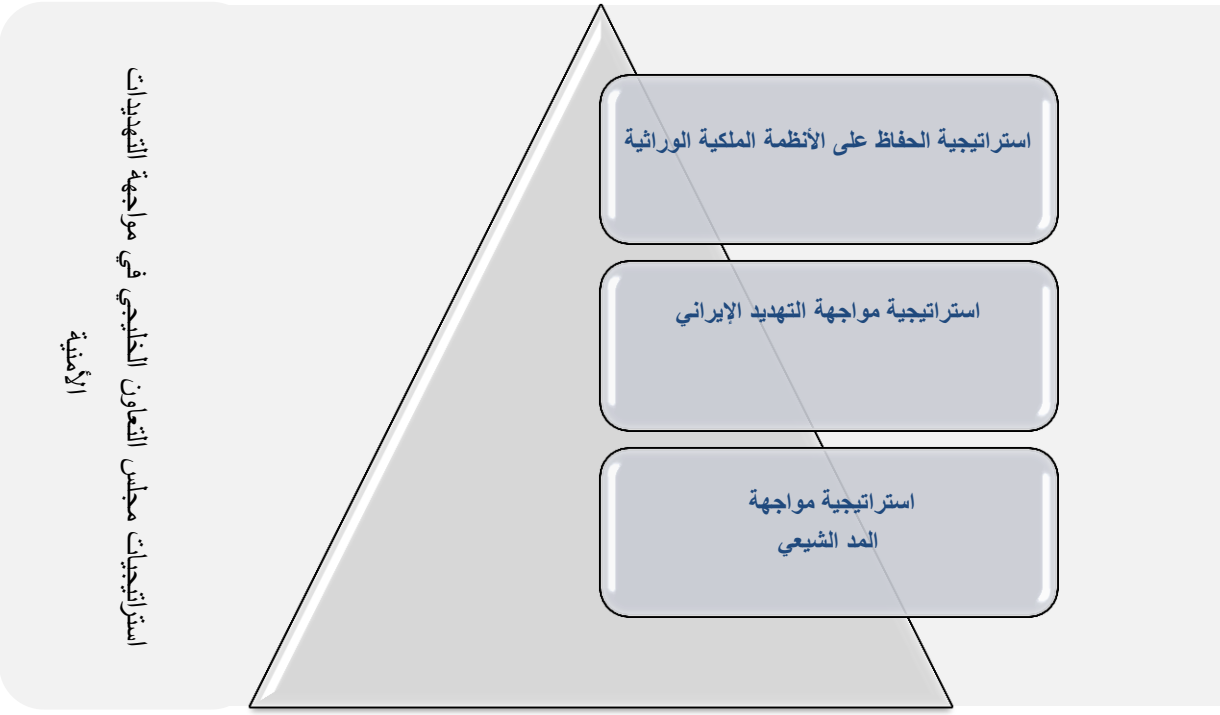

المصدر: إعداد الباحثة

يشير الشكل إلى استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة مصادر التهديد، مايعكس عدم قدرة أي دولة على تحقيق أمنها بعيدا عن محيطها الإقليمي، وهذا ما يشكل لنا ما يعرف بالاعتماد الأمني المتبادل في ظل إرتفاع مستوى التهديد والخوف الذي يشعر به بشكل متبادل أطراف المركب الإقليمي.

خلاصة الفصل:

شكل هذا الفصل القاعدة النظرية للدراسة والتأصيل العلمي لها من خلال تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الأبستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثية ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة عملية، بالتالي تم من خلاله ضبط المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية بطريقة منهجية هادفة، ليتبين في مسيرة هذا الفصل:

أولا- إن عملية تحليل الدراسة الموسومة "الأزمة اليمنية وتأثيرها في أمن دول الخليج العربي 2011-2019" تقتضي التركيز على مجموعة من المفاهيم والمقاربات واسقاط افتراضاتها الأساسية على الأزمة اليمنية في محاولة لتحليل الأزمة في اليمن ودراسة تأثير ذلك على أمن دول الجوار الخليجية، خاصة وأن دول الخليج العربي تحظى بمكانة جيو سياسية مهمة في الخريطة السياسية والعالمية خاصة لما تتميز به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد.

ثانيا- إن تحليل تأثيرات الأزمة اليمنية على أمن دول الخليج العربي تطلب أولا البحث في التلازمية بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي لهذه الدول من أجل إبراز رؤية متكاملة توفق ما بين الأمن الوطني من جهة والأمن الإقليمي، للخروج برؤية عملية لأمن الخليج العربي والتحديات الأمنية التي تواجها، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية بناء تصور مشترك لمدركات التهديد، أي أن هذه الدول تتفق على جملة من التهديدات والمخاطر باعتبارها تهديد أمني لكل دول الخليج العربي (وإن كان بدرجات متفاوته)، فقد فرضت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من عدة اعتبارات تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه الدول.

الفصل الثاني

الأزمة اليمنية (الجذور، الأسباب والتداعيات الداخلية)

شكلت اليمن بؤرة خصبة للصراعات الداخلية عبر العديد من محطاتها التاريخية، كون تاريخ اليمن حافل بموجات دائمة من العنف والفوضى والحروب الأهلية وغيرها من المظاهر التي تؤكد غياب الاستقرار الداخلي، فكانت سنة 2011 بداية لمحطة صراع أخرى، فبعد الحراك الشعبي في اليمن وتنحية الرئيس على عبد الله صالح وما تبع ذلك من صراعات سياسية بين مكونات المجتمع اليمني السياسية والعشائرية والمذهبية أدت إلى تأزم حاد في الوضع الداخلي وتزايد حجم التحديات والتهديدات المعقدة والمتداخلة بما يتجاوز قدرة الحكومة على السيطرة عليها بشكل أدى إلى زعزعة الاستقرار وانعكس سلبا على البناء الداخلي للنظام السياسي الذي عجز على التعامل مع الأزمات المتراكمة، غير أنه منذ عام 2015 لم تعد الأزمة اليمنية مجرد أزمة محلية داخلية، فقد دخلت على خط الأزمة أطراف إقليمية، كونها لم تكن بمنأى عن تلك الصراعات خصوصا بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء.

من هنا تظهر الحاجة إلى البحث في الأزمة اليمنية وأطر تطوراتها وتحديدا منذ عام 2011 من خلال تسليط الضوء بشكل رئيسي على حالة عدم الاستقرار الداخلي وعوامل تداخل أسبابها وأطرافها التي أفرزت في مجملها أزمة حادة تنذر وتهدد بانهيار الدولة وتجزئتها.

استجابة لذلك، خصص هذا الفصل للبحث في الأزمة اليمنية من حيث جذورها وأسبابها وتداعياتها الداخلية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول تناول جذور الأزمة (الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار وتراكم الأزمات الداخلية في اليمن)؛ والثاني: أسباب الأزمة اليمنية (عوامل تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة)؛ فحين خصص المبحث الثالث لرصد التداعيات الداخلية للأزمة اليمنية.

المبحث الأول: جذور الأزمة (الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار وتراكم الأزمات الداخلية في اليمن)

ينبغي أن نعود إلى كرونولوجيا الأحداث وأبرز محطات تبلورها كونها محصلة تراكمات طويلة، وصولا لتحليل الأسباب المباشرة للأزمة الحالية التي يمكن إرجاعها إلى عام 2011 نتيجة الفشل في إتمام الانتقال السياسي الذي كان من المتوقع أن يحدث استقرارا في الدولة عقب قيام الانتفاضة التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح –الذي حكم البلاد لعقود عديدة– على تسليم السلطة لنائبه هادي في نوفمبر 2011 بموجب اتفاق لنقل السلطة، غير أن هذا الاتفاق إنهار بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ومناطق واسعة من اليمن، هذا الوضع الجديد شكل متغير أسياسي في مسار الأزمة خصوصا مع بداية الضربات الجوية للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية تحت اسم عاصفة الحزم منذ عام 2015.

بناء على ذلك، تم تقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين: الأول يتناول الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار في اليمن قبل عام 2011؛ بينما يبحث المطلب الثاني في الحراك السياسي في اليمن عام 2011 وبداية الأزمة.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار في اليمن قبل عام 2011

لتحليل الأزمة اليمنية الحالية ينبغي العودة إلى جذورها والتي ترجع إلى تراكمات طويلة، فالأزمة بعد الحراك السياسي اليمني والذي كانت بدايته عام2011، لم تكن هي الأولى التي تعرضت لها اليمن، لذا سنحاول الوقوف عند أهم المحطات التاريخية ومجمل الأحداث والأزمات التي مرت بها اليمن قبل الحراك السياسي، وما اكتنفها من صراعات لا يخلو بعضها من العنف الدموي لفهم الأزمة الحالية، وفيما يلي نعرض أهم المحطات التاريخية لعدم الاستقرار في اليمن بالتركيز على مرحلتين أساسيتين، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: مظاهر عدم الاستقرار في اليمن في مرحلة ما قبل الوحدة

لقد كان للظروف العصيبة التي مر بها اليمن خلال عهد التواجد العثماني في المنطقة اليمنية، ثم الاستعمار البريطاني في الجنوب (1839– 1967)، وكذا الحكم الإمامي في الشمال (1918–1962)، وما أصاب اليمن من جراء هذه السياسات،[1] تأثير كبير على اليمن الذي يعد من المجتمعات التي شهدت صراعات ونزاعات عديدة عبر فترات ومراحل تاريخية مختلفة والتي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تصدع اجتماعي وتمزيق النسيج المجتمعي، حيث تركت الحروب والصراعات بصمات واضحة على جغرافية

[1]– صادق عبده على قائد، **الهوية السياسية والحضارية لليمن في التاريخ القديم وعصر الاسلام: دراسة في تطور الهوية السياسية والحضارية في اليمن منذ العصور القديمة وحتى أواخر الصور الوسطى** (صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة،2004)، ص 33.

اليمن وسكانها، وخلقت أولويات مختلفة للسكان تبقي قدراتها وباستمرار تحت ضغوط التحديات المتجددة،[1] فقد مر اليمن بالعديد من الأزمات والتحديات الصعبة سواء في الماضي القريب أو البعيد، وسواء في عهد الإمامة أو في عهد الاستعمار البريطاني أو في ظل التدخلات الخارجية مع اختلاف الظروف والأسباب، فمنذ أن تمكن الاستعمار البريطاني من التواجد على أرض الجنوب عام 1839،[2] ثم وصول القوات العثمانية إلى الشمال عام 1848، عرف اليمن نتيجة ذلك قيام وضعين مختلفين على الأرض اليمنية الواحدة، حيث ازداد النشاط البريطاني– العثماني من أجل تكريس تجزئة اليمن بعد توقيع ما عرف باتفاقية تحديد مناطق النفوذ العثماني البريطاني في اليمن عام 1904 ثم التصديق عليها عام 1914.[3]

بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، حصل الشمال على استقلاله بنهاية الحكم العثماني عام 1918، الأمر الذي أدى إلى اشتداد النضال الوطني في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني وأعوانه في المنطقة من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، غير أنه في ظل حكم الإمام يحيى قام الأخير بتوقيع اتفاقية صنعاء مع الحكومة البريطانية اعترف فيها ضمنيا بالوجود البريطاني في عدن من خلال الموافقة على بقاء الوضع القائم بالنسبة إلى الحدود كما هو عليه، وكانت تلك الاتفاقية هي البداية الحقيقية في العمل الجاد للشعب اليمني للتصدي لسياسة الإمام التي فرضت حالة من الجمود والعزل على الشطر الشمالي.[4]

وبعد سلسلة من المحاولات النضالية قامت ثورة 26 سبتمبر 1962 بقيادة تنظيم الضباط الأحرار بدعم من الفئات الوسطى والعليا والصغيرة من البرجوازية الناشئة المدنية والعسكرية الرافضة للحكم المطلق الاقطاعي والطامحة لتخليص اليمن من الحكم الإمامي الذي حكم عليها بالعزلة قرونا طويلة، إذ مثلت ثورة 1962 في الشمال وثورة 14 أكتوبر 1963 في الجنوب نقلة نحو التحرر من الاستعمار البريطاني[5]والحكم الأمامي، والانتقال إلى مرحلة استحقاق تاريخي جديد في العمل على بناء المجتمع ولاستعادة وحدة أراضيه بعد أن شهد عهد التشطير صراعات وحروب داخل كل شطر، وصراعات وحروب بين الشطرين.

---

[1]– سهير علي عاطف،"**الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي**"، في: **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية 2011–2015** (اليمن: مؤسسة فريدريش إيبرت،2016)، ص37.

[2]– محمد عمر الحبشي، **اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (منذ 1939 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)**، تر: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968)، ص17.

[3]– عبد العزيز محمد الشعيبي، "**الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة**"، 2004/10/3، عبر الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8F710A52-5613-4A2D-847C-A9D12B9C33F7، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/05/22.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– محمد علي الشهاري، **نظرة في بعض قضايا الثورة اليمنية** (القاهرة: مكتبة مدبولي،1990)، ص48.

غير أنه عقب استقلال الشطر الجنوبي من اليمن عام1967م، ورفع شعار الوحدة من قبل النظامين السياسيين شمالا وجنوبا، تعرضت العلاقة بين النظامين لتجاذبات المقاربة والمباعدة السياسية، حيث شهد الأشهر الأخيرة من عام 1968 والأولى من عام 1969 عدة أحداث بين حدود الشطرين،[1] ثم قيام حربين بين شطري اليمن عام 1972 وعام1979، وكانت تعقب الحربين اتفاقيات تنص على قيام حوارات لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وتشكلت لجان الوحدة بناء على (اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، وبيان الجزائر والكويت...) ومارست أعمالها فيما عدا لجنة التنظيم السياسي الموحد لعدم وجود تنظيم سياسي في صنعاء نظيرا للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في عدن، حتى تم قيام المؤتمر الشعبي العام عام1982، والذي على إثره تم تشكيل تلك اللجنة، بذلك تم قطع شوط جيد في تقارب النظامين السياسيين، وشكل المجلس اليمني الأعلى ونشطت اللجان الوزارية المشتركة وأعمال لجان الوحدة، حتى كانت أحداث يناير1986، التي انفجرت بين عناصر الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في عدن، وتم حسم الأمر بانتصار أحد الفريقين في حين استقبلت صنعاء الفريق الآخر، وتوقفت أعمال لجان الوحدة فترة، بعد ذلك تم عودة حوارات الوحدة للظهور بين الطرفين وتمت إعادة تحقيق الوحدة في22 ماي1990، والاتفاق على تحديد فترة انتقالية بعامين ونصف يتم فيها دمج المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية للنظامين السابقين.[2]

لذا يمكن القول أنه في هذه المرحلة عانى المجتمع اليمني من التمزق لفترات طويلة على يد الأنظمة الإمامية والسلاطينية والاستعمارية التي كان لها دور في تفتيت الشعب اليمني إلى طوائف ومذاهب وطبقات وتكريس النزاعات القبلية والمناطقية حتى قيام ثورتي 26 سبتمبر 1962 و14 أكتوبر 1963 اللتين شكلتا نقطة الانطلاق باليمن في التوجه نحو الوحدة في 22 مايو 1990.[3]

---

[1]– عبد الله البردوني، **اليمن الجمهوري** ((د. ب .ن): دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 5، 1997)، ص ص 537– 538.

[2]– أحمد محمد الأصبحي ، "**مسار التسوية السياسية في اليمن(أنموذج لحل النزاعات الداخلية)**"، عبر الرابط الإلكتروني : https://www.assecaa.org/images/WorkPapers/Peacemeeting/Ethiopia/workpaperPeaceMeeting1.doc ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/05/11.

[3]– عبد الفتاح محمد البتول، **خيوط الظلام عصر الإمامة الزيدية في اليمن 284–1382 هـ: من الإمام الهادي إلى التمرد الحوثي** (صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، 2007)، ص 424.

الفرع الثاني: مظاهر عدم الاستقرار بعد الوحدة اليمنية

يمكن تحديد بداية هذه المرحلة بتحقيق الوحدة اليمنية، حيث تم توحيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) مع جارتها الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) في 22 ماي عام 1990 لتكون الجمهورية اليمنية، غير أن اتحادهما حفل بالعديد من المشاكل والعراقيل والتحديات على الصعيد السياسي والحزبي، وأفضى إلى حرب أهلية دموية وبقيت مسألة الوحدة بين شطري اليمن تثير العديد من الإشكالات على الصعيد الداخلي، وفي ما يلي نعرض أهم مظاهر عدم الاستقرار التي شهدتها هذه المرحلة:

1- حدة الصراعات الحزبية والإشكالات السياسية في المرحلة الانتقالية (بعد الوحدة):

أعلن عن قيام الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990 بين الجنوب والشمال وأعلن "رئيس اليمن الشمالي" علي عبد الله صالح رئيسا في دولة الوحدة و"رئيس اليمن الجنوبي" علي سالم البيض نائبا للرئيس، وتم تحديد فترة انتقالية مدتها ثلاثين شهر يتم خلالها الانتقال العملي من حال التشطير إلى التوحيد، وهي المهام التي كان من المفترض أن تسعى لتحقيقها السلطة السياسية على أرض الواقع خلال الفترة الانتقالية، إلا أن الحزبين السياسيين (الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام) انشغلا بقضايا أخرى كون كل منهما يهدف إلى امتلاك عناصر ومسببات القوه التي تمكنه من السيطرة منفردا على السلطة، وانتهجا كل ما من شأنه أن يحقق القوه في مواجهه الطرف الأخر، فتحولت العلاقة بينهما إلى علاقة صراعية عوضا عن التعاون لتحقيق أهداف الفترة الانتقالية وتمهيد الأرضية لتبادل سلمي للسلطة من خلال انتخابات عادلة ونزيهة.

وفي هذا السياق قام الحزب الاشتراكي بنقل وحدات عسكرية إلى المناطق الشمالية واختار مناطق جغرافية تمكنه من السيطرة في حال احتدام الصراع المسلح، كما قام المؤتمر الشعبي العام بنفس الخطوات، وأعاد انتشار القوات المسلحة التابعة له في عدة مناطق جنوبية، فكانت تلك الخطوات مؤشر لنوايا سيئة، وهو ما ساعد فيما بعد على اتخاذ قرار الحرب والاقتتال بعكس لو تم دمج القوات المسلحة حيث سيكون الوضع مختلفا مهما كانت الاختلافات السياسية كون خيارات الصراع المسلح ستكون محدودة.[1]

بالتالي قامت وحدة اندماجية في اليمن ولم تكن فيدرالية برغم الاختلافات بين النظامين المكونين لدولة الوحدة، حيث تم توحيد أغلب الأراضي اليمنية سياسيا على الأقل في فترة انتقالية لمدة 30 شهرا اكملت عملية الاندماج السياسي والاقتصادي بين النظامين، من خلال مجلس رئاسي تم انتخابه من قبل الـ26 عضوا في المجلس الاستشاري للجمهورية العربية اليمنية والـ17 عضوا في مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن

[1]- صالح ناصر جشعان، "**المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010)**"، مذكرة ماجستير (الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012)، ص ص 81- 86.

الديمقراطية الشعبية (سابقا).[1] لكن بعد حرب 1994، وما تمخض عنها من تعديلات دستورية بإلغاء مجلس الرئاسة وتولي صالح منصب رئيس الجمهورية، الذي تركزت بيده صلاحيات شبه مطلقة، ورغم أن الرئيس صالح عين اللواء عبد ربه منصور هادي (جنوبي) نائب لرئيس الجمهورية، إلا أنه عمل على تركيز السلطة والتمثيل والنفوذ في أسرته وقبيلته، وانعكس ذلك على السلطات الثلاث، فمثلا على مستوى السلطة التشريعية، تراجع التمثيل الجنوبي بدراجات كبيرة عما نصت عليه اتفاقية الوحدة عام 1990 والتي حددت حجم التمثيل بنسبة (54%) للشمال و(46%) للجنوب، والجدول يحدد حجم اقصاء الجنوب وتهميشه،[2]على النحو الآتي:

جدول 01: يوضح تراجع نسب التمثيل الجنوبي بدراجات كبيرة مقارنة بما نصت عليه اتفاقية الوحدة عام 1990

البيان	فترة المجلس	العدد الاجمالي	مقاعد الشمال		مقاعد الجنوب	
			العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
المجلس الأول	1990 - 1993	301	146	% 54	137	% 46
المجلس الثاني	1993 - 1997	301	245	% 81	56	% 19
المجلس الثالث	1997 - 2003	301	245	% 81	56	% 19
المجلس الرابع	2003 - 2010	301	245	% 81	56	% 19
مستوى ونسبة اقصاء الجنوب وتهميشه مقارنة بالمجلس الأول					81	% 59

المصدر: محمد حسين حلبوب "**احتمالات استمرار الوحدة والانفصال في اليمن**"، دراسة (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص03.

تبين لنا معطيات الجدول حجم التهميش والإقصاء السياسي للجنوب بعد عام 1993 حتى عام 2010، فقد بدأت مظاهر التهميش على مستوى البرلمان أين تم تقليص نسبة تمثيل الجنوب إلى (19%)، بعدما كانت تقدر بـ (46%) في 1990 (بحسب اتفاقية الوحدة)، بمعنى أن التهميش برز وبشكل واضح بعد (حرب 1994) ولم ينحصر عند هذا الحد بل تجسد أيضا في مجالات وقطاعات أخرى هامة كمنح المناصب الإدارية والعسكرية والأمنية العليا للشماليين.

2- **حرب 1994:** هي حرب أهلية اندلعت في اليمن صيف 1994 بين شهري مايو ويوليو بين الحكومة اليمنية في صنعاء والحزب الاشتراكي اليمني في عدن من أجل المطالبة بانفصال اليمن الجنوبي عن اليمن الشمالي من انتهت الحرب في 07 يوليو بهزيمة القوات الجنوبية وهروب معظم القادة الجنوبيين خصوصا من قادة الحزب الاشتراكي اليمني للمنفى في الخارج ودخول القوات الشمالية وقوات جنوبية موالية

[1] – المرجع نفسه، ص 83.

[2] – محمد حسين حلبوب، "**احتمالات استمرار الوحدة والانفصال في اليمن**"، دراسة (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص03.

لعدن وهو ما يعتبره الكثير من الجنوبيين احتلالا في حين اعتبرته الحكومة في صنعاء تثبيتا لدولة الوحدة اليمنية وقضاء على الدعوات الانفصالية.[1]

وما يمكن قوله حول هذه الحرب أنها تسببت في خسائر مادية وخسائر بشرية كبيرة، كما أنها خلقت حالة من الصراع الكامن بين أبناء الشعب اليمني لازالت تداعياته مستمرة للآن(2019).

3- **حروب صعدة:** هي سلسلة معارك عسكرية بين الحكومة اليمنية والحوثيين، بدأت الحرب الأولى بتاريخ 19 جوان 2004 بين حسن بدر الدين الحوثي وأنصاره من جهة وقوات الأمن الحكومية من جهة أخرى، بعد توتر دام أشهر بين مرددي الشعار من أنصار حسن الحوثي والسلطات اليمنية، بدأت في قرية مران بمديرية حيدان تحافظه صعدة (250 كيلو متر) شمال العاصمة صنعاء، ومرت هذه الحرب التي استمرت نحو خمس سنوات بست جولات أساسية من القتال مع مناوشات متفرقة بين الجولات، وقد اندلعت الجولة الأخيرة والسادسة بشكل مفتوح في 11 أغسطس 2009، وتم إعلان وقف إطلاق النار ووضع حد لهذه الجولة في 11 فيفري 2010، وقد كانت هي الأعنف والأكثر دموية.[2] وارتبطت الحروب التي شاهدتها منطقة صعده شمال اليمن باسم الحركة الحوثية وهي حركة سياسية تعد تطور لتيار الإمامة الشيعية الزيدية الجارودية في اليمن، وكشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي 2004-2009 مستغلة سوء الأحوال السياسية والمعيشية.[3] حيث تولى قيادة الحركة أثناء المواجهة الأولى مع القوات اليمنية في 2004 حسين الحوثي، الذي كان نائبا في البرلمان اليمني في انتخابات 1993 و1997، لكنه قتل في السنة نفسها في مواجهة مع السلطات اليمنية، فتولى والده بدر الدين الحوثي قيادة الحركة، وخلفه ابنه الأصغر عبد الملك الحوثي.

4- **الحراك الجنوبي:** تعود بداية التحرك الجنوبي ضد حالة التهميش والإقصاء منذ عام 1998، حيث شهدت حضرموت أول مظاهرة احتجاجية تم قمعها بالقوة المسلحة. وتجددت المظاهرات في عام 2000، وشاركت فيها الأحزاب السياسية المعارضة وبعض منظمات المجتمع الأهلي، الأمر الذي أجبر السلطة على الاعتراف بوجود "قضية جنوبية" ووعدت باتخاذ تدابير سياسية واجتماعية لحلها. إلا أن المعالجة الحكومية لم تتعدى تشكيل لجان وعقد لقاءات دون خطوات تنفيذية جدية.[4]ويمكن تعريف الحراك

---

[1] - صالح محمد حميد، **دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية** (عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012)، ص20.

[2]- عبد الرشيد الفقيه، "**قضية صعدة: الجذور والأبعاد والتداعيات والحلول**"، دراسة (برنامج دعم الحوار الوطني، منتدى التنمية السياسية ومنظمة برجهوف،2013)، ص07.

[3] - عادل علي نعمان الأحمدي، **الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد** (صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط 2، 2007)، ص11.

[4]- محمد حسين حلبوب، مرجع سابق، ص04.

الجنوبي بأنه حركة معارضة أو تكتل من القوى والفصائل اليمنية نشأت في الشطر الجنوبي من اليمن، وتطالب بانفصاله عن الشمال، أو وهي حركة سياسية أسسها العميد المتقاعد في الجيش الجنوبي علي ناصر النوبة عام 2007 وأصبحت مظلة للعديد من مجموعات المعارضة الرئيسية، وقد جسد الحراك الجنوبي حملة للمطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال عن الشمال اليمني، بحجة أن مطالبهم الاقتصادية والسياسية ما زالت لا تجد حلولا، نتيجة الفشل بعد توحيد اليمن عام 1990 في خلق رباط وطني بين الشماليين والجنوبيين، وبحلول عام 2008 بدأ المتظاهرون وبدفع من الحراك الجنوبي في المطالبة باستقلال الجنوب والانفصال عن الشمال حيث ساهم انضمام الشيخ طارق الفضلي، وهو حليف سابق لصالح وساعد حزب المؤتمر الشعبي العام خلال المواجهة التي خاضها مع الحزب الاشتراكي اليمني في أوائل التسعينات إلى حركة (الحراك الجنوبي) عام 2009 في تقوية موقف الحركة، ودعم مساعيها في إقامة دولة مستقلة في الجنوب وطرح فكرة الانفصال والذي يجد بعض اليمنيين في الجنوب إنها عودة لنفوذهم السياسي ولكنه يواجه الحراك الشمالي الرافض لهذه الفكرة من الأساس وربما لذات الأسباب.[1]

وقد اكتسبت القضية الجنوبية بعد الحراك الشعبي اليمني الذي انطلق بداية العام 2011، عنصر إضافي لصالحها، خاصة أن هناك كثيرا من العوامل المشتركة بين الحراك السلمي المعبر عن القضية الجنوبية والحراك الشعبي في اليمن، وأول هذه العوامل يتمثل في النضال ضد خصم مشترك، واتخاذ العمل السلمي وسيلة، كما أن الحراك الشعبي عبر عن ملايين اليمنيين في الشمال والجنوب على حد سواء، وليس صحيحا أنه شأن شمالي لا علاقة للجنوب والجنوبيين به.[2] ويمكن القول أن الطروحات المقدمة من قبل المعارضة في الجنوب اليمني تشكل تحديا أساسيا يهدد الوحدة اليمنية، خصوصا في ظل حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها اليمن، لذا تعد القضية الجنوبية من أكثر القضايا السياسية حساسية في اليمن، وقد ذهبت بعض الأطروحات السياسية إلى اعتبار حل القضية الجنوبية مفتاحا أساسيا لحل القضية الوطنية في اليمن، كونها مرتبطة بتجليات الأزمة التي تعيشها اليمن منذ 2011.

---

[1]– سعد علي حسين التميمي و عادل ياسر ناصر، "**التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني**"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي (الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 10– 11 جوان 2013)، ص21.

[2]– عيدروس النقيب،"**التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية**"، في: **الثورة اليمنية الخلفية والآفاق** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 208- 209.

المطلب الثاني: الحراك السياسي في اليمن عام2011 وبداية الأزمة

شهدت العديد من الدول العربية حراكا سياسيا واسعا أواخر عام 2010، اتسم هذا الحراك في البعض منها بالطابع السلمي فيما اتجه في أخرى نحو الصراع العسكري المسلح، وأدى هذا الحراك إلى تنحي رؤساء تلك الدول وإسقاط البعض الآخر بالقوة، وقد انصرف العديد من المحللين إلى محاولة تفسير أسباب هذا الحراك، حول ما إذا كان نتيجة أسباب داخلية كونه احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وما أعتبر فسادا في ظل أنظمة الحكم السابقة أو هو من تدبير الخارج،[1]خاصة وأن معظم هذه الاحتجاجات سارت باتجاه إسقاط السلطة وصيغت في شعارات واضحة (الشعب يريد إسقاط النظام).[2] تأسيسا لذلك سنحاول في هذا المطلب الوقوف على الدوافع والأسباب التي كانت وراء انتقال الحراك السياسي إلي اليمن، كونه تأثر بسلسة الحراك التي شهدتها الدول العربية، ثم محاولة معرفة وتحديد تأثير العوامل الداخلية والخارجية في تبلور الأزمة اليمنية.

الفرع الأول: لمحة عن الحراك السياسي في المنطقة العربية

كانت بداية الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010، من تونس عند خروج بعض فئات الشعب إلى شوارع مدينة سيدي بوزيد بعد أن أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجا على الوضع القائم،[3]هذا الحدث الذي بدا صغيرا في حجمه كانت له تداعياته الكبيرة فقد كان يختزل حالة احتقان الشارع العربي لدرجة كبيرة، فسرعان ما انتقل الأمر إلى العديد من الأقطار العربية كمصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا،[4] حيث بدأ في شكل حركة احتجاجية سلمية ضخمة في بعض البلدان العربية[5]، مطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانا إسقاط الأنظمة، وعلى إثر نجاح الحراك التونسي والمصري بإطاحة رأس النظامين بدأ الحراك بالانتشار سريعا في أنحاء الوطن العربي الأخرى،[6] ليصل إلى ليبيا واليمن في فيفري وسوريا في مارس 2011، امتدادا إلى الأحداث التي شهدتها كل

---

[1]– عبد الخالق عبد الله،" **انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس تعاون الخليجي**"، دراسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)، ص6.

[2]– أبو جرة سلطاني، **أنظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011)، ص291.

[3]– حسين محمد الزين، **الربيع العربي اثر عمليات الشرق الاوسط الكبير**(بيروت: دار القلم الجديد،2013)، ص21.

[4]– صليحة كبابي، "**الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية**"، من أعمال ملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 –25 أفريل 2012) .

[5]– كاظم الموسوي، **زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة** ((د.ب .ن)، (د.د.ن)، ط 2، 2012)، ص140.

[6]– محمود جميل الجندي، "**أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)** "، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي (الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، بتاريخ 10–11 جوان 2013)، ص238.

من البحرين وسلطنة عمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية[1]، بحيث لم يستثني أحدا من الدول العربية وإن اختلفت قوة أو ضعف هذا الحراك الشعبي ضد النظم السلطوية من دولة لأخرى بما فيها دول الخليج العربي رغم وضعها الاقتصادي المزدهر، وما يعطي أهمية لهذا الحراك أن القضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا بقدر ما كانت القضايا الوطنية مسيطرة عليه، كما أنها ليست موجهة ضد عدو أجنبي، وإنما عدو داخلي ومطالبه تتعدى الدعوة إلى تلبية الحاجات المادية للمواطنين إلى قضايا غير مادية كالكرامة ومحاربة الفساد والحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنهاء مفهوم الفرد الحاكم الوحيد،[2] وقد أشار (روبرت كابلان– Robert D. Kaplan) في مقال له بعنون "النظام العربي الجديد" إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية،[3]وحسب تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط فإنه يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالحراك الشعبي الحاصل إلى ثلاثة مجموعات وهي:

- الأولى دول الحراك السلمي: مثلما حدث في تونس ومصر؛
- الثانية دول الحراك غير السلمي: مثلما حدث في ليبيا واليمن وسوريا؛
- الثالثة دول الإصلاح الذاتي: كالأردن والجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي وهي الدول التي استخدمت الآلية الاستباقية في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير.[4]

بالعودة لليمن فأنها لم تختلف عن غيرها من دول الحراك العربي من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن وجود نظام سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين عام وممارسته لسياسات تسلطية أسهمت في تركيز السلطة بيد النظام، وعملت على تغييب الديمقراطية، ونتيجة لذلك أخذت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تنطلق في أرجاء اليمن لتطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح

[1]– مروان بشارة، **العربي الخفي وعودة الثورات العربية وما خطرها**، تر: موسى الخالق (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)، ص29.

[2]– صباح كزيز،"**دور السياسية الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010– 2014**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015)، ص98.

[3]– خليدة كعسيس خلاصي، "**الربيع العربي بين الثورة والفوضى**"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 421، مارس2014)، ص252.

[4] – طارق عاشور،" **الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، العدد: 30، ربيع 2012)، ص ص 44–45.

السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث،[1] وسرعان ما واجه الرئيس علي عبد الله صالح احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن.[2]

الفرع الثاني: عوامل و دوافع وصول الحراك السياسي إلى اليمن عام 2011

يمكن تحديد جملة من الأسباب والدوافع التي أسهمت في وصول الحراك السياسي إلى اليمن، لأنه رغم كل الاختلافات بين البلدان العربية في الإمكانات وفي الأهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، فأنه يمكن تحديد جملة من الأسباب العامة المشتركة التي أسهمت في ظهور الحراك العربي فيها وتنقسم إلى:

أولا: الأسباب الداخلية

وهي عديدة منها أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية وثقافية، كان لها دور مفصلي وحاسم في ظهور الحراك السياسي باليمن، ويمكن في هذا الإطار الاعتماد على مقاربة الحرمان لـ: **تيد روبرت جير** (Ted Robert Gurr)، في كتابه الموسوم بـ " لماذا يتمرد البشر" "Why Men Rebel" في محاولة منه لفهم أسباب التمرد، وذلك بالاعتماد على متغيرين أساسين بوجود أزمتين بنيويتين أساسيتين هما القهر والفقر،[3] وتعبر هذه المقاربة عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسان أو المجموعة من البشر وتطلعاتهم في الحصول علي الرفاهة أو الأمن أو التحقق الذاتي، وعمق الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمان يكون هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري، وكلما كان الشعور بالإحباط عميقا تزايدت فرص السلوك العنيف.[4]

عند محاولة إسقاط هذه المقاربة على الواقع العربي أو الدول العربية التي عرفت حراكا شعبيا (بصفة عامة) واليمن (بصفة خاصة) نجدها تعاني من هذين المتغيرين ويظهر ذلك من خلال رصد المؤشرات الآتية:

الطفرة الشبابية وأزمة البطالة: تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، إذ تعد نسبة الشباب – دون سن الثلاثين– هي الغالبة اجتماعيا،[5] فعلى وجه الإجمال تصل نسبة الشباب في الدول العربية مجتمعة إلى

[1]– سعد علي حسين التميمي و عادل ياسر ناصر، مرجع سابق، ص17.

[2]– أحمد أمين الشجاع، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع** (صنعاء: مركز البحوث والدراسات،2012)، ص7 .

[3]– تيد روبرت جير، **لماذا يتمرد البشر؟**، مرجع سابق، ص ص65–75.

[4]– هناء عبيد، مرجع سابق، ص55.

[5]– مروان بشارة، مرجع سابق، ص65.

الثلثين من مجموع السكان العرب الذي يتجاوز ألـ(200) مليون نسمة،[1] ويعد اليمن مجتمعا فتيا (75% من السكان دون سن الثلاثين عام2010)[2]، إذ تعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في الوطن العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل، وقد أثر كل ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي،[3] ومنذ ذلك لجأ هذا الشباب الذي اكتفى من الخطابات دون تقديم حلول حقيقية من السلطة لمشاكله اليومية إلى شبكات التواصل الاجتماعي،[4]قصد التواصل والتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.[5] وبحسب تقديرات عام 2009 يقدر متوسط نسبة الشباب العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي(50 %)،[6] والجدول التالي يوضح تفشي ظاهرة البطالة في بعض الدول العربية:

جدول 02: يوضح نسب البطالة و في اليمن وبعض دول الحراك العربي وترتيبها في دليل التنمية البشرية لعام 2011.

الدولة	ترتيب الدول في التنمية البشرية	معدلات البطالة (%)
اليمن	154	% 15
سوريا	119	% 09.2
مصر	113	% 09.4
تونس	94	% 14.7
ليبيا	64	% 18.2

المصدر: "**تقرير التنمية البشرية لعام 2011**"، تقرير(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011)، ص 130. وخالد بشكيط، "**المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة**"، من أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 – 25 أفريل 2012).

---

[1]– طه حميد حسن العنبكي،" **دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين**"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي (الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، بتاريخ 10–11جوان 2013)، ص 101.

[2]– يزيد الجداوي، "**أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب**"، دراسة (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،2022)، ص9.

[3]– دينا شحاتة ومريم وحيد، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 184، نيسان 2011)، ص11.

[4]– محمد الحداد، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين :الاسلام السياسي في تونس** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2،2011)، ص8 .

[5]– دينا شحاتة ومريم وحيد، نفس المرجع، ص11.

[6]– "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010**"، تقرير (دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي والاشتراك مع منظمة الأوبك و جامعة الدول العربية،2010)، ص39.

يتضح من معطيات الجدول أن ارتفاع معدلات البطالة، والضعف الكبير في مؤشر التنمية البشرية كانت من بين الأسباب الرئيسية لقيام الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة العربية بما فيها اليمن.

التهميش الاقتصادي والاجتماعي: بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر، وإذا اعتمدنا على مقياس دليل الفقر البشري المركب من 3 مكونات: طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة، تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته بمعدل يصل إلى(35%) مقارنة مع (12%) في الدول ذات الدخل المرتفع.[1]

وفقا لسلم الدرجات الدولية الاقتصادية يعد اليمن أفقر بلد في المنطقة العربية بعد الصومال إذ يقدر نصيب الدخل السنوي للفرد أقل من (900) دولار، وإن نصف سكان اليمن يكسب أقل من دولارين يوميا، وساهم ضعف الاقتصاد اليمني في انتشار الفساد، وارتفاع مستوى التضخم في اليمن إلى نسبة (12%) عام 2009.[2]

لقد انعكس ضعف الاقتصاد اليمني على الواقع الاجتماعي، وأثر بشكل سلبي على طبيعة الخدمات الاجتماعية التي يجب أن تقوم بها الحكومة للشعب اليمني في ضوء زيادة معدلات النمو السكاني والذي يعد أعلى المعدلات في العالم وبنسبة تجاوزت (3,4%) سنويا.

ومما لا شك فيه أن الأوضاع الاجتماعية في اليمن كانت ولا تزال أوضاع صعبة ومعقدة، من خلال معاناة اليمنيين من فقر ومعاناة على المستويات الثقافية، وغلبة العادات القبلية، وانزواء المرأة، وعدم تحقيق الرفاه الاجتماعي ولو لجزء بسيط منه، وعانت اليمن من ظروف اجتماعية سيئة من خلال الانغلاق الداخلي، وسيادة المفاهيم العشائرية، وتبلور سلوكيات مناقضة لمبادئ الحداثة والتحضر.[3]

---

[1] – "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان بالمنطقة العربية**"، تقرير فريق التنمية الانسانية العربية بتكليف من المكتب الإقليمي للدول العربية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت: دار الكركي للنشر، 2009)، ص12.

[2] – سعد علي حسين التميمي و عادل ياسر ناصري، مرجع سابق، ص25.

[3] – المرجع نفسه، ص 26.

جدول 03: يوضح نسبة الفقر في اليمن و بعض دول الحراك العربي

الدولة	سنة المسح	نسبة انتشار الفقر	عدد الفقراء – المليون–
مصر	2009	% 21	16,6 مليون
اليمن	**2006**	**% 34,8**	**7,8 مليون**
سوريا	2007	% 12,3	2,3 مليون
تونس	2005	% 3,8	0,4 مليون

المصدر: "**التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**"، تقرير(جامعة الدول العربية، يناير 2010)، ص7.

تبين لنا معطيات الجدول أن اليمن تعاني من ارتفاع حاد في نسبة الفقر بحيث تعد أفقر دول المنطقة العربية، ثم إن فشل النظام الساسي في معالجة تلك المشاكل أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة لشعور الطبقات الفقيرة بانعدام العدالة وعدم توافر الحاجات الأساسية بالنسبة لهم والقهر الاجتماعي.

لذا كان السخط الاجتماعي نتيجة خلفية تزايد البطالة وارتفاع الأسعار واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والفساد الكبير، والشعور بانحياز السياسة الاقتصادية لقطاعات محدودة على صلة بالنخبة السياسية الحاكمة، وهذا الأمر كرس فقدان النظام لشرعيته على أسس اقتصادية/اجتماعية، والشعور بالسخط الاجتماعي وهو ما مثل البيئة الخصبة لبدايات الحراك الشعبي.[1]

كونها لم تشهد فترات استقرار طويلة تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية المنشودة، حيث وقع اليمن ضحية الصراعات المسلحة والعنف المتكرر بين النخب السياسية والحركات المسلحة، إلى جانب الأنشطة الإرهابية خلال العقود الماضية. الأمر الذي انعكس في محدودية الاستقرار السياسي والأمني، وما ترتب عليه من هشاشة نظام الحكم في المركز ومنافسة السلطات القبلية والاجتماعية لسلطة الدولة، وبالتالي ضعف في النظم الإدارية والمالية المعمول بها، وتزايد معدلات الفساد، ومحدودية الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية التي يزخر بها اليمن في بناء اقتصاد حديث متنوع وقابل للنمو المستدام. وقد وخلقت الصراعات المسلحة وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية، وضعف سيطرة الحكومة المركزية على أراضيها وبالذات مناطق الأطراف ومناطق النزاعات القبلية المتجذرة، تداعيات محلية وإقليمية ودولية أثرت في مجملها على وضع الدولة وأسهمت في عجزها عن تحقيق أهداف التنمية المنشودة التي استهدفتها خطط واستراتيجيات التنمية، والتي انعكست في محدودية تلبية الاحتياجات السكانية من خدمات بنى تحتية أو

[1]– هناء عبيد، مرجع سابق، ص55.

خدمات التنمية البشرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في عجز اليمن عن تحقيق أي من أهداف التنمية الألفية أو حتى الاقتراب من تحقيقها.[1]

جدول04: يوضح ترتيب اليمن في مؤشر: (التنمية البشرية، الفساد، الدولة الهشة)

المؤشر	اليمن
ترتيب مؤشر التنمية البشرية 2016	168
ترتيب مؤشر مكافحة الفساد 2016	170
ترتيب مؤشر الدولة الهشة 2017	04

المصدر: خالد حميد، "**بعيدا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: اطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن**"، دراسة (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مايو 2018)، ص 08.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول جملة من المؤشرات السلبية كضعف مؤشر التنمية البشرية في اليمن، أما على صعيد مكافحة الفساد حيث تحتل الترتيب (170 عالميا)، وكانت في مقدمة الترتيب الذي يتعلق بمؤشر الدولة الهشة (الرابعة عالميا)، هذه المؤشرات شكلت عوامل أساسية لتبلور الأزمة.

الجمود السياسي وظاهرة الفساد: تشترك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، حيث تعتبر المشاركة السياسية التعددية التي ينظر إليها على أنها الحركية الأساسية المؤسسة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي ضعيفة أو غائبة في عدد منها؛ فالتعددية السياسية لا تكتفي بوجود عدد من الأحزاب السياسية بقدر ما يجب أن تكون مستقلة ومبادرة وفعالة أي قادرة بأن تنشئ معارضة سياسية لضبط عمل السلطة السياسية بالمراقبة وبفرض المسؤولية وخاصة في إحداث دوران فعلي للنخب بشكل يحدث تداول سلمي على السلطة ويمكن فعليا المواطنين من بناء مشروعية سياسية قوامها المواطنة.[2]

وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، إلى جانب ظاهرة الفساد السياسي، وتتجلى مؤشرات ذلك في الآتي:[3]

- مشكلة العنف السياسي، التي نتجت عن الأزمة السياسية بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، حول تقسيم المناصب الإدارية والعليا في الدولة، وقد ترتب على هذه الأزمة انتشار ظاهرة العنف، التي تمثلت

[1]– أحمد أبوبكر بازرعة، "**اليمن: أولويات الاعمار واعادة التأهيل**"، دراسة فريق الاصلاحات الاقتصادية (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2017)، ص 04.

[2] – Jean Leca, "**Democratization in the arab world: uncertainty, vulnerability and legitimacy: a tentative conceptualization and some hypotheses**", In : **democracy without democrats: the renewal of politics in the muslim world** (London: Ib Tauris, 1996), pp 48-82.

[3]– محمد كنوش الشرعة،"**إشكالية التحولات السياسية في اليمن؛ الفرص والتحديات 1990 – 2012**"، مجلة المنار(جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد:16، العدد:04، 2013)، ص ص 317– 318.

بظاهرة حمل السلاح غير المرخص، والقيام بسلسلة من أعمال العنف والاغتيالات السياسية، ضد عدد كبير من قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي، وبعض رموز المجتمع اليمني، إذ وصل في بعض الأحيان إلى الاغتيالات وإطلاق الرصاص داخل القصر، أيضا خطف السياح الأجانب، وذلك للتأثير على الدولة؛

- المحسوبية في تعيين الأقارب والأصهار والمعارف في مناصب مرموقة دون أي حق، انتشار ظاهرة توريث المناصب السياسية في اليمن في السنوات العشر الأخيرة من حكم الرئيس صالح؛
- تكريس مفهوم القبيلة، وتغييب مفهوم دولة القانون من خلال اعتماده على شيوخ القبائل ووجهائها وتسليحهم، وتخصيص بعض الموارد الاقتصادية لحسابهم؛ الذي ساهم في تفكيك سلطة الدولة وإضعاف نفوذها، مما أدى إلى تغذية النزعة القبلية لدى تكوينات المجتمع اليمني؛
- انتشار الفساد: كانت الحكومة اليمنية من الحكومات الأكثر فسادا، جاء ترتيب اليمن في المرتبة 164 من 182 دولة شملها تقرير الشفافية الدولية لعام 2011 المعني بمكافحة الفساد، ولا تتجاوزه دول عربية أخرى سوى العراق والصومال، وقد شمل الفساد كل مناحي الحياة، وتواجد في جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات العلمية والعسكرية.

وهي الحقيقة لا يمكن تجاوزها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع. وعند محاولة إلقاء الضوء على وضعية المشاركة السياسية في اليمن أو بقية الأنظمة السياسية العربية، سوف يتضح لنا إخفاق الأنظمة العربية لفترات طويلة في توسيع قاعدة هذه المشاركة، حيث تم التعامل مع هذا المبدأ بصفة عامة على أنها هبة من النظام وليس كحق دستوري اكتسبه الشعب من خلال عقد اجتماعي يكفل له المشاركة الحقيقية التي تعني في أوسع معانيها إسهام المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم،[1] وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الحراك العربي،[2] فكان هذا الفساد والمحسوبية وغياب الحريات السياسية في الأنظمة السياسية العربية أسباب كافية لقيام الحراك العربي.

[1]– رياض نجيب، **الخليج العربي** (لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987)، ص 49.

[2]– دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص12.

جدول05: يبين فترة حكم الرؤساء العرب

الرئيس	بداية الحكم	مدة الحكم عند بداية الحراك العربي
محمد حسني مبارك	1981	30 سنة
معمر القدافي	1969	42 سنة
زين العابدين بن علي	1987	23 سنة
علي عبد الله صالح	1978	33 سنة
بشار الأسد	استلم الرئاسة في عام 2000 بعد وفاته والده	12 سنة مع مدة حكم والده 42 سنة

المصدر: خالد بشكيط، مرجع سابق.

يشير الجدول إلى احتكار السلطة وغياب مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة في بلدان الحراك العربي، وبالتالي إخفاق الأنظمة العربية لفترات طويلة في تجسيد الديمقراطية.

ثانيا: الأسباب الخارجية

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية، يمكن الحديث عن العوامل والمؤثرات الخارجية التي أدت إلى قيام الحراك السياسي في اليمن، وفي هذا السياق يمكن الاستعانة بـ نظرية الدومينو (Domino Theory) وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظاما ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتيه لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعدادا للتأثر بالموجة[1]، وتعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ليصل إلى جيرانها من الدول العربية،[2]ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى، وهذا ما حدث عندما قام الحراك في تونس وانتشر ليصل إلى مصر وبقية البلدان العربية.[3] حيث جاء الحراك السياسي الذي شهدته اليمن مع مطلع 2011، متأثرا بالحراك العربي

[1]–إيمان أحمد رجب، "**المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية**"، ملحق السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد:184، أبريل2011)، ص15.

[2] –Peter T. Lesson and Andrea M.Dean, "**The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation**",American Journal of Political Science (Vol.53,No.3,Jul. 2009),p535.

[3]-BaredineArfi, "**State Collapse in New Theoretical Framework :The Case of Yugoslavia**", International Journal of Sociology (vol.28, No.3,Fall 1998),pp16-17.

الذي شهدته البلدان العربية في شمال إفريقيا، وبخاصة الحراك التونسي والحراك المصري اللذين أطاحا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، إضافة للحراك في ليبيا.[1]

الفرع الثالث: تحول مسار الحراك السياسي في اليمن وتفجر الأزمة

بدأت سلسلة الاضطرابات في اليمن مع الحراك الشعب اليمني في فيفري 2011، والتي بمقتضاها تمخضت المبادرة الخليجية، والتي حددت خريطة طريق لمرحلة الانتقال السياسي في اليمن، على أن يؤدي الحل السياسي الذي سيفضي عنه هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح،[2] ومن أهم بنود هذه المبادرة: إعلان تنحي الرئيس علي عبد الله صالح* ونقل صلاحياته إلى نائبه مع إصدار قانون الحصانة للرئيس المتنحي من الملاحقة القضائية،[3] بالإضافة إلى تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، على أن ترأسها شخصية معارضة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ينتخب فيها رئيسا توافقيا لمدة عامين فقط، وصياغة دستور جديد للبلاد والاستفتاء عليه.

وفي شهر فيفري 2012 تولى الرئيس عبد ربه منصور هادي رئاسة الجمهورية اليمنية في انتخابات كان فيها المرشح الوحيد، وبموجب اتفاقية الانتقال السياسي، عقد مؤتمر الحوار الوطني في مارس 2013 واستمر عدة أشهر، وذلك بمشاركة الأطراف اليمنية السياسية المختلفة، وهم: "حزب المؤتمر الحاكم وحلفاؤه الحراك الجنوبي، حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي بنسب أقل، بينما كان نصيب الحوثيين الأقل بـ 35 مشاركا".[4] وبالتوازي مع محاولة إيجاد حل سياسي، بدأ التمدد الحوثي على الأراضي اليمنية، وفعلا تمكن الحوثيين من حصار العاصمة والسيطرة عليها (21 سبتمبر 2014)، وقد أتى تطور الصراع نتيجة لعامل

---

[1]- منى حسين عبيد،" **انعكاس التغير في المنطقة العربية على دول الخليج العربي**"، من أعمال مؤتمر العلمي: التغير في البلدان العربية واثره على العراق ومنطقة الخليج العربي (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 12 –13 أذار 2013)، ص5.

[2]– صباح كزيز، مرجع سابق، ص 122

* علي عبد الله صالح، هو الرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) من عام 1978 وحتى عام 1990، وأصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية بعد توحيد شطري اليمن (الجنوبي والشمالي)، تعد فترة حكمه أطول فترة حكم لرئيس في اليمن منذ عام 1978، تنازل عن الحكم في 27 فبراير 2012 بعد ثورة 11 فبراير 2011م، تم اغتياله في 4 ديسمبر 2017 .

[3] -" **Yemen's southern question: avoiding a breakdown "** , Middle East Report, international crisis group (brusselsn°145 , 25 september 2013),p1.

[4] – صباح كزيز و نجاة مدوخ، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة في جهود حل الأزمة**"، مجلة الحقوق والحريات (جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد: 05، العدد: 02، أكتوبر 2017)، ص ص 94– 95.

حاسم وهو تحالف الحوثيين مع الرئيس الراحل "علي عبدالله صالح" (أواخر العام 2013 ومطلع العام 2014).[1]

سرعان ما أخذت الأحداث منحى آخر متصاعد ما أدى إلى تدخل التحالف العربي لدعم الشرعية في مارس 2015 بدعوة من حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. وقد تمكنت القوات الموالية لهادي والمدعومة بقوات سعودية وإماراتية من السيطرة على أكثر من نصف مساحة اليمن بينما صمد تحالف الحوثيين وصالح العسكري رغم ضراوة الغارات التي أدت إلى مقتل أكثر من عشرة آلاف مدني ومأساة ومجاعة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ عقود.

لكن نهاية الرئيس الراحل عبد الله صالح جاءت مع أول شرخ في تحالفه مع الحوثيين، والذي لم يتردد خلال مسيرته السياسية التي ناهزت ثلاثة عقود في التحالف مع ألد أعدائه للحفاظ على حكمه وتعزيز مواقعه، وأخر حلقة في سلسلة تحالفاته كانت مع الحوثيين بعد خروجه من السلطة، علما أنه حاربهم عدة مرات أثناء وجوده فيها، لكن عند إنهائه لهذا التحالف جاء رد فعل الحوثيين عنيفا وحاسما، حيث تم اغتياله على يدهم في 4 ديسمبر 2017.

وقد أدى تأزم الأوضاع في اليمن إلى تداعيات كبيرة على الصعيد الداخلي حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات عالية جدا في اليمن، إذ يشير تقرير مؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017 إلى ارتفعت نسبة الفقر إلى (85%) من اجمالي عدد السكان (البالغ عددهم 27.4 مليون نسمة عام 2017)،[2] كما تشير دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن عدد ضحايا الحرب حتى 2019 بلغ 233 ألف شخص، 102 ألف أثناء المعارك و131 ألف شخص نتيجة غياب الرعاية الصحية وشح الغذاء.[3]

[1] − Ben buchholz and others ," **The forgotten war: the ongoing disaster in yemen"** ,Report (new york : the soufan center, June 2018),p30.

[2] - " **مؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017**" ، تقرير (اليمن : مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ،2017)، ص 1.

[3] – أحمد عز الدين، "**التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات**"، تقرير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2019)، ص5.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة اليمنية (عوامل تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة)

يكشف تتبع الأزمة اليمنية منذ بدايتها بأنها متعددة الأسباب ومتداخلة الأطراف، حيث تتداخل فيها عناصر ومتغيرات كثيرة "ذاتية وموضوعية" وأطراف "داخلية وخارجية"، ولفهم أبعاد هذه الأزمة والإحاطة بكل جوانبها، ينبغي تحليل دور العوامل الداخلية والخارجية في تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة، كون اليمن يعاني من أزمة معقدة ومركبه ليس على مستوى النظام السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة، فالبحث في الأزمة اليمنية، ساق لنا العديد من التساؤلات تتمحور بشكل رئيسي حول مسببات هذه الأزمة.

تأسيسا لذلك، تم تناول هذا المبحث في ثالث مطالب:

المطلب الأول: دور المعضلة السياسية في تبلور الأزمة اليمنية

بغرض تحليل أسباب الأزمة اليمنية ومعرفة العوامل التي أدت إلى تعثر مسار الحراك السياسي في اليمن، سيتم التركيز في هذا الطلب على تحليل المعضلة السياسية ودورها في تبلور الأزمة، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: أزمتي الشرعية والمشاركة السياسية

أولا: أزمة الشرعية

تعني أزمة الشرعية افتقار القيادة السياسية إلى القبول والرضى الشعبي وعدم إقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في ممارساتها، وهذا ما قد ينتج عنه رفض الخضوع أو الامتناع عن الاستجابة لسياسة الدولة الأمر الذي قد يصل إلى حرب أهلية كما هو الحال في اليمن.[1]

تعود أسباب أزمة الشرعية وانشار الفساد في اليمن إلى البنية الاجتماعية القبلية والسياسية التسلطية وغياب الثقافة الديمقراطية، فقد عانى المجتمع اليمني من سيطرة القيم والتقاليد القبلية التي وقفت بالضد من بلورة وإرساء مؤسسات سياسية وإدارية واجتماعية، يمكن أن توفر الضمانات والمقومات الأساسية للسلطة لكي تقوم بدورها في تحقيق الاستقرار في المجتمع، وبناء دولة ذات مقومات سياسية ووظيفية وبنيوية تعمل على المحافظة على كيان المجتمع، وتعمل على بنائه ضمن إطار الوطن الواحد المتماسك، فضلا عن وجود نظام سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين عام وممارسته لسياسات تسلطية أسهمت في تركيز السلطة بيد النظام،

[1] – صباح كزيز و نجاة مدوخ، "**العدالة الانتقالية في اليمن: بين المفهوم وتحديات التطبيق**"، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة (لبنان: مركز جيل للبحث العلمي، العدد:10، يناير 2017)، ص60.

وعملت على تغييب الديمقراطية، ونتيجة لذلك أخذت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تنطلق في أرجاء اليمن لتطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث[1]، وسرعان ما واجه الرئيس علي عبد الله صالح احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن.[2] ليحتدم الصراع بعد ذلك على السلطة بين الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبين الحوثيين الذين سيطروا على العاصمة صنعاء، وهي التطورات التي تضع اليمن أمام تحديات خطيرة وصعبة.

ثانيا: أزمة المشاركة السياسية وظاهرة العزوف السياسي

المقصود بالمشاركة السياسية إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية، وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية، وتعتبر المشاركة السياسية أهم مظهر للديمقراطية،[3]كما أنها تعد إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية، تتجلى أزمة المشاركة في اليمن وغيره من الدول العربية في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، الأمر الذي دفع بعض المفكرين والأكاديميين والمحللين السياسيين، إلى وصف الديمقراطية اليمنية بأنها ديمقراطية واقعة في أزمة، حسب توصيف(هابرماس- Habermas) للأزمة، والتي تنشأ عندما يفشل النظام أو المؤسسة في إنجاز أهدافه، فقد فشلت الديمقراطية في اليمن في إنجاز أهم أهدافها والمتمثلة في تكريس السلم الأهلي، والتداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية، ويرجع ذلك إلى أن التحول الديمقراطي تم دون تكريس ثقافة ديمقراطية، فقد نظر إلى الديمقراطية من منظور أداتي باعتبارها تشريعات تسمح بالتعددية الحزبية، وعمليات انتخابية، ولم ينظر إليها باعتبارها نظاما للحكم يقوم على مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام.

إذ تشكل المشاركة السياسية مؤشرا لقياس المواطنة الفاعلة، ومؤشرا للحكم على مدى تكرس الثقافة الديمقراطية، لاسيما إذا تم فهم مصطلح المشاركة السياسية بدلالاته الواسعة، ليس باعتباره المشاركة في الانتخابات فحسب، بل أيضا المشاركة في عضوية وأنشطة الأحزاب السياسية، والتنظيمات، وجماعات الضغط، وأعمال المعارضة، والمظاهرات والأعمال الاحتجاجية، وتقديم مبادرات الإصلاح، والانخراط في عمليات صناعة القرار...الخ.[4]

---

[1]– سعد علي حسين التميمي و عادل ياسر ناصر، مرجع سابق، ص17.

[2]– أحمد أمين الشجاع ، مرجع سابق، ص7 .

[3]– قزادري حياة، "**التنمية السياسة: المفهوم، المشكلات والمقومات والآليات**"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (جامعة الجزائر 03، المجلد:02 العدد: 04، جوان 2015)، ص 239.

[4]- عادل مجاهد الشرجبي، محمد أحمد المخلافي، **المشاركة السياسية في اليمن : السبيل لتجسيد حكم الشعب للشعب بالشعب**، دراسة (اليمن: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، يونيو 2008)، ص3.

الفرع الثاني: أزمة بناء الثقة الاجتماعية في مؤسسات الدولة

تنشأ أزمة استقرار النظام السياسي حين يضعف النظام الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات غير نزيهة أو عن طريق القمع والعنف أو الانقلابات وفي بعض الأحيان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة، ويزداد الأمر سوء عندما تكون الدول متعددة العرقيات كما هو الشأن في اليمن، حيث ينعدم فيه المساواة بين الجماعات العرقية مما يؤدي إلى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري. بالتالي تزداد مشاعر الغضب مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الأم ويتفشى العنف والعنف المضاد والإرهاب وتكثر الحروب الأهلية، الأمر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك. وحول تداعيات هذه الأزمة على البناء الاجتماعي يمكن رصدها في النقاط الاتية:

أولا: الإقصاء والتهميش في ظل الصراعات والانقسامات السياسية

في هذا السياق تنبغي الاشارة إلى أنه كلما ازدادت مؤشرات مظاهر الاقصاء، التهميش والاستبعاد بمختلف أنواعه كلما أدى إلى التمسك بالانتماءات الفرعية الضيقة القبلية أو الإثنية والعرقية، وعدم الإحساس بالولاء الوطني الجامع –أبناء وطن واحد– الأكثر اتساعا وشمولا. وهنا يمكن تتبع طبيعة التهميش والإقصاء في اليمن وفقا ثلاثة مظاهر على النحو الموضح في الشكل التالي:

شكل04: مخطط يوضح مظاهر التهميش في اليمن

المصدر: إعداد الباحثة.

يحول احتدام الانقسامات السياسية دون التوافق على إجراءات تحقيق العدالة، لا سيما في الدول التي يحكمها توازن هش بين القوى السياسية، على غرار معادلات تقاسم السلطة المعقدة بين الفرقاء السياسيين، فطبيعة أغلب المجتمعات التعددية تتضح من خلال التاريخ السياسي التسلطي، الذي لم ينتج عنه إلا مزيد من التخلف والانكماش الاقتصادي، وغياب الديمقراطية والحياة المدنية، واستفحال القوة العسكرية والقمعية.[1] فالصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم، إلى صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعى كافة القوي السياسية إلى إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بل من خلال الحشد الثوري أيضا وأعمال العنف أحيانا.[2]

ثانيا: الانفصام السياسي بين المجتمع والنظام في ظل تزايد الانقسامات العمودية

تزيد الصراعات الإثنية والطائفية والقبلية من العقبات، التي تحول دون تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة، حيث تصبح العدالة الانتقالية جزء من تناقضات صراع ممتد على تقاسم السلطة والثروات الوطنية، وهو ما يفسر تعثر مشروع المصالحة الوطنية في العديد من دول العلم الثالث منها العربية، مثل ما هو الحال في اليمن وليبيا وغيرها، لقد عملت الصراعات السياسية، التي أنتجها النظام السياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلى إعادة إنتاج التناقضات في إطار عملية الاصطفاف الاجتماعي، والاستقطاب السياسي، حيث يدرك النظام أهمية نقل الصراع من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات المجتمع، والحضور بفاعليه في الاقتتال القبلي والجهوي، وأحيانا المذهبي، للمحافظة على استمراريته في السلطة.

وعليه ساهم عدم الاستقرار السياسي، قبل الحراك وبعده، في حضور فاعل للقبيلة في إدارة المجتمعات المحلية، مقابل غياب مؤسسات الدولة، ومع استدامة الصراع والتنافس ضمن أجنحة النظام، تبوأت القبيلة موقعا رياديا في المجتمع والدولة، ورجحت في كثير من الأحيان موازين القوى لمصلحة هذا الطرف أو ذاك.[3]

---

[1]– صباح كزيز و نجاة مدوخ، "**العدالة الانتقالية في اليمن: بين المفهوم وتحديات التطبيق**"، مرجع سابق، ص 69.

[2]– صباح كزيز و سليم بوسكين،"**انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، العدد: 16، مارس 2018)، ص 103.

[3]– صباح كزيز و محمد المهدي شنين، "**العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي**"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية (جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد: 01، العدد: 02، أكتوبر 2017)، ص ص 23– 24.

ثالثا: العجز الديمقراطي وهشاشة البنية المؤسساتية

العجز الديمقراطي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا، على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام التحول، مما يثير فكرة العجز الانتقالي أو الديمقراطي.[1] ومن بين هذه العقبات الاخفاق في تجاوز تداعيات الصراعات السياسية المعقدة واستعادة التآلف المجتمعي، إضافة إلى اتساع رقعة الفساد وتردي الخدمات الأساسية وتدهور الأمن، وزيادة معدلات البطالة...الخ.

جدول06: يبين ترتيب اليمن تبعا لدرجة الفساد التي بلغتها على سلم الفساد العالمي

مؤشر الفساد / السنة	مؤشر ipc		مجال الثقة	
	2009	2011	2009	2011
الدولة اليمن	2.3	2.1	1.9 – 2.8	1.9 – 2.3

المصدر: خالد بشكيط، مرجع سابق.

يتضح من معطيات الجدول ارتفاع مؤشرات الفساد في اليمن، ما أدى إلى تعثر مسار التحول الديمقراطي وعدم التمكن من تحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة ورفض الإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي وكل المظاهر التي تؤدي إلى الانفصام السياسي بين المجتمع والنظام السياسي، بالإضافة إلى هشاشة البنى المؤسساتية وما يطرحه من إشكاليات مؤسسات الدولة وأزمات الثقة فيما تتخذه من إجراءات، في ظل تراجع الثقة في المؤسسات القضائية ومنظومة القوانين الحاكمة للعدالة، وذلك بالتوازي مع افتقاد مؤسسات إنفاذ القانون القدرة على تطبيق ما يتم التوصل إليه من أحكام قضائية، في ظل انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة، بما يقوض من فاعلية الإجراءات القانونية.[2]

[1]– صباح كزيز وسليم بوسكين، مرجع سابق، ص 96.

[2]– صباح كزيز ومحمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 24.

الفرع الثالث: أزمة التغلغل على ضوء اتساع النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين

أولا– أزمة التغلغل والنفاذ الجغرافي:

المقصود من التغلغل هنا، هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها، بمعنى إعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم، والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة، وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب، تجنيد، تحقيق الانضباط، الإسكان، التعليم، الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة...إلخ . فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة. لذا يمكن تعريف أزمة التغلغل بأنها عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة،[1] فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يرتبط بمدى قدرتها على الوصول إلى كافة الطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها ولمس الحياة اليومية للسكان.

وفي ما يتعلق بأزمة التغلغل فإن لها أسباب متعددة، أبرزها:[2]

أسباب جغرافية: حيث اتساع الإقليم وشاسعته وتضاريسه الوعرة يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق.

أسباب عرقية: فتعدد الأعراق والطوائف والإثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول.

والملاحظ أن أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في أرجاء الإقليم، تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفتقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية.

لذا فإن النجاح في السيطرة على البيئة الداخلية محدد رئيسي لنفاذ الدولة وقدرتها، وبالتالي فإن أي خلل في ذلك يشكل أزمة تغلغل، وهذا ما فشل فيه النظام اليمني الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية في اليمن وانعدام الرعاية الصحية والأمن الغذائي للسكان.

بالتالي يمكننا القول أن أزمة التغلغل الجغرافي أثرت بشكل واضح في أمن واستقرار الدولة اليمنية، تجسد هذا التأثير في عجز النظام اليمني وتعثر جهود أجهزة الدولة الأمنية وقواتها العسكرية في القضاء على الإرهاب منذ بدأ تنظيم القاعدة في الانتشار داخل اليمن؛ إضافة إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية خصوصا في ظل ارتفاع عدد المهاجرين الأفارقة الذين وفدوا إلى السواحل اليمنية بطريقة غير شرعية، بالإضافة إلى توسع ظاهرة تجارة السلاح والقرصنة...إلخ.

---

[1]– مينا سمير جابي، مرجع سابق، ص 40.

[2]– المرجع نفسه، ص 43.

ثانيا: تبلور الأزمة بعد اتساع النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين وتحالفهم مع علي عبد الله صالح

يتضح لنا عجز النظام في اليمن على التغلغل في ظل سيطرة جماعة الحوثي على عدة محافظات والتي تمكنت من محاصرة العاصمة صنعاء، ومن ثم أصبح لهذه الجماعة القدرة على فرض سيطرتها على الساحة السياسية بالسلاح، وقد امتد النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين ليصل إلى منطقة باب المندب المطلة على شواطئ مضيق باب المندب الاستراتيجي.

ويعد التحالف الذي جمع بين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أواخر العام 2013 مع الحركة الحوثية أحد عوامل الأساسية لتأزم الأوضاع في اليمن، والذي جاء بعد مرور سنوات قليلة على الجولة السادسة من الحرب التي شنها الجيش اليمني ضد الحوثيين (انتهت في فبراير 2010)، ثم خروج الرئيس علي عبد الله صالح من الحكم على إثر المبادرة الخليجية، الأمر الذي دفعه إلى التحالف مع الحوثيين للانقلاب على الرئيس عبد ربه هادي منصور المدعوم من السعودية.

وبعد سيطر الحوثيون على صنعاء وشمالي اليمن شكل الحوثيون مع عدوهم السابق (علي عبد الله صالح) المجلس السياسي الأعلى عام 2016، الذي يتألف من 10 أعضاء، خمسة رشحهم الحوثيون وخمسة رشحهم صالح، هذا التحالف كان مبني إلى حد كبير على مصالح وأعداء مشتركين، بالرغم ذلك كان هذا التحالف محكوم عليه بالفشل نظرا للضغائن بينهما، خصوصا أن قوات صالح هي من قتلت حسين الحوثي عام 2004.[1] وقد وصف بعض المحللين هذا التحالف بـ "تحالف الضرورة والانتقام"، لأنه كان يهدف إلى توحيد جهود (صالح والحوثين) في مواجهة خصومهم المشتركين، لكن سرعان ما ظهرت خلافات متأصلة بين الطرفين أودت بحياة علي عبد الله صالح عام 2017.

[1]– "**تقرير اليمن: عقد على الربيع العربي**"، تقرير(صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس/أبريل 2021)، ص39.

المطلب الثاني: المعضلة الاجتماعية والاقتصادية ودورها في تبلور الأزمة اليمنية

بعد تحليل المعضلة السياسية في اليمن، نحاول في هذا المطلب تحليل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت تبلور الأزمة اليمنية، بغرض الإحاطة بكل جوانب الأزمة وأسبابها، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تصدع البناء المجتمعي ودوره في تبلور الأزمة اليمنية

إن استمرار النظام في تبني مفهوم اصلاحي يقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي وغياب استراتيجية إصلاح على الصعيد الاجتماعي تصاحب أي عملية إصلاحية مهمة كان محورها، فإن العلاقة بين النظام والشعب تبقى مأزومة.[1] الأمر الذي قد يؤدي إلى تصدع البناء المجتمعي، لذا يعد الأمن المجتمعي وإدارة التنوع إحدى أهم الأهداف المنشودة بغرض تحقيق الاستقرار على الصعيد الداخلي، لذا نحاول في هذه الجزئية من الدراسة معرفة أثر المعضلة الاجتماعية في تبلور الأزمة اليمنية.

أولا- النظام القبلي وأثره في الاندماج الاجتماعي:

هناك مقاربة عكسية بين القبلية والدولة، فكلما ضعفت الدولة وتراجعت قوتها لجات إلى القبيلة والعشائر لتثبيت وجودها وترسيخ ركائزها وإعادة هيكلة مؤسساتها بالشكل الذي يؤهلها لإعادة دورها الفاعل في البيئة الاستراتيجية المحلية، والعكس صواب، كلما أصبحت الدولة قوية وترسخت أجهزتها ومؤسساتها الأمنية والقانونية أدى إلى تراجع دور العشائرية في الدولة الحديثة القائمة على القانون، فإن تعزيز دور الدولة السياسي والأمني ووضع القبلية والعشائري في إطارها الاجتماعي الأساسي يؤدي إلى وضع دولة راسخة والحد من مسألة المحسوبية وتجسيد المساواة أمام القانون.[2]

يمثل النظام القبلي إحدى أهم عقبات الاندماج الاجتماعي في اليمن، فغالبا ما تسعى القبيلة إلى تعميم ثقافتها وأعرافها وأنماط معيشتها الخاصة على المجتمع، والواقع أن السكان في اليمن ليسوا في أغلبيتهم قبائل، إذ ينحصر الوجود الفعلي للقبائل في مناطق المرتفعات الشمالية والغربية، ولا تغطي الانتماءات القبلية سوى (20%) من مجموع السكان في اليمن، غير أن النظام "القبلي أو المشيخي" المدعوم بسلطة الدولة الرسمية عمد إلى التمدد في عموم المجتمع اليمني وبات يشكل نظاما موازيا لنظام الدولة، ويقوم بكثير من مهامها، كما جرى تعميمه على المجتمع اليمني بعد سنة 1994 بما في ذلك المناطق التي انحسرت فيها

---

[1]- محمد الطريقي، **الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة – قراءة في مصالحة الانظمة والشعوب** (الرياض: مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع،2011)، ص 67.

[2]- طارق محمد ذنون الطائي، **الوجيز فيما وراء الغير السياسي في العالم العربي: دارسة في البنية الاستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية** (عمان، الأردن: دار الاكاديميون، 2018)، ص 172.

البنى القبلية منذ عشرات السنين، وتعمل الدولة على تقوية النظام القبلي على حساب مكونات المجتمع الأخرى عبر مجموعة من الترتيبات السياسية والقانونية التي تدعم مراكز شيوخ القبائل.[1]

تعتبر القبلية في اليمن ظاهرة تاريخية وسياسية وثقافية، كما أنها تمثل ظاهرة اجتماعية معقدة عاشت اليمن في ظلها عبر مراحل تاريخها الطويل حياة سياسية غير مستقرة،[2]خاصة بسبب النزاعات والحروب القبلية التي كانت قائمة بين قبائل حاشد وقبائل بكيل التي زادت من حدة الصراع السياسي والمذهبي وغياب الدولة اليمنية القوية.[3]وفي المجمل، لا يتوانى النظام القبلي عن تعزيز سلطته من خلال سلسلة من الممارسات المقصودة التي تعمق الانقسام الاجتماعي، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى:[4]

- تأكيد الطابع القبلي لليمن عبر محاولة صوغ الهوية الوطنية استناد إلى هوية قبلية خاصة، واعتبار القبيلة لا الدولة هي التجسيد الفعلي للهوية بوصفها المكون الأصيل للمجتمع وبالمثل، تقدم القبيلة نفسها كحامية للعقيدة، وقد ظهر ذلك بصورة جلية في رفض قطاع قبلي كبير الوحدة مع الحزب الاشتراكي سنة 1990 بوصفه حزبا غير ديني؛
- الإخلال بالتوازن الاجتماعي من خلال تكديس القبيلة للسلاح، فالكميات الكبيرة من السلاح تتركز في أيدي بعض القبائل في المرتفعات الشمالية والشمالية الشرقية ولا تتورع بعض القبائل المسلحة عن استخدامها ضد مناطق ريفية غير مسلحة أو قليلة التسليح أو رمز قوتها – فعلا أو رمزا ضد مناطق ريفية غير مسلحة أو قليلة التسليح.

ثانيا: الهوية والحروب الأهلية

جوهر هذه الأزمة أن الدولة عجزت عن أن تفرض نفسها باعتبارها موضع الولاء الأكبر الجامع للفرد والمجتمع، وعجزت عن أن تكرس مفهوم المواطنة الجامعة في مواجهة الولاءات والانتماءات الفرعية، الأمر الذي أدى اهتزاز مفهوم الولاء الوطني،[5]وبالتالي عندما قامت الدول الوطنية لتنهض بمسؤولياتها فإنها قد عجزت عن تبنى مشروعات وطنية يمكن من خلالها أن تذوب الاختلافات بين هذه المكونات المتعددة.

---

[1]– هاني عبادي محمد المغلس، **الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد:04، ربيع 2013)، ص ص 117 – 118.

[2]– فضل على أحمد أبو غانم، **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**(اليمن: (د. د.ن) ،1985)، ص7.

[3]– المرجع نفسه، ص8.

[4]– هاني عبادي محمد المغلس، مرجع سابق، ص118.

[5]– صباح كزيز و سليم بوسكين، مرجع سابق، ص101.

فهذه الأزمة ناتجة بالأساس عن عجز النظام السياسي عن تحقيق متطلبات المجتمع.[1] إذ يعد غياب العدالة الاجتماعية هو المحرك الأساسي لاشتعال فتيل الحروب الأهلية خاصة إذا ما كان المجتمع يتكون من عدة إثنيات وديانات، فيصبح هدفا للاختراقات الأمنية من الخارج والداخل، بحيث أن وسائلهم في البداية محاولة النخب من الفئة المظلومة أو تدعي أنها مظلومة نشر أفكارها بهدف توعية طائفتهم بحقوقها ثم الانتقال إلى الاحتجاج، العصيان ثم المقاومة المسلحة، وهنا لابد وأن نتذكر دائما أن هناك أيدي أطراف خارجية تمتد لهم.[2] وبالعودة لمشروع الوحدة في اليمن كمحاولة لدمج هويات في هوية واحدة وخلق هوية جديدة جامعة تتجاوز الهويات المتعددة، هذه المحاولة أملتها ضرورتان هما:[3]

- **ضرورة سياسية:** بمعنى كانت وحدة سياسية ولم تحقق الوحدة المجتمعية وبالتالي هذه الضرورة لم يكن بمقدورها اقامة دولة بهذا الشكل، على أساس هيمنة قوى وهوية على حساب الأخرى ما أدى إلى فشل مشروع الوحدة بحرب صيف 1994 نتيجة العجز عن خلق انموذج مجتمعي بهوية تستوعب كل المكونات المجتمعية ويلغي كل عوامل التهميش أو الاقصاء.
- **ضرورة ايدلوجية:** مشروع الوحدة جاء بقرار من الحزبين الحاكمين في الدولتين ونتيجة التأثير الذي مارسته النخب السياسية والإيديولوجية من اسلامية وقومية واشتراكية في تلك الحقبة من دون العودة إلى استفتاء الشعبين في الجمهوريتين.

إن استقرار النظام الاجتماعي يرتبط بما إذا كان المواطنون مقتنعون أنهم سمحوا معا بهذه البنية التي تفرض نفسها عليهم (دولة القانون) إذا كان النظام وهذه البنية شرعيان فإن المواطنين سيخضعون للقانون والسلطة السياسية على سبيل الاختيار والالتزام بالواجب لا على سبيل الاكراه والاجبار ولا يمكن أن تولد معيارية العدالة إلا من الاستقلال الاجتماعي للمواطنين.[4] على هذا الأساس يجب أن تعمل الدول من خلال بناء المؤسسات وتحديثها على توليد حسن الانتماء المشترك بين شتى الجماعات الثقافية والاجتماعية، وذلك عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في تلك المؤسسات، وتلبية مطالبها بالشكل الذي يشعر الأفراد عموما بقوة الدولة المادية منها والفكرية وضرورة استمرار وجودها لإشباع تلك المطالب والحاجات ومن

---

[1]– عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص152– 162.

[2]– نواف قطيش، **إدارة الأزمات** (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009) ص 20.

[3]– عادل عامر،" **دور الهوية في استقرار الأوطان**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://egyptianguardan.com/42604 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/16 .

[4]– سيدي محمد ولديب، **الدولة واشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية** (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 109.

ثم ايجاد وتعزيز حس الانتماء للدولة.[1] بالتالي الاخفاق في عملية بناء الدولة الوطنية يعود بالأساس إلى إخفاق بنيوي في الهوية، إذ تشكل أزمة الهوية النواة الأساسية لمختلف الأزمات التي تعاني منها اليمن.

فعند تتبع أحداث الحراك السياسي في اليمن نجد أنه يتشارك مع باقي بلدان الحراك العربي في السعي لإسقاط الأنظمة الاستبدادية وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيس نظام جديد قائم على المواطنة والحرية، ووضع برامج اقتصادية واجتماعية تعبر عن مصالح الفئات الشعبية الغارقة في الفقر والبطالة والتهميش، لكنه تمايز عنها بضرورة إيجاد حل لمسألة الهوية الوطنية، إن ترسيخ حضور الانتماءات الفرعية (الطائفية والقبلية، الجهوية والمناطقية) على حساب الولاء الوطني الجامع أدى إلى أزمات وصراعات متكررة ومستمرة منذ الوحدة اليمنية، وهي الإشكالية التي طغت على المشهد السياسي اليمني منذ حروب صعدة عام 2004 والحراك الجنوبي عام 2007؛ حيث برز إخفاق الدولة في تحقيق الاندماج الوطني، ما أدى إلى صعود الهويات ما قبل الوطنية.[2] بالتالي يمكن القول أن أزمة الهوية نتيجة وحدة حديثة أقيمت على عجل وسوء تخطيط وتنفيذ، وبذلك فإن الدولة الحديثة التي نشأت بين نظامين مختلفين في تسعينيات القرن الماضي سرعان ما أدت إلى حرب شاملة بعد أقل من أربع سنوات على قيامها.[3]

وتنجم الأزمة حسب الأستاذ محمد أحمد اسماعيل عن التحولات التي تحدث داخل المجتمع نتيجة الانتقال من النظام التقليدي إلى نظام أكثر حداثة إذ يقول: "هنا تثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك ونوعية النماذج السلوكية المقبولة والمرفوضة، كما تثار قضية الانتماءات التي تتجه إلى الاختفاء خلال حركة التحول الإنمائي لتحل محلها ولاءات وانتماءات جديدة للدولة والقومية والوطنية..." ومنه يمكن القول أن مشكلة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم الضيقة التقليدية.[4]عند اسقاط ذلك على دولة اليمن، نجد أنها أخفقت في تجسيد مفهوم المواطنة الجامعة والولاء الوطني في مواجهة الولاءات الفرعية (القبلية والمناطقية والطائفية) الأمر الذي أدى اهتزاز مفهوم الولاء الوطني ما أدى إلى انكشاف مفهوم الدولة وصعود منطق القبيلة واحتدام التوتر الطائفي وتزايد النزعات الانفصالية[5]و الدخول في حرب أهلية.

---

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص 170.

[2]– معن دماج، "**اليمن: ثورة، وحرب أهليّة، وأخرى إقليميّة**"، عبر الرابط الإلكتروني:

https://al-adab.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/17 .

[3] – المرجع نفسه.

[4]– حياة قزادري، مرجع سابق، ص 238.

[5]– صباح كزيز و سليم بوسكين، مرجع سابق، ص101.

انعكاس المعضلة الأمنية المجتمعية على البناء الاجتماعي: تخلف المعضلة الأمنية الناتجة عن علاقات الريبة بين المكونات المجتمعية والمستفحلة بفعل سياسات التمييز والاخفاق السياسي، جملة من التداعيات منها:[1]

أ.التصدع أو التفكك الاجتماعي: يشير إلى ما قد يطرأ على العلاقات الاجتماعية، أو البناء الاجتماعي أو وحدات النسق الاجتماعية من آثار سلبية أو انهيار الضوابط الاجتماعية السائدة في المجتمع والمقررة لسلوك أفراده، خاصة في ظل تسارع عملية التحول الاجتماعية، مع ما يصاحبها من اهتزاز لمنظومة القيم التقليدية.

ب.الشرخ المجتمعي: تعتبر هذه الظاهرة أحد أعراض أزمة الهوية، وتعكس وجود هويات فرعية تلتف حول روافدها السوسيولوجية، وعندما تسعى إحدى هذه الجماعات إلى فرض هويتها الفرعية على بقية المكونات باستخدام الأدوات السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية يحدث الشرخ المجتمعي، وتدخل المكونات في تنافس قد يتحول إلى صراع.

الفرع الثاني: غياب العدالة الاجتماعية وأزمة العدالة التوزيعية وعلاقتها بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في اليمن

الفشل الاقتصادي والتنموي والتفاوت الطبقي يرجع في بعض أسبابه إلى ضعف في عمليات التخطيط والتنفيذ ويرجع إلى التحيز في توزيع عوائد التنمية إلى مناطق وحرمان أخرى منها، فالتحيز للمراكز الحضرية مقابل الريفية أو التحيز للعاصمة ضدا على باقي المدن يخلق حالة من التذمر والاستياء في أوساط المجتمع.

يقول الأستاذ (جوزيف لابلومبرا – Josef Lapalombera) أن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلة توزيع فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص. وما يلاحظ في الدول العربية– بما فيها اليمن– أن توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخلها، ففي حين تنفرد القلة بكل الموارد المتاحة تقع أعباء الحرمان على الكثرة الغالبة. وتبرز أزمة التوزيع إشكالية تفاوت طبقي حاد وهو ما ينجم عنه صراع طبقي مثلما أشار إليه الأستاذ (كارل ماركس– Karl Marx) الذي يرجع الصراع السياسي إلى أسباب اقتصادية،[2] ومن شأن هذا التفاوت الطبقي إثارة وتهديد الاستقرار من خلال اللجوء إلى أساليب المشاركة السياسية المرضية، وترجع تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسي والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية

[1]– يحيى بن يحيى المتوكل، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية 2011– 2015** (صنعاء: المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 34.

[2]– عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص 73– 77.

ويبرز مؤشر الشفافية العالمية المواقع المتدنية للعديد من البلدان العربية، كما ظل الميل العام في هذه الدول نحو تضييق منافذ محاربة الفساد بدلا من إتاحة الشفافية، وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمق التفاوت الطبقي والاجتماعي، وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية وأن تتسع رقعة الفقر.[1]

إن المقصود بالعدالة التوزيعية هو أن الثروات الوطنية يجب أن تسهم في رفع مستوى أفراد المجتمع، وتشعرهم بأن الثروة الوطنية بجميع أشكالها أنها لا تعود لفئة أو جزء من المجتمع وإنما لجميع أفراد المجتمع وفي هذا الشأن يجب أن تتصف السلطة السياسية بالقدرة التوزيعية (Distribution Capability) أي القدرة على توزيع الموارد (السلع والخدمات والوظائف) على الأفراد والجماعات والأقاليم بشكل يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وبصورة متساوية، إن القدرة التوزيعية جاءت من خلال تطور وظائف السلطة السياسية من مجرد ممارسة للنظام الاجتماعي إلى أداة منظمة للمجتمع مما سيساعد في تنظيم المجتمع واستقراره.[2]

بالتالي أزمة التوزيع هي نتيجة لغياب العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات أخرى، وبالتالي يكون المجتمع السياسي بحاجة ماسة لإعادة النظر في أسس التوزيع،[3]فالحرمان الاقتصادي يؤدي عادة إلى العنف، وكثيرا ما شهدت اليمن مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والتهميش الاقتصادي الذي تسبب في تهديد كيان الدولة ذاته، فالحرب التي تشهدها اليمن نتيجة عدم قدرة النظام على السيطرة على الغضب الشعبي والفشل في معالجة الإحباط المجتمعي الناشئ عن الحرمان والتهميش الاقتصادي والسياسي،[4]حيث انعكس ضعف الاقتصاد اليمني وغياب العدالة التوزيعية على الواقع الاجتماعي، وأثر بشكل سلبي على طبيعة الخدمات الاجتماعية التي يجب أن تقوم بها الحكومة للشعب اليمني في ضوء زيادة معدلات النمو السكاني، في ظل اتساع دائرة الفقر في اليمن إلى(54%) من إجمالي السكان.

لذا إن مشكلة التوزيع مرتبطة ارتباط وثيق بموضوع العدالة الاجتماعية والتفاوت الطبقي في اليمن، وبذلك تجد الدولة نفسها تنجح في تحقيق الفقر الاجتماعي بدلا من السعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي،[5] لذا التوزيع العادل للثروات يعد إحدى أدوات تعزيز التماسك المجتمعي، فكلما كانت هناك مؤسسات فاعلة

[1]– خالد بشكيط، مرجع سابق.

[2]– عادل ياسر ناصر، مرجع سابق.

[3] –Maurice Godelier, **les processus de formation de l'État, in l'État au pluriel,** sous la direction de Ali Kazancigil (Paris :Economica, 1985),p21.

[4] –Niaz Ahmed," **Yemeni civil war: causes, consequences and prospects** ", Jurnal Dinamika Pemerintahan (Faculty of Social and Political Sciences ,Abdurrab University,Vol.2, No. 2 ,Agustus 2019),p88.

[5] - عبد الرحمن البيضاني، **مأزق اليمن في صراع الخليج** (القاهرة: دار المعارف، 1991)، ص 149.

قادرة على ترسيخ مبدأ العدالة، كلما كانت هناك فاعلية ترسيخ القناعة الايجابية لدى الأفراد بأن السلطة قادرة على القيام بواجباتها وتوفير الفرص المتكافئة لجميع مواطنها، ويضمن تقدم والازدهار في جميع المناطق الخاضعة لسيادة الدولة، بذلك ينهي التوزيع العادل للثروات الصراع داخل المجتمع ويعزز تماسكه.[1]

فالعدالة التوزيعية والوضع الاقتصادي قد يكون إما عوامل محفزة للاستقرار السياسي أو انعدامه، فاستمرار حالة التدهور الاقتصادي وسوء الإدارة والتوزيع للموارد الاقتصادية في الدولة اليمنية وتأخر في معالجة تلك الأزمات وإيجاد حلول لها تسبب في أزمة كبيرة، خصوصا وأن أكثر من نصف السكان يعانون الفقر وكل هذه العوامل والاعتبارات التي ذكرناها قادت إلى:

- دولة هشة، بالمعنى الذي يتحدث عنه بعض علماء الاجتماع والسياسة، بمعنى دولة ضعيفة، عاجزة عن تحقيق الأمن في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؛
- دولة أصبحت رهينة بيد قوى طائفية أو قبلية أو حتى إرهابية.

وتجدر الاشارة إلى أن تحقيق التوزيع لا يقتصر فقط على توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا يشمل توزيع أعباء التنمية، وفي هذه المسألة التي يلتقي فيها علم السياسة مع علم الاقتصاد، وهنا تطرح إشكالية المعايير التي يجدر الاعتماد عليها في هذه العملية التوزيعية.

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص170.

المطلب الثالث: دور الأطراف الخارجية في أقلمة الأزمة اليمنية (الحرب بالوكالة)

من أسباب تعقد الأزمة اليمنية أنها متعددة الأطراف، بمعنى لها شقين داخلي وخارجي، الشق الأول يتمثل في الصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حد كبير في حدة الصراع في ظل انتشار الفساد والمحسوبية والإدارة السيئة، واستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيدا وتحقيق الاستقرار الدائم أمرا صعب. وأما الشق الثاني يتجسد بالتناقضات والصراعات الإقليمية وخاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي والسعي نحو بسط استراتيجياتها في ظل المعطيات والمستجدات الدولية وازدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية.

الفرع الأول: أطراف الأزمة اليمنية

من أبرز خصائص الأزمة اليمنية أنها متعددة الأطراف (داخلية وخارجية)، كما تتداخل فيها عناصر ومتغيرات محلية وإقليمية بشكل أدى إلى أقلمة الأزمة.

أولا- الأطراف الداخلية المتصارعة في اليمن:

الأطراف الداخلية الرئيسية المتصارعة في اليمن، وتتمثل في:

1- جماعة الحوثيين: الحديث عن جماعة الحوثي تلتقي فيه عوامل الدين والتاريخ والجغرافيا،[1] إذ تعرف جماعة الحوثيين بمسمى "أنصار الله" وتنتمي إلى المذهب الزيدي الشيعي والذين يمثل قرابة ثلث سكان اليمن، وتتكون جماعة الحوثي، والتي هي أحد أطراف الأزمة، من تحالفات متجانسة مع بعضها تتمثل في العقائديين الزيديين واللجان الشعبية الموالية لعبد الملك الحوثي، وقد تحالفت هذه الجماعة مع القوات الموالية لـ علي عبدالله صالح المتمثلة في الحرس الجمهوري والعديد من مكونات القوات الخاصة الأمن المركزي سابقا، ساهم تقديم جماعة الحوثيين كجماعة شيعية في فتح الباب على مصراعيه لمختلف الصراعات الطائفية والجغرافية، حتى الهامدة منها، لتطفوا للسطح في جميع أنحاء البلاد،[2] فمنذ عام 2004 دخلت الحكومة اليمنية في حرب من سته جولات ضد الحوثيين، وكان للحرب ثمن باهض، حيث أسفرت عن أزمة إنسانية واسعة، وتدمير بنى تحتية مدنية كبيرة للبلاد.[3]

---

[1]- مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الراهنة** (صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008)، ص13.

[2]- Sama'a Al-Hamdani and others , " **The Role of Local Actors in Yemen's Current War"**, Study (Yemen, Sana'a: Sana'a Center for Strategic Studies is ,2015),p 3.

[3]- كريستوفر بوتشيك، **اليمن على شفا الهاوية** (واشنطن: مؤسسة كارينغي، أبريل 2010)، ص7.

2- السلطة المركزية (حكومة الرئيس هادي):

من جهة أخرى، يتمثل الطرف المقابل لتحالف "الحوثي/ صالح"، في السلطة المركزية (حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي) فبعد تنحي الرئيس صالح عن السلطة وبهدف تأمين الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، مع إعطاء ضمانات للرئيس علي عبدالله صالح وأسرته، تم انتخاب هادي لفترة عامين في 2012 للإشراف على الفترة الانتقالية، لكن بعد محاصر الحوثيون مقر إقامة الرئيس هادي في صنعاء بعد أن سيطروا عليها عام 2014، تمكن هادي من تشكل حكومة في عدن، كما قدم طلب رسمي في الرسالة التي وجهها إلى قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربي للوقوف إلى جانب الشعب اليمني وتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة،[1] وذلك من أجل إعادة الشرعية وحماية اليمن من عدوان تحالف "الحوثي وعلي عبد الله صالح" ومساعدة اليمن في مواجهة تنظيم القاعدة وداعش.

ثانيا- الأطراف الخارجية للأزمة:

تتمثل في طرفين أساسيين وهما السعودية وإيران، حيث ترى السعودية ودول الخليج العربي أن إيران تريد التأثير على توازنات القوى الإقليمية حتى تظهر بوجه القوة الإقليمية القوية في المنطقة، ليس من خلال قوة السلاح بل من خلال اللعب على الوتر الطائفي لتحريك القوى الشيعية في المنطقة.[2]

ولهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانا يعتبرون فيه ما يجري في اليمن بمثابة انقلابا على السلطة الشرعية، كما حاولت تلك الدول السيطرة على مجريات الأمور في اليمن، ولكنها لم تتمكن من حسم الأزمة وتسويتها بالنظر لقوة الحوثيين المتنامية بحكم الدعم الإيراني.

[1]- جمال عبد الله، "**السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها**"، تقرير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 9 أبريل 2015)، ص5.

[2]- صباح كزيز ونجاة مدوخ، **"السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة في جهود حل الأزمة"**، مرجع سابق، ص 100.

الفرع الثاني: أهمية اليمن بالنسبة للأطراف الخارجية للأزمة

أولا: أهمية اليمن بالنسبة لإيران

ويمكن تلخيصها في عنصرين:

1- **أهمية جيو سياسية:** تتجسد هذه الأهمية في الآتي:[1]

أهمية اليمن من حيث الموقع بالنسبة لإيران: يوصف موقع اليمن بأنه استراتيجي أي أن أهميته ليس لليمن فحسب، بل أهمية على المستويين الإقليمي والدولي، ويبدأ من جزيرة سقطرى في المحيط الهندي والمشرفة على مساحة واسعة من المحيط والبحر العربي، أي أنها موقع يتحكم في التجارة الدولية النشطة عبر المحيط، بين آسيا وأفريقيا وبين آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا، وحتى الأمريكيتين، وجزيرة ميون الواقعة في مضيق باب المندب، بوابة البحر الأحمر الجنوبية فضلا عن مجموعات من الجزر في البحر الأحمر وإيران شأنها شأن الدول المتطلعة للتوسع والهيمنة تريد حضورا واسعا في اليمن ومياهه الإقليمية وسواحله وجزره.

جوار اليمن للمملكة العربية السعودية: تنطلق إيران في نظرتها وتعاملها مع اليمن باعتباره الضاحية بالنسبة للسعودية، كل دولة مجاورة تعد ضاحية، فمثلا تعتبر السودان ضاحية لمصر، فالدولة الضاحية مصطلح استخباري سياسي يقصد به اختراق الدولة المستهدفة عبر الدولة الضاحية وخاصة إذا كانت أجهزة الدولة المستهدفة لا تسمح بنشاط للدولة الساعية لاختراقها، أو تحاصر أنشطتها، أو ليس بينهما علاقات دبلوماسية، أو بينهما عداوة والعلاقات باردة.

في الحالة الإيرانية السعودية هناك علاقات دبلوماسية لكن يغلب عليها التناقض والخصومة والعداوة ولذلك فإن مساعي إيران لاختراق المملكة وأجهزتها -مباشرة- غير ممكن، أو صعب ومكلف، واليمن بحالتها، ووجود الحوثية تمثل ضاحية ملائمة لإيران، إذ يمكنها الضغط على السعودية، وجعلها في حالة قلق دائمة، ثم يمكنها تسريب الجواسيس وإدخالهم من اليمن، ويمكنها تجنيد حوثيين لهذا الغرض، كما يمكنها إدخال عراقيين وسوريين عبر جوازات يمنية، وذلك واحد من الدوافع التي تفسر الاستقطاب الحاد من قبل إيران في اليمن.

القرن الإفريقي عامل جذب: من الدوافع الإيرانية أيضا جوار اليمن للقرن الإفريقي - إذ يكتسب القرن الإفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحيه وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحيه أخرى ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي خاصه تجاره النفط القادمة من دوله الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة - وفي سعى منها لأن

[1]- محمد الغابري، "**اليمن وإيران "حقيقة الاطماع ومستقبل العلاقات**"، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.alyemeny.com/news/1193#.X2TtNMEzbIU ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/10.

يكون لها نفوذ واسع في أفريقيا عامة والقرن الأفريقي خاصة. فإن اليمن تمثل بالنسبة لإيران موقع لدراسة القرن الإفريقي والتخطيط للتعامل مع هذه المنطقة.

2- أهمية عقائدية:

تجد ايران في اليمن فرصة لتحقيق هدفها الذي سعت إليه منذ قيام الثورة الاسلامية، وعملت على تطبيق مبدأ تصدير الثورة عن طريق التوغل في أحد الفرق الزيدية المتشددة[1]. حيث تتخذ إيران من العقيدة الأساس والركيزة الأولى في مشروعها سواء كان ذلك في الخطاب السياسي أو الإعلامي داخليا كان أو خارجية.

ثانيا: أهمية اليمن بالنسبة للسعودية وبقية دول الخليج العربي

1- أهمية اليمن الاستراتيجية بالنسبة لدول الخليج العربي:

تبرز الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لدول الخليج العربي كونه يمثل عمقا استراتيجيا لهذه الدول الخليج يجعل منه عاملا مهما لأمن واستقرار المنطقة، ومن ثم فإن ما تمر به اليمن حاليا من أوضاع متأزمة واضطرابات يمثل تهديدات لدول المنطقة، وهو ما يزيد من أهمية الطروحات التي تدعو إلى ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي نظرا للعديد من المزايا والدلالات ذات البعد الاستراتيجي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:[2]

الدلالة الأولى/ الموقع الاستراتيجي الهام: يتمتع اليمن بموقع استراتيجي فريد، حيث يبلغ طول الساحل اليمني 2500 كم، ويعد من أهم السواحل في المنطقة العربية والشرق الأوسط، فهو يتحكم في الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يمثل طريقا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا بما يعادل (30%). كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، إلى جانب هذا فأن اليمن بموقعه الجغرافي أصبح يمثل همزة وصل بين القارة الأفريقية ودول شبه الجزيرة العربية، ومن هنا يمثل اليمن ركيزة أساسية لأمن الخليج العربي، وبوابته الجنوبية.

الدلالة الثانية/ التداخل والترابط الاجتماعي: هناك تداخلا اجتماعيا كثيفا، وترابطا قائما بين بعض المجموعات والفئات السياسية والثقافية، في كلا المجتمعين الخليجي واليمني، حيث يمكن القول: أن أي اضطراب للأوضاع في اليمن، يفضي بالضرورة إلى امتداد تداعياته باتجاه أقطار دول الخليج العربي.

---

[1] - عبد العزيز فرحان الريس، "**تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية**"، مذكرة ماجستير (قسم الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014)، ص ص 97 – 98.

[2] - هادي محمد صالح، **عاصفة الحزم** (الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016)، ص 112.

الدلالة الثالثة/العامل السكاني: فإجمالي سكان دول المجلس وصل إلى 4,47 مليون نسمة، يشكل عدد القوى العاملة منها حوالي 21 مليون عامل في العام 2012،أو ما يعادل (44%) من عدد السكان، أما بالنسبة لليمن فقد بلغ إجمالي سكانها عام 2014 حوالى 26 مليون نسمة، الأمر الذي يؤكد لنا الدلالات الاستراتيجية:

- تستطيع كل من قطر والبحرين والإمارات والكويت وسلطنة عمان تعويض نقصها من السكان من خلال تشجيع سكان اليمن على الهجرة إلى دولهم في ظل التوافق الكبير بين سكان اليمن وسكان هذه الدول؛
- بانضمام اليمن إلى دول المجلس سيصبح الحجم الكلي لسكان هذا التجمع الإقليمي في حدود 70 مليون نسمة وهو ما سيشكل قوة بشرية استراتيجية يحسب حسابها في ميزان القوى الإقليمية والدولية على حد سواء؛
- يوفر حجم سكان اليمن البالغ أكثر من26 مليون نسمة سوقا استهلاكية كبيرة للسلع والمنتجات الخليجية وخاصة في ظل الثقة الكبيرة التي تتمتع بها تلك السلع والمنتجات في الأسواق اليمنية؛[1]
- إن إضافة عدد كبير من السكان والذين يندرجون ضمن الفئة العمرية (18– 35 سنة) وهي الفئة العمرية لسن التجنيد الإلزامي الصالحة للالتحاق بالجيش، سيعزز من القدرات العسكرية لدرع الجزيرة والخليج الذي أنشأته دول المجلس لمهام عديدة ومتنوعة.

الدلالة الرابعة/عامل المساحة الجغرافية: تبلغ أكثر من نصف مليون كم مربع، قد تؤدي إلى تزايد احتمالات توفر أكثر من مورد طبيعي وهذا ما هو موجود بالفعل، ولما كانت اليمن غير قادرة على استثمار تلك الموارد لظروف موضوعية وذاتية فإن الفرصة كبيرة أمام رؤوس الأموال الخليجية لتعويض ذلك الخلل والاستفادة من تلك المزايا التي تقدمها بيئة اليمن الطبيعية.[2]

فإذا كان اليمن يمثل تلك الأهمية لدول منطقة الخليج العربي، فإن أزماته الداخلية خاصة الأمنية منها تلقي بظلال مباشرة على مجال الأمن القومي لتلك الدول جميعا.

2– أهمية عقائدية:

تتمثل في تقاسم زعامة "العالم الإسلامي السني" مع تركيا، حيث تجد نفسها جديرة بلعب هذا الدور بدلا من تركيا التي تسعى لإحياء "الخلافة العثمانية". على هذا الأساس يمكن القول أن اليمن تحول إلى ساحة

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، "إنقاذ اليمن والانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي"، شؤون عربية (القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 163، 2015)، ص ص 174–175.

[2]– هادي محمد صالح، مرجع سابق، ص ص 122– 123.

للصراع الداخلي والخارجي، خصوصا وأن الأبرز قوتين ذات مصلحة في اليمن هما إيران والسعودية وهو ما يعكس حرب النفوذ بينها في المنطقة ككل.

الفرع الثالث: العلاقة بين الأطراف الداخلية والخارجية للأزمة

أولا: عوامل تفاعل القوى الإقليمية مع الأطراف الداخلية للأزمة اليمنية

يعد الوضع الإقليمي الجيوستراتيجي والمذهبي على حد سواء، أحد الأسباب الرئيسية لتعقد الأزمة اليمنية وانتقال الصراع الإقليمي إلى القوى المدعومة خارجيا داخل اليمن، حيث تفاعلت القوى الإقليمية جيوستراتيجيا ومذهبيا بشكل واضح مع هذه القوى، وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لليمن، وبتقاطعات وتباينات النفوذ الجيوستراتيجي للفاعلين وحضورهم، فضلا عن المحددات المذهبية التي بلورت انقساما واستقطابا من قبل الدول الإقليمية مما أجج الأبعاد المذهبية والجيوستراتيجية في الصراع الداخلي اليمني، والذي أدى إلى حرب أهلية لا تزال قائمة حتى الآن (2019)، حيث لم يكن للحوثيين –حتى وقت قريب– أجندة سياسية واضحة ولم يكونوا سوى حركة صغيرة تتخذ من مناطق محددة في محافظة صعدة الشمالية مقرا لأنشطتها المتعلقة بالمذهب الزيدي، ولكن ما لبثت أن اكتسبت قوة بفعل حروبها الست التي خاضتها ضد النظام السابق – نظام علي عبدالله صالح– خلال الفترة 2004–2010، ومن ثم استغلوا الحراك الشعبي وضعف الدولة منذ 2011 لفتح العديد من جبهات الصراع مع مختلف قطاعات المجتمع، في محاولة لفرض سيطرتهم عليها.[1]

نتيجة تطور الأوضاع داخل اليمن وامتداد النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين الذي وصل إلى منطقة باب المندب (المطلة على شواطئ مضيق باب المندب الاستراتيجي) وهو الأمر الذي دعا السعودية إلى تشكيل تحالف مكون من 10 دول لضرب بعض القواعد الحوثية في اليمن خشية من توسع التهديد الحوثي ليشمل الحدود السعودية إضافة إلى سيطرتهم على جزيرة "ميون" الواقعة على مدخل المضيق.[2] من حينها، تشهد اليمن معارك واسعة بين طرفين هما جماعة الحوثيين من جهة، وحكومة الرئيس هادي المدعومة بالتحالف العربي من جهة أخرى. وفي خضم المعارك استغل تنظيم القاعدة وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية الفوضى لكسب مزيد من النفوذ في البلاد، ولقي الآلاف من المدنيين حتفهم وجرح عشرات الآلاف، كما نزح الملايين من منازلهم ودفع أكثر من 15 مليون يمني إلى حافة المجاعة ودمرت العديد من

[1] – وردة مساعد الشاعري، "**الحرب على اليمن وإشكاليات التحالف العربي**"، عبر الرابط الإلكتروني:
https://hadaracenter.com/?p=3102 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/01/11 .

[2] – محمد ياس خضير، "**أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديد**ة"، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد:53، 2012)، ص147.

البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، بينما مزق الاستقطاب الطائفي النسيج والتماسك الاجتماعي اليمني.[1]

فمثل أي دولة تقع في نطاق نفوذ دولتين كبيرتين، فإنها تتأثر بأحدهما أو كلاهما، كما أن الفاعلين الداخليين عادة ما يتأثرون بمردود سياسات تلك الدول، وبالقياس على حال اليمن، فإنها تقع بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة، فمن ناحية نجد السعودية متزعمة العالم الإسلامي السني بحكم خصائصها الدينية، والتي تشترك مع اليمن بخط حدودي يبلغ طوله 2000 كم^2، ومن ناحية أخرى إيران متزعمة العالم الإسلامي الشيعي التي لا تمتلك حدود جغرافية مع اليمن إلا أنها صاحبة دور مؤثر في منطقة الخليج، ذلك يعد سببا للصبغة الطائفية التي صبغت الأزمة في اليمن.

لذا فإننا نجد طرفي الأزمة داخل اليمن" الحوثيين ونظام منصور هادي"، الصراع بينهم في الأساس على مكتسبات سياسية، إلا أنه وبحكم التركيبة السكانية التي تتكون من حوالي (30%) من الشيعة الزيدية، مقابل (70%) سنة، اجتذب كل طرف منهم أنصارا له على أساس طائفي، مما ساهم في تعزيز طائفية الأزمة.[2]

فالعوامل الداخلية كان لها دور في تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة ولا ينبغي إرجاع الدور كله على العامل الإقليمي بين السعودية وإيران، غير أن هذا الأخير قد تنامى تأثيره بشكل كبير بعد أن تم أقلمة الأزمة اليمنية، ما أدى إلى وصف الوضع الدائرة في اليمن بأنه حرب بالوكالة بين السعودية وإيران، وهي انعكاس لتوتر عميق بين هاتين الدولتين في أكثر من منطقة تشهد نزاعات مسلحة تدار من قبلهما،[3] واليمن باعتباره ساحة من ساحات التنافس السعودي الإيراني تتأثر سلبا بتوترات التنافس، حيث تسعى هاتين الدولتين لتعزيز نفوذهما داخل اليمن والعمل على تقوية حلفائها لكسب مركز القيادة.

بذلك شكل التنافس السعودي الإيراني في اليمن أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي باليمن والذي أدى إلى دخول الأخيرة في أزمة سياسية وحالة من الانقسام بين النخب والقوى السياسية، كما أدى إلى صعوبة في التوصل لحلول سلمية للأزمة اليمنية.

---

[1] −Maged al-madhaji ," **How yemen's post-2011 transitional phase ended in war"**, Study(Yemen, Sana'a: sana'a center for strategic studies, 19 may 2016),p p 10 – 11.

[2]− محمد العجاتي، "**ثورة لم تنجز...الأزمة اليمنية**"، أوراق البدائل (القاهرة : مؤسسة منتدى البدائل العربي للدراسات، العدد :02، يوليو 2015)، ص 6.

[3]- Peter Salisbury**," Yemen and the Saudi –Iranian "Cold War" ,** Study (Chatham House,the Royal Insitutue of International Affairs,Middel East and North Africa Programm, 2015),p12.

ثانيا: دور الأطراف الخارجية في دعم الأطراف الداخلية المتصارعة في اليمن

1- الدعم من خلال أدوات القوة الناعمة:

الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي: يتضح دور الأطراف الخارجية في دعم الأطراف الداخلية للأزمة اليمنية من خلال تقديم الدعم السياسي والإعلامي، حيث سعت هذه الأطراف (إيران/ دول الخليج العربي) إلى توظيف إمكاناتها الإعلامية لأجل دعم أهدافها والترويج لدعايتها السياسية المتعلقة بدورها السياسي في اليمن. فضلا عن الوسائل السياسية والدبلوماسية الخليجية التي تم الاعتماد عليها منذ بداية الأزمة. وتنبغي الاشارة هنا إلى دور الأداة الدبلوماسية والسياسية كأداة ناعمة من أدوات تدخل دول الخليج العربي في اليمن، منذ بداية الأزمة وحتى الوقت الراهن (2019) حيث يؤكد حضور هذه الأداة في الاستراتيجية الخليجية في مختلف مراحل تطور الأزمة اليمنية، وقد تجسدت في سعى المملكة العربية السعودية لعقد اجتماع بين الفرقاء اليمنيين الرئيس صالح من جهة والمعارضة اليمنية من جهة أخرى لإيجاد مخرج للأزمة عبر المبادرة الخليجية التي اعلنتها دول الخليج العربي في 3 أبريل 2011.[1]

الخطاب الطائفي ودوره في اثارة النعارات المذهبية: ولم تكن الطائفية أو المذهبية أحد الأسباب التي كانت سببا في الخلافات بين اليمنيين، رغم تعدد الأسباب التي اختلف على أساسها اليمنيون. غير أن المراقب للتطورات السياسية والعسكرية والأمنية في اليمن لا يحيد عن محاولات منح الصراع السياسي صبغة طائفية، يعزز من فرصها الغياب المفاجئ لأجهزة الدولة، والتراجع الخطير في فرص العمل السياسي السلمي، في ظل هيمنة السلاح على المشهد العام في اليمن.[2]

إن إثارة النعرات المذهبية والطائفية والمناطقية تمثل خطرا على تماسك النسيج الاجتماعي، وتوظيفها بقضايا لا تخدم وحدة الوطن، يتضح ذلك من خلال الخطابات الطائفية التي تسعى نحو خلق حواجز عميقة بين مواطنين اليمنيين انطلاقا من أسس المذهبية، فالمسألة الطائفية في المنطقة العربية عامة أوفي اليمن على وجه الخصوص لا تعالج بالشحن وتوتير الأجواء بالاعتماد على الخطابات التحريضية التي تزيد عمق المشكلة في اليمن وإنما تعالج بالوعي والإرادة السياسة والعامة في تحقيق المساوة بين مختلف أبناء الوطن. على هذا الأساس يمكن القول أن التوترات الطائفية في اليمن ليس بفعل الخلافات العقائدية في حد ذاتها وإنما صلتها وارتباطها بأطراف خارجية وبدائرة مصالح داخلية وإقليمية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعليه كلما كانت مشروعات التنمية متوازنة داخليا، وفرص العمل متكافئة،

[1]- أحمد محمد محمود حسن عيسى، "**التدخل في الأزمة اليمنية**"، في: **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الارهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن)أنموذج** (برلين: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020)، ص ص 156- 166.

[2]- خالد عقلان، "**اليمن: جذور الصراعات الداخلية**"، دراسة (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ماي 2017)، ص13.

تتضاءل فرص التوتر الطائفي، غير أن الخطوة الأولى الضرورية في هذا السياق تتمثل بشكل أساسي في تجاوز الخطابات التحريضية من قبل الأطراف الخارجية.

2- **الدعم من خلال أدوات القوة الصلبة:** تعتبر الأداة العسكرية من أبرز الأدوات التي اعتمدت عليها دول الخليج العربي في الأزمة اليمن، من خلال العمليات العسكرية للتحالف العربي التي قادتها المملكة العربية السعودية في 26 مارس 2015، ويمكن حصر الأهداف التي أريد تحقيقها من هذه العمليات في الآتي:[1]

- مجابهة النفوذ الايراني في التمدد: حيث ازدادت الطموحات الإيرانية التوسعية في السيطرة على المنطقة العربية خصوصا تلك التي تقع على نحو مجاور للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بناء على أساليب ممنهجة ومدروسة، لذا تدخلت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها الخليجيون في اليمن لمواجهة النفوذ الايراني المتغلغل هناك خاصة مع ما أضحى يمثله هذا النفوذ من تهديدات خطيرة على أمن المملكة العربية السعودية القومي واستقراراها السياسي الأمر الذي يتضح في توجيه للرموز الشيعية الكائنة في شرق المملكة العربية السعودية لإثارة القلاقل؛
- محاصرة جماعة الحوثي في المناطق اليمنية: التصدي لتمدد هذه الجماعة، لعب الحوثيون دور كبير في تأكيد مخاوف المملكة العربية السعودية بشأن أمنها القومي، ولعل ما عمق من المخاوف السعودية بشأن أمنها القومي إلى الحد الذي دفعها إلى التدخل عسكريا في اليمن قيام جماعة انصار الله الحوثية بإجراء مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية واستخدمت فيها الذخيرة الحية والأسلحة المتوسطة والثقيلة.

ما يؤكد من الناحية العملية تجاوز أدوات التدخل الإيراني في اليمن حدود الأدوات الناعمة وغير المباشرة التي استهلت بها أنشطتها التدخلية، إلى الحد الذي باتت معه تلك الأدوات تتضح بصورة جلية في تقدمها الدعم العسكري لجماعة أنصار الله الحوثية سواء عبر الأمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريبات والخبرات العسكرية.[2]

[1]- أحمد محمد محمود حسن عيسى، مرجع سابق، ص ص 161- 164.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 156- 157.

المبحث الثالث: التداعيات الداخلية للأزمة اليمنية

تفرز الأزمة اليمنية منذ بدايتها تداعيات وتأثيرات كبيرة ومستمرة، فعلى الصعيد الداخلي أدت إلى تعثر المسار الانتقالي وارتفاع المخاطر والتهديدات الأمنية، إضافة إلى خسائر هائلة على الأصعدة، تزايدت هذه التأثيرات مع تصاعد الأزمة والدخول في حالة الحرب، وهو ما أسفر عن خسائر بشرية كبيرة منذ العام 2015، وانهيار في الاقتصاد وتدمير في البنية التحتية، واتساع في رقعة الفقر، وتهديد تماسك البناء الاجتماعي...الخ.

على هذا الأساس نحاول في هذا المبحث عرض أبرز هذه التداعيات، من خلال رصد جملة من المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية توضع نتائج وتأثيرات الأزمة على الصعيد الداخلي. وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعثر المسار الانتقالي وإشكالية العدالة الانتقالية في اليمن

المرحلة الانتقالية أو الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول تعتبر حلا وقتيا الغرض منه تأمين الانتقال من إطار ساسي ودستوري سابق إلى إطار سياسي جديد. فهو ليس فقط مرور من وضع إلى وضع مغاير بقدر ما هو مرور من وضع سائد وموجود إلى وضع مطلوب ومنشود.

تلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها دورا محوريا في تحديد نجاح أو فشل الحراك في تحقيق أهدافه، فقد يؤدي غياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التعثر والفشل، كما قد تنجح قوة سياسية أو مجتمعية أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو المطلوبة.

بعد الحراك أو الانتفاضة الجماهيرية أو النخبوية ضد الأنظمة الحاكمة تتوج في الغالب المرحلة الانتقالية بالإصلاحات. فالإصلاح لابد أن يقود إلى عملية تغيير إذا كان جديا، فهو تغيير في تصورات وممارسات النظام السياسي والاجتماعي والمؤسسات المرتبطة بهما نحو الأفضل، وكذلك محاربة مظاهر الفساد والضعف والخلل فيهما، من خلال مختلف الوسائل السلمية المؤثرة، كإسداء النصح وتقديم الاقتراحات والمشورة وكشف مظاهر الخلل، والمشاركة الإيجابية في الوزارة والبرلمان، وإقامة الأحزاب الحرة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها، وممارسة المزيد من التحفيز والضغط للدفع باتجاه الإصلاحات السياسية،[1]غير أنه عند تتبع المسار الانتقالي في اليمن يمكن ملاحظة التعثر الواضح الذي أدى تصعيد الأوضاع والدخول في حرب أهلية.

[1]– صباح كزيز وسليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 97– 98.

الفرع الأول: عوامل تعثر المسار الانتقالي

تعد المراحل الانتقالية للثورات أو للحراك من أكثر المراحل التاريخية صعوبة وخطورة على الدولة والمجتمع، فهي تتسم بعدة سمات من شأنها أن تؤدي لانتشار الفوضى وانفجار صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية، والتغيير في أنماط التحالفات السياسية، وتصاعد المطالب الفئوية بصورة كبيرة، فضلا عن حدوث فجوة بين الأهداف المنشودة والمتوقعة من ناحية و الممارسة الواقعية الممارسة من ناحية أخرى.

بالعودة للمرحلة الانتقالية في اليمن، نلاحظ أنه على الرغم من الضغوط الشعبية باتجاه طي صفحة الماضي، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم النظام السابقة؛ إلا أن الانقسامات السياسية حالت دون حدوث توافق على إجراءات تحقيق العدالة.[1] فبعد المبادرة الخليجية التي وقعت في 23 نوفمبر 2011، والتي كان الهدف منها أن تؤسس للمرحلة الانتقالية وتنسيق الحوار الوطني، والتصدي للانقسامات في الشارع اليمني والتي وصل تأثيرها للمؤسسة العسكرية اليمنية.

وقد تم بموجبها انتقال السلطة رسميا في 25 فبراير 2012 للرئيس عبد ربه منصور هادي، لينتهي بذلك حكم على عبد الله صالح رسميا، وبعد أن خرجت الدولة من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأطر النظرية التي من المفترض أن تؤسس للبناء السياسي والدستوري، أخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة،[2] أبرزها ما يلي:

أولا: سيطرة الحوثين على العاصمة صنعاء

اقتحم الحوثيون مدينة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن في الأول من أغسطس لعام 2013، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى في مواجهات عنيفة، إذ توالت المعارك العنيفة حتى سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن، في التاسع من يوليو لعام 2014، بعد قتال أدى لنزوح آلاف اليمنيين.

وفي 20 سبتمبر 2014، سيطر الحوثيون على معظم أجزاء العاصمة صنعاء، كما سيطروا على مقر رئاسة الوزراء ووزارة الإعلام والتلفزيون الرسمي، ما جعل السلطات اليمنية تقوم بفرض حظر التجوال شمالي صنعاء في ظل تصاعد وتيرة الاشتباكات بين المسلحين الحوثيين وقوات الجيش والشرطة اليمنية.

[1]– صباح كزيز و محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 23.

[2]– عمرو صبحي،" **تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011**"، دراسة (المركز الديمقراطي العربي، 07 يناير 2018)، عبر الرابط الإلكتروني:https://democraticac.de/?p=51362 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/18 .

ووقع اتفاق مصالحة بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الاعتصامات وتشكيل حكومة وفاق وطني وخفض أسعار الوقود، ولكن ظل الصراع قائم وتظاهر عشرات الآلاف من الحوثيين في العاصمة صنعاء في26 سبتمبر 2014، فيما سموه "جمعة النصر" بعد بسقوط العاصمة صنعاء.[1]

ثانيا: إشكاليات مخرجات الحوار الوطني

شكلت وثيقة الحوار الوطني التي عكفت القوي السياسية اليمنية عليها عنوان الخريطة طريق سياسي كونها الاجتماع السياسي الشامل الذي ضم غالبية القوى السياسية والمكونات اليمنية شمالا وجنوبا بهدف معالجة المشكلات السياسية التي يمر بها اليمن، واستمر هذا الحوار على مدار ما يقرب من العام وتحديدا منذ مارس 2013 حتى يناير 2014.

وعلى الرغم من أن هذا الحوار استحوذ على المجال السياسي العام، حيث اشتملت الوثيقة على ملفات مهمة مثل القضية الجنوبية، وقضية صعده حيث الملف الحوثي والقضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وبناء الدولة، والحكم الرشيد وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية والحقوق والحريات والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة وملف الدستور، فإن العديد من الإشكاليات طالت أولا عمل الوثيقة، فعلى سبيل المثال في ملف الجنوب لم تحسم الوثيقة الملف هل سيعالج ضمن ملف الأقاليم الستة أو سيعالج في إطار ملف الاستقلال، وبدا هناك خلاف كبير في ساحة الحراك الجنوبي على هذا الملف بين أقطابه، وبدت هناك عملية تشكيك في نيات الرئاسة التي أشرفت على الحوار كون أن اللجنة المعنية بملف الجنوب لم تكمل مشوارها، فيما شكلت الرئاسة لجنة أخرى في نهاية الحوار حتى يتم الانتهاء من هذا الملف.[2]

على الرغم من تفاوض طرفي الأزمة في شمال اليمن الحوثيين والإصلاح في ديسمبر 2014، خلال جلسة بدت مفاجأة عندما توجه الإصلاح إلى صعده المعقل الديني للحوثيين، وجرى الاتفاق على ثلاث قضايا رئيسية هي:

- أولا، التأكيد على بناء الدولة القائمة على العدل والمساواة والحرية؛
- ثانيا، التعهد بمحاربة الفساد أينما وجد في مؤسسات الدولة؛
- ثالثا، تنفيذ مخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشركة.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– أحمد علوية، "**انهيار الدولة: اليمن .. من صراع الدولة القبيلة إلى صراع الدولة المليشيا**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، عبر الرابط الإلكتروني:http://www.acrseg.org/36587 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/07/22 .

وقد تعهد الطرفان على إنهاء كل أسباب التوتر ومعالجة تداعيات الفترة السابقة. لكن جميع القوى السياسية التي تفاجأت بالواقعة شككت في عملية ثبات الاتفاق وإمكانية تحققه على أرض الواقع، فالخلافات الميدانية بين الطرفين من الصعب أن يتم تداركها عبر اتفاق شفهي بين الطرفيين، في حين أن العديد من الملفات الأمنية المفتوحة مثل قيام الحوثيين بتفجير العديد من المواقع التي كانت تمثل مرتكزات أمنية للإصلاح في محافظة عمران، وأيضا الصراع الأيديولوجي بين الطرفين في ظل حالة تصاعد نمط الطائفية على الجانبين، فعلى الرغم من أن جامعة الإيمان التي كانت بمثابة المؤسسة الفكرية للإصلاح فإنه جرى إغلاقها في ظل أحداث 21 سبتمبر، في المقابل صعد الحوثيون من المظاهر الدينية والنبرة الطائفية، ومن ثم يبقى الصراع ممتدا على هذا النحو لتجنيد مزيد من القواعد على مستوى كل من الطرفين، من جهة، كما أن صمود الاتفاق في ظل التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، يجعل من الاتفاق هشا، وعليه تبقي نظرية الحرب بالوكالة بين الطرفيين قائمة على الساحة اليمنية.[1]

ثالثا: تعزيز تنظيم القاعدة لنفوذه وتواجده

وشكلت الأوضاع الأمنية في اليمن فرصة لتنظيم القاعدة لتعزيز نفوذه ووجوده، حيث استغل التنظيم حالة الفراغ الأمني في التمدد في العديد من المناطق اليمنية، خاصة أن التنظيم لديه رؤية جيوبولوتيكية خاصة لليمن، فموقع البلاد الجغرافي وما يتميز به هذا الموقع من طبيعة جبلية حصينة تجعل منه قلعة طبيعية منيعة يمكن أن تختبئ فيها عناصر التنظيمات المتطرفة.

كما أن هذا الموقع يمثل أهمية استثنائية بالنسبة إلى جميع دول مجلس التعاون، بل الشرق الأوسط كله، فاليمن يمتلك حدودا مفتوحة تزيد على أربعة آلاف كم، وسواحل بحرية تزيد على ثلاثة آلاف كم، وتتحكم بواحدة من أهم البوابات البحرية وهو مضيق باب المندب، وهو أيضا عامل انتشار السلاح نظرا إلى التقاليد القبلية، إضافة إلى العامل الديني المرتبط باليمن، حيث تمثل كلها بنظر تنظيم "القاعدة" عوامل أساسية ليكون اليمن منطلقا وقاعدة للجهاد والانطلاق إلى باقي دول الخليج في الجزيرة العربية.

وقد استغل تنظيم القاعدة في اليمن الظروف والأوضاع في البلاد خلال الأزمة في تعزيز نفوذه مستفيدا من التطورات السياسية والأمنية، حيث أتاحت أزمة الحوثيين بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 فرصة للقاعدة للعودة إلى واجهة الأحداث وممارسة أنشطته الإرهابية في ظل غياب الدولة اليمنية وقبضتها الأمنية، بل إن التنظيم يحاول الظهور بمظهر المدافع عن أهل السنة في مواجهة الحوثيين الشيعة، ما جعل اليمن ساحة لتصفية الخلافات العقائدية.

[1] – المرجع نفسه.

كما أن غياب سلطة الدولة اليمنية، خاصة بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة والمقرات الرئيسية للحكومة اليمنية، وانشغال الجيش الحكومي بالأوضاع الداخلية، حيث استغل التنظيم هذه الاضطرابات في تعظيم نفوذه في المناطق التي يسيطر عليها في العديد من المدن اليمنية، خاصة في المحافظات الجنوبية، ما أوجد له قاعدة للانطلاق، وأماكن للتدريب والتجنيد.[1]

الفرع الثاني: إشكالية العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن

للعدالة الانتقالية أهمية بالغة لا يمكن إنكارها في مختلف التجارب الدولية في المراحل الانتقالية، غير أن مشروع العدالة الانتقالية في معظم بلدان الحراك العربي عرف الفشل الذي كانت له تأثيرات سلبية واضحة على الاستقرار الداخلي (باستثناء الحالة التونسية التي حققت نجاح نسبي).[2]

إذ يمكن رصد محاولة اليمن لتطبيق العدالة الانتقالية انطلاقا من مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية المحال سنة 2012 من الحكومة إلى البرلمان، جاء المشروع تماشيا مع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الموقعة في 2011/11/23، والتي كان هدفها الأساسي ضمان انتقال البلد إلى إقامة نظام سياسي توافقي جديد كحل وسط يجمع بين مطالب النظام السابق وتطلعات قوى الثورة فيفري 2011 المطالبة بالتغيير،[3]حيث نص البند (ح) من الفقرة (21) من الاتفاقية على: "اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلا".

وعليه فإن مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية جاء من أجل التوافق الوطني ووضع آلية لتحقيقها بإنشاء هيئه تختص بالنظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، لإنهاء حالة الانقسام والصراع القائم بين كافة القوى المشاركة في الحياة السياسية في البلاد،[4] من منطلق أن العدالة الانتقالية هي أحد متطلبات الاصلاح السياسي، خاصة في تلك الدول التي تشهد مراحل انتقالية معقدة وتسعى لمعالجة إرث القمع السياسي ومحاسبة المسؤولين عنها وارساء دعائم نظام مستقر لحقوق الانسان يهدف لاستعادة التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي.[5]

---

[1]– يوسف جمعة الحداد، "**الأزمة اليمنية .. الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة**"، مجلة درع الوطن (عسكرية واستراتيجية)، (الإمارات العربية المتحدة: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد:519، أبريل 2015)، ص47.

[2]– صباح كزيز وسليم بوسكين، مرجع سابق، ص 102.

[3]– خالد الرماح،" **انتقال متعثر: اليمن بين املاءات السلاح وفرص الشراكة**"، دراسة (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص6.

[4] – صباح كزيز و نجاة مدوخ، "**العدالة الانتقالية في اليمن: بين المفهوم وتحديات التطبيق**"، مرجع سابق، ص ص 64– 65.

[5] - صباح كزيز و محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص17.

بيد أن هذا المشروع وغيره من المشاريع المتعلقة بالعدالة الانتقالية التي تم اقتراحها لم يلقى القبول ولم يدخل حيز التطبيق، وتتجلى مظاهر فشل مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن من خلال:[1]

- **الخلاف الكبير داخل مجلس النواب حول مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة:**

هذا الخلاف بخصوص بعض المواد، والمطالبة بإضافة مواد وتعديل أخرى، مع اشتراط التوافق بين جميع المكونات داخل المجلس لإقرار أي مشروع قانون، بناء على الاتفاقية الخليجية وملحقاتها، فضلا عن استحواذ حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه صالح على الأغلبية المريحة بالمجلس، واستخدام تلك الميزة في عرقلة القوانين؛

- **الإشكاليات الإجرائية وغموض العلاقة بين قانون الحصانة والعدالة الانتقالية:**

أساس هذه الإشكاليات الإجرائية أن دول الحراك العربي لا تمتلك بنى قانونية وأنساق ثقافية تتيح اجتياز المراحل الانتقالية للحراك بسلاسة وبأقل تكلفة ممكنة، وهنا على خلاف تجارب دول أوروبا الشرقية وإسبانيا حيث كان هناك رصيد ثقافي وقانوني سابق أتاح لهذه المجتمعات سرعة تجاوز المرحلة الانتقالية.

من أوجه النقد لمشروع قانون العدالة الانتقالية عدم وضوح الرؤية حول العلاقة بين القانونين وآلية تجاوز أي تنازع قد ينشأ في مرحلة التطبيق، ومما لا خلاف عليه أن قانون الحصانة يؤثر تأثيرا مباشرا على قانون العدالة الانتقالية في جانبها الجنائي ويحول دون اتخاذ أي إجراءات أو ملاحقات جنائية ذات طبيعة قضائية.

وقد استفاد الرئيس السابق علي عبد الله صالح من استمراره في قيادة حزب المؤتمر والحصانة التي منحته إياها المبادرة الخليجية، لوضع العراقيل أمام عملية إعادة هيكلة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، والالتفاف على قرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي التي نصت على تشكيل الجيش اليمني وإعادة بنائه،

كما قام الرئيس السابق أيضا بتدعيم الفوضى وتقويض الأمن خلال المرحلة الانتقالية، والتحريض على السلطة الانتقالية بحجة فشلها في إدارة شؤون الدولة ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، مع أن حزبه كان له النصيب الأكبر في مناصب الدولة ووزاراتها.[2]

التحدي الأبرز الذي تواجهه اليمن في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يتمثل في عدم تهيئة المناخ السياسي والقانوني لإنجاز هذا الاستحقاق، وهذا بسبب:[3]

---

[1]– صباح كزيز و نجاة مدوخ، "**العدالة الانتقالية في اليمن: بين المفهوم وتحديات التطبيق**"، مرجع سابق، ص ص 67– 69.

[2]– صباح كزيز و محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص25.

[3]– صباح كزيز و سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 102.

- استمرار تهديدات التماسك الجغرافي والوحدة الوطنية التي تدعم فيما بعد الولاء الوطني الجامع، إضافة لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وغياب المساعي الجادة لوقف هذه الانتهاكات والكشف على مرتكبيها ومحاسبتهم؛
- عدم التمكن من تحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة و رفض الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- سيطرة نخب المرحلة السابقة على مختلف الأجهزة والمؤسسات واستغلالها في انتقامات ممنهجة مما يزيد في نفور الطوائف والأقليات الأمر الذي قد يهدد الوحدة الجغرافية.[1]

لذلك يمكن القول أن نجاح منظومات العدالة الانتقالية في اليمن مرتبط بتجاوز التحديات المعقدة التي تعترض تطبيقها، في ظل عدم تهيئة المناخ السياسي والقانوني لإنجاز هذا الاستحقاق، بسبب تصاعد حدة الاستقطاب السياسي والصراعات الاثنية والنزعات الانفصالية،[2] بشكل يزيد من احتمال أن يصبح تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية أحد الاستحقاقات المؤجلة إلى حين الانتهاء من الانتقال الديمقراطي للسلطة وتسوية الصراعات السياسية والطائفية.

لذا نجاح العملية الانتقالية في اليمن تتطلب تصالح الشعب اليمني مع ما حدث لبلادهم في الماضي، ومساءلة الذين ارتكبوا الانتهاكات ومحاسبتهم، والتعويض للضحايا وأسرهم بشكل كاف من أجل دعم العدالة الانتقالية في اليمن.

[1]– باي أحمد، "**العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي، التقاطعات والانعكاسات**"، مجلة البحوث السياسية والإدارية (جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد: 05، العدد: 02، 2016)، ص20.

[2]– صباح كزيز و سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 102.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية

أدت الأزمة اليمنية على الصعيد الداخلي إلى خسائر كبيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، خصوصا بعد انطلاق العمليات العسكرية للتحالف العربي في عام 2015، إذ نتج هذا الوضع انهيار في الاقتصاد وارتفاع معدل الفقر بين اليمنيين، بالإضافة إلى التكلفة الانسانية العالية للحرب[1] والانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جميع أطراف الصراع، كما أسهمت الحرب في تنامي مؤشرات تفكك النسيج الاجتماعي داخل المجتمع اليمني.

قبل تصاعد وتيرة النزاع في عام 2015، كانت التنمية في اليمن ضعيفة، فقد كان اليمن، يحتل المرتبة (153) في مؤشر التنمية البشرية (HDI) و(138) في مؤشر الفقر المدقع؛ و(147) في مؤشر متوسط العمر المتوقع؛ و(172) في مؤشر التحصيل العلمي؛ وجاء في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض حسب تصنيف البنك الدولي، كما تشير التوقعات وفقا للعديد من الدراسات والتقارير إلى أن اليمن يصعب عليه تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 حتى في حال عدم نشوب النزاع.[2]

الفرع الأول: تداعيات الأزمة على الأوضاع الاقتصادية

يعتبر اليمن واحد من أفقر وأقل البلدان نموا في العالم العربي، وقد سجل الاقتصاد اليمني انكماشا تراكميا كبيرا وتدهورا اقتصادي حاد[3]عقب عام 2011، حيث تواجه اليمن تحديات خطيرة لتحفيز الاقتصاد بما في ذلك الاستخدام المحدود للموارد الطبيعية، ومستوى المعيشة المتدني، والاضطرابات السياسية وما نجم عنها من اختلالات أمنية وعسكرية، والأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة، وانتشار المليشيات المسلحة في العديد من المحافظات، الأمر الذي أثر بصورة سلبية على مستوى معيشة المواطن اليمني، وتزايد ظاهرة الفقر بين شرائح المجتمع المختلفة وانتشار البطالة وزيادة حجم الاقتصاد غير منظم والأنشطة الهامشية.[4] وقد قدر البنك الدولي تقلص الناتج المحلي الاجمالي في اليمن ما بين 2015 إلى 2017 بنسبة (37,5%) ما يشكل

---

[1]– Peter Salisbury," **Bickering while yemen burns : poverty, war, and political indifference**", study (Arab Gulf States Institute in Washington, June 2017),p1.

[2]- Jonathan D. Moyer and others , "**Assessing the impact of conflict on human development in yemen**", Report (Sana'a, Republic of Yemen : United Nations Development Programme (UNDP),2019) ,p6.

[3] Peter Salisbury, op.cit, p1.

[4] – خلدون سالم صالح محمد، "**الثقوب السوداء في الاقتصاد اليمني وتحدياته في 2015**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد:01، العدد: 02، 2015)، ص 89.

تحدي صعب خصوصا وأن الحكومة اليمنية تفتقر للرؤية الواضحة لإدارة الأزمات واعادة التعمير.[1] ويمكن تتبع ذلك من خلال أهم المؤشرات التالية:

أولا- تقلص إنتاج النفط اليمني وارتفاع اسعار المشتقات النفطية:

قبيل بدء الاحتجاجات اليمنية ضد الرئيس الراحل علي عبد الله صالح عام 2011، بلغ إنتاج اليمن يوميا من النفط (400 ألف برميل)، وبعد بدء الأزمة تقلص إنتاج النفط اليمني إلى قرابة الربع، ليصل معدل الإنتاج اليومي في 2016 (105 آلف برميل) يوميا، وهو ما أدى إلى الكساد الاقتصادي في اليمن، الذي كان البترول يمثل ركنا أساسيا فيه، ليتقلص إنتاجه إلى هذا القدر تزامنا مع انخفاض أسعاره عالميا (أزمة انهيار اسعار النفط التي بدأت في منتصف عام 2014). إضافة إلى تراجع إيرادات النفط، فقدت اليمن إيرادات تقدر بحوالي 4 مليارات دولار سنويا بعد توقف العمل بميناء تصدير الغاز الطبيعي المسال في بلحاف بمحافظة شبوة التي كانت تديره شركة توتال الفرنسية، تلك الشركة التي أعلنت في نهاية ديسمبر 2015 عن مغادراتها اليمن، وهو ما فاقم من أزمة إنتاج الطاقة في اليمن، إذ تعد توتال أكبر مستثمر أجنبي في قطاع النفط والغاز الطبيعي في اليمن.[2]

وقد سجلت اليمن في عام 2018 ارتفاع في أسعار المشتقات النفطية (بترول، ديزل، غاز منزلي) حيث بلغت نسبة ارتفاعها في المحافظات المستهدفة (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، الحديدة، حضرا موت) حوالي (21%) مقارنة بالعام 2017، ونسبة ارتفاع (65%) مقارنة بالعام 2015.[3]

ثانيا- عجز الموازنة العامة:

تعاني موازنة الجمهورية اليمنية من اختلالات هيكلية مزمنة ناتجة عن انخفاض إيرادات الدولة والاعتماد على الموارد النفطية المحدودة لتمويل الإنفاق الحكومي. فخلال السنوات الخمس (2009–2013) كان عجز الموازنة يتراوح بين (16% و27%)، أما في ما يخص السنة المالية 2014 لم تقم وزارة المالية بإعداد الحسابات الختامية نتيجة لغياب الحكومة وكذا السلطة التشريعية التي خول لها الدستور صلاحية إقرار تلك الحسابات.

فقد أدى التدهور في المشهد السياسي والأمني عام 2011 إلى تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية بدرجة غير مسبوقة وتفاقم الأوضاع المعيشية، حيث انخفضت الإيرادات العامة بنسبة

---

[1] – خالد حميد، "**بعيدا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن**"، دراسة (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مايو 2018)، ص 22.

[2] – أحمد محمد، "**الاقتصاد اليمني «يحتضر» بعد مرور 5 أعوام على الثورة اليمنية**"،2016/02/13، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.sasapost.com/economic-crises-in-yemen ، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/10/16 .

[3] – "**مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، سبتمبر 2018)، ص 3.

(4,7%) مما زاد من عجز الموازنة،[1]وفي العامين التاليين 2012 و2013، حدث بعض التحسن في الإيرادات العامة وبالتحديد إيرادات الضرائب، إلا أنه ونتيجة تحمل الميزانية العامة أعباء إضافية، وبالتحديد في بند المرتبات والأجور وفوائد الدين المحلي ودعم المشتقات النفطية، أدى ذلك إلى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة (21% و24,7%) على التوالي. ومع نهاية 2014، وبعد دخول جماعة الحوثي صنعاء وتشكيل حكومة جديدة (السلم والشراكة)، لم تتمكن الحكومة من إعداد موازنة لعام2015، وأقرت الحكومة اعتماد موازنة 2014 كموازنة مؤقتة لعام 2015، حتى تتمكن من إعداد موازنة ولكن ذلك لم يحدث. ومع بدء انقلاب الحوثيين والرئيس المتنحي" علي عبد الله صالح" في منتصف يناير 2015، ثم العمليات العسكرية للتحالف العربي، لم يتم إعداد موازنة للعام 2015، واستمر الإنفاق على أساس المعتمد لعام 2014.[2] إلى أن أقرت الحكومة اليمنية موازنة البلاد لعام 2019 مع نفقات تقدر بـ 3,1 تريليون ريال يمني (5,6 مليار دولار) وإيرادات بقيمة 2,1 تريليون ريال (3,9 مليار دولار) مع عجز توقع أن يصل إلى نحو (30%).[3]الأمر الذي انعكس على الاقتصاد اليمني الذي يمر بظروف حرجة للغاية، فمعدلات التراجع التراكمي في المؤشرات والموازين الاقتصادية الكلية وصلت إلى أسوء مراحلها.[4]

ثالثا– تداعيات الأزمة على سعر صرف العملة الوطنية و الاحتياطات الخارجية للدولة:

يرتبط التهاوي المتسارع للريال اليمني بالحرب وتداعياتها على مختلف جوانب الاقتصاد، حيث تسببت في توقف الإيرادات النفطية، وتراجع الإيرادات الضريبية والجمركية، وانقسام المؤسسات المالية، واستنزاف احتياطي العملة الصعبة، فقد تآكلت الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي، من 4.2 مليارات دولار في ديسمبر 2014، إلى 600 مليون دولار في ماي 2016، تغطي واردات أقل من شهرين، بحسب صندوق النقد الدولي. ويرجع خبراء الاقتصاد هذا التراجع في الاحتياطي لعدة أسباب أهمها تعطل معظم الموارد التي تغذي النقد الأجنبي وأبرزها صادرات النفط والغاز، ولذلك يتضح العجز في حماية العملة الوطنية وتمويل واردات السلع الأساسية والوقود، وقد انعكس تآكل الاحتياطيات الخارجية في ارتفاع سعر الصرف من 214.9 ريالا للدولار بداية 2015، إلى نحو 500 ريال في مارس 2018، بمعدل انخفاض (100%)، وهذا ساهم بقوة في زيادة معدل التضخم التراكمي، وبحسب التقرير السنوي الصادر عن

---

[1] – أحمد أبو بكر بازرعة، مرجع سابق، ص6.

[2] – منصور الراجحي،" **الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية**"، دراسة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016)، ص ص 5 – 6.

[3]- By Nabil Abdullah al-Tamim, " **Yemen's government approves 2019 budget** " , 21/02/2019, Available At: https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2019/02/21/feature-03 , Accessed: 11/02/2020.

[4] – "**المستجدات الاقتصادية و الاجتماعية في اليمن: افاق الاقتصاد اليمني وأولوية سبل العيش**"، تقرير (وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد :40، فبراير 2019)، ص1.

البنك المركزي اليمني لعام 2017 إن "استنزاف الاحتياطيات الخارجية تسبب باستنفاد خيارات معالجة وضع البنك، وعجزه عن سداد التزاماته الداخلية في صرف المرتبات منذ جويلية 2016، وعجزه منذ ماي 2016 عن الوفاء بالتزاماته الخارجية في سداد التزامات المديونية الخارجية للجهات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتلك الالتزامات التي نشأت للبنوك اليمنية مقابل فتح الاعتمادات المستندية لواردات السلع الأساسية". وأشار التقرير إلى أن الاستنزاف للاحتياطات الخارجية، أدى إلى استنفاد المخزون النقدي بالعملة الوطنية خلال الفترة ذاتها، والقيام بضخ الأوراق النقدية التالفة الآيلة للتدمير، مقابل عجز البنك عن الطباعة أو استقبال منح وقروض خارجية.[1]

رابعا– ارتفاع اسعار السلع الأساسية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن:

وفقا للبيانات التي رصدها مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي في التقرير الذي أعده حول مؤشرات الاقتصاد في اليمن لعام 2017 والتي تشير ارتفاعات متتالية لأسعار السلع والخدمات الأساسية، وسط فوضى اقتصادية تسببت فيها الحرب منذ سيطرة الحوثيين على البنك المركزي اليمني، حيث تم رصد ارتفاع أسعار المواد الأساسية في المحافظات اليمنية (صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، مأرب، حضر موت، دمار، الضالع)، فقد سجل متوسط أسعار المواد الأساسية (الدقيق، السكر، الأرز، حليب الاطفال، زيت الطبخ).[2] فخلال العام 2017 ارتفاعا بنسبة (25%) مقارنة بالعام 2016. في ما بلغ متوسط ارتفاع المواد الغذائية خلال العام 2017 بهذه المحافظات (50%) مقارنة بالعام 2015، وقد بلغ متوسط ارتفاع هذه المواد مقارنة بالعام 2014 نسبة (72%).[3]

يرجع الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات وبالأخص السلع الأساسية إلى التراجع المتسارع في قيمة العملة المحلية الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى،[4] كذلك ارتفاع تكاليف الاستيراد مثل تكاليف الشحن والتأمين وتكاليف فتح الاعتمادات أو التحويلات بسبب الحرب في اليمن، الذي تطلب من البنوك الأجنبية فرض تكاليف إضافية على البنوك المحلية مقابل فتح الاعتمادات، قد تصل في بعض الأحيان إلى طلب تأمين نقدي يغطي (100%) من قيمة الاعتماد أو الالتزام، يضاف إليها ارتفاع تكاليف النقل الداخلية بسبب انعدام المشتقات النفطية، وأيضا تخوف العاملين في نقل البضائع من أن يكونوا هدفا

[1] – فاروق الكمالي،" **دهور احتياطي اليمن وعملته رغم الدعم السعودي البطيء**"،19 مارس 2018، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/19/%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/11.

[2] – "**مؤشرات الاقتصاد اليمني للعام 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2017)، ص4.

[3] – منصور الراجحي، مرجع سابق، ص4.

[4] – "**مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2018)، ص2.

للميليشيات المسلحة أو للضربات الجوية للتحالف، وفي الأخير تضاف هذه التكاليف إلى سعر البيع للسلعة مما أضاف أعباء إضافية على كاهل المواطن في ظل انعدام فرص العمل وتوقف الإنتاج في العديد من المنشآت وتسريح القطاع الخاص لبعض موظفيه.[1]

خامسا– أزمة السيولة وتحديات القطاع الخاص وقطاع الأعمال في اليمن:

تدهورت بيئة الأعمال بصورة متزايدة مع تفاقم وتدهور الأوضاع في اليمن منذ عام 2011 التي تحولت إلى حرب أهلية وتدخل عسكري إقليمي في مارس 2015، مما أثر سلبا على أداء القطاع الخاص، حيث نشأت العديد من العوائق الصعبة بفعل الحرب تمثلت في غياب الاستقرار السياسي وتردي الوضع الأمني، واختلال التوازن المالي والنقدي، وشيوع اقتصاديات الحرب والجهات التجارية غير الرسمية التي هيمنت على السوق، ما جعل اليمن تصنف كثاني أسوأ دولة في مؤشر التنافسية العالمي عام 2018.[2]

كما شهد القطاع المصرفي أزمة سيولة أثرت بصورة عميقة في نشاط الشركات الخاصة واعاقت استثماراتها، ففي عام 2018 عجز القطاع المصرفي عن الوصول إلى ما يقدر بـ (65%) من مجموع الأصول بسبب أزمة السيولة الحادة التي عمت البلاد منذ منتصف عام 2016 وشملت هذه الأصول استثمارات على شكل قروض تم ضخها في القطاع الخاص (شكلت القروض المتعثرة ما نسبته 52,5% من مجموع القروض في ديسمبر 2017)، وكان منها أيضا ضمانات وحسابات حكومية تم تجميدها في البنك المركزي اليمني، لذا فقد الكثير من العملاء والأعمال ثقتهم في القطاع المصرفي وقرروا سحب سيولتهم من النظام المصرفي الرسمي ووضعها في السوق غير المنتظمة.[3]

[1] – منصور الراجحي، مرجع سابق، ص4.

[2] –" **إعادة تصور الاقتصاد اليمني**"، تقرير (اليمن: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2019)، ص ص 3– 7.

[3] – المرجع نفسه، ص 6.

الفرع الثاني: الأزمة الإنسانية والاجتماعية في اليمن

تعد سنة 2011 محطة أخرى من سلسلة الأزمات والنزاعات التي شهدتها اليمن، وقد أدى تصاعد الأزمة بكل تطوراتها وتداعياتها (خصوصا العام 2015) إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاجتماعية الصعبة، فقد ضاعفت ظروف الحرب من معاناة اليمن، إذ تسجل المنظمات الدولية باستمرار أرقاما مرتفعة عن حالات سوء الأوضاع الإنسانية، وقد وضعت الأمم المتحدة (في ماي 2015) اليمن في أعلى درجات الضائقة الإنسانية والاجتماعية.

أولا- التداعيات الإنسانية للأزمة:

يمكن رصد التداعيات الإنسانية للأزمة اليمنية وفقا للمؤشرات التالية:

- **تداعيات الأزمة على المنظومة الصحية:**

يعد النظام الصحي من أكثر القطاعات المتأثرة بالأزمة، ويتضح ذلك من خلال:

- العديد من المؤسسات الصحية تضررت أو تعرضت للدمار كليا، وهذا مخالف للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على حماية المنشآت الطبية والصحية والعاملين الصحيين خلال النزاعات؛
- القيود على الاستيراد تمنع وصول المواد الطبية والأغذية للبلاد. إذ لا تتوفر الآن (2019) سوى (30%) من الأدوية والمواد الطبية التي يحتاج إليها المرضى؛[1]
- تسبب التدهور الواضح للأوضاع الصحية في انتشار والأوبئة والأمراض القاتلة كوباء الكوليرا[2] والدفتيريا وأمراض سوء التغذية وغيرها من الأمراض.

تشير الإحصائيات لعام 2019 إلى أن 14 مليون يمني لا يستطيعون الحصول على خدمات صحية مباشرة، كما أن هناك (50%) من المرافق الصحية معطلة والبقية لا تؤدي خدماتها بشكل كامل، بسبب نقص الأدوية، فضلا عن أن أكثر من 15 مليون يمني لا يحصلون على مياه نظيفة، الأمر الذي تسبب في انتشار الكثير من الأوبئة.[3]

---

[1] – أحمد زكي عثمان، "**ميريلا حديب: النزاع في اليمن تجاوز كل قواعد قانون الحرب**"، مجلة الانساني (المركز الإقليمي للأعلام، العدد: 65، 8 سبتمبر 2019)، عبر الرابط الإلكتروني: https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/09/08/3250، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/11/24.

[2] -Giulio Coppi, "**The Humanitarian crisis in yemen: beyond the man-made disaster**", report (New York : International Peace Institute, January 2018), p1.

[3] – محمد عبد الملك،"**حرب اليمن في عامها السادس.. مجاعة وأوبئة ودمار**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/29/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/24 .

شكل 05: يوضح هشاشة البنية الصحية في اليمن

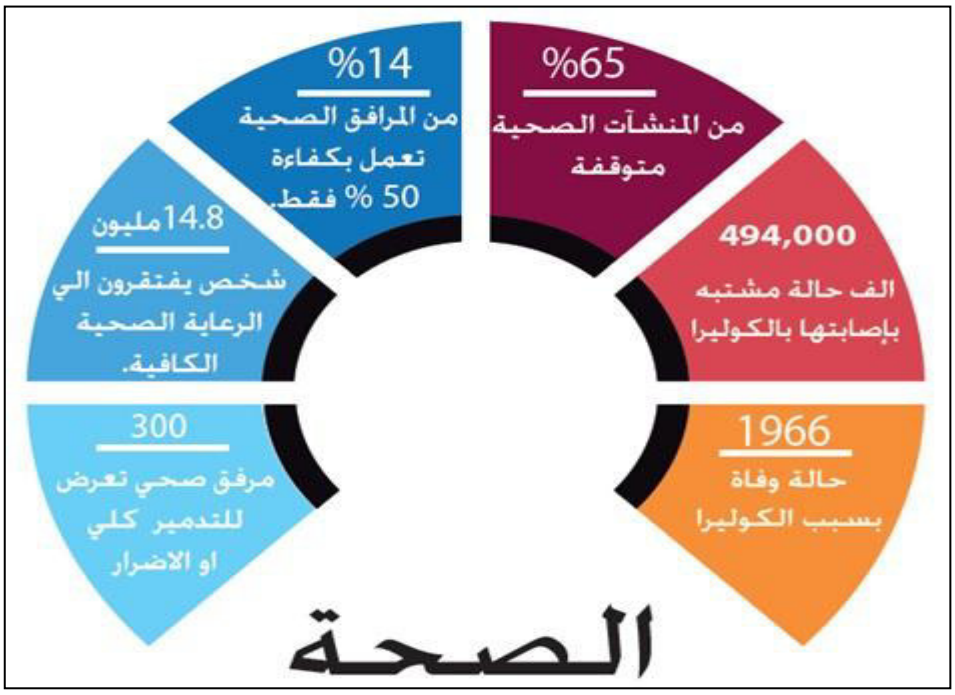

المصدر: "**المؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2017)، ص7.

يتضح الضرر الكبير في القطاع الصحي في اليمن في ظل الحرب، إذ تشير الأرقام الواردة في الشكل إلى ضعف كبير في مؤشرات الرعاية الصحية نتيجة لظروف الحرب الذي عمق من الأزمة الإنسانية في اليمن.

- **التكلفة البشرية:**

تشير دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن عدد ضحايا الحرب حتى 2019 بلغ 233 ألف شخص، 102 ألف أثناء المعارك و131 ألف شخص نتيجة غياب الرعاية الصحية وشح الغذاء.[1] فقد أدت الحرب إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جميع أطراف الصراع وخلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والأسرى والمعتقلين ..الخ

- **المجاعة ومخاطر سوء التغذية:**

أكد تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي(في ديسمبر 2018) أن 239,000 شخص سوف يقعون في ظروف شبيهة بالمجاعة، في ظل غياب المساعدات الانسانية واسعة النطاق، إذ لم يسبق

[1]– أحمد عز الدين، مرجع سابق، ص05.

مطلقا أن أكدت مسوحات الأمن الغذائي الظروف الكارثية في اليمن، حيث أرجع التحليل هذا التدهور في المقام الأول إلى استمرار الحرب والتدهور الاقتصادي وتعطل سبل كسب العيش وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية،[1] إذ تعد المجاعة وسوء التغذية من أبرز التحديات التي تعاني منها اليمن.

وبحسب الأرقام الصادرة عن منظمة الصليب الأحمر، فهناك 3.2 ملايين طفل وامرأة في اليمن مصابون بسوء التغذية الحاد، كما يعاني (50%) من الأطفال من التقزم الدائم. وهو ما أكده مسؤول الإعلام والاتصال في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "زيد علايا " إلى وجود أكثر من 24 مليون يمني (80% من السكان) بحاجة إلى مساعدات غذائية.[2]

شكل 06: يوضح تصاعد معدلات النزوح وسوء التغذية في اليمن

المصدر: "**المؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2017)، ص9.

نلاحظ من الأرقام الواردة في الشكل تدهورت الأوضاع الداخلية الأمنية والانسانية في اليمن أدى خلق أزمات اجتماعيات وانسانية، تظهر من خلال اتساع ظاهرة نزوح السكان داخليا وانعدام الأمن الغذائي وتفشي خطر المجاعة.

[1] " **Humanitarian needs overview yemen**", report (OCHA , February 2021),p21.

[2] – محمد عبد الملك، مرجع سابق.

ثانيا- التداعيات الاجتماعية للأزمة:

من أهم المؤشرات الاجتماعية لتداعيات الأزمة اليمنية، ما يلي:

- **النزوح:** يحتل اليمن المرتبة الرابعة في العالم من حيث مستوى النزوح الداخلي، إذ نزح أكثر من 4 ملايين شخص منذ عام 2015،[1]وخلال العام 2019، نزح ما يقارب 350 ألف شخص إلى مناطق أخرى بسبب الحرب.[2]

وبذلك خلفت الحرب حالة نزوح داخلية كبيرة، بعضها في مخيمات تفتقر لأبسط المقومات الضرورية. وفي ظل تشتت العائلات، أصبح الأطفال على وجه التحديد يعانون من حالات نفسية صعبة، بسبب تشتت الأسر وانقطاع أخبار بعضها، حتى بات هناك ما لا يقل عن 1200 طفل غير مصحوب بذويه ومنفصل عن أسرته. [3]

- **ارتفاع معدلات الفقر بدرجة كبيرة بعد الأزمة:** ارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات عالية جدا في اليمن، حيث يشير "تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017 " إلى ارتفعت نسبة الفقر إلى(85%) من إجمالي عدد السكان (البالغ عددهم 27.4 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2017).[4]
- **انهيار منظومة التعليم:** يواجه قطاع التعليم في اليمن منذ بداية الأزمة العديد من الصعوبات منها:[5]

- انخفاض نسبة الانفاق على التعليم بالمقارنة مع نسبة الانفاق العام؛
- تضرر العديد من المنشآت التعليمية واستخدام بعضها كثكنات عسكرية أو مراكز ايواء للنازحين؛
- تسرب العديد من الطلاب من المدارس بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن في اليمن؛
- توقف دعم العديد من المنظمات عن دعم برامج التعليم في اليمن.

---

[1]" **Humanitarian needs overview yemen**", report , op.cit,p21.

[2]- أحمد عز الدين، مرجع سابق، ص5.

[3] - محمد عبد الملك، مرجع سابق.

[4] - "**مؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي،2017)، ص 1.

[5]- "**مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي،2017)، ص11.

شكل 07: انعكاس الأزمة اليمينة على صعيد التعليم

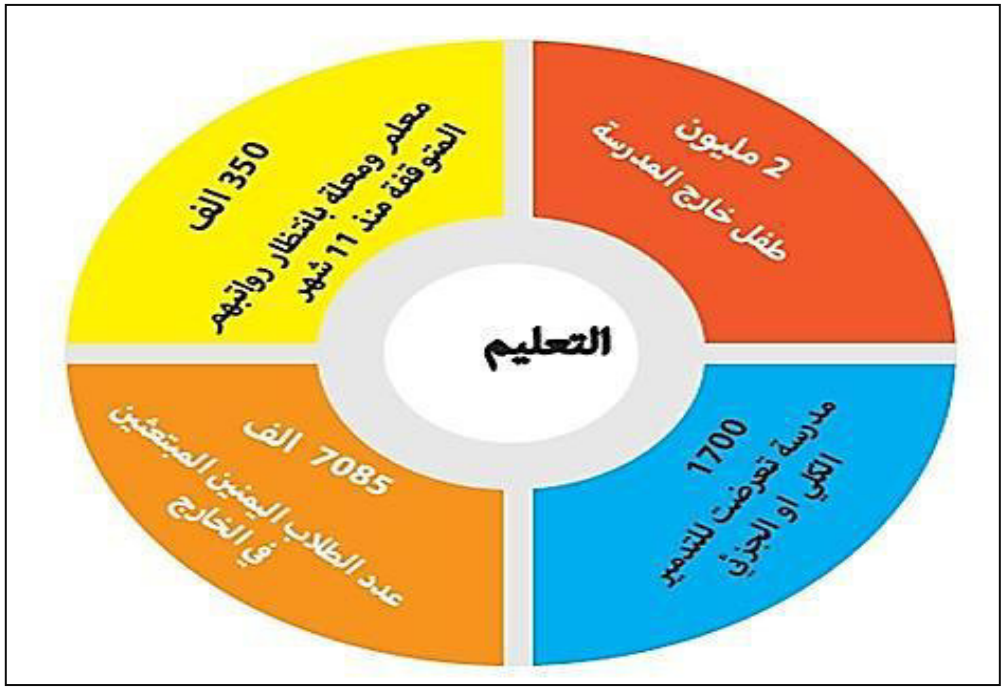

المصدر:" تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017"، مرجع سابق، ص 8.

توضح المعطيات الواردة في الشكل حجم الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم في اليمن في ظل الحرب، يظهر ذلك من خلال تدمير المدارس والمنشآت التعليمية وارتفاع أرقام ومعدلات تسرب الطلاب من المدارس.

- **حدوث انقسام وتفكك اجتماعي عميق في المجتمع اليمني:** فقد هيأت الحرب المجال أمام الهويات الفرعية للسعي من أجل فرض نفسها والسيطرة على بقية مكونات المجتمع بالقوة العسكرية، وتنامى في المجتمع التمييز على أسس مناطقية قبلية أو سلالية طائفية، وظهور أزمة عميقة في الشعور بالهوية الوطنية الجامعة.[1] بذلك تفكك النسيج الاجتماعي وتنامي الانقسامات والتمييز الطائفي والمناطقي في المجتمع يعد من أبرز تداعيات الأزمة.

[1]– أحمد عز الدين، مرجع سابق، ص5.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل المعنون بـ: "الأزمة اليمنية (الجذور، الأسباب والتداعيات الداخلية) محاولة الإحاطة بعوامل تبلور الأزمة اليمنية من خلال البحث في أسباب تحول الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة وتحليلها تحليلا موضوعيا، ثم البحث في تداعيات الأزمة ونتائجها على الصعيد الداخلي خصوصا، وتم التوصل إلى:

- تعتبر المشاكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوجه الأول من وجهي الأزمة التي تعانى منها اليمن، أما الوجه الآخر فهو دور العامل الخارجي، الذي له دوره في تعقيد الأزمة، حيث أخذت الأطراف الخارجية للأزمة تأخذ شكل تحالف سياسي أكثر منه عسكري، كما أن هذا التحالف وهو تحالف مبني على الطائفية، يعمق من الحرب الطائفية ولا يساعد على احتواء المشكلة.
- تسببت الأزمة اليمنية على الصعيد الداخلي في تعثر المسار الانتقالي وارتفاع المخاطر والتهديدات الأمنية، بالإضافة إلى خسائر هائلة على كافة الأصعدة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية خصوصا العام 2015 أين انطلقت عمليات التحالف العربي، إذ نتج هذا الوضع انهيار في الاقتصاد وارتفاع معدل الفقر بين اليمنيين، بالإضافة إلى التكلفة الإنسانية العالية للحرب والانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جميع أطراف الصراع، كما أسهمت الحرب في تنامي مؤشرات تفكك النسيج الاجتماعي في المجتمع اليمني.

الفصل الثالث

مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج العربي على ضوء تداعيات الأزمة اليمنية

يبحث هذا الفصل في تداعيات وتأثيرات الأزمة اليمنية التي تشكل مصادر تهديد قائمة ومحتملة على أمن دول الخليج العربي، كون اليمن يرتبط بهذه الدول على عدة أصعدة منها: "الجغرافية، التاريخية، الاثنية والقومية"، إذ تعتبر دولة اليمن إحدى الدوائر المهمة في معادلة أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، ما يمنحه أهمية كبرى بالنسبة لهذه الدول، حيث يمثل عمقا استراتيجيا للخليج العربي ويجعل منه عاملا مهما لأمن واستقرار المنطقة، ومن ثم لا يمكن إقصاؤه في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تهديدات مستمرة ومتزايدة، ما يجعل من أمن واستقرار اليمن ضرورة من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، هذا فضلا عن أهمية الموقع الاستراتيجي اليمني، وما يمثله من مجال حيوي- فهو يطل على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي- حيث يمثل خليج عدن ومضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، أهمية مضاعفة في تأمين عبور السفن البحرية الدولية والإقليمية، هذا بالإضافة إلى عدد من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية على دول مجلس التعاون، فاليمن يمثل حاجزا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم "القاعدة"، ويمثل أيضا ظهيرا أمنيا لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية، والغربية بالنسبة لسلطنة عمان.

وفي هذا السياق يمكن تلخيص أهمية اليمن الجيوسياسية لدول الخليج العربي في التصريح الذي أدلى به "عبد الله بشارة "أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي في مؤتمر صحفي (بالدوحة- قطر) عام 1983: "أمن الخليج وأمن اليمن لا يمكن فصلهما لأن اليمن شمالا وجنوبا امتداد طبيعي لهذا الخليج وشعب واحد وأنه مهما كانت الاجتهادات السياسية فإنه في النهاية منطق الأخوة ومنطق المصلحة المشتركة ومنطق المصير سيفرض نفسه". بالتالي ما تشهده اليمن من تطورات وتحديات تطال في تأثيراتها وتداعياتها بالضرورة هذه الدول، إذ تكشف التطورات والأحداث المتصاعدة في اليمن عن حجم التعقيدات الداخلية والخارجية للأزمة، فالأوضاع المتدهورة والمضطربة أمنيا وسياسيا واقتصاديا لها تداعيات مباشر على الداخل اليمني ولها أيضا امتداداتها وانعكاساتها على دول الجوار.

استنادا على ما سبق نحاول في هذا الفصل رصد عدد من التهديدات الواضحة والخطيرة للأزمة على أمن دول الخليج العربية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية: يبحث الأول في الصراعات الطائفية والنزعات الانفصالية وتأثيرها على أمن واستقرار أنظمة دول الخليج العربي؛ أما الثاني يتناول الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي؛ بينما يبحث الثالث: انعكاسات تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وتهديد أمن الممرات البحرية على أمن دول الخليج العربي؛ فحين خصص المبحث الرابع لرصد الأعباء الاقتصادية للحرب وتنامي التهديدات اللاتماثلية.

المبحث الأول: الصراعات الطائفية والنزعات الانفصالية وتأثيرها في أمن واستقرار أنظمة دول الخليج العربي

تتداخل العوامل التي تقف خلف الأزمة اليمنية، لكنها لا تكاد تخرج عن معضلة رئيسية تفرعت منها عدة عوامل وتداخلت مع بعضها لتجعل من الأزمة شائكة ومعقدة لدرجة كبيرة، إذ نجد أن المعضلة الطائفية ونظرية التفوق العرقي، تكاد تكون العقدة التاريخية التي لا تنفك عن الحالة اليمنية عبر محطاتها الزمنية، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على هذه المسألة وتأثير العوامل السياسية والصراعات والحروب الداخلية في تغذية ثقافة الكراهية والرغبة بالانفصال،[1]

فقد ازدادت مشكلة الإندماج الاجتماعي في اليمن حدة بعد سنوات قليلة من تحقيق وحدته سنة 1990، وعلى الرغم من توجه الدولة الوليدة آنذاك إلى إنشاء مؤسسات مشتركة، وتبني بعض السياسات الاندماجية على مستوى البيروقراطية والجيش والمؤسسات التعليمية، فإن الأزمات السياسية وتعثر المسار الديمقراطي عقب حرب 1994 الداخلية، وغياب أفق واضح لتنمية وطنية فعلية، كل ذلك انعكس على البنية السوسيولوجية اليمنية في شكل انقسامات جهوية أكثر حدة بين الشمال والجنوب، ونزاعات مناطقية وقبلية وطائفية بعضها مسلحة. بمعنى أن القابلية الاجتماعية للاندماج لها تأثير أساسي في تيسير الاندماج أو إخفاقه، وتتراجع مسؤولية الدولة عن الإخفاق في تحقيق الاندماج بقدر اشتداد درجة اللاتجانس في المجتمع، وعجز هذا الأخير عن تطوير آليات ذاتية للاندماج من واقع خبرته التاريخية،[2]حيث تعتبر المعضلة الحوثية بما تحمله من أبعاد وتداعيات وجذور وآثار وتعقيدات إحدى القضايا الرئيسية للمشكلة اليمنية بالإضافة للقضية الجنوبية وقضية بناء الدولة،[3]

وبذلك يعد تنامي الصراعات الطائفية والنزعات الانفصالية من أهم أسباب معضلة الاستقرار في اليمن عام 2011، كما يعد أبرز الملفات المطروحة على الصعيد الإقليمي التي تنصب في دائرة اهتمام صانعي القرار الخليجي كونها تمثل قضية رئيسية ومحورية تتصل بالأمن في منطقة الخليج العربي، خصوصا وأن ما يميز التوترات الطائفية هو أن الحكام يتخذون قرارات بناء على تقييم طائفي للواقع

[1]– خالد عقلان، "**اليمن: جذور الصراعات الداخلية**"، دراسة (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ماي 2017)، ص01.

[2]– هاني عبادي محمد المغلس،"**الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات**"، مجلة عمران(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 04، ربيع 2013)، ص107.

[3]– عبدالرشيد الفقيه، "**قضّة صعدة.. الجذور والأبعاد والتداعيات والحلول**"، دراسة (صنعاء: منتدى التنمية السياسية، 2013)، ص04.

السياسي، حيث أنهم يفكرون على المستوى الاستراتيجي وبناء على منطلقات طائفية ويصغون سياستهم الخارجية استنادا إلى تلك المنطلقات.[1]

المطلب الأول: النزعات الانفصالية (الحراك الجنوبي)

على الرغم من استمرار التهديدات الإقليمية للدول العربية فإن التهديدات الداخلية قد أضحت أكثر خطورة وخاصة مع ظهور الجماعات دون الدول، التي أصبح لديها أسلحة ربما يعادل أو يفوق ما لدى الدولة وذلك بدعم من أطراف إقليمية.[2]إذ يتسم الوضع الداخلي في اليمن بالعديد من الصراعات والتعقيدات والتحديات في ظل ظروف الحرب القائمة وتصاعد الدعوات الجنوبية الراغبة في الانفصال، الأمر الذي يشكل تهديد لمستقبل ووحدة الأراضي اليمنية.[3] كما برز "الحوثيون" أو جماعة "أنصار الله" اليمنية على لائحة الاهتمام الإقليمي والدولي، لتبرز معهم الحاجة إلى تتبع مسار "التمادي" انطلاقا من التفكير في النشأة كجماعة سياسية محلية، ذات معتقدات مذهبية وارتباطات خارجية، شكلت ظاهرة التوسع والتمدد لهذه الجماعة بفعل عجز السلطات اليمنية إزاء حركة هذه الظاهرة من صعدة إلى عدن حتى تسببت في أقلمة الأزمة.[4]

الفرع الأول: الحراك الجنوبي والأزمة اليمنية الراهنة

تشكل الحراك الجنوبي بشكل رسمي عام 2007 كحركة لا عنيفة للمطالبة بالمزيد من الفرص السياسية والاقتصادية في مختلف محافظات اليمن الجنوبية، إلا أنه تحول إلى حركة عنيفة بحلول عام 2009، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى ردود الأفعال القاسية والخشنة من طرف القوات الأمنية للرئيس الراحل صالح، وبعد أن تولى الرئيس هادي المنحدر من الجنوب اليمني السلطة عام 2011 تراجعت حدة العنف الانفصالي من الحراك الجنوبي، ولكن رغم مشاركة ممثلين عن الحركة في مؤتمر الحوار الوطني نشب العنف مرة أخرى على يد فيصل منشق مسلح عن الحراك الجنوبي في أوائل عام 2013، وفي يناير 2015 عقب الاستلاء الحوثي على القصر الرئاسي وإجبار الرئيس هادي على الاستقالة، استولت عناصر من

---

[1]– توني ماثيسن، **الخليج الطائفي والربيع الذي لم يحدث**، تر: أمين الايوبي (بيروت: دار الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 20.

[2]– أشرف محمد كشك، "**مقترحات تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015)، ص 15.

[3]– مصطفى صلاح، "**تهديدات متلاحقة ..الأزمة اليمنية ومستقبل الأمن الإقليمي العربي**"، المركز العربي للبحوث والدراسات"، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41095 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/20.

[4]– لطفي فؤاد أحمد نعمان، "**مسار التمادي في اليمن: الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015)، ص 45.

الحراك الجنوبي (الذي يرفض حكم الحوثيين رفضا قطعيا) على نقاط تفتيش ومنشئات حكومية في محافظة شبوة وعدن. وخلال عملية عاصفة الحزم، شكل عناصر الحراك الجنوبي تحالف مع حكومة هادي لإبعاد مليشيات الحوثي من عدن ولكنه كان تحالفا ضعيفا، وفي شباط فبراير 2016 اندلعت اشتباكات ما بين قوات الحماية الرئاسية ومليشيات الحراك الجنوبي في عدن.[1]

أدى عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية والتهميش المستمر للجنوب اليمني، إلى تعزيز الدعوات الانفصالية و بروز الحراك الجنوبي،[2]وقد كان لتبلور وظهور هذا الحراك محطات عدة، أولها الحرب الأهلية اليمنية عام 1994، التي نشبت نتيجة لصراع سياسي كبير بين علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وعلي سالم البيض نائب الرئيس، أعلن على إثره علي سالم استقلال الجنوب مرة أخرى، الأمر الذي لم يقبله الشماليون، فتدخلوا عسكريا ونشبت حرب أهلية، انتهت بانتصار الشمال، وهروب قيادات الجنوب إلى الخارج، وعلى رأسهم علي سالم البيض.[3]

غير أنه بعد فشل محاولة الانفصال، ظهرت قيادات جديدة في الجنوب أبرزها: "محمد حيدر مسدوس" و "حسن باعوم"، وقد طالبا بإصلاح مسار الوحدة وإزالة آثار الحرب والتهميش الواضح للجنوبيين، ولكن كل ذلك ظل مجرد مطالب لم تجد طريقها للتطبيق العملي إلا في أواخر التسعينات، عندما تم تشكيل لجان شعبية في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية، للمطالبة بإنهاء تداعيات الحرب من التمييز ضد أبناء الجنوب في التوظيف والسكن وتوزيع الأراضي، أما خارج اليمن فقد ساهمت القيادات الهاربة بعد الحرب في تأسيس "التجمع الديمقراطي الجنوبي" (تاج) في العام 2004 وكانت مواقفه أكثر راديكالية، حيث أعتبر أن هدفه هو الانفصال النهائي، وليس مجرد إصلاحات في وضع الجنوب، واعتبر وضع الجنوب وضع احتلال، وطالب التجمع المجتمع الدولي بمساندة أبناء الجنوب على الانفصال.

كل هذه المحطات كانت النواة التي نشأ منها الحراك الجنوبي عام 2007، والذي قدم نفسه كحركة احتجاجية حقوقية في البداية، ثم تطور ليكون مظلة سياسية لكل الكيانات والشخصيات المطالبة بالانفصال. [4]

---

[1]- Eric Robinson and others, " **What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen?",** Report (Santa Monica, Calif :RAND Corporation,2018),pp 10-11.

[2]– إياد أحمد و أسامة الروحاني، "**ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن**"، دراسة (اليمن: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2018)، ص 15.

[3]– محمد معاذ،" **الحراك الجنوبي في اليمن: غياب الرؤية والهدف الموحد**"، مركز التقدم العربي للسياسات، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.arabprogress.org/2018/03/06/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/04/10.

[4]– المرجع نفسه.

ومع اشتداد واتساع دائرة ثورة الشباب التي عمت معظم المدن اليمنية مطلع عام 2011 والمطالبة برحيل الرئيس وإسقاط النظام، أعلن الحراك على لسان أمينه العام عبد الله حسن الناخبي وقف مطالب الانفصال بشكل مؤقت، والانضمام إلى المظاهرات والاحتجاجات التي تعم البلاد، ولم تتبنى بعض فصائل الحراك هذا البيان ورفضته مؤكدة استمرار مطالبتها بالانفصال.[1]

وفي محاولة من الحكومة اليمنية لاحتواء الحراك، أطلقت العديد من المبادرات لدمج الجنوبيين على فترات زمنية متباعدة، وأعلنت الحكومة اليمنية خططا لدمج أبناء الجنوب في وظائف حكومية، وتوجيه نسبة من الدخل النفطي للبنية التحتية الجنوبية المنهارة، وتوزيع بعض الأراضي المصادرة بعد الحرب الأهلية، ومبادرات العفو العام عن معتقلي الجنوب كما حدث في 2010 في إطار احتفالات اليمن بذكرى تحقيق الوحدة، وتأسيس "اللجان الوطنية للدفاع عن الوحدة" لعمل نوع من الدعاية الإعلامية لحشد المواطنين الجنوبيين ضد الحراك والترويج لسياسات الحكومة، إلا أن الحكومة لم توفق في كسب ثقة الجنوبيين، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ردود فعل رجال الأمن القامعة للفعاليات الجنوبية، وقطع خدمات الهاتف والإنترنت واعتقال الصحفيين والنشطاء والقادة وتقديمهم للمحاكمات، وعدم وجود استراتيجيات طويلة المدى لتحسين أوضاع الجنوب، والقناعة الراسخة للجنوبيين بحقهم في التنمية والاستفادة من موارد مناطقهم.[2]

وإلى جانب مشكلة الجنوب، تشهد اليمن في شطرها الشمالي سيطرة كاملة من جانب الحوثيين مما يعزز من قدرتهم على بسط النفوذ تمهيدا لترسيم هذه السيطرة الميدانية في كافة المفاوضات المتعلقة بالتسوية، وهو ما يشكل تحديا جديدا يهدد وحدة اليمن ككيان واحد والذي سينعكس بالضرورة على الأمن الإقليمي للمنطقة.[3]ومع ظروف الأزمة زادت رغبة القوى ذات النزعة الانفصالية الأكثر حماسا لإقامة دولة جنوبية جديدة، وقد عزز هذه الرغبة قيام قوات الحوثي والرئيس الراحل صالح باجتياح عدن ومناطق أخرى في الجنوب عسكريا عام 2015.[4]

---

[1]– خالد عقلان، مرجع سابق ص 12.

[2]– محمد معاذ، مرجع سابق.

[3]– مصطفى صلاح، مرجع سابق.

[4]– وضاح العولقي و ماجد المذحجي، "**بعيدا عن نهج استمرار العمل : كالمعتاد طار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن**"، دراسة (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2018)، ص28.

وبعد فشل العملية السياسية وسقوط العاصمة بيد جماعة الحوثي، تمكنت هذه الجماعة من قلب المعادلة، وتحولت إلى فاعل رئيسي يسعى لبسط نفوذه،[1]فمع بداية حرب 2015 وما تلاها من تطورات وتصاعد في الأحداث، شهد الموقف الرسمي للحراك من حكومة الرئيس هادي بعض الشد والجذب، فقد حاول الرئيس هادي استقطاب بعض قيادات الحراك وتعيينهم كمحافظين للمحافظات الجنوبية وفي مناصب سياسية واستشارية، لإجبارهم "وفقا لمناصبهم" على تنفيذ الأجندة الحكومية، في محاولة لاحتواء الحراك وتوجيهه نحو التخلي عن الانفصال، لكن قادة الحراك تعاملوا مع الأمر ببراغماتية تامة، إذ تم قبول هذه المناصب دون التخلي عن قضية الانفصال، ووضعوا نظرية جديدة للتعامل مع السلطة، وهي فصل قضية الانفصال عن التعامل مع السلطة ومناصبها، بالتالي تعاملوا مع حكومة الرئيس هادي بمنطق اقتناص المكاسب.[2]

فالموقف الرسمي للحراك منذ تأسيسه هو النضال السلمي، ولكن منذ بداية الحرب اليمنية في 2015 تغيرت الأمور وشارك أفراد الحراك في مجموعات مسلحة، وانخرطوا في القتال ضد الحوثيين والجيش اليمني المتحالف مع علي عبدالله صالح، وكانوا السبب الأقوى في إعادة محافظات الجنوب لحكومة الشرعية بقيادة هادي، وقد تم في شهر مايو من عام 2017 الإعلان عن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، ليتحدث باسم الجنوب بقيادة عيدروس الزبيدي، الذي يعتبر من قيادات الحراك التاريخية، وشكل المجلس ميليشيا عسكرية باسم "الحزام الأمني"، لضبط الأمن في محافظات الجنوب بعد إخراج قوات صالح والحوثيين منها.

تحظى هذه الميليشيا بدعم الإمارات والتحالف العربي، وتواصل التوسع في محافظات الجنوب، وبالطبع لا تعترف بها السلطة الشمالية ممثلة بحكومة هادي وقواتها العسكرية الرسمية، ولكنها لا تتصادم معها في الوقت الحالي لتقاطع مصالحهم في محاربة القاعدة المتواجدة في الجنوب وضبط الأمن، ويبلغ قوام الميليشيا بحسب نشطاء يمنيين قرابة العشرة آلاف شخص، كما حاولت هذه الميليشيا الانقلاب على حكومة الشرعية بقيادة هادي في تاريخ 27 جانفي 2018، فهاجمت مجلس الوزراء ومجلس القضاء وحاولت التقدم إلى مقر الحكومة في قصر معاشيق جنوب عدن وسيطرت على مقرات عسكرية وحكومية، الأمر الذي

[1]– حمود ناصر القدمي، "**مسارات الصراعات الداخلية في اليمن**"، في: **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2015)، ص 55.

[2]– محمد معاذ، مرجع سابق.

أدى إلى اشتباكات ضارية مع قوات الحماية الرئاسية، وخلفت المواجهات قرابة 29 قتيلا، وبعد وساطة سعودية وإماراتية توقفت الاشتباكات، لكن فتيل الأزمة لم ينتهي بعد.[1]

الفرع الثاني: تأثير الحراك الجنوبي على استقرار دول الخليج العربي

في سياق الحديث على تأثير الحراك الجنوبي ومطالبه في الانفصال على الاستقرار في دول المجاورة، يشير العديد من الباحثين والمحللين المهتمين بالأزمة اليمنية إلى سعي إيران ومحاولتها كسب موالاة قادة الحراك الجنوبي وعلى رأسها فصيل علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح والذي يقيم حاليا في الضاحية الجنوبية من لبنان، وقد زار إيران عدة مرات وأطلقت له قناة (عدن لايف) الفضائية التي تبث برامجها من لبنان وهي قناة تدعم الانفصال الجنوبي.

وبحسب بعض المحللين أن ثمة فصائل أخرى في الحراك وهي (الحراك المسلح) تتلقى دعم من إيران لتمويل المشروع الانفصالي في جنوب اليمن، وفي هذا السياق صرح الرئيس هادي في مؤتمر صحفي في برلين مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في تاريخ: 04 أكتوبر 2012، وقد جدد خلاله الرئيس هادي اتهاماته لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن من خلال دعم الانفصاليين، أكد على حراكين في الجنوب: "حراكا سلميا وحراكا غير سلمي، هذا الأخير يستخدم السلاح، ومدعوم من إيران الحراك المسلح هو من يريد الانفصال".

كما تفيد بعض التقارير أن إيران طرحت على الحراكيين في المحافظات الجنوبية ضرورة تفعيل المظاهرات وتحميل دول الخليج وخاصة السعودية مسؤولية إهمال القضية الجنوبية. كما أكدت الحكومة اليمنية بأن النفوذ الإيراني في اليمن لم يعد محصورا في مناطق الوجود التاريخي للزيدية في الشمال، ولكن تأثيره بدا واضحا في محافظات سنية مثل "إب" و" تعز" التي يقع "مضيق باب المندب" ضمن نطاقها الجغرافي والذي تطمح إيران للاستيلاء عليه وهي تعمل حاليا على استقطاب أبناء المنطقة مستغلة ظروف الفقر لكسب ولاءهم بالمال ونسبهم للأحزاب الشيعية بالإضافة إلى إرسالهم للتدريب في معسكرات الحوثي في صعدة.[2]

[1] – المرجع نفسه.

[2] – عقيل بن محمد المقطري، "**التغلغل الإيراني في اليمن والخليج**"، ضمن أعمال المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين (استانبول، تركيا، أيام 19. 21 ديسمبر 2013)، عبر الرابط الإلكتروني:http://almoslim.net/node/196787 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/07/25.

غير أن الحراك الجنوبي بشقيه (السلمي/ المسلح) يفتقر للدعم الخارجي، فلم تبدي الحكومات الإقليمية أو الدولية موقفا داعما لانفصال الجنوب، وأحد أسباب غياب هذا الدعم الدولي يتعلق بتهديد هذا الحراك استقرار اليمن وخطر انقسامه داخليا وفقا لمعطيات الحراك الحالي المنقسم بدوره، الأمر الذي سيؤدي إلى حرب أهلية أخرى ستؤثر على أمن منطقة الخليج بالكامل، خصوصا عمان التي تعتبر وحدة اليمن من أولوياتها، ظهر هذا جليا عندما سحبت عمان حق اللجوء السياسي من علي سالم البيض وألغت إقامته، بسبب مخالفته شروط اللجوء وانخراطه في أنشطة سياسية تحرض على الانفصال، بالإضافة للموقف الرسمي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الداعم للوحدة.

وبذلك أدى غياب الدعم الدولي أو الإقليمي للحراك إلى جعل تحركات الحراك بطيئة جدا، ما أدى إلى فتح مكاتب لهم في الخارج وتمويل قنوات إعلامية بهدف كسب التعاطف.[1] وفي هذا السياق يؤكد الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف بن راشد الزياني أن دول المجلس تدعو جميع مكونات الشعب اليمني إلى نبذ دعوات الفرقة والانفصال، والإلتفاف حول الشرعية لبسط سلطة الدولة وسيادتها واستعادة الأمن والاستقرار في مناطق اليمن كافة.

[1]– معاذ محمد، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الصراعات الطائفية (دراسة في المعضلة الحوثية)

تعد الطائفة الشيعية من أكبر الطوائف الإسلامية بعد الأغلبية السنية، ويمثلون أكثرية في بلدان عديدة من العالم وأقليات في دول أخرى، ويتواجدون بكثرة في قارة آسيا وأماكن أخرى في أنحاء المعمورة، إلا أن التواجد الأكبر لهم في إيران وباكستان والهند، وعربيا ينتشرون في العراق واليمن ولبنان، وتتواجد نسب قليلة منهم في دول الخليج العربي ومصر، لا توجد إحصائية دقيقة ترصد عدد الشيعة في الوطن العربي، إلا أن أعدادهم وفقا لأرقام تقديرية تتراوح ما بين 40 إلى 50 مليون نسمة أي بنسبة (15%) تقريبا من إجمالي سكان العالم العربي، بصورة تجعلهم أقلية بين الغالبية السنية، لكن معظم أفراد المذهب الشيعي في البلدان التي يعيشون فيها، يعتبرون أنفسهم أنهم من المهمشين سياسيا ويشتكون من القمع الديني، لا سيما في البلدان التي يشكلون فيها أقلية مذهبية،[1]وقد أصبح صعود الطائفية وتصارع الهويات في المنطقة العربية مؤشرا على أزمة بنيوية تعيق تأسيس الدولة الحديثة، مثلما هو الشأن في اليمن.[2] كما أدى تسيس الطائفية بحيث أصبحت جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية في المنطقة الأمر الذي ينعكس أيضا على الاستقرار الإقليمي.[3]

الفرع الأول: المذهب الشيعي في الخليج العربي

يعد أتباع المذهب الشيعي في المنطقة العربية أقلية ولا تتجاوز في دول الخليج العربي نسبة (10%) من إجمالي عدد السكان، باستثناء دولة البحرين التي يمثل الشيعة فيها نسبة كبيرة، بينما تصل إلى أقل من (5%) في عمان، وتقدر بعض المصادر عدد الشيعة الإجمالي في العالم بنحو 121 مليون نسمة، وهو ما يعني أنهم يشكلون ما يقرب من (15%) من عدد المسلمين الكلي، والشيعة يمثلون أغلبية في إيران فتحتل إيران المرتبة الأولى في عدد الشيعة الذين يقدر عددهم بحولي 42 مليون نسمة، تليها باكستان بـ 33 مليون بما نسبته (20%) من جملة السكان، وتأتي الهند في مرحلة لاحقة بعد ذلك بـ11 مليونا وأذربيجان بستة ملايين. والملاحظ هو عدم وجود إحصاءات رسمية عن عدد الشيعة في السعودية فتقرير "المسألة الشيعية في المملكة العربية السعودية"، الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) في بروكسل عام

---

[1] – علي السكي، "**الأقليات في الوطن العربي: «شيعة العرب»..الباحثون عن حقوقهم الضائعة**"، مجلة مواطن (العدد: 33، 2018/01/26)، متوفر على الرابط: https://muwatin.net/archives/4811 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/04/29.

[2]– سامية ادريس، "**الطائفية وسياسة الهويات والتطييف، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**"، من أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي(مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيام 13– 14– 15 سبتمبر 2014)، ص45.

[3]Geneive Abdo, "**The new sectarianism: the arab uprisings and the rebirth of the shi'a-sunni divide**", Report(Washington : Brookings ,2013), P59.

2005 يقدر عددهم بمليوني نسمة تقريبا،[1] يمثلون نسبة(10-15%) من إجمالي تعداد السكان[2] (الذي بلغ في عام 2004 نحو 22 مليون و670 ألف نسمة، يشكل المواطنون منهم (16مليون و530 ألف نسمة تقريبا)، ويتركز الشيعة بشكل ملحوظ في المنطقة الشرقية من المملكة، الغنية بالنفط. وفي الكويت على الرغم من عدم وجود إحصاء رسمي يبين عدد الشيعة في الكويت، إلا أن عدد من المصادر يشير إلى أن نسبتهم تقارب (20%) من مجموع السكان، ويتركز معظمهم في مدينة الكويت والمناطق المجاورة لها، وزعم تقرير "الحرية الدينية في العالم" لعام 2006، الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية، أن الشيعة يشكلون نسبة (30%) من عدد السكان المواطنين، الذين يبلغ عددهم 973 ألف إلا أن العدد الاجمالي لسكان الكويت، (مواطنين ووافدين) يصل إلى مليونين و900 ألف تقريبا، ويذكر التقرير ذاته أن هناك 100 ألف شيعي مقيم يحمل الجنسية الكويتية. كما يوجد نحو عشرة آلف من طائفة البهرة (الشيعية) الهنود، كما كشفت مصادر بحثية عن أن شيعة الكويت ينقسمون على أساس عرقي إلى شيعة من أصل عربي، وشيعة من أصل إيراني.[3]

مع ذلك تبقى نسبة وحجم الشيعة في العالم العربي مسألة معقدة بدليل عدم وجود إحصائيات دقيقة ورسمية من جهة، ومن جهة ثانية لمحاولة بعض الجهات تضخيم هذه النسبة لغايات سياسية،[4] كما أن الحديث عن التجمعات الشيعية في اليمن، وإن كان يتشابه في بعض فصوله وملامحه مع التجمعات الشيعية الأخرى في العالم العربي، إلا أن الشيعة في اليمن يتميزون بكونهم ينتمون إلى المذهب الزيدي (نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) الذي ينتشر في بلادهم منذ أواخر القرن الثالث الهجري وليس إلى المذهب الإمامي الاثني عشري الذي ينتشر في إيران والعراق ولبنان ودول الخليج العربي وغيرها. وقد حكم "الأئمة الزيديون" البلاد نحو 11 قرنا، حتى قيام الثورة اليمنية عام 1962، وتعد الزيدية أقرب فرق الشيعة إلى السنة، إذ إنهم يخالفون الشيعة الإمامية في بعض عقائدهم، فهم يقرون خلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب، ولا يطعنون فيهما، ويجيزون أن يكون الإمام في كل أولاد فاطمة، سواء كانوا من نسل

---

[1]– محمد يوسف، "**المشروع الشيعي في المنطقة... تحالفات ودلالات**"، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/ED/ED9D2725570055F326F2991B601DFF32_A-1.doc.pdf، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/04/20.

[2]– أحمد سعد غازي العوفي،"**الهوية الشيعية في صيرورة سياسية: تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية**"، مجلة عمران (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد: 03، العدد: 11، شتاء 2015)، ص 72.

[3]– محمد يوسف، مرجع سابق.

[4]– أسامة شحادة، هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص09.

الحسن أو الحسين، والإمامة لديهم ليست بالنصف ولا وراثية، بل تقوم بالبيعة، وغيرها.[1] والحديث عن اليمن التي يتبع شيعتها المذهب الزيدي، فيعود إلى أن التواجد الزيدي في اليمن تعرض إلى اختراق إمامي اثنى عشري كبير، بغرض تحريفه عن مساره، بفعل الجهود الإيرانية والشيعية، كما سيتم بيانه لاحقا، وكما توج بحروب عديدة بين الحوثيين والحكومة اليمنية التي ترهق اليمن منذ عدة سنوات.[2]

خريطة01: التوزيع التقديري للمسلمين الشيعة في الشرق الأوسط

المصدر: منة الله جلال، الشيعة في الشرق الأوسط، 28 يوليو, 2014، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.sasapost.com/shia_in_mideast ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/08/20.

وقد ورد في تقرير "الطائفية في الشرق الأوسط: التداعيات على الولايات المتحدة" يشكل الشيعة غالبية سكان إيران (90 إلى 95%)، والعراق (65 إلى 70%)، وأذربيجان (65 إلى 75 %)، والبحرين (65 إلى 75 %)، بينما يشكلون أغلبية ضئيلة في لبنان (45 إلى55 %) وأقليات في اليمن (35 إلى40 %)، وتركيا

[1]– الشيعة في اليمن: "**العامل الإمامي الجديد**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://mail.marebpress.net/articles.php/www.marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=235&id=1462 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/19.

[2]– أسامة شحادة، هيثم الكسواني، مرجع سابق، ص05.

(25 إلى30%)، على الرغم من أن معظمهم من المسلمين العلاهيين وهم طائفة تابعة للشيعة، والكويت (20 إلى 25 %)، وسوريا (15 %) معظمهم من العلويين وهم طائفة من الشيعة، والمملكة العربية السعودية (10 إلى 15%)، وأفغانستان (10 إلى 15%)، وباكستان (10 إلى 15 %).

تتمركز أكبر تجمعات الشيعة في المنطقة في إيران (37 إلى 40%) من الشيعة في العالم، وباكستان (10 إلى 15%)، والعراق (11 إلى 12%)، وتركيا (4 إلى6%)، واليمن(5%)، وأذربيجان (3 إلى4%). يشكل السكان الشيعة في هذه البلدان ما يقرب من (80 %) من المجتمع الشيعي في العالم.[1]

تعد الشيعية في اليمن واحدة من أكبر الأقليات الشيعية في شبه الجزيرة العربية، فيشكلون (35 إلى 40%) من إجمالي تعداد سكان، ويغلب عليهم المذهب الزيدي كما يوجد في اليمن شيعة اسماعيلية يعرفون "بالمكارمة" ولكن هؤلاء عددهم لا يتجاوز بضعة آلاف أو نحو (2%) من إجمالي تعداد السكان. ويتركزون في مناطق شمال اليمن الجبلي وأقرب ما يكون للحدود السعودية عند "عمران، صعدة، حجة، ذمار" بجانب العاصمة صنعاء، وعلى الرغم أنهم من فرع سني مختلف عن المذهب الإمام الجعفري الاثني عشرى السائد أوساط الشيعة، شهدت التسعينات الماضية تزايد أفكار المذهب بينهم وخصوصا بين زيدية صعدة. ومن هؤلاء حسين بدر الدين الحوثي، الذي أسس تنظيم الشباب المؤمن عام 1996 عقب انشقاقه عن حزب الحق الذي تأسس بعد وحدة شطري اليمن عام 1990 والذي يرأسه أحمد محمد الشامي.

ويفسر البعض هذا التحول الفكري باعتباره أساس الأزمة الحالية في اليمن، حيث أنه ما أن بدأ هذا التحول حتى تزامن مع بدء الدعم الإيراني للحوثيين وقبل أن يتخذ الحوثيين اسمهم الحالي "انصار الله" كانوا يشرون لأنفسهم بـ: " انصار الحق" و"الحسينيين " و"المجاهدين" و "جند الله " و" الشباب المؤمن" ويقودهم حاليا عبد الملك الحوثي بعد مقتل أبيه حسين الحوثي على يد القوات اليمنية النظامية عام 2004 .[2]

[1]–Heather M. Robinson and others ," **Sectarianism in the Middle East Implications for the United States** ", Report (Santa Monica, Calif :RAND Corporation,2018),PP 12-13.

[2]– أحمد محمود التلاوي، **إيران وصراع الاصوليات في الشرق الأوسط: سياسات تعميم الفوضى الإقليمية ودور إيران فيها** (مصر: شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 184– 185.

الفرع الثاني: التوزيع الديمغرافي- المذهبي في اليمن

بالنظر لعدم توفر إحصاء رسمي أو دراسات دقيقيه تبين نسب تواجد الشيعة من إجمالي عدد السكان في اليمن، إلا أن الرقم الذي تشير إليه أغلب التقديرات يتراوح ما بين (30% إلى 40%)[1] إذ نجد بحسب تقرير "الحرية الدينية في العالم" لعام 2006، الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، أن نسبتهم تقدر بحوالي (30 %) من إجمالي سكان اليمن، الذي يبلغ 20 مليون تقريبا.[2]

كما يوجد في اليمن شيعة إسماعيلية، يبلغ عددهم نحو بضعة آلاف، وفقا للتقرير نفسه، وتقدر مصادر أخرى نسبتهم تقارب (2 % من إجمالي السكان). وبحسب "الموسوعة البريطانية لعام 2004" يتركز الزيديون في مناطق شمال البلاد، مثل صنعاء وصعدة وحجة وذمار. أما الإسماعيليون، والذين يعرفون بـ "المكارمة"، فيتوجدون في مناطق في شمال اليمن مثل حراز، وفي غرب صنعاء مثل مناخة. وللزيدية مساجدهم ومراكزهم العلمية في العاصمة صنعاء، وفي محافظة صعدة (شمال غربي البلاد).[3]

شكل08 : يوضح المجموعات الدينية والعرقية في اليمن

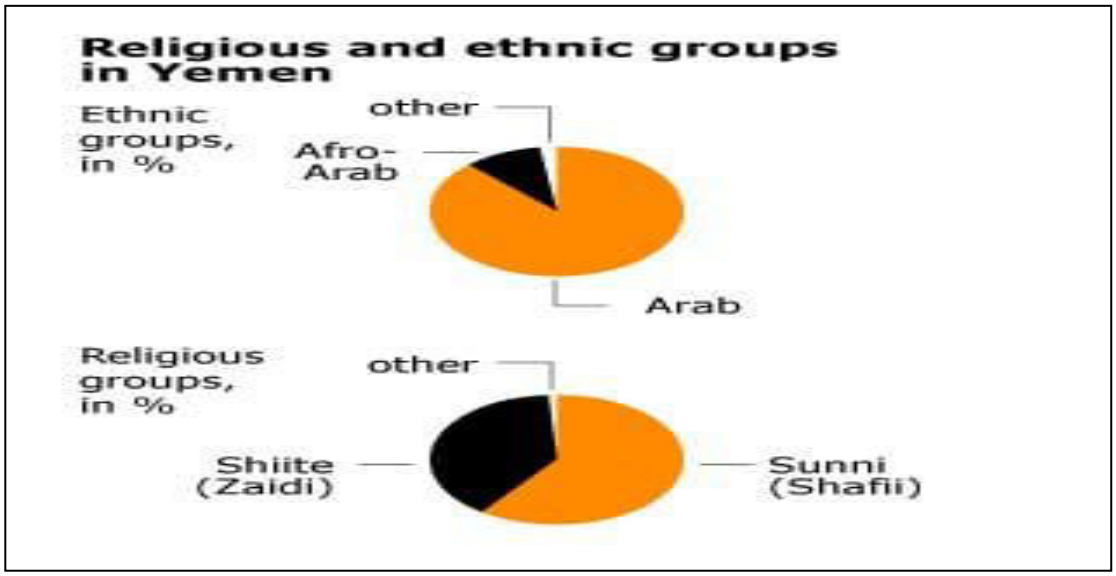

المصدر : **" Population of Yemen",**19/12/2016, Available Online At : https://fanack.com/yemen/population-of-yemen , Accessed: 17/5/2019.

[1]- خالد عقلان، مرجع سابق، ص 13.

[2]- "**تقرير معلومات: الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ**" (المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 27 شباط 2015)، ص 12.

[3]- المرجع نفسه.

خريطة 02: توضح المجموعات الدينية في اليمن

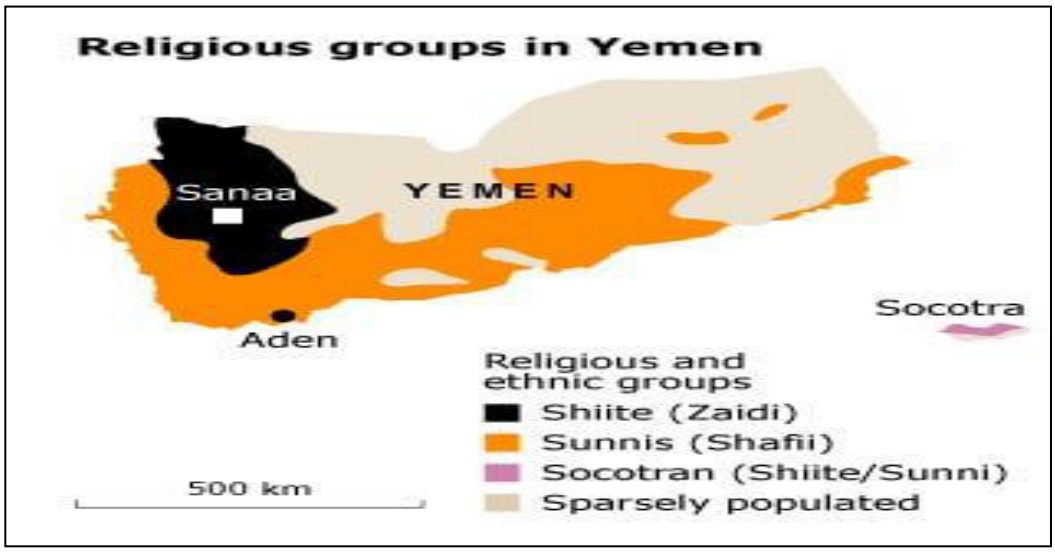

المصدر: Ibid

تميز المجتمع اليمني بطابع التسامح الديني والمذهبي، حيث لم تمارس الدولة اليمنية، منذ الإطاحة دولة الأئمة، أي تمييز ضد الشيعة الزيديين، غير أنه في وقت لاحق تغير الحال عندما أخذت السلطات اليمنية تفرض قيودا على ممارسة بعض الشعائر الدينية الشيعية، في سبيل الحد من تمدد "الحركة الحوثية". كحظر الاحتفال بيوم الغدير للشيعة، وقد حاولت الحكومة اليمنية احتواء هذه الطائفة المذهبية (الزيدية) من خلال منح بعض المناصب الهامة، حيث تمكن أتباع المذهب الزيدي من تولي حقائب وزارية، مثل أحمد محمد الشامي، الذي تولى منصب وزير الأوقاف، وإسماعيل أحمد الوزير الذي عين وزيرا للعدل أكثر من مرة، والقاضي أحمد عقبات الذي تولى منصب وزير العدل، ولعلماء الزيدية بشكل عام حضور واسع في مؤسسات القضاء ودار الإفتاء، كالعلامة محمد بن أحمد الجرافي، و العلامة أحمد بن محمد زبارة.[1]

أما أبرز الشخصيات الشيعية العامة في اليمن نجد **بدر الدين الحوثي** الذي يعد من كبار علماء الزيدية في اليمن، ويعرف عنه مخالفته لكثير من مراجع الزيدية في اليمن بالنسبة للموقف من الإمامية، وهو يعتقد بالتقارب بين الزيدية والإمامية الجعفرية، ويتفق معها في عقائدها، مثل إنكار إمامة أبي بكر وعمر، والقول بإمامة علي والحسن والحسين بالنصف. كما أن أهم شخصية زيدية في اليمن نجد مجد الدين المؤيدي، الذي يوصف بأنه أبرز المراجع الدينية للمذهب الزيدي.[2]

---

[1]– "**الشيعة في اليمن: العامل ألإمامي الجديد** "، مرجع سابق.

[2]–" **شيعة المنطقة: بين تهمة الولاء.. والإقصاء من المواطنة**"، موسوعة الرشيد، عبر الرابط الإلكتروني: http://192.254.212.194/index.php?tamdprev&id=496 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/10/30.

الفرع الثالث: المعضلة الحوثية في اليمن (الواقع السياسي والاجتماعي)

الظاهرة الحوثية تتمثل في تلك الحركة أو ذلك المنتدى أو التنظيم الفكري التربوي الذي أعلن عن نفسه في العام 1990 باسم الشباب المؤمن" كاطار تربوي وثقافي في البداية، إذ اقتصر نشاطه ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة العلوم الشرعية مع الانشطة المصاحبة وفقا لرؤية مذهبية زيدية غالبة، ثم ما لبث أن انتقل بسبب بعض العوامل إلى تنظيم مسلح بدء من منتصف 2004 .[1]

أولا: مراحل تطور الحوثية

إن تنظيم الشباب المؤمن مر بمرحلتين منفصلتين في مسيرته وذلك على النحو الآتي:

1- مرحلة التأسيس والتكوين: [2]

وبدأت من إعلان التنظيم عن نفسه عام 1990 في بعض مناطق محافظة صعدة (تبعد عن العاصمة صنعاء حوالي 240 كلم شمالا) قام التنظيم بإعداد مراكز أصبحت قبلة للكثير من الطلاب القادمين إليها من مختلف المحافظات المعروفة تاريخا بانتمائها إلى المذهب الزيدي الهادوي، ثم تجاوز الأمر محافظة صعدة إلى العديد من المحافظات والمدن ذات الطابع الشيعي الزيدي الهادوي، التي فتحت مراكز خاصة بها وفق المنهج القائم في صعدة. وحول أهداف التنظيم (في هذه المرحلة) بحسب الأمين العام الأسبق للتنظيم (الشباب المؤمن) محمد يحي سالم غزان فإنها تتلخص في:

- تعليم الشباب العلم الشريف بمختلف فنونه؛
- تنمية ورعاية المواهب الابداعية لدى الشباب في شتى المجالات؛
- إعداد الداعية إلى الله ثقافيا وأخلاقيا وروحيا وسلوكيا بما يمكنه من نشر الوعي والفضيلة؛
- تعريف الطالب على إخوانه من الشباب وتمتين أواصر الأخوة الايمانية؛
- ترسيخ الوحدة بين المسلمين والبعد عما ينشر الخلاف ويمزق الأمة؛
- الاطلاع على مجمل هذه الأهداف لا يشير إلى أهداف سياسية أو عسكرية أو نحوهما بل لا تخرج في جوهرها عن الأهداف العلمية والتربوية والثقافية العامة.

---

[1]-أحمد محمد الدغشي، **الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي**(الدوحة: دار الكتب القطرية منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013)، ص18.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 28- 29.

2- مرحلة المواجهة المسلحة:

تأتي هذه المرحلة وهي مرحلة التنظيم المسلح العلني للشباب المؤمن أو ما بات يعرف بجماعة الحوثي، وتبدأ من الشهر السادس من عام 2004 حيث تحول التنظيم أو قسم منه إلى تلك المليشيات العسكرية ذات الطابع الايديولوجي في بداياتها بوجه خاص ومع اندلاع الحرب السادسة رسميا منتصف الشهر الثامن من عام 2009 لتنتهي في 10 فيفري 2010 يكون الحوثيين قد خاضوا ست جولات من الحروب ضد الجيش اليمني على نحو خمسة أعوام في المحصلة النهائية. مع أن المناوشات المتقطعة ظلت مستمرة طيلة فترة الهدنة المعلنة بين كل حرب وأخرى. رغم الإعلان الرسمي من الجانبيين الالتزام باتفاق الحرب مع ملاحظة أن المبادرة بإيقاف الحرب عادة ما تبدأ من قيادة الجيش اليمني أو بالأحرى من الرئيس اليمني الراحل عبد الله صالح.[1]

ومن المعلوم أن الحوثيين دخلوا في معركة عسكرية مع المملكة السعودية عام 2009 أثناء الجولة السادسة من حروب صعدة، وتحديدا بتاريخ 13 نوفمبر 2009 بعدما هاجموا موقعا سعوديا في جبل الدخان فقتلوا جنديا وجروح 11 بحجة أنه دفاع عن النفس ضد سماح قوات الحدود السعودي لقوات يمنية باستعمال الجانب السعودي من الحدود لضرب الحوثيين وتطور الأمر بعد ذلك حتى امتد إلى مواقع سعودية أخرى (كجبال المدور وظهر الحمار) وكان رد السعودية عنيفا حيث استخدمت السلاح لإيقاف الحوثي عن التقدم ومنع تكرار أي هجومات ثانية لكن الأمر امتد إلى منطقة الغاوية السعودية حيث استولى الحوثيون عليها وأدى ذلك مقتل 3 وإصابة 20 جنديا من سلاح الحدود السعودية، وتطورت المواجهات أكثر من قبل مما اضطر السعودية إلى إجلاء العديد من القرى السعودية على الحدود مع الأراضي اليمنية وايواء العديد من الأسر بمخيمات النازحين في جيزان.

تطور الأمر حيث فرضت السعودية في نوفمبر 2009 حصارا بحريا على جزء من الساحل اليمني على البحر الأحمر لمنع وصول إمدادات إلى الحوثيين عبر البحر الأحمر. وفي شهر ديسمبر 2009 فتح الحوثيون جبهة جديدة مع السعودية ما بين شدة اليمنية والجابري السعودية ولم تتوقف الحرب بين الطرفيين فعليا إلا مع الإعلان عن نهاية الحرب السادسة من جانب السلطة اليمنية في 10 فيفري 2010 وكان أحد شروط الاتفاق مع الطرف الحوثي ضمن بنود الستة هو البند السادس القاضي بعدم التعدي على الحدود السعودية، هذا على الرغم أن الحركة الحوثية كانت قد استبقت ذلك في 20 جانفي 2010 فأعلنت من طرف

[1]- المرجع نفسه، ص ص 31- 33.

واحد وقف الحرب مع السعودية، فيما أعلنت السعودية أنها ستخضع العرض الحوثي للدراسة والواقع أن هاجس تكرار المحاولات الحوثية وتهديد الجارة السعودية تجدد خاصة مع التطورات التي أفضت إلى سيطرة الحوثيين على محافظة صعدة. وسعيهم الحثيث للتمدد خصوصا بعد الحراك الشعبي في اليمن مطلع عام 2011، وبغرض احتواء الموقف حتى لا تطال تداعياته جانبها طرحت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ثم جاء التدخل العسكري ضمن التحالف العربي بقيادة السعودية للتصدي للحوثيين.[1]

شهدت التسعينيات انتشارا لأفكار المذهب الإمامي (الجعفري) بين زيدية صعدة، حيث كان على رأس هؤلاء حسين بدر الدين الحوثي، الذي أسس تنظيم "الشباب المؤمن" عام 1996، عقب انشقاقه عن حزب الحق، الذي تأسس بعد وحدة شطري اليمن عام 1990، والذي يرأسه أحمد محمد الشامي. وقد تبنى حسين الحوثي آراء اعتبرت خروجا عن الفكر الزيدي والتي اقترب فيها إلى الفكر الإمامي، إلا أن حركته لم تخرج عن نطاق الدعوة الدينية والنشر الثقافي والفكري. وعندما بدأت الحرب على العراق عام 2003 نظم "الشباب المؤمن" مظاهرة أمام السفارة الأمريكية، رفعوا فيها شعارهم المناهض لأمريكا وإسرائيل، وسقط قتلى في الاشتباك مع الشرطة وقوى الأمن، حيث أعتبر النظام الحاكم أن الشعار يخفي نيات خطيرة، ويهيئ إلى التمرد على استقرار الدولة وسيادة القانون، واتهمت الحكومة اليمنية حسين الحوثي بأنه أراد إشعال "فتنة مذهبية وطائفية" في البلاد وأنه ادعى الإمامة والمهدية، إذ تصف الحوثيين بـ "أصحاب الأفكار الضالة والهدامة"، وتتهمهم بالخروج عن الثوابت الدينية والوطنية.[2]

وفي هذا السياق تؤطر الدلالة المباشرة للتسمية المتداولة لـ " قضية صعدة " بنطاق جغرافي هو محافظة صعدة التي كانت مسرحا رئيسيا لست جولات من الحرب التي دارت بشكل متقطع بين السنوات (2004 – 2010)،[3] حيث يشير بعض المحللين إلى أن موقف الحكومة العدائي من الحوثيين ينطلق من خشيتها أن تواجه نشوء حركة متطرفة دينيا، خصوصا وأنها لم تتخلص بعد من تطرف تنظيم القاعدة، وامتداداته في الساحة اليمنية، بينما يشير محللون آخرون إلى أن استهداف الحكومة لهم يتأتى من مواقفهم السياسية، فهم لا يعترفون بشرعية النظام الجمهوري القائم في اليمن، على اعتبار أنه أطاح بالحكم الإمامي الزيدي، كما يتهمون النظام اليمني بأنه موال للولايات المتحدة، وقد هددوا مرارا بضرب المصالح الأمريكية

[1]– المرجع نفسه، ص ص 81– 82.

[2]– "**الشيعة في اليمن: العامل الإمامي الجديد**"، مرجع سابق.

[3]– عبد الرشيد الفقيه، مرجع سابق، ص04.

في اليمن، فضلا عن مهاجمتهم ليهود صعدة. في حين تتهم الحكومة اليمنية إيران بتوفير الدعم المادي للحركة الحوثية في سبيل إثارة فتنة مذهبية في البلاد تحقق أهدافها وطموحاتها في المنطقة.[1]

شكل09: مخطط يوضح سلسلة الحروب بين الحوثيين والحكومة اليمنية

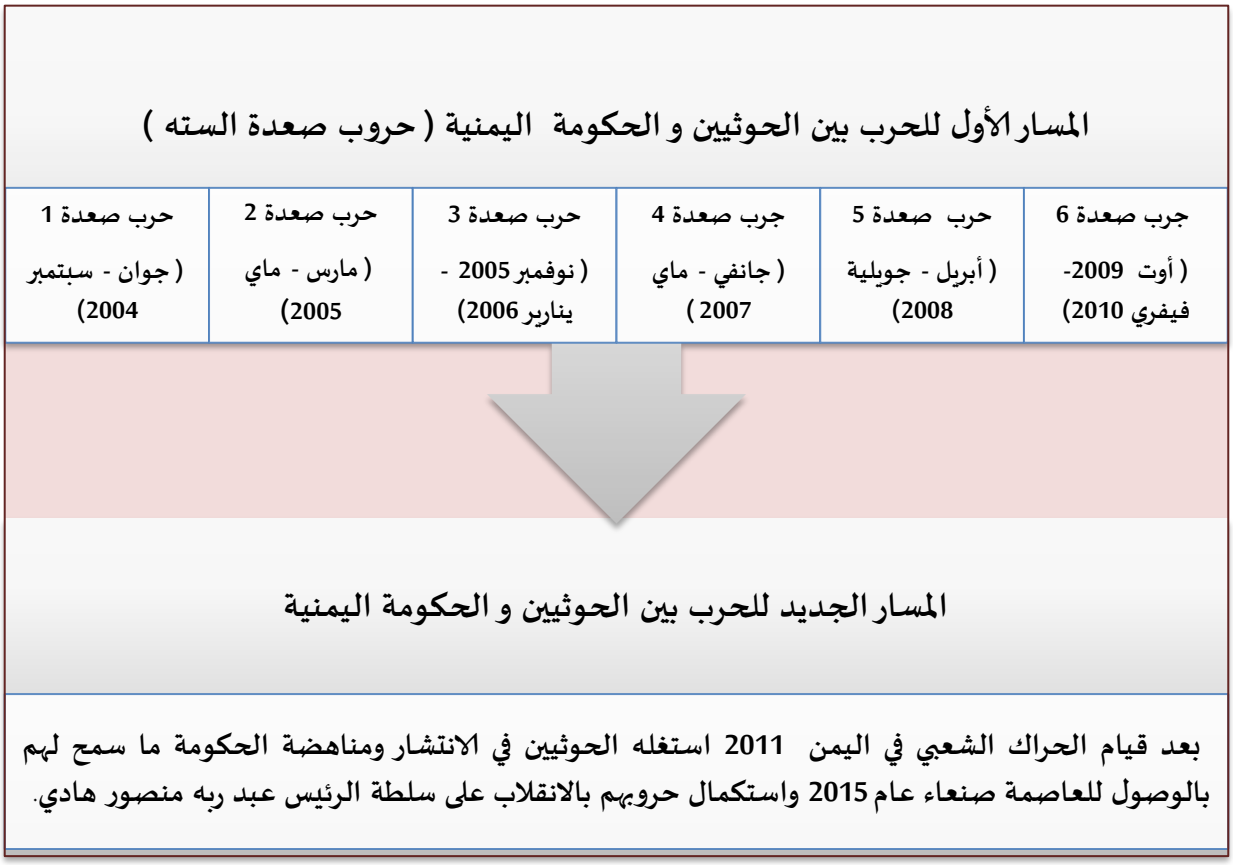

المصدر: إعداد الباحثة.

حرصت الحركة الحوثية، خلال فترة الحروب الستة التي نشبت بينها وبين الحكومة ما ببين (2004 إلى 2010) على الترويج لفكرة "المظلومية"، حيث بررت اتجاهها إلى استخدام السلاح والعنف في مواجهاتها مع الدولة بالظلم والاضطهاد الذي تتعرض له من قبل النظام السياسي الذي فرض قيودا شديدة عليها، ومنعها من ممارسة شعائرها الدينية، إلا أن بعض المحللون يعتقدون أن الحركة تتبنى السياسة نفسها في تفاعلاتها مع الطوائف الأخرى. فمنذ جانفي 2014، قامت الحركة بتهجير أول مجموعة سلفية سنية من منطقة دماج الواقعة في محافظة صعدة، وهو ما يكشف عن نواياها الحقيقية في محاربة الفكر المناوئ لها،

[1]– "**شيعة المنطقة: بين تهمة الولاء..و الإقصاء من المواطنة**"، موسوعة الرشيد، مرجع سابق.

وقد مثل ذلك بداية لتمددها، وفرض شروطها على الدولة فيما يتعلق بإجلاء السلفيين من منطقتهم بعد تفجير دار الحديث التابعة لهم.[1]

لكن الخطوة الأهم التي أقدم عليها الحوثيون، تمثلت في سيطرتهم على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، نتيجة فشل كل محاولات التسوية السياسية للصراع بعد رفض الحوثيين الالتزام باتفاقية السلم والشراكة،[2]حيث تحولوا إلى الفاعل الأهم في المشهد السياسي اليمني منذ ذلك الوقت. ولكن الحركة لم تكتف بذلك، إذ أقدمت على إسقاط دار الرئاسة، في 21 جانفي 2015، بما فيها من قوة عسكرية وسلاح حديث بمختلف أنواعه، في مشهد غير مسبوق في التاريخ العسكري اليمني، بل إنها قامت بمحاصرة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي ورئيس الحكومة خالد بحاح بحجة فشلهما في تنفيذ اتفاقية "السلم والشراكة" ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، رغم أنها كانت السبب الرئيسي والعقبة التي حالت دون تنفيذ أي من تلك الاتفاقات الموقعة، وهو ما دفع منصور وبحاح للاستقالة نظرا لعدم قدرتهما على إدارة شؤون الدولة في ظل سيطرة الجماعة، وتحكمها في جميع مفاصل السلطة [3]. يرجع هذا التوسع السريع لسيطرة الحوثي إلى كل من الدعم الذي تتلقاه الحركة من الرئيس الراحل صالح الذي احتفظ الكثير من عناصر الجيش اليمني بولائهم له، وكذا الدعم الإيراني الذي تنكره بشدة حركة الحوثي وإيران.[4]

بذلك تمثل الصراعات الطائفية في اليمن مرتكزا أساسيا لتهديد الأمن الإقليمي لدول شبه الجزيرة العربية خاصة وأن هناك العديد من أطراف الصراع الداخلي يتبنون أجندات طائفية من شأنها تأجيج الصراعات الطائفية والاثنية في المنطقة. وفي هذه المعادلة الطائفية تعد اليمن الحلقة الأضعف في الحزام الأمني الإقليمي لدول الخليج العربي، حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية – المذهبية أساسا للاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي تشهده صنعاء منذ عقود. وتنعكس اضطرابات المشهد اليمني على الأمن الإقليمي بشكل مباشر، وذلك تبعا لطبيعة العلاقات العشائرية – المذهبية الممتدة بين اليمن ودول المنطقة.[5]

---

[1]– حمود ناصر القدمي، "**مأزق السلطة: الحوثيون في اليمن.. الخرائط المذهبية والطموحات السياسية**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://adenlife.net/news28922.html ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/28.

[2]– محمد فوزي حسن، "**تطورات الأزمة اليمنية**"، افاق عربية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد:01، مارس 2017)، ص ص 131– 132.

[3]– حمود ناصر القدمي، مرجع سابق.

[4] – Eric Robinson, op.cit,pp 7-8.

[5]– مصطفى صلاح، مرجع سابق.

على هذا الأساس يمكن القول بأن المأزق الأمني في اليمن وإن كان ينبع من داخل الحدود الوطنية ولأسباب وعوامل داخلية، إلا أنه تفاقم بفعل الأبعاد الخارجية التي ساهمت في تأزم الوضع وتصعيد الأزمة، خاصة في ظل المساعي العديدة من بعض الدول الإقليمية للتوغل في الداخل اليمني لتحقيق مصالحها. من ناحية أخرى تخشى دول شبه الجزيرة العربية حدوث تفجر زائد للأزمة اليمنية وخروجها عن السيطرة، لأن تداعيات ذلك ستطال هذه الدول بمشاكل أمنية وجغرافية وسياسية وأعباء اجتماعية واقتصادية، كما أن الأمر قد يضرم العنف والتطرف الذي تتحاشاه دول الجوار، بالإضافة إلى تهديد أمن الملاحة البحرية الدولية، وكل هذه المعطيات ستكون لها تراكمات خطيرة على الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي.[1]

[1]– المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي

يثير الدور الإيراني في اليمن الجدل حول طبيعته وحجمه وأهدافه، فعلى مدى سنوات طويلة قبل عام 2011 كان هناك العديد من المؤشرات على أن إيران تتدخل في الشأن اليمني الداخلي، سواء عبر دعم الحوثيين في صراعهم مع الحكومة اليمنية، أو عبر دعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي الساعية لفك الارتباط مع الشمال، وفي حين كان من غير الممكن إنكار الدعم السياسي والإعلامي الإيراني للحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، إلا أن الدعم العسكري والمالي الإيراني لهم كان موضع تشكيك من قبل البعض. وقد بدأ الدعم الإيراني يظهر بشكل أوضح مع ظهور الأزمة اليمنية التي شكلت مشهدا سياسيا معقدا ومضطربا، أتاح لإيران مجالا مناسبا لتعزيز دورها، وتوسيع نفوذها على الساحة اليمنية،[1] بالاعتماد على وجهات نظر ضيقة عقائدية وطائفية أو قومية بما يعزز التقسيم الطائفي والعقائدي الذي يعمل على شرخ العلاقة المستمرة بين إيران والسعودية.[2]

المطلب الأول: إيران والحوثيون ومسألة تصدير المذهب

أثار الظهور المتسارع للحوثيين في المشهد السياسي اليمني بعد 2011 الكثير من الاهتمام، سواء على مستوى المنطقة أو العالم، وقد ارتبط الحضور السياسي للحوثيين وسيطرتهم على مفاصل الدولة اليمنية من 21 سبتمبر 2014 بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ومع محاولة إيران إنكار مدى ارتباط الحوثيين بها، إلا أن الزيارة التي قام فيها وفد من الحوثيين وأنصارهم، إلى إيران بعد سقوط صنعاء تحت سيطرتهم فبمساعدة عسكرية من الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح– قد أنهت كل ريبة حول تلك العلاقة. تلك الزيارة وما سبقها من تطورات، وما ترتب عليها من نتائج، أثارت قلقا غير مسبوق في المنطقة العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.[3]حيث تسعى إيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط وإضعاف خصومها مع التقليل من مخاطر الدخول معهم في صراع مباشر.

---

[1]– Mohammad Hassan AL-Qadhi, "**The Iranian Role In Yemen and its Implications on the Regional Security"**,(Arabian Gulf Centre for Iranian Studies,2017),p5.

[2] – بنفشه كي نوش، **العلاقات السعودية الايرانية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم**، تر: ابتسام بن خضراء (بيروت: دار الساقي،2017)، ص 14.

[3]– محجوب الزويري، "**ايران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015)، ص 69.

وتكمن أهمية الحوثيين بالنسبة لطهران، في تحقيقها هدفين رئيسين هما: تسهيل وصول إيران إلى البحر الأحمر وتزويد الجمهورية الإسلامية بوسيلة لمضايقة خصمها " المملكة العربية السعودية".[1] كونها تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وامكانياتها.[2]

في إطار تركيز إيران على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، عدت اليمن إحدى أبرز نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة لها، والتي قد تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم، وتدعيم موقفها سواء في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك سعت إيران إلى ممارسة دور نشط في اليمن مستندة إلى جملة من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والأيديولوجية، معتمدة في ذلك على عدد من الأساليب والأدوات التي ترتبط بالقوة الناعمة.

وذلك من خلال التركيز على إقامة شراكات مع فاعلين دون الدولة (فاعلين غير رسميين)، ولا سيما مع جماعة أنصار الله الحوثية، كمحاولة من قبل إيران لتغيير التوازنات والمعادلات السياسية اليمنية بما يتيح لها تعزيز نفوذها في اليمن، ومن ثم التأثير على المعادلات السياسية والتوازنات في الجوار الإقليمي،[3]الأمر يثير جدل واسع حول تداعيات الدور الإيراني في اليمن على الأمن الوطني والأمن الإقليمي لبقية دول شبه الجزيرة العربية.

بالنسبة للدعم الإيراني المقدم للحركة الحوثية والقائم أساسا على التقارب المذهبي بين الطرفين فقد أفرز العديد من النتائج أثرت وبشدة على الداخل اليمني، أبرزها حالة من عدم الاستقرار التي أضحت تعاني منها البلاد منذ بداية الأزمة اليمينة.

وفي هذا السياق يعتقد العديد من المحللين السياسيين أن التقدم الكبير للحوثيين في اليمن، قد تم من خلال الدعم الإيراني الصريح لتلك الحركة والذي مر بأكثر من مرحلة، بدءا من الدعم الإعلامي، وزيارات لأهم علماء وقادة هذا التنظيم لإيران (بدر الدين الحوثي وحسين الحوثي وغيرهما)، كذلك من خلال ابتعاث

[1]-Trevor Johnston and others, "**Could the Houthis Be the Next Hizballah? Iranian Proxy Development in Yemen and the Future of the Houthi Movement",** Report (Santa Monica, Calif :RAND Corporation, 2020),p1.

[2]– هيبة غربي،"**دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط**"، مجلة مدارات إيرانية (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، العدد: 04، يونيو 2019)، ص 18.

[3]–Mohammad Hassan AL-QadhI, op.cit,p6.

بعض الطلبة الحوثيين للدراسة وطلب العلم من خلال الحوازات الإيرانية، وإعادة صبغة هؤلاء الطلبة بالطابع الاثنى عشرية الخالصة.[1]

خريطة03: توضح مناطق التأثير الايراني في الشرق الأوسط

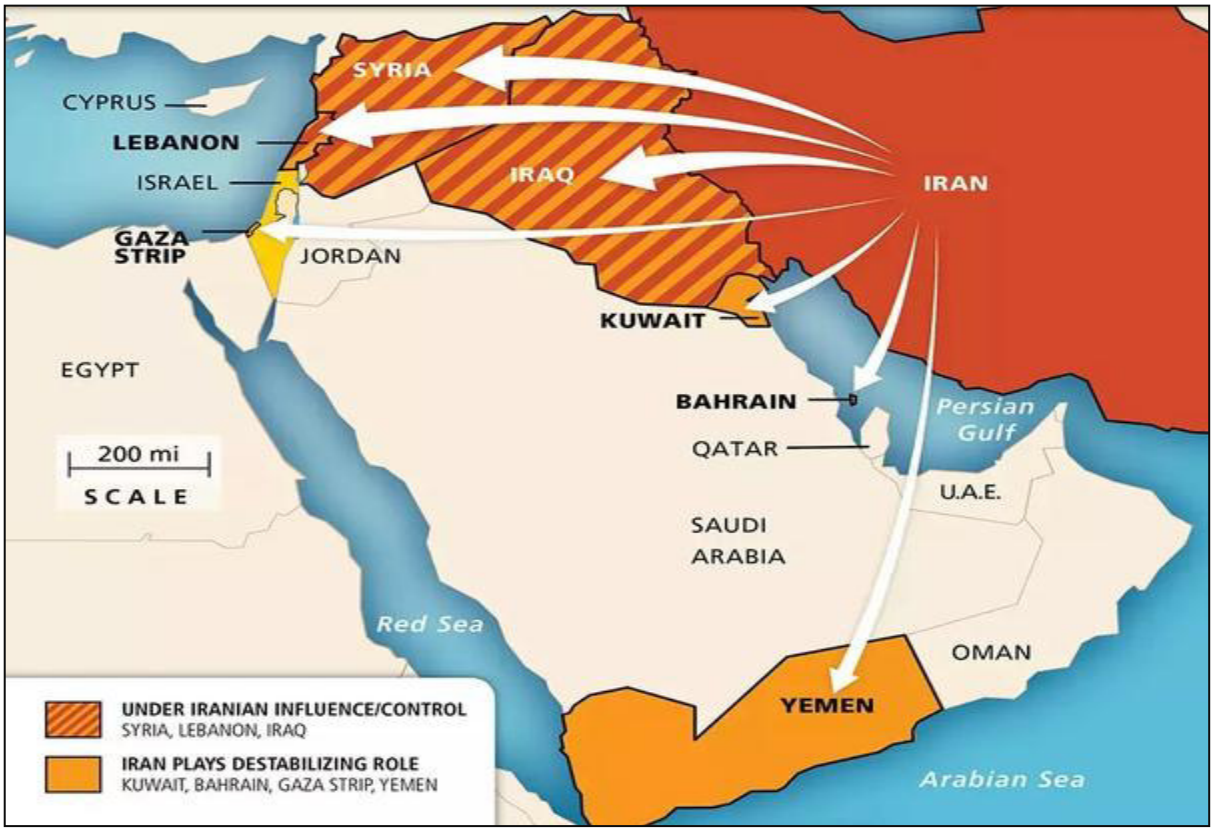

المصدر: فراس الياس، "**مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط**"، 2017، ص 119، عبر الرابط الإلكتروني:

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/391183، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

بالتالي يخضع الدور الإيراني في المنطقة إلى اعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والأيديولوجية، حيث تنطلق الرؤية الإيرانية لمنطقة الشرق الأوسط طبقا لمصالحها الحيوية الأمر الذي استدعى منها ممارسة دور نشط من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لذلك.

[1] – إبراهيم منشاوي،" **النفوذ الناعم: البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/39871 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/21.

الفرع الأول: تأثير إيران على الحركة الحوثية في اليمن

كان لإيران دور مؤثر في نشأة الحركة الحوثية في اليمن، فبعد اندلاع الثورة الإيرانية مباشرة، كانت المظاهرات المؤيدة للخميني في صعدة، وقد استفزت هذه المظاهرات الحكومة اليمنية فقامت بحملة اعتقالات موسعة لإخمادها، حيث رأى أتباع الزيدية في اليمن أن الوقت قد حان ليتحرك المثقفون لنقل معاني الثورة وأفكارها. وقد تلاقى هذا الزخم الحاضر في اليمن مع طموحات الثورة الإسلامية في إيران، مما شجعها على فتح قنوات الحوار مع الطوائف الشيعية الموجودة في العالم العربي ومنها الطائفة الزيدية في اليمن، لبسط نفوذها هناك، وما ممكنها من ذلك ما رفعته من شعارات ثورية دينية واضحة،[1] مثلت في الوقت نفسه بعضا من أدوات القوة الناعمة في تلك الفترة وهي:[2]

نشر التشيع: حيث حاولت إيران نشر التشيع في اليمن بوسائل عدة، منها، استقطاب طلاب يمنيين للدراسة في الجامعات والحوزات في إيران ودمشق وبيروت منذ فترة الثمانينيات والتسعينيات وعن طريق استخدام شخصيات شيعية عراقية مقيمة في اليمن، إلا أنه يمكن القول إن التحرك الإيراني لنشر التشيع في اليمن نشط كثيرا في التسعينيات بحكم الانفتاح الذي ترافق مع قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990، والسماح بالتعددية السياسية وتشكيل الأحزاب، وعدم وجود رقابة على دخول مراجع وكتب ومنشورات المذهب الاثني عشري.

الخطاب المعادي لأمريكا وإسرائيل: نتيجة لخطاب الثورة الإيرانية المعادي لأمريكا وإسرائيل، نجد أن هذا الخطاب قد جذب العديد وخاصة من الطوائف الشيعية في العالم العربي، وهو ما جعل حسين الحوثي مؤسس الحركة الحوثية أو ما بات يعرف اليوم بـ "أنصار الله"، يسير على نهج الخميني في معاداته لأمريكا وإسرائيل، واعتمد خطابا معاديا لهما في محاضراته؛ الأمر الذي جعل الشباب يلتفون من حوله، وأضحى شعار الذي صاحب الثورة الإيرانية و نفس الشعار الذي ينادي به أنصار حسين الحوثي، وهذا الشعار عبارة عن الكلمات التالية: "الله أكبر... الموت لأمريكا... الموت لإسرائيل... اللعنة على اليهود ...النصر للإسلام". كأقل شيء ممكن أن يعملوه لمقاومة الاستكبار الأمريكي، ووضح لهم أن هذه الصرخة كفيلة

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – أمل عالم، "**النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل**"، منتدى العلاقات العربية والدولية، عبر الرابط الإلكتروني: https://fairforum.org/article/76/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/20.

بإرعاب أمريكا وإسرائيل.[1] وقد وجدت العديد من الشرائح الاجتماعية العربية وخصوصا المعادية للهيمنة الأمريكية، في الثورة الإيرانية النموذج الذي ينبغي أن يعتد به، وهو ما مثل نقطة الانطلاق للعديد من الأحزاب والجماعات المسلحة المتماهية مع الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط وخصوصا في العراق ولبنان والكويت.[2]

كما وظف الخميني القضية الفلسطينية لكسب تعاطف المسلمين في مختلف أنحاء العالم، ونادى بوجوب نصرة المستضعفين في كل مكان والوقوف بوجه المستكبرين ومقاومة الظلم والعدوان، وجعل آخر جمعة في شهر رمضان من كل عام يوما عالميا للقدس.[3]

لما كان للجانب الفكري أهمية كبيرة في إقناع الآخرين، ركزت عليه إيران بشكل كبير في محاولاتها تشييع المنطقة وتصدير ثورتها،[4] فجوهر العقيدة والأيديولوجية الإيرانية تقوم على فكرة الهيمنة على المنطقة، وترتكز هذه الفكرة على دعم الأقليات الشيعية في دول المنطقة وتمكينها سياسيا،[5] وقد حققت هذه الشعارات نجاحا كبيرا وأكسبت إيران قاعدة شعبية بين شعوب المنطقة في بادئ الأمر واعتبروها قدوة يجب الاقتداء بها، وبعد أن أوجدت إيران لنفسها الأرضية الخصبة للتحرك من خلال الشعارات السابق ذكرها، عمدت على تشكيل مجموعة من الحركات المؤيدة لها في العالم العربي، فأنشأت حزب الله في لبنان، والحركة الحوثية في اليمن، وقد كانت البدايات في اليمن منذ عام 1982، على يد العلامة الزيدي أحمد فليتة، والذي أنشأ في عام 1986 اتحاد الشباب المؤمن، وقد كان ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها، وقد تولى تدريس هذه المادة بعد أحمد فليتة، محمد بدر الدين الحوثي، الشقيق الأكبر لحسين بدر الدين الحوثي، وفي عام 1990، ومع تزايد وتيرة الأحداث المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، مثل توقف الحرب الإيرانية العراقية، والتي أنهت الموقف السلبي للحكومة اليمنية تجاه إيران، حيث كان يقف النظام اليمني بجانب العراق في ذلك الوقت، ووفاة الخميني عام 1989، و وصول هاشمي رفسنجاني إلى الحكم، والذي تبنى سياسة سلمية ودية مع العالم الإسلامي، استلزمت تغييرا تكتيكيا في مبدأ تصدير الثورة، من خلال التركيز على أدوات التصدير الناعم للثورة، وكذلك قيام الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990، مما فسح مجالا وواسعا أمام

---

[1]– أحمد محمد الدغشي، **الحوثيون دراسة منهجية شاملة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص110– 109.

[2]– السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** (الرياض: العبيكان، 2014)، ص ص 23–24.

[3]– أمل عالم، مرجع سابق.

[4]–عقيل بن محمد المقطري، مرجع سابق.

[5] –Henri Bankey, **Iran and Turkey in: The Iran primer. Politics. And U.S. Policy**.(Washington: United states institute of peace press, 2010) p163.

مجموعة من التحولات السياسية المهمة على الساحة اليمنية مثل، إقرار التعددية السياسية والفكرية والسماح بتأسيس الأحزاب.

وقد استفاد من هذه التغيرات الواضحة أتباع المذهب الزيدي في اليمن، الذين مالوا للتقارب مع إيران، واستغلوا تلك البيئة الخصبة لبناء مشروعهم السياسي، حيث أعلن في تلك الفترة عن تأسيس أكثر من 60 حزبا من بينها حزب الحق الذي يمثل الحركة الحوثية، والذي ترأسه مجد الدين المؤيدي وكان نائبه بدر الدين الحوثي، كما ظهر تنظيم الشباب المؤمن الذي قام على بقايا تنظيم اتحاد الشباب، وبدأ نشاطه بإنشاء العديد من المراكز العلمية الصيفية التي تدرس العلوم الدينية والمذهب الزيدي، وخلال الفترة من 1994- 1996، مثل حزب الحق الغطاء السياسي لتنظيم الشباب المؤمن.[1]

وفي عام 1995، خرج العديد من رموز الحركة الحوثية وتنظيم الشباب المؤمن من حزب الحق، نظرا للخلاف الذي طرأ على تيار مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي، وقد كان لهذا الخلاف أبعاده الفكرية والسياسية، في هذه الأثناء تفرغ حسين بدر الدين الحوثي لزعامة تنظيم الشباب المؤمن، وتوسيع نشاطه في المحافظات الشمالية التي يغلب عليها الطابع الزيدي، وبالفعل ظهرت الكثير من المراكز والفعاليات والأنشطة العلمية والثقافية والحركية للتنظيم، وبذلك فقد حقق التنظيم شعبية واسعة في الأوساط الزيدية في صعدة وحجة والجوف وعمران وصنعاء وزمار، وحول الأسباب والعوامل التي ساعدت إيران على بناء قاعدة لها في اليمن لتكون أرضية خصبة لإطلاق قوتها الناعمة على الأساس الديني، ما يلي:[2]

- **تهميش الزيدية:** تعرضت هذه الطائفة المذهبية للتهميش في عهد الرئيس الراحل على عبد الله صالح، لذا نقم الكثير من أتباعها على هذا الوضع، بعد أن حكموا اليمن لفترات طويلة، ما جعلهم يطمحون إلى عودة حكمهم لليمن، وبدا ذلك بوضوح منذ قيام الثورة الإيرانية، حيث جابت المظاهرات المؤيدة للخميني وللثورة الإيرانية شوارع صعدة فور إعلان نجاح الثورة في إيران، خاصة مع تأثر المؤسسين للحركة الحوثية بأفكار الخميني والثورة الإيرانية، وقيامهم في عام 1986 بتدريس مادة مخصصة عن الثورة الإيرانية ومبادئها، للطلاب الملتحقين بالدورات التدريبية في منتدى الشباب المؤمن.
- **الأمية وتدني مستوى التعليم:** يأتي اليمن في المرتبة الخامسة عربيا من حيث نسبة الأمية، وتشير إحصائيات اليونيسيف والأمم المتحدة أن نسبة الأمية في اليمن وصلت إلى (64%) في الفترة ما بين

[1]- إبراهيم منشاوي، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

(2007-2011)، وبحسب وثيقة رسمية فإن نسبة الأمية بلغت (50%) في محافظات صعدة، والجوف، وحجة، و(40%) في كل من عمران وذمار، أي أن المناطق التي مهدت للمد الحوثي الإيراني هي الأعلى أمية.

- **سياسة النظام السابق:** اعتمد الرئيس الراحل علي عبد الله صالح في حكمه لليمن، على لعبة التوازنات لإحكام سيطرته على البلاد، وقامت هذه الاستراتيجية على مبدأ تقوية خصم لضرب الآخر،[1]وفي إطار ذلك قام علي عبد الله صالح بدعم الحوثيين وتقويتهم ليضعف بهم حزب التجمع اليمني للإصلاح أقوى منافس لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وآنذاك، مستغلا التضاد الفكري والمذهبي بين الإصلاح والحوثيين، ولم يقتصر دعمه لهم على الدعم المالي فقط، بل أيضا غض الطرف أحيانا كثيرة عن علاقاتهم بإيران ودعمها لهم.
- **الطابع القبلي:** يعاني اليمن من أزمة تكامل وطني وأزمة هوية، وذلك بسبب أن ولاءات أفراده وانتماءاتهم مازالت متجهة نحو قيام ولاء محلي محدود أدنى من الوطن والدولة: (كالولاء للقبيلة، الطائفة، السلالة، المنطقة)،[2] إذ تعد القبيلة إحدى أهم مكونات البنية الاجتماعية في اليمن، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، ولعبت القبيلة دورا حساسا في مختلف المراحل التاريخية لليمن، ولا تزال تحافظ على دورها هذا، فالانتماء للقبيلة يأتي في مقدمة الانتماءات لدى الفرد اليمني وخاصة في مناطق شمال اليمن، فمثلا غادر أفراد الجيش معسكراتهم للالتحاق بقبائلهم عندما كانت في صراع مع الدولة، وقد ساعد نفوذ القبيلة هذا جماعة الحوثيين في مد نفوذهم إلى خارج مدينة صعدة مستفيدة من العداء التاريخي بين أكبر وأهم قبيلتين في شمال اليمن، حاشد وبكيل، فبسبب محاباة الدولة وتمييزها لقبيلة حاشد في عهد الرئيس صالح على حساب قبيلة بكيل، قام أبناء قبيلة بكيل بدعم الحوثيين، حتى أنهم قاتلوا إلى جانبهم في الحرب الرابعة ضد الجيش والدولة، لأنهم يرون في ذلك انتقاما من السلطة والمملكة العربية السعودية اللتين تدعمان قبيلة حاشد، كما استفاد الحوثيون من هذا العداء أيضا في نشر أفكارهم وبناء مراكز فكرية في المناطق المعادية لحاشد.[3]

[1]- عادل علي نعمان الأحمدي، مرجع سابق، ص135.

[2]- إبراهيم منشاوي، مرجع سابق.

[3]- عادل الشرجبي،" **الفاعلون غير الرسميين في اليمن**"، دراسة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص51.

الفرع الثاني: مرتكزات المشروع الإيراني الداعم للحوثيين

يرتكز المشروع الإيراني على محور أساسيين هما:

أولا: محور قومي فارسي

من أجل إحياء الأمجاد الفارسية وقيام قوة إيرانية عالمية مناظرة للغرب، إذ تعتبر إيران واحدة من أكبر الإمبراطوريات القديمة ومن أهم دول العالم تاريخيا، وهذا الأمر انعكس على الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وتفضيل مقوم القومية الفارسية على ما سواه من المقومات الأخرى حيث تعمد إيران دائما إلى استدعاء التاريخ والجغرافيا بشكل متكرر وممنهج، في هذا الجانب يظهر البعد القومي جليا في السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية، من خلال الحديث عن حدود الإمبراطورية الساسانية التي كتب الفتح الإسلامي العربي آخر صفحاتها في القرن السابع الميلادي، ولأنه لا يوجد في الوقت الراهن امتداد قومي لإيران في الداخل العربي، وحتى لا تهمل البعد القومي لأهداف داخلية بحتة، يروج لها الإعلام الإيراني لمزاعم أن اليمن وأجزاء من المنطقة العربية كانت تحت مظلة الإمبراطورية الفارسية، وتنبش في المواقع الأثرية عما تقنع به الرأي العام المحلي لتشكل مزاجا قوميا داعما لمشاريع إيران في المنطقة، خاصة أن هذا النظام يدرك جيدا قوة النزعة القومية في الهوية الإيرانية في العصر الحديث.[1]

ثانيا: محور ديني ومذهبي

من خلال استقطاب الأقلية الشيعية في المنطقة العربية ضمن هذا المشروع، إذ تسعى ايران للعب دور القائد بالنسبة لأتباع هذا المذهب حول العالم كونها الدولة "الشيعية" الوحيدة، فقد أصبح هذا المذهب ومن يتبعونه أحد أهم المرتكزات في صنع القرار السياسي لدولة إيران، وأصبح هذا المرتكز جزء أصيلا في الدستور الإيراني، وتسعى إيران منذ بزوغ ثورتها "الإسلامية"، والتي تعتبر الثورة "الإسلامية" الوحيدة عبر التاريخ، والتي لها طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، والرغبة في الهيمنة الإقليمية، ولعب دور محوري بارز في الإقليم والعالم، والتي تعمل على تطويرها رغم كل الصعوبات التي تقف أمامها في ذلك، ولعل ما عرف بتوقيع اتفاقها النووي مع الدول 5+1، تتويجا لجهودها لبناء قوة عسكرية، والشق الثاني كان القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئات حاضنة تتقبل وتؤيد طرحها الساعي للهيمنة في العالم العربي، وذلك

[1]– فراس الياس،"**مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط**"،2017، ص 119، عبر الرابط الإلكتروني:

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/391183 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

عن طريق الأقليات "الشيعية" في الخليج والعالم العربي والإسلامي، ويعتبر العامل الأيديولوجي من أبرز أدوات القوة الناعمة في السياسة الإيرانية، وتم المزج بين الأدوات الدينية والأدوات الديمقراطية الغربية، وتشكلت بنية أيديولوجية لإيران الجديدة بعد الثورة، من حيث معاداتها للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتصديرها دعايتها التي قامت على معاداة إسرائيل كونها ذراع أمريكا في المنطقة، ودعمها للجماعات المسلحة في العراق واليمن والبحرين، ومساهمتها في إنشاء حزب الله اللبناني، ودعمها لنظام الأسد في سوريا، وكل ذلك تم من منطلق عقائدي مذهبي وديني.

ولغرض تحقيق مكانة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، عمدت إيران إلى اعتماد المبادئ الآتية:

- توظيف الميزة الجيواقتصادية كأداة استراتيجية في الحفاظ على مصالحها، لأنه من خلال هذه الأدوات تتشكل أهداف أخرى تمثل في مجمل ناتجها الجمعي المصلحة القومية الإيرانية؛
- تعزيز قوة وتأثير إيران الإقليمي؛
- السيطرة والتأثير على المعابر المائية والطاقوية في الخليج العربي؛
- اعتماد الأيديولوجية المذهبية كبوصلة موجهة للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، فهي تتوقع علاقات خاصة مع الأقليات "الشيعية" في العالم العربي والإسلامي، والتي من خلالها يمكن للاستراتيجية الإيرانية التحرك بالإطار الذي يخدم المصلحة القومية الإيرانية.

وعليه فإن الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية لا تحكمها الأطر الطائفية فقط، وإنما تحددها أيضا المحفزات الاستراتيجية والمجالات الجيوبوليتيكية، إذ أدركت القيادة السياسية الإيرانية إنه ولغرض تحقيق مكانة إقليمية مؤثرة، لابد من المزاوجة ما بين مفردات قوتها والفواعل الإقليمية في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة الأهداف والأسس، فضلا عن استغلال الروابط التقليدية بين شيعة إيران والشيعة العرب وتحديدا في العراق وسوريا، من خلال التأثير على الوحدات القرارية هناك، إلى جانب نفوذها الكبير في دول بها أقليات شيعية كـ"اليمن والبحرين والسعودية ولبنان".[1]

[1]– المرجع نفسه، ص ص 112– 128.

المطلب الثاني: التوغل الإيراني في اليمن (المحددات والأدوات)

استغلت إيران التحولات التي تمر بها المنطقة العربية إثر بداية الحراك العربي مطلع2011، للتصعيد من تمددها إقليميا، وتعتبر اليمن من بين الدول الواقعة في نطاق ما يسمى بـ "القوس الشيعي"، لذا سعت إيران للحصول على موطئ قدم في اليمن الذي يعزز من حضورها الإقليمي. لذا سنحاول في هذا المطلب رصد محددات وأدوات التوغل الإيراني في اليمن.

الفرع الأول: محددات التوغل الإيراني في اليمن

أولا: المحدد السياسي

إن الموقف الإيراني من الحوثيين في اليمن هو موقف دعم وتأييد، وهذا الموقف بمثابة المحدد الرئيسي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه اليمن، وهي في المقابل تنتهج سياسة تصادمية مع الحكومة اليمينة، ومن أهم أسباب اهتمام إيران باليمن طبيعته الجغرافية والديمغرافية، بحيث توجه اهتمامها في العمل على تمكين وكلائها الحوثيين من السيطرة الفعلية على السلطة، لذلك فهي تسعى لإعطاء الحوثيين وضعا ودورا يشبه وضع حزب الله في لبنان وفي هذه الحالة تتمكن إيران من تمرير سياساتها في اليمن بما يخدم مشروعها التوسعي في المنطقة.[1]

ثانيا: المحدد الجيوبولتيكي

يبرز هذا المحدد من خلال:[2]

- **الحضور في المياه الإقليمية لليمن:** تهتم إيران باليمن لموقعه الجغرافي المميز، فإيران شأنها شأن الدول المتطلعة للتوسع والهيمنة، تريد حضورا واسعا في اليمن ومياهه الإقليمية وسواحله وجزره.
- **الجوار السعودي:** تنظر إيران إلى اليمن باعتباره الضاحية بالنسبة للسعودية، والدولة الضاحية هي مصطلح استخباري يقصد به اختراق الدولة المستهدفة عبر الضاحية، لذا ووجود الحوثيين يمثل ضاحية ملائمة لإيران، إذ يمكنه الضغط على السعودية، وجعلها في حالة قلق دائم، ثم يمكنها تسريب الجواسيس وإدخالهم من اليمن.

---

[1]– معين عبد العزيز محمد أبو شريعة، "**التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011– 2017)**"، مذكرة ماجستير (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2017)، ص118.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 119– 121.

الدول الإفريقية: من الدوافع الإيرانية تجاه اليمن هو جوارها للدول الأفريقية، فاليمن تمثل بالنسبة لإيران موقع استراتيجي لدراسة القرن الأفريقي، والتخطيط للتعامل مع هذه المنطقة.

ثالثا: المحدد الديني المذهبي

تسعى إيران لاستقطاب الشيعة العرب باعتبار أن المشروع شيعيا، والتمكين لهم باعتبار أن الانتماء للطائفة الشيعية على اختلاف مذاهبهم، يجب أن يدين بالولاء للولي الفقيه في إيران وعدم الخروج عن أوامره، كما وأن إيران تعتبر أن اليمن هو البوابة إلى السعودية ومن ثم دول الخليج، مما يعني أنه إذا استقرت الأوضاع في اليمن بانتصار الحوثيين، فهذا يعني انتصار إيران وتحكمها في الشأن اليمني لنشر التشيع وتصدير الثورة، بمعنى تصدير نموذج الحكم في إيران؛ كنموذج يحتذى به.[1]

وهذا يعني أن إيران تقوم بتوجيه جميع الجهود الدبلوماسية والاستخبارية والإعلامية والعسكرية من أجل تحقيق مشروعها في المنطقة، إذ أن سياسة إيران تجاه اليمن لها دوافعها الخاص والتي تسعى من خلالها للسيطرة على المنطقة العربية. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي:[2]

- السيطرة على الممرات المائية و الملاحة البحرية والتحكم فيها؛
- السيطرة على مصادر الطاقة فيها؛
- العمل على إقامة حكومات في المنطقة تكون تابعة لإيران، أو موالية لها على الأقل؛
- السعي لنشر التشيع الأمامي "المذهب الجعفري".

[1] – المرجع نفسه، ص121.

[2] – فراس الياس، مرجع سابق، ص 117.

الفرع الثاني: أدوات التوغل الإيراني في اليمن

تبرز في عدة مستويات:

أولا- الاستقطاب السياسي: استطاعت إيران استقطاب سياسيين وشخصيات اجتماعية بارزة وتم تسفيرها إلى إيران للالتقاء بالقادة الدينيين والسياسيين حتى أنها لم تعد تخفي علاقتها بإيران أو ترفضها كما كان عليه الوضع سابقا، وهو ما عبر عنه الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في محاضرة ألقاها بمركز (وودرو ويلسون- Woodrow Wilson International Center) الدولي للباحثين في واشنطن "إن اليمن تواجه تدخلات إقليمية معادية، منها التدخلات الإيرانية". وأضاف "أن هذه التدخلات تمثلت في الدعم الإيراني لبعض التيارات السياسية والمسلحة واستقطاب إعلاميين ومعارضين سياسيين في محاولة منها إلى تخريب التسوية السياسية التي تمت وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية"، التي قال إنها اعتبرتها مبادرة سعودية أمريكية.

كما حاولت إيران استنساخ نفس التجربة مع حزب الله في لبنان، فحاولت تشكيل أحزاب مماثلة في دول الخليج واليمن منها ما نجح ومنها ما لا يزال يعمل في الخفاء فمن ذلك: (حزب الله في الكويت، حزب الله في البحرين، وحزب الله في الحجاز (المملكة العربية السعودية)، واستغلت إيران فترة ما بعد ثورة فبراير 2011 حيث دعمت إنشاء أحزاب جديدة موالية لها، وهي: الحزب الديمقراطي وحزب الأمة إلى جانب الأحزاب الموجودة قديما التي تتبعها، وهي حزب الحق واتحاد القوى الشعبية.[1]

ثانيا- الدعم الإعلامي: تقوم طهران بتمويل مجموعة من القنوات الفضائية الموالية للحوثيين في اليمن، ومعظم هذه القنوات تتخذ من لبنان مقرا لها، وقد عمدت إيران في بداية الأمر إلى استقطاب كوادر إعلامية يمنية بارزة لمساندة مشروعها، وذلك من مختلف المحافظات، ونجحت إيران بضم كوادر مهمة إلى صفها، وبعد تدريب هؤلاء الكوادر واستقطاب الإعلاميين، جاءت المرحلة الثانية وهي إنشاء الوسائل الإعلامية من قنوات وصحف ومواقع إلكترونية، وأنشطة أخرى تتمثل في تسجيلات صوتية ومراكز طباعة ونشر للملازم والكتب والإصدارات التابعة لحركة الحوثيين وحلفاء إيران في اليمن. ومن بين القنوات الفضائية التابعة للحوثيين نجد: قناة المسيرة الفضائية التابعة للحوثيين وتبث من بيروت وبإشراف وإدارة كادر من حزب الله وإعلاميين تابعين للحركة الحوثية؛ قناة الساحات الفضائية تتبنى هي الأخرى وجهة النظر الإيرانية وتبث من بيروت؛ إضافة إلى قنوات أخرى تدعم الحوثيين كـ قناة "المنار" و"عدن لايف".[2]

[1]- عقيل بن محمد المقطري، مرجع سابق.

[2]- إبراهيم منشاوي، مرجع سابق.

ثالثا– الدعم الإيراني للحوثيين على المستوى الفكري:

يظهر هذا الدعم من خلال: [1]

- البعثات الطلابية: دأبت إيران منذ استقبال بدر الدين الحوثي، ومن بعده حسين الحوثي في طهران، على تقديم عدد من البعثات العلمية لعدد من الطلبة اليمنيين الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية لدراسة العقائد الاثني عشرية ونظريات الثورة الإيرانية، وتأهيلهم كدعاة في المناطق الشيعية اليمنية؛
- إنشاء المدارس والحسينيات الشيعية: في هذا الإطار أنشأت الحركة الحوثية وشيعة اليمن عددا من المدارس بدعم إيراني، والتي منها: (دار العلوم العليا، المدرسة الجعفرية، دار أحباب أهل البيت، مؤسسة دار الزهراء للإعلام الثقافي، مركز بدر العلمي، مركز الثقلين...الخ)؛
- المشاركة في إحياء المناسبات الدينية الشيعية: كعيد الغدير، يوم عشراء، إحياء ذكرى وفاة ومواليد الأئمة مثل الإمام جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلي زين العابدين، كما لوحظ أن بعض المساجد أدخلت في صيغة الآذان جملة أشهد أن "عليا ولي الله"[2].

رابعا– الدعم الإيراني للحوثيين على المستوى العسكري: ينفي الحوثيين على نحو مستمر تلقيهم أي دعم عسكري خلال الحرب الحالية، وخلافا لذلك تؤكد دول التحالف وجود مثل هذا الدعم. وفي هذا السياق تقدمت السعودية في سبتمبر 2016 برسالة إلى مجلس الأمن اتهمت فيها إيران بانتهاك قرار المجلس رقم: 2216 لعام 2015، المتضمن حظر توريد الأسلحة إلى الحوثيين وحلفائهم، فكان رد ممثل إيران في الأمم المتحدة بأنها افتراءات بحتة وباطلة، وأكدت على ذلك في رد مماثل على رسالة تقدمت بها الإمارات إلى الأمين العام في شهر أكتوبر 2016 تضمنت إتهام إيران بانتهاك قرار الحظر.[3]

وحول مدى إمكانية حدوث تدخل إيراني مباشر في اليمن، يستبعد الأستاذ فيصل الحذيفي (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحديدة) تدخلا عسكريا إيرانيا مباشرا في الحرب اليمنية، فهو يعتبر التصريحات الإيرانية ذات أهداف معنوية في دعم حلفائهم داخل اليمن.

نجد نفس التوجه للأستاذ عبد الله الشايع (الأستاذ بكلية الإعلام بجامعة الملك عبد العزيز بجدة)، الذي يؤكد أن إيران لا تجرؤ على التدخل المباشر في الحرب اليمنية لعدة أسباب: الأول أن اعتمادها

[1]– المرجع نفسه.

[2]–عقيل بن محمد المقطري، مرجع سابق.

[3]– علي ذهب ، "**قوة الحوثيين العسكرية: القدرات والاستراتيجيات**"، تقرير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2018)، ص8.

الأساسي على الحرب بالوكالة، والثاني الحرب النفسية باستخدام الآلة الإعلامية. ويوضح الأستاذ الشايع بأنه " لو تدخلت إيران في اليمن مباشرة فهذا يعني إقرارا منها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهذا ما تنكره إيران دائما".

وحسب الأستاذ عدنان هاشم (يرأس مركز "ساس" للبحوث ودراسة السياسات)، إن "إيران داخلة في الصراع اليمني بشكل مباشر، وإن كان من دون وجود قوات فعلية، إيران هي الدولة الوحيدة، عبر تاريخ السياسة الدولية الحديثة، التي تعتمد في توسعاتها على المليشيا وليس على الجيوش النظامية وهذا سبب التوتر، وهو ما يقلل الخسائر في الأرواح لديها، لكن مع احتقان الأوضاع مع السعودية ستفكر إيران بإيجاد طريقة لإيصال ذخيرة وأسلحة نوعية للحوثيين إضافة إلى خبراء إلى اليمن"، وأكد الأستاذ عدنان هاشم أن إرسال إيران كتائب للقتال إلى اليمن كما سوريا والعراق صعب للغاية؛ لأن اليمن يبعد 600 كم عن إيران ولن تستطيع إيصال أي قوة رغم رغبتها في ذلك، لذلك سيكتفي الإيرانيون بإرسال المال وإيجاد طرق أكثر سهولة لتهريب السلاح، حتى تطول المعركة أكثر لاستنزاف السعودية".[1]

بذلك تعد إيران عنصر صعب في المعادلة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، كونها نجحت أولا في تسخير الاستراتيجية والسياسة بخدمة "الجيوبوليتيك الشيعي"في الشرق الأوسط، وثانيا في توظيف أطراف إقليمية غير دولتية في خدمة استراتيجيتها الإقليمية الساعية إلى إنشاء كيانات طائفية موالية لها متجاوزة للحدود القومية، تمتد من إيران إلى لبنان ويشمل العراق وسوريا، أي شيء مماثل لإمبراطورية فارسية منبعثة من جديد، لكن هذه المرة بقسمات توحيدية خاصة، تستند إلى كل من المذهبية الطائفية والولاء للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية، وهذا السيناريو يثير القلق الشديد لدى جيران إيران، ويدفع المملكة العربية السعودية، وآخرين أحيانا، إلى إبداء الالتزام بمنع تحقيقه.[2]

[1]– "**إيران واليمن.. الجغرافية والسعودية حاجزان أمام دور عسكري مباشر**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A5%D9%8A%D8%B1، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/12/10.

[2]– فراس الياس، مرجع سابق، ص 117.

المبحث الثالث: انعكاسات تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وتهديد أمن الممرات البحرية على أمن دول الخليج العربي

تشكل الأزمة اليمنية منذ العام 2011 مصدر تهديد لأمن دول الخليج العربي، إذ يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية والقرصنة البحرية، الأمر الذي دفع دول المنظومة الخليجية للقيام بالتدخل العسكري بغرض إدارة هذه الأزمة والتصدي لهذه التهديدات.

لذا نحاول في هذا المبحث رصد تأثير الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي، من حيث تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في اليمن وتهديد أمن الممرات البحرية.

المطلب الأول: تنامي نشاط الجماعات الإرهابية

يعد اليمن أكثر الدول تضررا بالإرهاب، ويرجع ذلك إلى أن اليمن تاريخيا شكل وجهه رئيسية لكل المذاهب والأديان والحركات الدينية لما تتمتع به من خصائص سواء على المستوى الجغرافي المتمثل في صعوبة التضاريس أو من ناحية التركيبة الاجتماعية التي تتسم بالقبلية القابلة للتجنيد والانقسام. مما جعل اليمن وجهة لكل الحركات المتمردة،[1]خصوصا وأن الجماعات الإرهابية تنشأ بشكل خاص في المناطق التي تتزايد بها النزاعات الداخلية، فغياب الأمن يعد أحد أهم العناصر المؤثرة في نشأة تلك الجماعات وتغلغلها، إضافة إلى ذلك تتميز الطبيعة الجغرافية لليمن بالعديد من المميزات التي قد تستخدمها الجماعات الإرهابية في نشر أفكارها.[2]

[1]– صالح ناصر جعشان، مرجع سابق، ص159.

[2]– مصطفى صلاح، مرجع سابق.

الفرع الأول: التنظيمات الإرهابية المتواجدة في اليمن

أولا – تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية:

ينطلق تنظيم القاعدة من نظرة فلسفية، مفادها أن الجهاد الغاية من الوجود وأنه سنة ربانية لا تكتمل الحياة إلا به،[1]وقد استشهد التنظيم بالأدلة الشرعية الداعية لإخراج الكفار من جزيرة العرب ووجوب الجهاد حتى يخرج المشركون من جزيرة العرب،[2] علما أن تنظيم القاعدة ظهر في شبه الجزيرة العربية أوائل عام 2009 كتكتل للعناصر المستقلة عن تنظيم القاعدة والناشطة في اليمن والمملكة العربية السعودية بينما شارك الكيان السابق لتنظيم القاعدة في اليمن الذي كان يسمي نفسه تنظيم القاعدة في اليمن في عدة هجمات محلية بما فيها الهجوم الانتحاري ضد السياح الإسبان والهجوم على كل من السفارتين الإيطالية والأمريكية اتسع حجم نشاطات القاعدة ونطاقها في اليمن مع تشكيل القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وبالفعل بعد سنوات قليلة من تشكله أعلن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مسؤوليته عن عدة محاولات لتنفيذ هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر في مجلة القاعدة باللغة الانجليزية باسم (Inspire) ومجموعة من الهجمات ضد الحكومة اليمنية والهجمات ضد مكاتب مجلة (تشارلي إيبدو – Charlie Hebdo) في باريس عام 2015.

عند اندلاع الحرب في اليمن بدأ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بالاستلاء على الأراضي والمحافظات الجنوبية، وكانت المكلا عاصمة محافظة حضر موت والميناء هم الأكثر أهمية وأول ما استولى عليه مقاتلو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في نسيان أبريل 2015، ثم استولوا بعدها على محافظة أبين، ورغم استمرار تنظيم القاعدة في أحكام السيطرة على حسابات كبيرة من الأراضي جنوب اليمن، وقادت القوات الإماراتية قوة من حوالي 10.000 مقاتل يمني لاستعادة السيطرة على المكلا من تنظيم القاعدة في أفريل 2016.[3]

[1]– سعيد علي عبيد الجمحي، **تنظيم القاعدة النشأة... الخلفية الفكرية ..الامتداد: اليمن نموذجا** (القاهرة: مكتبة مدبولي،2008)، ص 153.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 283– 284.

[3]– Eric Robinson and others, op.cit,pp 9- 10.

ثانيا- تنظيم الدولة الاسلامية:

أعلن تنظيم الدولة الاسلامية في شهر نوفمبر 2014 عن توسيع رقعة الدولة الاسلامية في عدة بلدان بما فيها اليمن، وتجد الإشارة إلى أن الكثير من هؤلاء المقاتلين منشقين عن تنظيم شبه الجزيرة العربية، وفي مارس 2015 شن المقاتلون التابعون لتنظيم "الدولة الاسلامية" هجوما على صنعاء التي كانت تحت سيطرة الحوثيين في ذلك الوقت مما أودى بحياة 140 مصل في مساجد توصف بأنها موالية للحوثيين وبعدها شنت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية هجمات ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس هادي، بما فيها السيارات المفخخة والإعدامات الوحشية المصورة والمنشورة كأداة دعاية لتنظيم الدولة الإسلامية.

لايزال الجدل دائر حول قوة تنظيم الدولة الإسلامية حيث أشارت تقارير حديثة إلى أن التنظيم واجه صعوبة في أحكام قبضته على اليمن بسبب الانشقاقات عالية المستوى عن طريق التنظيم وأشارت تقارير أخرى إلى أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يكتسب قوة وفي طريقه كي يصبح أكثر خطورة، خصوصا بعد تنظيم هجوم على قاعدة عسكرية في عدن في ماي 2016 الذي أودى بحياة 45 مجندا عن أنه يجب أخذ تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن على محمل الجد نظرا لعنفه ودمويته على الأقل.[1]

الفرع الثاني: تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية في اليمن

يشكل تصاعد التنظيمات الإرهابية المتواجدة في اليمن تهديد خطيرا على أمن دول الخليج العربي واستقرارها، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن تنظيم القاعدة وإن كان قيادته مستقرة في اليمن إلا أن دلالة الاسم الذي اختاره لنفسه "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" تشير إلى أن منطقة الخليج العربي تدخل في دائرة استهدافه، وأن خطورته لا تقتصر على اليمن وحده، كما أن القاعدة تتبنى أيديولوجية متطرفة تستهدف إقامة إمارة إسلامية كبيرة تضم منطقة شبه الجزيرة العربية، كما أنها تولي أهمية خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي، لاعتبارات عدة بسبب موقعها الجغرافي، وحجم الثروات والموارد الهائلة فيها، والتي قد تساعدها على تنفيذ مخططاتها العالمية، لهذا فإن الأوضاع في اليمن، وما تتيحه من فرص لتنامي نفوذ تنظيم القاعدة، تمثل تهديدا لأمن دول مجلس التعاون.[2]

ولا شك أن هذا الوضع الخطير في اليمن، سيؤدي بالضرورة إلى تعميق مشكلة ومخاطر الإرهاب التي لا تنضب في المنطقة منذ بداية الأزمة اليمنية، وذلك بزيادة أماكن التوتر والصراع من ناحية، وجذب

[1]- Ibid, p 10.

[2]- يوسف جمعة الحداد ، مرجع سابق، ص ص 49- 50.

الجماعات الإرهابية (الجهاديين هذه الظاهرة الدخيلة التي صاحبت ميلاد تنظيم داعش) من ناحية أخرى، ومن هنا تكمن الخطورة الحقيقية للأزمة، إذا ما توحدت تلك التنظيمات الإرهابية جميعها تحت راية وغاية واحدة (الخلافة الإسلامية)، مما ينذر بتداعيات وخيمة تهدد أمن دول المنطقة.[1]

إذ يستغل تنظيم القاعدة الفراغ السياسي وحالة الهشاشة التي يمر بها أي نظام، وينطبق هذا الحال على الوضع في اليمن، كون فترة الضعف والهشاشة والصراع السياسي والفراغ الدستوري والحروب تمثل كلها عوامل محفزة لتنامي نشاط تنظيم القاعدة.

فقد استغل تنظيم القاعدة في اليمن الظروف والأوضاع في البلاد في تعزيز نفوذه مستفيدا من التطورات السياسية والأمنية، حيث أتاحت أزمة الحوثيين بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 فرصة للقاعدة للعودة إلى واجهة الأحداث وممارسة أنشطته الإرهابية في ظل غياب الدولة اليمنية وقبضتها الأمنية، بل إن التنظيم يحاول الظهور بمظهر المدافع عن أهل السنة في مواجهة الحوثيين الشيعة، إذ أعلنت "القاعدة" نقل المعركة إلى العاصمة صنعاء لمواجهة الحوثيين.

كما تشير بعض التقارير إلى أن كثيرا من المقاتلين التابعين للتنظيم قد وصلوا إلى صنعاء للمشاركة في القتال من أجل الدفاع عن "أهل السنة"، ما جعل اليمن ساحة لتصفية الخلافات العقائدية. وفي هذا السياق يعتقد العديد من المحللون أن غياب الدولة اليمنية، خاصة بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة والمقرات الرئيسية للحكومة اليمنية، وانشغال الجيش الحكومي بالأوضاع الداخلية، حيث استغل التنظيم هذه الاضطرابات في تعظيم نفوذه في المناطق التي يسيطر عليها في العديد من المدن اليمنية، خاصة في المحافظات الجنوبية، ما أوجد له قاعدة للانطلاق، وأماكن للتدريب والتجنيد.[2]

[1]– مصطفى صلاح، مرجع سابق.

[2]– يوسف جمعة الحداد، مرجع سابق، ص ص 46 – 47.

الفرع الثالث: البعد العقائدي في الصراع بين القاعدة والحوثيين

أخذ الصراع بين تنظيم القاعدة والحوثيين بعدا مذهبيا، حيث استغلت القاعدة الوضع، من خلال محاولة الظهور بمظهر المدافع عن أهل السنة ضد الحوثيين الشيعة، ومن هنا فقد أضحى التنظيم يقاتل على جبهتين في اليمن: جبهة ضد الحوثيين، والأخرى ضد الجيش اليمني. ولا شك في أن هذا الوضع الخطير في اليمن سيؤدي بالضرورة إلى تعميق وتعقيد مشكلة ومخاطر الإرهاب التي لا تنضب في المنطقة خصوصا بعد الحراك العربي، وذلك بزيادة أماكن التوتر والصراع من ناحية، وجذب الجهاديين من ناحية أخرى، الأمر الذي ينذر بتحول اليمن لبؤرة جاذبة للجهاديين، ولاسيما أن تنظيم القاعدة قد أعلن صراحة أنه يخوض الحرب ضد الشيعة للدفاع عن أهل السنة في اليمن. وبحسب بعض المحللين أن هذا الخطاب الطائفي من قبل القاعدة قد يستدعي الجهاديين من خارج اليمن للمشاركة في القتال ضد الحوثيين، ما سيجعل اليمن بؤرة جاذبة للإرهاب، ما ينذر بتصاعد العنف الطائفي والمذهبي في اليمن ويهدد بتحول المنطقة بأكملها إلى مزيد من التوترات الطائفية في ظل وجود بؤر صراع طائفية بالشمال في العراق وجنوبية في اليمن، فدخول تنظيم القاعدة إلى خط الصراع في اليمن يزيد من تعقيد الوضع باعتبار أن القوى الناشطة بقوة السلاح في اليمن متضاربة في الأهداف مع بعضها البعض، وتعيش حالة معقدة من الصراع.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الأوضاع الأمنية في اليمن تشكل فرصة لتنظيم القاعدة لتعزيز نفوذه ووجوده، حيث يستغل التنظيم حالة الفوضى وغياب الدولة اليمنية بسبب الحرب الداخلية مع الحوثيين، وحالة الفراغ الأمني في التمدد إلى العديد من المناطق اليمنية، خصوصا وأن التنظيم لديه رؤية جيوبوليتيكية خاصة لليمن، فموقع الدولة الجغرافي وما يتميز هذا الموقع من طبيعة جبلية حصينة تجعل منه قلعة طبيعية منيعة يمكن أن تختبئ فيها عناصر التنظيمات المتطرفة. كما أن هذا الموقع يمثل أهمية استثنائية بالنسبة إلى جميع دول الخليج العربي، فاليمن يمتلك حدودا مفتوحة تزيد على أربعة آلاف كم، وسواحل بحرية تزيد على ثلاثة آلاف كم، وتتحكم بواحدة من أهم البوابات البحرية وهو مضيق باب المندب، وهو أيضا عامل انتشار السلاح نظرا إلى التقاليد القبلية، إضافة إلى العامل الديني المرتبط باليمن، حيث تمثل كلها بنظر تنظيم "القاعدة" عوامل أساسية ليكون اليمن منطلقا وقاعدة للجهاد والانطلاق إلى باقي دول الخليج في الجزيرة العربية.[1]

[1]– المرجع نفسه، ص ص 46– 47.

المطلب الثاني: الأزمة اليمنية وتهديد أمن الممرات البحرية

شكلت قضية المخاطر والتهديدات للمضايق الاستراتيجية البحرية وكذلك أمن الممرات الملاحية، أحد أهم قضايا الأمن القومي العربي الشامل– بشكل عام والخليجي بشكل خاص – في أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية، حيث زادت الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي مع حقبة النفط، وإيصاله من منابعه في الشرق وخاصة الخليج العربي، إلى أسواقه في الغرب الأوروبي والأمريكي وأيضا الآسيوي، عبر العديد من الممرات الاستراتيجية الطبيعية في الوطن العربي.

ولكن باتت تلك الممرات مهددة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، مما يضر بالأمن القومي العربي. وتراوحت تلك التهديدات لإغلاق تلك الممرات، سواء عسكريا، أو بإغراق السفن عمدا أو بأعمال إرهابية أو بالهجرات غير المشروعة مما يعيق انسيابية الملاحة عبر المضايق، بالإضافة إلى التهديد الإيراني للحقول المشتركة مع معظم دول الخليج العربي.

وقد شكلت الأزمة اليمنية منذ العام 2011 مصدر تهديد للمصالح الدولية في المنطقة، لاسيما على صعيد سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب، الأمر الذي دفع (دول الخليج العربي) للقيام بدور فاعل في إدارة هذا الأزمة .

وذلك بالنظر إلى تعقيدات الأوضاع اليمنية وتنافس المشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية في اليمن، التي حالت دون تسوية الأزمة، بل أدت إلى اتساع نطاقها وبطريقة أفضت إلى تراجع الدور الدولي لصالح الدور الإقليمي العربي، الذي اضطلع بمهمة التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، فيما يعرف بعملية "عاصفة الحزم".[1]

[1]– عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، "**الدور الدولي تجاه اليمن**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015)، ص79.

الفرع الأول: أهمية الموقع البحري لليمن

إن موقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث فتأخذ حيزا كبيرا من سياسات وحسابات القوى الأخرى، أو قد يجعلها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات والاهتمامات الدولية،[1] وفي إطار هذه الاعتبارات يأتي تناول محددات الموقع البحري لليمن وعلاقته بالتداعيات الأمنية للأزمة:

تقع اليمن التي تبلغ مساحتها الاجمالية 527970 كم^{2}على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية،[2] نحو ألفي كيلومتر هي الحدود التي يشترك فيها اليمن مع السعودية من الشمال، بينما تحد اليمن من جهة الشرق سلطنة عمان، وتشترك الدولتان بحدود يبلغ طولها 288 كيلومترا.على مسافة قدرها 2500 كيلومترا تمتد الجبهة البحرية لليمن، وتطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب، فموقع اليمن البحري إضافة إلى تكونه من جبهتين مائيتين، يتميز بإطلالته على مضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب. إذ يمر عبر باب المندب يوميا ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته (4%) من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره خمسة وعشرون ألف سفينة سنويا، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر حوالي(10%) من الشحنات التجارية العالمية.

هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية، ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزره البحرية في مياهه الإقليمية على امتداد بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر.[3]وبذلك موقع اليمن الجغرافي المهم والاستراتيجي يجعل منه ساحة صراع محلي ودولي، ويجعل من الجهة المسيطرة لاعبا أساسيا في المنطقة، ويعطيه القدرة على التحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم.[4]

---

[1]– جهادة عودة، مرجع سابق، ص 508.

[2]–عبد الملك حسن الخولاني، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية انموذج المملكة العربية السعودية**"، مذكرة ماجستير (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010)، ص46.

[3]– أحمد عبد اله،" **أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع المحلي–الإقليمي–الدولي**"، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.almayadeen.net/news/701715 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/09/11.

[4]– المرجع نفسه.

خريطة04: توضح الموقع الاستراتيجي لمضيق باب المندب

المصدر: **"باب المندب.. خريطة الصراع العالمي والإقليمي للسيطرة على أهم منفذ استراتيجي عالمي"**، عبر الرابط الإلكتروني: https://adennews.net/100447 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

يلاحظ من الخريطة أهمية المضيق، بالتالي لا شك أن أمن باب المندب بالنسبة لدول الخليج العربي مهم جدا، فهو منفذها على أسواق النفط الأوروبية والأميركية، ومن ناحية أخرى فإن تهديد أمنه في ظل الأزمة اليمنية يأتي من الحوثيين المدعومين من إيران، الذي يمثل عامل قلق بالنسبة لدول الخليج العربي.

الفرع الثاني: أثر الأزمة اليمنية على أمن الممرات المائية

يبرز أثر الأزمة الداخلية اليمنية على أمن الامدادات الطاقوية في مضيق باب المندب انطلاقا من معضلة غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي، وهي الصفة المميزة للعديد من دول المشرق العربي هذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة اللازمة لديمومة النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى وسيطرة جغرافيتها على اثنين من أهم المضايق البحرية (هرمز وباب المندب) المسؤولة عن تصدير أكبر كم من منتجات الطاقة (النفط والغاز) إلى تلك الدول الصناعية الكبرى .

وقد جاءت أزمة اليمن بأبعادها الداخلية والخارجية التي تراكمت فيها الكثير من العوامل المركبة كغياب الأمن والاستقرار السياسي ونشاط التنظيمات الإرهابية في الساحة اليمنية، وانعكاسات التنافس الإقليمي على الواقع الداخلي في اليمن، كما أن بروز النزعات الانفصالية الجنوبية جعلت اليمن مثقل بالتحديات، ثم جاء تمدد مكون اجتماعي وسياسي (حركة انصار الله) على حساب الجغرافية السياسية لليمن ووصله إلى الساحل اليمني وتهديدها للملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب المرتبط أساسا بمعادلة أمن امدادات الطاقة العالمية.

فبعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ومحاولتهم التمدد نحو الجنوب للوصول إلى عدن بوابة مضيق المتحكم بممرات النقل البحري، استدعى ذلك تدخل دول الخليج العربي في محاولة منها للتصدي لهذا التمدد.[1] وبالتالي يمكن تحديد أبرز التهديدات التي تطرحها الأزمة اليمنية على أمن المرارات المائية في الآتي:

أولا: خطر عودة القرصنة وتهديدها لأمن الملاحة البحرية

استطاع القراصنة توسيع رقعة أنشطتهم من خلال استخدام سفنهم الأساسية أو اختطاف سفن يستخدمونها لمهاجمة سفن أخرى، السفن الأساسية تكون أكبر وأكثر متانة وتتيح لهم الإبحار إلى مناطق أبعد من سواحل الصومال ونظرا إلى اتساع المنطقة التي أصبحت معرضة لهجمات القراصنة، فقد تم توسيع

[1]- خالد أحمد الاسمر، **جيو سياسة المضايق البحرية .. وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة حالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب 2003- 2018** (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص ص 291 – 292.

الحدود التي تعد رسميا عالية المخاطر في أبريل 2011 لتشمل بحر العرب بأكمله جزءا كبيرا من المحيط الهندي.[1]

إن تهديد ظاهرة القرصنة البحرية بالمنطقة بعد غياب الدولة اليمنية وسيطرة جماعة الحوثيين المسلحة على مناطق عدة في اليمن، حيث ازدادت هذه المخاوف بعد هجوم قراصنة على ناقلة نفط كويتية في خليج عدن، في شهر فبراير 2015.

ويعتقد بعض المحللون والخبراء المختصين أن عودة ظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن، تهدد خطوط الملاحة العالمية، وسلامة الأمن البحري في المنطقة، كما يعرض نحو 16 ألف سفينة تجارية تعبر كل سنة في مضيق باب المندب، الواقع بين خليج عدن والبحر الأحمر، لتهديد القراصنة، فضلا عن استهداف نحو (30%) من النفط الخام العالمي، الذي يستخدم هذا المسار البحري.[2]

الأمر الآخر الذي يمثل عامل قلق هو أنه في حال عودة القرصنة البحرية في خليج عدن، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين بالنسبة إلى شركات الشحن، وهو ما قد يدفع بعض الشركات إلى تحويل سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما قد يؤثر سلبيا في إيرادات قناة السويس المصرية ويهدد الأمن القومي المصري بشكل أو بآخر، وأثارت سيطرة جماعة الحوثي على السلطة في اليمن، مخاوف بشأن احتمال سقوط مضيق باب المندب تحت سيطرة المسلحين، وهو الذي تشحن منه يوميا نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط في اتجاه أوروبا والولايات المتحدة.

وحسب تقارير دولية، فإن ظاهرة القرصنة تكبد الاقتصاد العالمي خسائر بنحو 18 مليار دولار سنويا، إذ تضطر شركات الشحن إلى تغيير طرق التجارة ودفع مبالغ أكبر مقابل الوقود وأقساط التأمين، لكن هناك من يرى أن عودة القرصنة إلى خليج عدن وباب المندب تبدو أمرا صعبا، لأن هناك اهتماما إقليميا ودوليا بهذا الخطر المحتمل، كما توجد في خليج عدن قوات أمريكية وفرنسية وتركية وإيرانية في إطار تحالف دولي لمحاربة القرصنة.[3]

---

[1]– روبرت هايوود و روبرتا سبيفاك، **القرصنة البحرية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص 27– 28.

[2]– فاروق الكمالي، "**الملاحة الدولية في خطر... القراصنة يحومون حول باب المندب**"، 6 أبريل 2017، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/4/6/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/09/22.

[3]– يوسف جمعة الحداد، مرجع سابق، ص51.

ثانيا: خطر إغلاق مضيق باب المندب

تعد الممرات المائية إحدى أدوات فرض النفوذ من النواحي العسكرية والجغرافية والاستراتيجية والتجارية في العالم، وبإمكان من يسيطر على مضيق مائي ما أو قناة بحرية تهديد مصالح دول وإيقاف تجارة أخرى. ولطالما كانت الممرات المائية سببا في اندلاع حروب أو حدوث توترات وتصعيد، وفرض عقوبات بين الدول، بغية الحفاظ على مكاسب معينة، أو بحثا عن المزيد من النفوذ والتوسع في المجال الاستراتيجي والأمني.

يعتبر مضيق باب المندب من الممرات الملاحية الدولية، كما يعد أحد أهم شرايين التحكم في العديد من مجريات الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية اليمنية، وأن النزاع عليه سيؤدي بطبيعة الحال إلى تهديد أمن المنطقة العربية الإقليمي.[1]

وتبرز أهمية باب المندب بالنسبة لإيران كونه يعتبر من أهم الممرات العالمية وأكثرها عبورا للسفن كونه يربط بين البحر الأحمر، خليج عدن والمحيط الأطلسي، وتمر من خلاله 25 ألف سفينة سنويا تمثل حوالي (10%) من قيمة الملاحة العالمية، ومن هنا سيكون للتهديد بغلقه نتائج سلبية فيما يتعلق بالتجارة العالمية، كما سيؤثر على أسعار النفط وتعطيل مصالح دول الإقليم والعالم.[2]

تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول تأثرا في حال تنفيذ إيران لتهديدها بإغلاق مضيق باب المندب، حيث أوقفت السعودية مرور ناقلات النفط التابعة لها عبر مضيق باب المندب حتى يصبح الوضع أكثر أمنا، وذلك على خلفية استهداف ميليشيات الحوثي حاملة نفط سعودية.

وقد هدد الحوثيون في وقت سابق بإغلاق باب المندب لإجبار التحالف الدولي علي إيقاف غاراته الجوية على اليمن، كما هدد زعيم الحوثيين "محمد علي" بأن القوة البحرية للحركة لديها القدرة على الوصول لأعلى البحار والموانئ السعودية.

في هذا السياق حاول الحوثيون استهداف الناقلات، حيث تعرضت (في يناير 2017) ناقلة سعودية كانت تقوم بدورية قرب ميناء الحديدة غرب اليمن لهجوم مسلح من قبل نفس الجماعة، مما أسفر عن مقتل أثنين من طاقم السفينة وإصابة ثلاثة أخرين. وأعلنت القوات الإماراتية العاملة ضمن التحالف العربي في

[1]– مصطفى صلاح، مرجع سابق.

[2]– مرڤت زكريا، مرجع سابق.

ماي 2018 أنها تمكنت من تدمير زورقين كانا يهددان إحدى ناقلات النفط التجارية في البحر الأحمر، كما يمثل إغلاق باب المندب تهديد اقتصادي كبير بالنسبة لمصر، حيث تمر سفن البضائع الداخلة إلى قناة السويس من خلاله، ووجود أي عائق لعملية المرور سيؤدي لإحجام الدول والشركات العالمية عن استخدام القناة، مما سيحرم مصر من عائداتها التي تمثل مصدر هام من مصادر الدخل القومي.[1]

إن التأثير في العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربي بفعل تنامي التهديد الإيراني والحوثي المباشر والعمل على السيطرة على مضيق باب المندب، وثم تهديد حركة الملاحة في تلك البقة الاستراتيجية دفع الخليج العربي للقيام بالتدخل العسكري في إطار عمليات التحالف العربي، ومن أهم تداعياته في مجريات التأثير الإقليمي على واقع أمن الإمدادات الطاقوية في باب المندب فقد تمثل في الاستهداف الحوثي لناقلتي نفط سعوديتين بالقرب من مضيق باب المندب في25 جويلية 2018، وعن ذلك ورد في مجلة "الفورين بوليسي "الأمريكية مقال ترجمته الأستاذة منال حميد بعنوان: "هجوم باب، المندب رسالة إيرانية واستغلال سعودي" جاء فيه أن الهجوم الذي شنته مليشيات الحوثي في اليمن على ناقليتي نفط سعوديتين قرب مضيق باب المندب كان رسالة إيرانية واضحة مفادها أن إيران قادرة على إغلاق المضيق عبر وكلائها الحوثيين.

في المقابل استغل السعوديون الهجوم من خلال وقف تصدير النفط عبر مضيق باب المندب بحجة تهديد أمن إمدادات الطاقة في المضيق في محاولة منهم لتهويل الخطر الإيراني المتمثل في بجماعة الحوثيين المدعومة من إيران،[2]خصوصا وأنه قد سبق لإيران أن هددت بفرض قيود على المرور في المضيق إذا تعرضت للهجوم، وجاء ذلك تصريح قائد الحرس الثوري الإيراني وقتها محمد علي جعفري في يونيو 2008، كما هددت طهران مرة أخرى في يناير 2012 بإغلاق مضيق هرمز ردا على عقوبات أميركية وأوروبية استهدفت إيراداتها النفطية.[3]

بالرغم من أن أكبر التحديات التي تواجه مضيق هرمز هو التهديد الإيراني بإغلاقه، وما يتبع ذلك من أضرار بأمن إمدادات الطاقة العابرة لهذا المضيق، في هذا السياق أكد الكثير من المحللين على أن إيران لديها من القدرة على خلق قدر كبير من الاضطراب في مضيق هرمز، إلا أنها غير قادرة على غلق المضيق لأنه سيثير حفيظة حلفائها الأسيويين لاسيما الصين العضو الدائم في مجلس الأمن والتي تعتمد

[1]– المرجع نفسه.

[2]– خالد أحمد الاسمر، مرجع سابق، ص ص 290– 291.

[3]– محمد أفزاز، "**مضيق هرمز.. هل تؤثر تهديدات إيران على تجارة النفط بالعالم؟**"، 2019/4/25، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/25/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/12/20.

على بشكل كبير على وارداتها النفطية الإيرانية، كما سيؤدي أيضا إلى حرمانها من تصدير نفطها للخارج بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى حرمانها من وارداتها النفطية من وارداتها الاستراتيجية لاسيما المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.[1]

عموما سيترتب على إغلاق مضيق باب المندب – في حالة حدوثه – مجموعة من المخاطر السلبية، لها تأثيرات على ذات بعد دولي، لاسيما الدول الكبرى والقوي الإقليمية، وسنعرض فيما يلي لأبرز النقاط الهامة في هذا الشأن:[2]

- **الإضرار بحجم التجارة العالمية:**

سيؤدي التهديد بإغلاق مضيق باب المندب في حالة حدوثه للتأثير علي حجم التجارة العالمية، حيث يعد من أهم المضايق العالمية من الناحية الاستراتيجية، الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب. كما أن سيطرة إيران على مضيق باب المندب ستمكنها من السيطرة على مضيق هرمز وقناة السويس، وبما أن حوالي (10%) من الشحن البحري العالمي يمر عبر هذا المضيق يوميا، فأن السيطرة عليه ستمكنها من التحكم في جميع شحنات النفط العربي، ومن هنا سيكون حجم الضرر كبير ولن يقع تأثيره على الدول العربية فقط، ولكن سيطال الدول الكبرى في القارات الأربع.

تأتي هذه التخوفات بعد تأكيد نائب قائد الحرس الثوري الجنرال "حسن سلامي" أن بلاده تمتلك صواريخ باليستية مخصصة لاستهداف القطع البحرية. وأكد على ذلك فريق متقاعد من البحرية الأمريكية "جميس لونز" من خلال تأكيده على أن الحرس الثوري وحزب الله ساعدا الحوثيين على ارساء موقعي رادار خارج أثنين من الموانئ اليمنية الرئيسية في البحر الأحمر لاستعمال الصواريخ التي تعد نسخ متطورة من الصاروخ الصيني طراز سي –802 المضاد للسفن، وهو ما يؤكد جدية التهديدات الإيرانية وبالتالي، الأضرار البالغة التي ستلحق بالتجارة البحرية العالمية.

- **ارتفاع سعر النفط:**

في هذا السياق يؤكد مسؤولون بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) أن إغلاق مضيق باب المندب في حالة حدوثه سيؤدي لارتفاع أسعار النفط بين 5 دولارات و15 دولارا لكل برميل، وإعاقة وصول

[1]– لهب عطا عبد الوهاب، **دراسات في الطاقة أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية** (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2012)، ص96.

[2]– مرفت زكريا، مرجع سابق.

ناقلات النفط من الخليج الي قناة السويس، ومن هنا، ارتفاع تكاليف الشحن بإضافة 6 آلاف ميل بحري لعملية العبور، فضلا عن توقعات بوصول التكاليف الإضافية للنقل لأكثر من 45 دولار يوميا.

ويزيد من أهمية مضيق باب المندب عدد ناقلات النفط التي تمر بالمضيق يوميا، فوفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، مر عبر المضيق نحو 3.8 ملايين برميل يوميا عام 2013 أي حوالي (6.7%) من حجم تجارة النفط العالمية، وتدفق نحو 4.8 ملايين برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات النفطية عام 2016 تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا وأسيا.[1]

حاولت إيران تاريخيا لعب دور قوي من خلال القضايا الأمنية أو السيطرة على المضايق البحرية، فلديها مضيق هرمز ولكن بسبب مساحته الضيقة فأن باب المندب أهم من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لها. لذا من الواضح أنها تصيغ استراتيجيتها تجاه السيطرة على المضيقين دفعة واحدة، بما يمكنها من أن تصبح قوة إقليمية هامة على الصعيد العالمي، لاسيما فيما يتعلق بالتحكم في موارد الطاقة والتجارة الخارجية للدول الكبرى في القارات الأربع، ومن هنا قدرتها على مواجهة القوي المناوئة لها بأكثر الطرق إضرارا.[2]

بذلك تبرز هذه التهديدات ضرورة إبعاد القوات الحوثية عن جميع مناطق ساحل البحر الأحمر من أجل جعل باب المندب ومنافذه الحيوية آمنة لحركة الملاحة البحرية، خصوصا وأن الأمن البحري يعد واحدا من أكثر العوامل أهمية في أمن الطاقة في العالم، فحدوث أي اضطرابات في عمل المضايق البحرية يمكن أن يضع العالم في أزمة من الطاقة.

[1] – Georgina laud, "**Saudi Arabia V.s Yemen: Is world war 3 boiling up between Saudi, Yemen and Iran in the Red sea"**, 26/8/2018, Available Online At: https://www.express.co.uk/news/world/994556/Saudi-Arabia-vs-Yemen-world-war-3-oil-tanker-red-sea-attack-Houthi-rebels-Iran , Accessed: 17/12/2018.

[2] – مرفت زكريا، مرجع سابق.

المبحث الرابع: الأعباء الاقتصادية للحرب و تنامي التهديدات اللاتماثلية

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الأعباء الاقتصادية الناتجة التدخل العسكري لدول الخليج العربي لإدارة الأزمة اليمنية، حيث تتحمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة العبء الأكبر من تكاليف الحرب.

إضافة إلى ذلك خصص هذا المبحث لرصد مشكلة الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات التي تواجهها اليمن في ظل ظروف الحرب، والتي تعتبر من أبرز التهديدات اللا تماثلية التي ليس من السهل التعامل معها، بالنظر لما يصاحب ذلك من إفرازات ومشاكل أمنية داخلية، قد تصل تأثيراتها السلبية إلى دول الجوار الخليجي.

المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن و الأعباء المادية لدول الخليج العربي

يشكل استمرار الحرب في اليمن منذ سنوات دون أفق واضح لتسوية الأزمة سواء عبر المسارات السياسية أو الحسم العسكري استنزاف لدول التحالف العربي، حيث تستمر الخسائر المادية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الدول.

لذا سنحاول في هذه الجزئية التركيز على المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهما الدولتين البارزتين بصورة مباشرة في قيادة هذا التحالف، بما لذلك من انعكاسات سلبية كبيرة على الجانب العام لهما على المستوى المادي أو الاقتصادي.

وعلى الرغم من تكتم دول التحالف وعدم افصاحها على حجم خسائرها الاقتصادية والمادية في الحرب القائمة باليمن خلال السنوات الماضية، إلا أن هناك العديد من التقديرات التي تنشرها مراكز الأبحاث المتخصصة حول تكلفة هذه الحرب.

الفرع الأول: تداعيات الحرب على الاقتصاد السعودي

تختلف التقديرات بشأن خسائر السعودية في الحرب اليمنية التي كانت بدايتها منذ عام 2015 دون أفق واضح للحسم العسكري، لكن معظم الأرقام والتقديرات تؤكد على انعكاساتها السلبية الكبيرة على الاقتصاد السعودي، وبالتالي على الوضع الاجتماعي والسياسي. على هذا الأساس سيتم رصد بعض المؤشرات والتطرق إلى مجموعة من الدلالات الاقتصادية المنشورة ضمن التقارير الاقتصادية المختصة والتي قد تعطي صورة أولية لحجم الخسائر المالية والاقتصادية السعودية في حرب اليمن خلال الفترة المعينة، وذلك على النحو الآتي:[1]

المؤشر الأول/ تزايد نفقات الدفاع (الإنفاق العسكري) بصورة سنوية: تزايدت من 160 مليار ريال (42.7 مليار دولار) في العام 2015 إلى 190 مليار ريال (50.7 مليار دولار) في عام 2017 وإلى حوالي 210 مليار ريال (56 مليار دولار) في موازنة العام 2018، وبمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى (9.5%)، مع العلم بأن جزءا كبيرا من النفقات العسكرية ونفقات الحرب الأخرى يتم إدراجها ضمن بنود أخرى في الموازنة العامة وبعضها لا تتضمنه الموازنة.

المؤشر الثاني/ تزايد عجز الموازنة العامة: خلال السنوات الثلاث الماضية على الرغم من زيادة الإيرادات العامة بصورة كبيرة جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة العوائد المالية لتصدير النفط السعودي، فضلا عن زيادة الإيرادات الناتجة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين والمقيمين في المملكة وخفض الدعم الموجه للمشتقات النفطية والخدمات الأساسية، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة من (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى (15.8%) عام 2015 قبل أن يتراجع العجز بصورة محدودة في العامين2016 و2017 ليصل إلى (12.9%) و(9.3%) من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر الثالث/ لمواجهة الإنفاق العسكري الكبير ولتغطية عجز الموازنة العامة، لجأت السعودية إلى السحب من أصولها الخارجية: بحيث تراجعت قيمة الأصول الخارجية من 732.3 مليار دولار في عام 2014 إلى 616.3 مليار دولار عام 2015 ثم إلى 535.7 مليار دولار و496.5 مليار دولار في العامين 2016 و2017 على التوالي وبمعدل تراجع سنوي بمتوسط حوالي (12.1%).

[1]– منصور علي البشيري،" **التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع**"، تقرير(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2018)، ص ص 6– 7.

المؤشر الرابع/ لجوء المملكة إلى الدين العام لتغطية نفقاتها العسكرية وتمويل عجز الموازنة العامة بشقية المحلي والخارجي: حيث ارتفع الدين العام من 44.3 مليار ريال وبما نسبته (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 142.2 مليار ريال وبنسبة (5.8%) من الناتج المحلي عام 2015، ليواصل الارتفاع في العامين 2016 و2017 بصورة كبيرة، حيث بلغ عام 2016 حوالي 316.6 مليار ريال وبنسبة (13.1%) من الناتج المحلي وحوالي 443.3 مليار ريال وبنسبة (17.2%) عام 2017، وبذلك فإن الدين العام للملكة قد حقق نموا متوسطا خلال فترة الحرب بلغ (128%).

المؤشر الخامس/ استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي: تستنزف الخسائر العسكرية في اليمن احتياطي الدولة من النقد الأجنبي بشكل غير مسبوق، إذ انخفض إلى 487 مليارا في يوليو 2017 بعد أن كان 737 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2014،[1]

إذن يتضح من المؤشرات السابقة أن الاستنزاف المستمر في الحد الجنوبي للسعودية أو في اليمن نفسه رفع بشكل كبير من موازنة التسلح السعودية وجعلها الزبون الأول عالميا، حيث أبرمت صفقة شراء أسلحة (في عام 2017) مع واشنطن بقيمة 100 مليار دولار، وصفقات أخرى مع فرنسا وألمانيا والصين وروسيا.

اعتمدت المملكة على الاقتراض في خطوة نادرة وعلى رفع الضرائب والأداءات والأسعار والرسوم على العمالة الوافدة، مما أدى إلى متغيرات غير مسبوقة في الحالة الاجتماعية التي ارتبطت أيضا بتحولات دينية وسياسية، وقد ورد في مجلة التايمز البريطانية (The Times) إلى تقدير تكلفة الحرب بنحو 200 مليون دولار يوميا أي 72 مليار دولار سنويا و216 مليار دولار في ثلاث سنوات، تشير مصادر أخرى إلى أن المبلغ أكبر بكثير، وتقدره فورين بوليسي(Foreign Policy) بنحو 725 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى فقط منها الصفقات العسكرية للمملكة.

وتشير التقديرات إلى أن النفقات العسكرية تبلغ 83 مليار دولار من الموازنة العامة المقدرة بنحو 261 مليار دولار عام 2018، أي ثلثها، بينما يقدر العجز المتوقع بنحو 52 مليار دولار.[2]

[1]– زهير حمداني، "**بالدولار.. خسائر السعودية بحرب اليمن في عامها الرابع**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/27/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88 ، تم الاطلاع بتاريخ: 29/01/ 2020 .

[2]– المرجع نفسه.

جدول 07: يوضح التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن على الموازنة العامة السعودية

تكلفة الحرب في اليمن وانعكاسها على الموازنة العامة	
صاروخ الباتريوت	3 ملايين دولار
الطائرات المشاركة بالحرب	230 مليون دولار شهريا
قمرين صناعيين لاغراض عسكرية	5.5 مليار جدول خلال 3 سنوات
صفقة شراء اسلحة	بقيمة 100 مليار دولار
النفقات العسكرية	83 مليار دولار من الموازنة العامة اي ما يقارب ثلثها
عجز الموازنة العامة	61.3 مليار دولار ضمن ميزانيتها لسنة 2017 52.مليار دولار ضمن ميزانيتها لسنة 2018

المصدر: زهير حمداني، "**قوات سعودية ترد بالمدفعية على الحوثيين عبر الحدود**"، **عبر الرابط الإلكتروني:** https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/10/11. و"**موازنة السعودية 2018... الأكبر في تاريخها**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.cnbcarabia.com/news/view/36144 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/10/11.

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول ارتفاع التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن على الموازنة العامة السعودية، بالتالي إن استمرار الحرب في اليمن وزيادة نفقات التسلح في دول الخليج العربي وبقاء أسعار النفط منخفضة ستزيد من التأثيرات السلبية على اقتصاديات واحتياطات الصناديق السيادية في هذه الدول.

وفي هذا السياق يعتقد الأستاذ والباحث الاقتصادي عبد الحافظ الصاوي: "أن الحرب تركت تأثيرات سلبية على الملاءة المالية ** لكلا الطرفين (السعودية وإيران)، وهو ما يظهر في وضع المملكة بشكل كبير، إذ تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي ليكون دون حاجز الـ500 مليار دولار، نهاية أغسطس 2017، إضافة لإقدام السعودية على الاستدانة الخارجية عبر إصدار سندات بنحو 12.5 مليار دولار بالسوق الدولية." من جهة أخرى، يؤكد الأستاذ الصاوي أن الحرب خلقت حالة من ارتفاع تكلفة شراء السلاح من قبل جميع أطراف الصراع في اليمن.

ويربط المختص الاقتصادي أيضا بين حالة عدم الاستقرار في المنطقة، التي خلقتها الحرب، وبين هروب الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية. ويضيف "أنه لا يخفى على أحد حالة الخروج لرؤوس الأموال من منطقة الخليج خلال الفترة الماضية، حتى ولو على مستوى الاستخدام الشخصي وتكاليف الإقامة في الخارج، فتركيا على سبيل المثال تشهد إقبالا من قبل الخليجيين لشراء العقارات وإنشاء شركات ومؤسسات اقتصادية، وإن كانت في إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة." كما يؤكد الباحث الاقتصادي أن استمرار

** الملاءة المالية (Financial Solvency) تسمى أيضا "القدرة على السداد"، وهي مصطلح اقتصادي يشير إلى القدرة على الوفاء بالالتزامات النقدية المطلوب سدادها في مواعيد استحقاقها.

الحرب في اليمن يضعف جميع المشاركين فيها على الصعيد الاقتصادي، كما أنه يقوض الدور الإقليمي لهذه الدول من خلال استنزاف ثرواتها لصالح أطراف أخرى في المنطقة[1].ويزيد الأمر سوءا بتزايد التوقعات بتراجع معدلات النمو في السعودية صاحبة أكبر اقتصاد عربي، ويزيد من التبعات السلبية على الاقتصاديات المذكورة ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عن المشاريع طويلة الأمد وتراجع السياحة وارتفاع تكاليف النقل والتأمين والخدمات الأخرى.

جدول08: يوضح التداعيات السلبية للحرب اليمنية على الاقتصاد السعودي

مؤشرات تأثير الحرب على الاقتصاد السعودي		قيمة التكلفة والنفقات
المؤشر الاول	رفع قيمة إنفاقها العسكري	رفعت السعودية قيمة إنفاقها العسكري في العام 2015 إلى 82.2 مليار دولار، بعد أن كان قد بلغ في 2013، 59.6 مليار دولار فقط.
المؤشر الثاني	تراجع احتياطي النقد الأجنبي	تراجع احتياطي النقد الأجنبي لدى المملكة بشكل غير مسبوق؛ فبعد أن كان 737 مليار دولار في 2014، انخفض إلى 487 مليار في يوليو 2017.
المؤشر الثالث	لجوء المملكة إلى الدَّيْن العام لتغطية نفقاتها	تسارع وتيرة لجوء الحكومة إلى أسواق الدين خلال عامي 2015 و2016. أعلنت وزارة المالية السعودية، في أغسطس 2017، أن الدين العام للدولة بلغ 91 مليار دولار، تضاف إليه صكوك محلية طرحتها المملكة خلال سبتمبر وأكتوبر من العام ذاته، بقيمة 9.9 مليارات دولار، وسندات دولية بقيمة 12.5 مليار دولار، ليقفز بذلك حجم الدين السعودي إلى 113.4 مليار دولار.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى : حنين ياسين،" **تحديات قاسية قد توصل الاقتصاد الأقوى عربياً إلى حافة الهاوية**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/10/01. و"**الصراعات والحروب تكبد اقتصادات 8 دول عربية 500 مليار دولار.. كم نصيب الأردن منها؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://alsaa.net/article-33547 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/10/01.

نلاحظ من خلال المؤشرات الواردة في الجدول أن تكاليف الحرب في اليمن كان لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد السعودي نتيجة لتمويل الحرب وتغطية نفقات التسلح، حيث تتحمل السعودية بشكل أساسي تكاليف الحرب كونها تقود التحالف العربي، ويدخل ضمن نفقات الحرب أيضا المساعدات والتعويضات التي تقدمها السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان أخرى لقاء مشاركتها في العمليات العسكرية للتحالف.

[1]-"**في عامها الرابع.. كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://alkhaleejonline.net ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/20.

الفرع الثاني: تداعيات الحرب على الاقتصاد الإماراتي

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فنظرا لصغر حجم مشاركتها في الحرب على اليمن مقارنة بالمشاركة السعودية سواء من حيث عدد الطائرات المقاتلة أو من حيث القوات البرية واعتمادها بصورة شبه كلية على القوات اليمنية الموالية لها تحت اسم الأحزمة الأمنية أو النخب المناطقية التي أنشأتها في المحافظات الجنوبية من اليمن والمقدرة بحوالي 35 ألف مجند، فقد حد هذا الأمر من خسائرها البشرية والمالية في هذه الحرب مقارنة بالخسائر السعودية، حيث تشير بعض المصادر إلى أن الخسائر في الجانب الاقتصادي تشير بعض التقديرات إلى أن الإمارات تنفق قرابة 1.3 مليار دولار على تدخلها في اليمن شهريا وبما يساوي 16 مليار دولار سنويا وحوالي 55 مليار دولار خلال سنوات الحرب.

من ناحية أخرى، ترى بعض التقارير والدراسات أن خسائر الإمارات أكبر بكثير مما ورد أعلاه مستندة في ذلك إلى عدد من المؤشرات في جانب السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية، وعلى رأسها: قيام السلطات الاتحادية برفع معدل الضرائب والرسوم على الخدمات في الإمارات على المواطنين والمقيمين وإزالة الدعم عن بعض السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة وأهمها المشتقات النفطية، إلى جانب لجوء الإمارات إلى الصندوق السيادي للدولة لتغطية نفقاتها في اليمن وسد عجز الموازنة، بحيث تراجعت أصول الصندوق قرابة 30 مليار دولار نهاية عام 2015، كما أنها خفضت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية من 200 مليار دولار إلى 66 مليار دولار فقط منتصف عام 2017.[1]

فالحرب في اليمن، تعد واحدة من أبرز القضايا التي تهدد رخاء شعوب المنطقة الخليجية المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي، ومن المعلوم أن الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من أبرز الدول الموجودة ضمن هذا التحالف، بذلك الحرب لم يؤثر على اليمن فحسب، بل حولت هذا البلد إلى منطلق للتهديدات التي تمس بشكل مباشر مصالح الإمارات والدول الخليجية الأخرى، إذ تكلف الدول المشاركة المليارات من الدولارات، وهو ما يضغط سلبا على ميزانيات الداخل الإماراتي.

[1]– منصور علي البشيري، مرجع سابق، ص7.

جدول 09: يوضح التداعيات السلبية للحرب اليمنية على قطاعات اقتصادية رئيسة في الإمارات

تهاوي القطاع المصرفي	تعد مؤشرات إفلاس بنك الشارقة للاستثمار، أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الإمارات، حيث اكد تقرير صادر عن بنك الإمارات المركزي، في سبتمبر 2017، أن الأصول الأجنبية بالبنك انخفضت، في أوت الماضي، إلى 90 مليار دولار، بنسبة هبوط وصلت إلى 2.7% مقارنة مع الشهر نفسه من 2017.
الخسائر في بورصة دبي	من أصل 32 شركة تم تداول أسهمها بسوق دبي، انخفضت أسهم 23 شركة، في حين ارتفعت أسهم 6 شركات، وبقيت 3 على ثبات.
تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي	وتأتي الخسائر مصحوبة بتراجع واضح في النمو الاقتصادي، فقد كشف بنك الإمارات المركزي تراجع نمو الناتج المحلي إلى 2.3% في 2018، بدلاً من 2.7 % بالعام 201الماضي 2017."
خسائر العقارات	تراجع أسعار العقارات في الإمارات على أساس ربع سنوي منذ بداية 2017، بسبب تدهور ميزان العرض والطلب. وف وفق التقرير الصادر عن دائرة الأراضي في إمارة دبي، ورد أن قيمة الصفقات العقارية التي نُفِّذت في النصف الأول من العام 2018، انخفضت بنسبة 16 %عن مستوياتها في الفترة نفسها من العام الماضي.

المصدر: حنين ياسين،" **إعصار اقتصادي يضرب الإمارات.. من أين تأتي رياحه؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/18.

نلاحظ من خلال الجدول حجم الضرر الذي لحق بالعديد من القطاعات الاقتصادية في الإمارات بسبب ارتفاع نفقات الحرب في اليمن، وفي هذا السياق يشير المختص والخبير الاقتصادي جمال جبون، أن الإمارات تواجه تحديات اقتصادية كبيرة جدا – بسبب نفقات الحرب – وقد تقودها لأزمة أكثر خطرا من أزمة عام 2009.

وأوضح الأستاذ جمال جبون أن أسباب هذه التحديات، هي:[1]

- عدم احتفاظها بعلاقات ودية مع جميع دول المنطقة، إضافة إلى دخولها في صراعات عسكرية وسياسية. وقال: إن "سياسة الإمارات تسببت في فتح جبهات عدائية مع معظم دول المنطقة، واستنزفت موارد البلاد، ما تسبب في هروب المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال من السوق الإماراتي"؛
- إن تورط الإمارات في حرب اليمن سبب لها الكثير من الخسائر، خاصة بعد استهداف مطاراتها، بطائرات مسيرة أطلقها "الحوثيون" من اليمن؛
- إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران تسببت أيضا في متاعب لدولة الإمارات، "فالأخيرة تعد أحد أهم وأكبر الشركاء التجاريين لإيران." وتحصل دبي على 17 مليار دولار سنويا كرسوم لاستقبال البضائع

[1]– حنين ياسين، "**إعصار اقتصادي يضرب الإمارات.. من أين تأتي رياحه؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/18.

في ميناء "جبل علي" وإعادة تصديرها لإيران، لكن السفن التي كانت تنقل البضائع بين البلدين كل أسبوع باتت بعد العقوبات الأمريكية تذهب مرة واحدة شهريا.

وذكر المحلل الاقتصادي أن هجرة الأجانب من الإمارات، بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد، سبب مهم لأزمتها الاقتصادية، فالأجانب يشكلون أكثر من(90%) من السكان، ورحيلهم يعني إغلاق العشرات من المدارس والمئات من المتاجر، وتراجع حركة السياحة، وزيادة أعداد المنازل والشقق الفارغة غير المستأجرة، ورأى أن "العمالة الأجنبية ورجال الأعمال والمستثمرين باتوا يبحثون عن بلدان أخرى أكثر استقرارا، بعيدا عن الصراعات السياسية والعسكرية التي تخوضها الإمارات".[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول: إن الحرب في اليمن وما صاحبها من تدخل إقليمي من قبل كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحت اسم التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، قد أدت إلى أضرار وخسائر مادية واقتصادية كبيرة وفادحة تحمل اليمن الجزء الأكبر منها.

وإلى جانب الخسائر البشرية الجسيمة والمشكلة الإنسانية التي خلفتها الحرب لتصل –وفق تصريح لمساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية– إلى أنها أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم من صنع البشر، فقد لحقت بالاقتصاد اليمني خسائر اقتصادية جسيمة ولا يمكن لليمن واليمنيين تعويضها بسهولة في المرحلة القادمة إذا ما تحقق السلام في هذا البلد. وإلى جانب الخسائر التي لحقت باليمن، فقد نالت كل من السعودية والإمارات نصيبها من الخسائر البشرية، وإن كانت محدودة مقارنة بخسائر اليمنيين، إلا أنها تكبدت خسائر اقتصادية كبيرة، مع العلم بأن الجزء الأكبر من هذه الخسائر كان من نصيب السعودية.[2]

وفي هذا السياق ترى (إيلانا ديلزييه– Elana Delozier)، الباحثة في (برنامج بيرنشتاين- the Bernstein Program) حول الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، أنه بعد انسحاب الإمارات من الحرب في اليمن، عندها ستجد السعودية نفسها لوحدها في الحرب ضد الحوثيين المدعومين من إيران، وذلك يعني ضرورة إجراء محادثات بين السعوديين والحوثيين، وأضافت الباحثة أن القادة العسكريين في الإمارات يسعون إلى الخروج من المشهد بأقل الخسائر، لأن شعارهم هو "إصلاح المشكلة أو الخروج منها".

[1]– المرجع نفسه.

[2]– منصور علي البشيري، مرجع سابق، ص 8.

وذلك تجنبا للسيناريو الأسوأ والمتمثل في البقاء في مستنقع الحرب في اليمن ودون الوصل إلى حسم عسكري، حيث ينظر الإماراتيون إلى استمرار وجودهم في اليمن على أنه مجرد نوع من "الورطة" التي يريدون تجنبها. ومن هنا، فقد بدأوا في سحب قواتهم في معظم أنحاء البلاد، باستثناء قوات مكافحة الإرهاب.

فقد خسرت الإمارات كثيرا خلال السنوات الخمس منذ مشاركتها فيها في حرب اليمن ضد الحوثيين، سواء من جنودها أو من سمعتها الخارجية، وكذا الخسائر المادية. كما يهدد الحوثيون مرارا باستهداف العمق الإماراتي، حيث بث الحوثيون في ماي 2019، فيديو قالوا إنه يعود لاستهدافهم منشآت في مطار أبوظبي الدولي عام 2018 بطائرة مسيرة، في حين نفت الإمارات تعرض المطار لأي هجوم، وقالت إن الحادث تسببت به مركبة إمدادات.[1]

[1]– باهر حمزة، "**تداعيات انسحاب الإمارات من الحرب في اليمن على التحالف العربي**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://meastmorning.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/11.

المطلب الثاني: تنامي مخاطر الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات

نحاول في هذا المطلب رصد تنامي التهديدات اللاتماثلية (الهجرة غير شرعية، الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات) في اليمن، والبحث في تأثيرات وتداعيات هذه التهديدات على الأمن الخليجي نظرا لاستفحالها في ظل الأزمة اليمنية.

الفرع الأول: تنامي مخاطر الهجرة غير شرعية والاتجار بالشر

أصبحت قضايا الهجرة في أغلب الدول تصنف من أهم القضايا، بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين المهاجرين وبعض الجرائم التي تمس الأمن الدولي، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود جماعات إجرامية دولية بين المهاجرين، لذا ركزت معظم الدول اهتمامها بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين من الدول المصدرة إلى الدول المستقبلة بآليات ما يقال عنها أمنية، بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها أن تهدد أمنها، فقد أصبحت الدول المستقبلة تنظر إلى ظاهرة الهجرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الدول المصدرة على أنها مصدر خطر يهدد الأمن العالمي.[1]

يشكل اليمن بموقعه الجغرافي همزة وصل بين القارة الأفريقية ودول شبه الجزيرة العربية وأصبحت اليمن ظهيرا آمنا لكل من السعودية وسلطنة عمان أولا ولبقية دول الخليج ثانيا من خلال حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عمان.

أمام تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى السواحل الجنوبية لليمن ما ينعكس أمنه الوطني، إذ يقول في هذا السياق اللواء الركن خالد القملي (رئيس مصلحة خفر السواحل التابع للحكومة اليمنية) إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى السواحل اليمنية أصبحت مصدر قلق يهدد الأمن القومي للجمهورية اليمنية، خصوصا بعد وصول أعداد هائلة. حيث تزداد خطورة الظاهرة عند استغلال المهاجرين غير الشرعيين في عمليات تهريب المخدرات والسلاح من القرن الأفريقي إلى دول الجوار وبعض الدول الأوروبية، حيث ينتقل المهاجرون من أفريقيا مرورا باليمن سعيا للوصل إلى المملكة العربية السعودية.[2]

---

[1]– أحمد شقورة ومشير صوالحة، "**الاستراتيجية القانونية للمجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير شرعية**"، في: **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية: بين الواقع والتداعيات** (برلين،ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص156.

[2]– "**Yemen's Torture camps abuse of migrants by human traffickers in a climate of impunity",** Report (United States of America, Human Rights Watch, May 2014),p1.

إذ تعد اليمن وجهة للاجئين ومهاجرين من دول القرن الإفريقي، وخاصة الصومال وإثيوبيا، ويهدف العديد منهم العبور في رحلتهم الصعبة إلى دول الخليج، وخصوصا إلى السعودية.[1]

كما تفيد إحصائيات للمفوضية العليا للاجئين تعود إلى أكتوبر 2017، عن توافد اللاجئين اليمنيين ووصول أكثر من 50 ألف شخص إلى سلطنة عمان وقرابة 39 ألف إلى السعودية وأكثر من 37 ألف إلى جيبوتي و40 ألف شخص إلى الصومال.[2]

وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعلنت أن 150 ألف لاجئ ومهاجر إفريقي وصلوا إلى اليمن خلال العام 2018 رغم ظروف الحرب والمخاطر الناجمة عن ذلك. كما أشار المتحدث باسم المفوضية (وليام سبيندلر – William Spindler) إلى أن الحرب المستمرة والظروف الاقتصادية المتدهورة وارتفاع مستوى الجريمة حاليا تؤدي إلى تعرض الناس للأذى والاستغلال.

كما أن حالات الابتزاز والإتجار والترحيل تزداد وذلك نتيجة استمرار الحرب وانعدام الأمن الذي يهدد مؤسسات الدولة ويضعف سيادة القانون ويتعرض عدد كبير للاعتقال والاحتجاز والتعذيب.[3]

في السياق ذاته تشير البيانات التي جمعتها "مصفوفة تتبع النزوح" التابعة للمنظمة الدولية للهجرة إلى أن أكثر من 138 ألف شخص عبروا خليج عدن إلى اليمن العام 2019، وحسب ما المنظمة التابعة للأمم المتحدة فإن ما يقارب (90%) ممن وصلوا إلى اليمن في عام 2019 كانوا يهدفون إلى استكمال رحلتهم نحو المملكة العربية السعودية.

وتأتي الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين (92%) من المناطق الريفية في أوروميا وأمهرة وتيغراي الأثيوبية.[4] إذ يجدون في المملكة العربية السعودية مهربا للتخلص من الظروف المعيشية الصعبة، بالنظر لتوفر فرص العمل فيها.[5]

---

[1] -ibid , p10.

[2] –" **كيف يؤثر استخدام الإمارات لدول القرن الأفريقي في حرب اليمن على استقرار المنطقة؟!**"، مركز الامارات للدراسات والاعلام، عبر الرابط الإلكتروني:http://emasc-uae.com/news/view/14089 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/12/20.

[3] – "**مسؤولون في حكومة "هادي" يحذرون من كارثة صحية وبيئية جراء استمرار تدفق اللاجئين الأفارقة**"، المركز اليمني للإعلام، عبر الرابط الإلكتروني:http://www.yemen-media.info/news_details.php?lng=arabic&sid=41695 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/07/20.

[4]- "**Journey from Africa to Yemen Remains World's Busiest Maritime Migration Route**", Making migration work for all, 14 February 2020, Available At: https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049321 , Accessed: 17/8/2020.

[5] -" **The eastern migration route from ethiopia to saudi arabia - risks and humanitarian needs** ", Thematic report 16,(ACAPS, November 2021),p1.

وقد تنامى في اليمن نشاط الإتجار بالمهاجرين وابتزازهم، مع مرورهم بالأراضي اليمنية، يتمركز هذا النشاط بشكل أساسي هو بلدة حرض ذات المناخ الحار الجاف عند الحدود الشمالية لليمن، حيث قدر أحد المسؤولين الحكوميين أن الإتجار والتهريب يشكل نحو (80%) من إجمالي اقتصاد البلدة.[1]

إن ارتفاع نسبة العمالة من المهاجرين غير الشرعيين الوافدة من غير العرب في بعض المناطق العربية، وبخاصة في الخليج، يؤدي إلى تهديد محتمل للأمن القومي نظرا إلى احتمال اختراق هذه الدول العربية بواسطة قوى أجنبية وتزداد خطورة ذلك حينما تأتي هذه العمالة من مصادر محتملة لتهديد الأمن القومي.[2]

وفي هذا السياق أوضح اللواء القملي أن "معظم المهاجرين من إثيوبيا (الأورمو) يصلون بأعداد كبيرة ويوميا عبر سواحل منطقة بلحاف في محافظة شبوة، وساحل خور عميرة بمحافظة لحج، وعبر سواحل محافظة أبين. وأضاف أن "المهاجرين ينطلقون راجلين إلى حدود السعودية، ومنها إلى بعض الدول الخليجية، وآخرين يتجهون إلى رداع في محافظة البيضاء، ومنها إلى شمال الشمال للعمل في مجال الزراعة وغيرها"، وأشار إلى أن "مهاجرين يتوجهون من خلال سواحل لحج وعبر مهربين إلى جزيرة الزهرة في السودان ثم إلى السواحل الليبية قاصدين الوصول إلى أوروبا." أكد المسؤول الأمني أن جماعة الحوثيين (أنصار الله) "تستغل المهاجرين في شق الطرقات وبناء الحواجز والقتال في الجبهات".[3]

[1]- "**Yemen's Torture Camps Abuse of Migrants by Human Traffickers in a Climate of Impunity**", op.cit,p1.

[2] – طلعت أحمد سليم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص51 .

[3]– "**تحذيرات من مخاطر تصاعد الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن**"، عبر الرابط الإلكتروني:
https://debriefer.net/news-8040.html ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/19.

خريطة05: توضح أنماط الهجرة من القرن الإفريقي إلى اليمن والسعودية

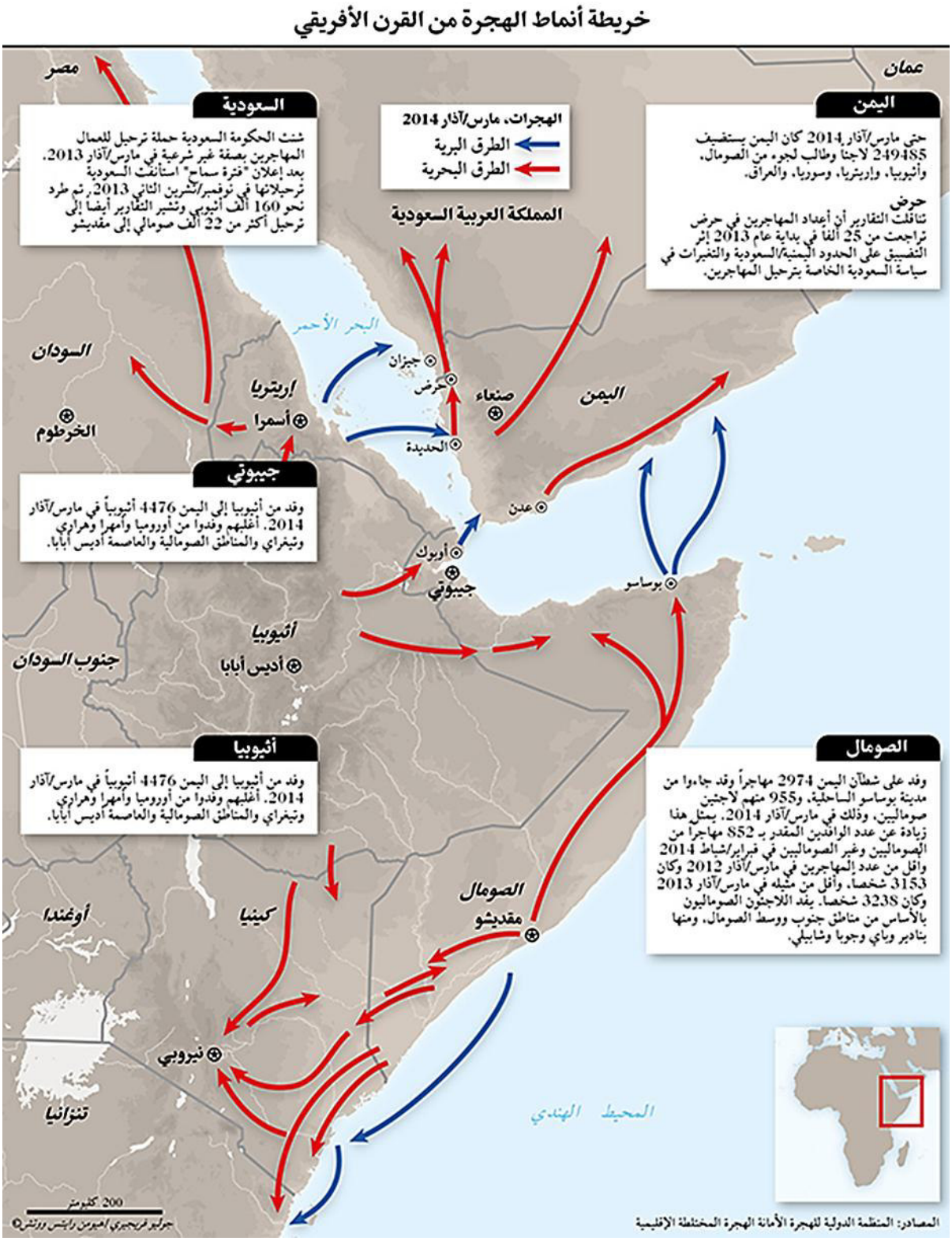

المصدر:

"Yemen's Torture Camps Abuse of Migrants by Human Traffickers in a Climate of Impunity" op.cit,p42.

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر واحدة من أخطر الجرائم المهددة لحقوق الإنسان وحريته الأساسية، وتشكل الوجه المعاصر لتجارة الرق أو العبودية الجديدة التي تمس كل الشرائح (أطفال، نساء ورجال) ويأخذ أشكالا عديدة كالعمل القسري والاستغلال في أعمال مخلة وتعرفها جميع الدول، سواء كانت دول الضحايا أو دول عبور هؤلاء الضحايا.[1]

تعد هذه الظاهرة واحدة من الظواهر السلبية التي تواكب عصر العولمة والتقدم التكنولوجي، حيث أصبح الإنسان سلعة لدى بعض العصابات، يتم الاتجار به، ويتراوح سعره –حسب موقع الأمم المتحدة– لدى عصابات الاتجار بالبشر ما بين 10 دولارات و10 آلاف دولار.

الجريمة تتم عبر عصابات دولية منظمة، وتستحوذ هذه العصابات على نسبة (65%) من الجرائم الخاصة بالإتجار بالبشر، بينما (35%) من هذه الجرائم تتم عبر عصابات صغرى، وداخل الإقليم الواحد، ويعد نشاط الاتجار بالبشر ضمن مجالات الاقتصاد الأسود، الذي تجرمه الاتفاقيات الدولية، وكذلك التشريعات المحلية، وتعتبر الأموال الناتجة عن هذا النشاط الإجرامي، أحد الروافد المهمة في عمليات غسل الأموال. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والاتجار بالبشر، لعام 2018 – والذي يصدر كل عامين– فإنه يبين أن ظاهر الاتجار بالبشر في المنطقة العربية ازدادت رقعتها بسبب تدهور الحالة السياسية والأمنية التي تمر بها بعض البلدان العربية، وأن (86%) من الذين يتعرضون لجريمة الإتجار بالبشر في هذه المنطقة، هم من البالغين.[2]

وتعد أن اليمن أحد البلدان التي يتعرض فيها النساء والرجال والأطفال للسخرة والاستغلال بكل أشكاله، بحيث ظهرت حالات عديدة حول ظاهرة الاتجار بالأطفال في المحافظات من خلال دفعهم للعمل القسري أو التسول في الشوارع أو العمل في المنازل أو إجبارهم على أعمال مخلة.

أكد تقرير خبيرة الأمم المتحدة السيدة (جوي نغوزي إيزيلو- Joy Ngozi Ezeilo) حول الإمارات العربية المتحدة في أفريل 2017، عن أكثر أشكال الاتجار شيوعا في البلد ويتعلق الأمر بالاستغلال المخل

[1]– نفيسة زريق و الياسين مقدم ، "**جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الاسباب وسبل المجابهة**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية (جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد: 06، العدد: 02، 2021)، ص 155.

[2]– عبد الحافظ الصاوي، "**الاتجار بالبشر في المنطقة العربية.. الواقع والأسباب، 2021/7/30**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/30/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/08/02.

والعمل المنزلي للنساء والأطفال في بعض الحالات، إلى جانب الرجال فيما يتعلق بالعمل القسري، ما ساهم حسبها في إنشاء سوق مربحة للأنشطة الإجرامية سلعتها العمال الأجانب وزاد بالتالي في تعرضهم للإتجار.[1]

لذا يمكن القول أنه بالإضافة لظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر سواحل اليمن التي تعتبر من الموضوعات الشائكة، فقد شكل غياب الأمن وانتشار العصابات المسلحة والفوضى في أنحاء البلاد بيئة خصبة للعصابات الإجرامية التي تقوم بالاختطاف خصوصا للأطفال والنساء والاتجار بهم، والاتجار بالبشر كظاهرة عابرة للحدود لها انعكاسات وتداعيات خطيرة علي المستوي الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي سواء بالنسبة إلى اليمن أو دول الجوار الخليجي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر فعالة وصارمة لمكافحتها، ومن أشكال الاتجار بالبشر في اليمن: تهريب الأطفال إلى دول الجوار أو تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة أو تجارة بيع الأعضاء البشرية واختطاف الفتيات بالقوة، وما يرتبط به من محاولات الجماعات الإرهابية لاستغلال هذه الأوضاع، وسعيها مع العصابات المنظمة الأخرى لاستقطاب الفقراء.

الفرع الثاني: تهريب المخدرات

تشهد تجارة وتهريب مادتي "المخدرات" و"الحشيش" في اليمن خصوصا العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة مليشيات الحوثي تنامي واسع، وبالتالي تزايد أعداد متعاطيها مما يشكل خطرا على المجتمع اليمني، وقد تفشت هذه الظاهرة بشكل كبير منذ أحداث عام 2011، حتى انقلاب مليشيا الحوثي في 21 سبتمبر 2014 وسيطرتها على العاصمة صنعاء، حيث يتخذ تجار ومهربو المحليون والدوليون مادتي "المخدرات" و"الحشيش" من اليمن ومدنها الرئيسة ممر أو معبر لتهريب هذه المواد الممنوعة عبر المناطق الحدودية إلى دول الجوار ومنها السعودية قبل الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي في 26 مارس 2015، وبعد الحرب نمت تجارة المخدرات في الداخل وتزايد عدد المتعاطين لها وباتت بعض المدن الرئيسة أسواقا مفتوحة للعرض والطلب.

وساهمت ظروف الفوضى والاختلالات الأمنية والوضع الاقتصادي المتدهور بعد سيطرة ميليشيا الحوثي على مفاصل الدولة في دعم تجار "المخدرات" و"الحشيش" لتزايد نشاطهم وتوسيع تجارتهم التي

[1]– نفيسة زريق و الياسين مقدم، مرجع سابق، ص161.

أصبحت في أوج ازدهارها، وخاصة لارتباط قيادات ومشرفي المليشيا بهذه التجارة وتسهيلهم للإتجار بها باعتبارها مصدر دخل مادي طائل لهم وأحد مصادر التمويل الرئيسة لحروبها العبثية.[1]

وقد أعلنت السلطات اليمنية عن ضبط طنين و195 كيلوغراما من الحشيش ومليون و134 ألفا و891 قرص مخدر، بالإضافة إلى 1326 غراما كوكايين خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2012.[2]

في الفترة نفسها شهدت 98 عملية ضبط جرائم مخدرات قامت بها الأجهزة الأمنية في عدد من محافظات اليمن، كانت أبرزها عمليات الضبط التي جرت في محافظة الحديدة والتي احتلت المرتبة الأولى بين المحافظات بضبط 1643 كيلوغراما حشيش.[3]

ووفقا لإحصائيات رسمية صدرت عن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية اليمنية فإنه وخلال الفترة من 2006 حتى 2010 تم ضبط 41 طنا و367 كيلو حشيش، إضافة إلى أكثر من 16 مليون حبة كبتاغون، ويرجح مراقبون أمنيون ومحللون سياسيون أن تكون كميات كبيرة جدا من المخدرات والحشيش والهيروين والكبتاغون قد دخلت البلاد خلال 2011، واستفاد مهربوها وتجارها من الأوضاع المتدهورة والانفلات الأمني الذي شهده اليمن جراء الأزمة السياسية وحركة الاحتجاجات التي شهدها البلد خلال 2011.[4]

كما أن أغلب شحنات المخدرات التي تدخل اليمن، وبالذات الحشيش، يتم تهريبها من دول آسيوية، خاصة أفغانستان وباكستان، وتستهدف أسواق دول الجوار خصوصا في الخليج العربي، حيث يتخذ المهربون وتجار هذه الآفة من الأراضي اليمنية محطة عبور لهم.[5]

---

[1] – "**المخدرات والحشيش.. تجارة أكثر ازدهارا في مناطق سيطرة المليشيات**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://yemeninews.net/show160308.html ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/01/11.

[2] – رشيد الحداد، "**ناقوس الخطر : اليمن ..الانفلات الأمني ينعش تجارة المخدرات والذهب الأحمر**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://hadramouttoday.com/index2.php?no=18951 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/04/20.

[3] –عبد العزيز الهياجم، "**تجار المخدرات في اليمن يستهدفون السعودي : صنعاء تضبط أكثر من طنين حشيش ومليون قرص مخدر منذ يناير 2012**"،عبر الرابط الإلكتروني: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2012/10/28 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/15.

[4] – رشيد الحداد، مرجع سابق.

[5] – فاروق الكمالي، "**الحوثيّون يحفّزون تهريب المخدرات إلى السعودية ويستغلون الأطفال**"، عبر الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/23 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/20.

خريطة 06: توضح شحنات حبوب الكبتاغون التي تم ضبطها بالمنطقة خلال عامي 2014- 2015.

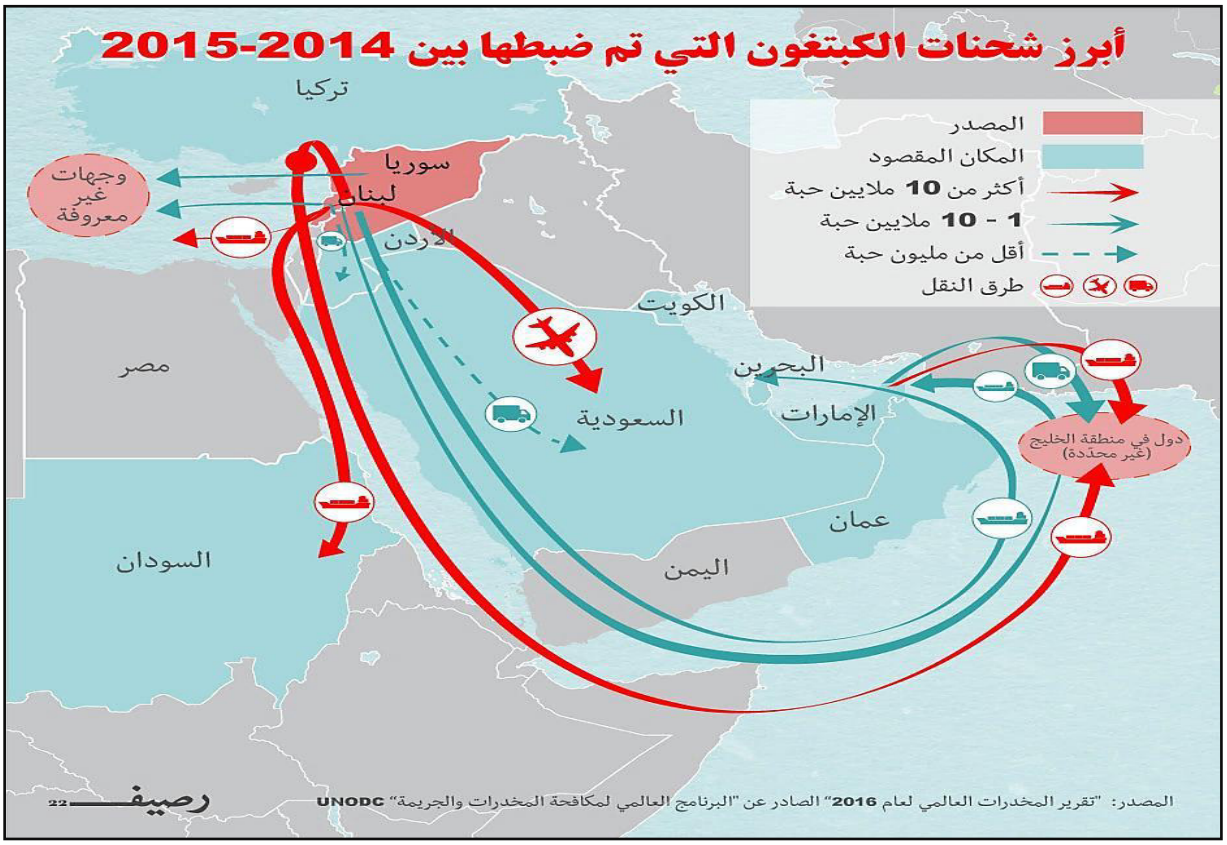

المصدر: كريم شاهين، "**الكابتاغون، المادة المتهمة بتأجيج الصراع المسلح في المنطقة**"، 9 /07/ 2017، عبر الرابط الإلكتروني: https://raseef22.com/article/65645%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

تعد مادة " الكابتاغون" وهي مادة منشطة على شكل حبوب من أكثر المواد التي ينتشر استعمالها في الشرق الأوسط، يتم الاستيلاء على قسم كبير من الكميات المهربة من هذه المادة من قوى الأمن والجمارك في الدول العربية، ويقدر أن (70%) من الكميات المهربة التي تصل إلى السعودية تتم مصادرتها، ما يساهم في ارتفاع سعر المادة.[1]

وحول نسبة التعاطي في بعض دول الخليج العربي حسب تقرير وزارات الصحة والداخلية ومنظمة الصحة العالمية فإنها تشير إلى الآتي:

[1]- كريم شاهين، "**الكابتاغون، المادة المتهمة بتأجيج الصراع المسلح في المنطقة**"، عبر الرابط الإلكتروني: https ://raseef22.com/article/65645%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%8 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/03/10.

جدول10: يوضح نسب تعاطي المخدرات في بعض دول الخليج العربي لسنة (2015)

الدولة	النسبة من اجمالي عدد السكان	نوع المخدرات
الامارات	5,35	مشتقات المورفين – الأفيون
الكويت	3.1	الحشيش- الماريجوانا- الافيون- الحبوب المخدرة
عمان	0,12	الهيروين، والحشيش، والقات، والمورفين، إضافة إلى الترامادول
السعودية	0,7	الكبتاغون- الكوكايين- الهيروين

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى: حنان حميد،" **ادمان المخدرات واكثر 10 دول تعاطيا لهو في الشرق الأوسط**"،2019/11/20، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.topsarabia.com وأيمن هلال، "**جولة على نسب استهلاك المخدرات في بعض الدول العربية**"، 20 أبريل 2018 ،عبر الرابط الإلكتروني: https://raseef22.net/article/65202

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات في الإمارات والكويت مقارنة بالسعودية وعمان، غير أن تأثير التطورات وتصاعد الأحداث في اليمن وتغير الوضع الأمني وانهيار السيطرة الأمنية الحدودية للدولة أدى إلى تنامي تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع فيها، الأمر الذي يشكل تهديد على أمن دول الخليج العربي ككل.

ويشير بعض المحللون السياسيون إلى أن الإتجار بالحشيش والمخدرات تعد إحدى وسائل ثراء طائل لقيادات جماعة الحوثي وتمويل لحربها ضد الحكومة اليمنية، ونشطت الجماعة منذ مرحلة مبكرة في بيع وتهريب المخدرات بالارتباط مع مهربين دوليين.

لذا فإن تفاقم الظاهرة وخطورتها على المجتمع، يجعل الحكومة اليمنية أمام تحدي مواجهتها والعمل على إنهاء نشاط التهريب والتصدي لشبكاته على المستويين المحلي والدولي.[1]

[1] – نبيل صلاح، "**تجارة الحرب.. ما وراء تزايد طلب الحوثيين على المخدرات والحشيش؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: https ://alasimahonline.com/reports/5896#.XTXwmmRcPIU ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/19.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل المعنون بـ:" مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج العربي على ضوء تداعيات الأزمة اليمنية"، رصد جملة من التأثيرات السلبية للأزمة اليمنية على دول المنظومة الخليجية، إذ تشكل هذه التأثيرات في مجملها تهديدات قائمة ومحتملة على أمن هذه الدول، وعلى مختلف الأصعدة (الأمنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية)، على النحو الآتي:

- تهديد استقرار دول الخليج العربي من خلال إثارة النعرات المذهبية في هذه الدول؛
- تشكل الأزمة اليمنية بيئة ملائمة لتنامي النشاطات الإرهابية؛
- خطر تنامي النفوذ الإيراني؛
- يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول الخليج العربي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية و القرصنة البحرية؛
- الأعباء الاقتصادية للحرب في اليمن، خصوصا بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهما الدولتين البارزتين في قيادة التحالف؛
- تنامي التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير شرعية الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

إذن التدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اليمن جعلت منه نقطة ضعف لمنطقة الخليج العربي في ظل الأزمة بسبب موقعه الاستراتيجي الهام على مستوى المنطقة والعالم، فالموقع الاستراتيجي الحيوي لليمن من جهة، وتجاوره مع دول الخليج العربي من جانب أخر يجعل من تأثيرات الأزمة تمتد إلى دول الجوار الخليجي.

الفصل الرابع

مقاربة دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية ومستقبل أمن المنطقة في ظل المسارات المحتملة للأزمة

تتطلب إدارة الأزمة الدولية بشكل فعال إمكانيات (سياسية، بشرية، مادية، عسكرية وتقنية) مهمة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن توظيف القوة إلى جانب الدبلوماسية في إدارة الأزمات الدولية أم أن من شأن ذلك تعميق الأزمة والتسريع في نشوب حرب غير مرغوب فيها؟

إن الممارسة الدولية تؤكد على ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع الخصم أثناء تصعيد الأزمة، وهناك ضرورة للمزج في هذا الإطار بين سياسة الترغيب والمساومة والمفاوضات عن طريق تقديم العروض والتنازلات لدفع الخصم على وقف الإثارة من جانبه أو لإرغامه على القبول والإذعان للمطالب المرجوة من ناحية، والترهيب الذي يتم عبر استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها من ناحية ثانية، مع منح الفرصة الكافية للتوقف أو التراجع قبل اللجوء إلى هذا الخيار الصارم، خاصة وأن للقوة أهميتها أحيانا في الدفاع عن المصالح المهددة، غير أن توظيف القوة في إدارة الأزمات ينبغي أن يتم بنوع من الدقة وعدم المجازفة أو الارتجال، ذلك أن الحذر مع إبقاء الاتصال مفتوح مع الخصم أمر مفروض في هذا الشأن، لأن اتخاذ قرارات متسرعة من قبل أحد أطراف الأزمة يمكن أن يؤدي بالطرف الآخر إلى القيام بعمل عسكري فجائي يؤدي إلى عرقلة تسوية الأزمة.[1]

بالعودة إلى اليمن الذي يعاني من أزمة معقدة التركيب متعددة الجوانب ومتداخلة الأحداث، حيث شهدت منذ عام 2011 مرحلة من الاضطرابات واسعة النطاق، أفضت إلى نشوب حرب بين الأطراف اليمنية ثم تدخل دول التحالف العربي بقيادة السعودية منذ 26 مارس 2015 بعد استيلاء أنصار الله الحوثيون على العاصمة صنعاء بالقوة في شهر (سبتمبر 2014)، وفي ظل هذه الأوضاع وتأثيراتها على أمن دول الجوار فإن هناك العديد من مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج العربي، غير أن العبرة ليست بوجود هذه المصادر فحسب، وإنما طبيعة المدركات ورؤى الأطراف الخليجية لهذه التهديدات وسبل إدارة الأزمة وآليات التعامل معها، حيث تعتبر هذه الدول نفسها معنية بالدرجة الأولى بكل التطورات الحاصلة في اليمن، لأن من شأنها أن تؤثر في أمنها القومي بشكل مباشر بحكم الجوار الجغرافي، كون اليمن يمثل حلقة حساسة في السلسلة الأمنية لدول الخليج العربي، كما يعد شريكا أساسيا في الحفاظ على استقرار المنطقة، الأمر الذي يستدعي البحث في مدى فاعلية الآليات المستخدمة في التعامل مع الأزمة اليمنية ومستقبل أمن دول الخليج العربي في ظل المسارات المحتملة لها.

[1]– إدريس لكريني، **إدارة الازمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات** (الأردن: مركز العلمي للدراسات السياسية، 2010)، ص ص 21– 22.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ **الأول** يتناول آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية، بينما خصص **الثاني** لتقييم مدى فاعلية دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية، أما **الثالث** يبحث في مستقبل أمن دول الخليج العربي على ضوء مسارات الأزمة اليمنية.

المبحث الأول: آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية

شهد الحراك العربي في 2011 خروج مئات الآلاف من اليمنيين إلى الشارع متظاهرين لعدة أشهر ضد الرئيس علي عبد الله صالح آنذاك، الذي بقي في السلطة لأكثر من 30 عاما. أراد هذا الحراك تمكين المواطن اليمني، ولكن في نفس الوقت زاد من زعزعة استقرار البيئة السياسية والأمنية والتي اتسمت بالاضطراب حتى قبل الاحتجاجات، كما سلط هذا الحراك الضوء على الشقوق العميقة بين مختلف الفرقاء السياسيين، وأعاد تفعيل الصراعات العالقة منذ فترة طويلة، على سبيل المثال حاول الحراك الجنوبي الاستفادة من صراع الحوثيين على السلطة مع الحكومة المركزية من أجل استعادة استقلال جنوب اليمن، كما استغل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ضعف تواجد وأمن الدولة في العديد من مناطق إقليمها لتنمية نشاطه.[1]

وكون اليمن يمثل حلقة مهمة في معادلة أمن واستقرار دول الخليج العربية، اتسم دور هذه الدول بالديناميكية في إدارة الأزمة اليمنية بهدف ضمان عدم تأثيرها على الجوار أو امتدادها إلى أراضي دول المنظومة الخليجية، ناهيك عن موقع اليمن الجغرافي الذي يشرف على أهم المعابر البحرية في المنطقة وربما في العالم والتي تمر منها ناقلات النفط العملاقة.[2] وفي إطار محاولة التصدي للتحديات والتهديدات التي تفرزها الأزمة والإحاطة بها، كان هناك عدد من الآليات والخيارات المتاحة أمام دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية، تتراوح هذه الآليات بين المبادرة السياسية والعمليات العسكرية.

لذا يستدعي البحث في دور دول الخليج العربي في التعامل مع الأزمة اليمنية الوقوف على الآليات التي ارتكزت عليها هذه الدول في إدارتها للأزمة، وذلك بغرض تحديد هذه الآليات ومعرفة إن كان هناك تدرج في استخدامها، ومدى قدرتها على توظيف الآلية العسكرية.

[1]-Maged al-Madhaji , op cit, p3 .

[2]– صباح كزيز، مرجع سابق، ص 172.

المطلب الأول: المبادرة الخليجية كخريطة طريق لمرحلة الانتقال السياسي في اليمن

تعد المبادرة الخليجية واحدة من أبرز المحاولات التي سعت من خلالها دول الخليج العربي لإيجاد مخرج للوضع المتدهور في اليمن وتسوية الأزمة سياسيا، بحيث قامت الدول الخليجية بإطلاق مبادرة أعلنت من الرياض في 03 أفريل 2011، لتهدئة الوضع،[1]ولضمان عدم تأثير الأحداث في اليمن على جواره الخليجي.

ويعد تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن السلطة ونقل صلاحياته إلى نائبه من أهم الأحداث التي شهدها اليمن على أثر المبادرة الخليجية، حيث أعلن علي عبد الله صالح أواخر شهر فيفري عام 2012 تنحيه عن السلطة التزاما ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها عقب استمرار الاحتجاجات الشعبية ووقوف المعارضة وبعض القبائل بجانب المحتجين، بذلك انتهت رئاسته للجمهورية دستوريا وقانونيا يوم 25 فيفري 2012، بعد انتخاب عبد ربه منصور هادي، رئيسا للجمهورية اليمنية.[2]

فقد عملت الدول الخليجية (بقيادة السعودية) إلى بحث هذه الأزمة بغرض احتوائها وإبطال تأثير القوى الإقليمية،[3] إذ نصت هذه المبادرة على تشكيل حكومة بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد استقالته، على أن يؤدي الحل الذي سيفضي عنه هذا الاتفاق إلى انتقال السلطة بطريقة سلسة ضمن توافق وطني لتجنب الانزلاق نحوى الفوضى والعنف.[4] إلا أن التطورات في المشهد اليمني تشير إلى أن معظم الأطراف الفاعلة، وفي مقدمتهم جماعة الحوثيين، قد تجاوزت المبادرة الخليجية التي كانت الإطار الأشمل للخروج من مأزق اليمن السياسي بعد حراك 2011.

---

[1]– عبد الخالق عبد الله، "**التنافس المقيّد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 192، المجلد 48، أبريل 2013)، ص 80.

[2]– محمد عبد الغفور الشيوخ، "**تأثير الثورات العربية على ظاهرة الاسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة العربية على التيارات الدنية في المملكة العربية السعودية (2011– 2013)**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا، 2013)، ص7.

[3]– محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص147.

[4]– صباح كزيز، مرجع سابق، ص172.

الفرع الأول: مضمون المبادرة الخليجية وأهم مبادئها

بعد التوقيع على المبادرة الخليجية بتاريخ 23 نوفمبر 2011 من قبل الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، حيث جرى توقيع المبادرة في المملكة العربية السعودية بحضور أطراف الأزمة أي السلطة (المؤتمر الشعبي وحلفائه) من جانب، والمعارضة السياسية (الممثلة باللقاء المشترك وحلفائه) من جانب أخر، وذلك برعاية الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز" ملك المملكة العربية السعودية"، بالإضافة إلى دول المتبينة للمبادرة المتمثلة (دول مجلس التعاون الخليجي) والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة.

وبموجب هذه المبادرة وآليتها التنفيذية فوض الرئيس علي عبد الله صالح صلاحياته الرئاسية إلى نائبه، على أن يتم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يوم 21 فيفري 2012، وأصبحت المبادرة سارية المفعول مع آليتها التنفيذية المزمنة، بهدف تأمين الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، مع إعطاء ضمانات للرئيس علي عبدالله صالح وأسرته، لكن رغم تنحي الرئيس فإن الكثير من اليمنيين رأوا أنه من الخطأ منحه حصانة قضائية تحميه من المحاسبة بسبب الجرائم.[1]

وقد تضمنت المبادرة الخليجية جملة من المبادئ والخطوات التي تخص وضع هذه المبادئ موضع التطبيق، ولعل أبرز المبادئ التي تضمنتها هذه المبادرة:

دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة اليمنية ومن ضمنهم القيادات الشبابية- التي أفرزتها الاحتجاجات التي تطالب بتنحية الرئيس علي عبدالله صالح- إلى الاجتماع في المملكة العربية السعودية، تحت رعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبقا لجملة من المبادئ من بينها الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره؛ وأن يلبي الاتفاق رغبة الشعب اليمني في التغيير والإصلاح وإزالة مظاهر الفساد السياسي والإداري؛ وأن يؤدي الحل إلى الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره؛ وأن يتم نقل السلطة بطريقة آمنة تجنبا لوقوع البلاد في الفوضى والحرب الأهلية؛ وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة مظاهر التوتر وأشكاله سواء على الصعيد السياسي أو الأمني، وإيقاف كل أشكال الملاحقة والمتابعة من خلال تعهدات وضمانات تعطى لكل طرف.

[1]- سعد علي حسين التميمي،" **التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي**"، مجلة السياسية والدولية (الجامعة المستنصرية، العراق، العدد: 25،2014)، ص 360.

أما بالنسبة لآلياتها بالمبادرة فإنها أكدت على ضرورة أن يقوم الرئيس اليمني بنقل صلاحياته لنائبه كمرحلة انتقالية إلى حين الإعلان عن انتخابات جديدة، وأن تقوم قوى المعارضة بتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة المعارضة لها الحق في تشكيل اللجان والإعلان عن موعد انتخابات جديدة، وصياغة دستور جديد للبلاد. وكان رد فعل القيادات الشبابية المعارضة أن هذه المبادرة انحازت بشكل كبير للنظام السابق على حساب مطالب الحراك الشعبي.[1]

ولأنه لم تسفر هذه المبادرة عن خطوات عملية تضمن تنفيذ بنودها ولا سيما استقالة الرئيس اليمني أو نقل صلاحياته إلى نائب الرئيس مع استمرار العنف المسلح في أغلب المدن اليمنية تم تعديل هذه المبادرة بحيث أضحت تشمل البنود التالية:[2]

1. منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني خلال سبعة أيام بنسبة (50%) لكل طرف؛

2. تبدأ الحكومة المشكلة في توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا؛

3. في اليوم الـ29 للاتفاق، يقر مجلس النواب القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه؛

4. في اليوم الـ 30 للاتفاق يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة؛

5. يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون 60 يوما بموجب الدستور؛

6. يشكل الرئيس الجديد (المنتخب) لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد؛

7. في أعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي؛

---

[1] – علاء عبد الرزاق، "**قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات**"، مجلة آراء حول الخليج (جدة، السعودية: مركز الخليج للأبحاث، العدد: 88، يناير 2012)، ص 55.

[2] - أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق.

8. في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد؛

9. في أعقاب الانتخابات، يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة؛

10. تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شهودا على تنفيذ هذا الاتفاق.

ولتنفيذ محتوى المبادرة السياسية تم تحديد مرحلتين أساسيتين تهدفان إلى إنهاء حالة الاحتقان السياسي في اليمن، وذلك على النحو الآتي:

تضمنت المرحلة الأولى تفويض علي عبد الله صالح لصلاحياته كاملة وبشكل نهائي إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة وفاق وطني تقودها المعارضة، وتقسم فيها الحقائب الوزارية بالتساوي بين الحزب الحاكم السابق وكتلة المعارضة، وانتهت المرحلة الأولى بالانتخابات الرئاسية في الحادي والعشرين من شباط عام 2012 والتي كان فيها عبد ربه منصور هادي المرشح الوحيد ودون منافس.[1]

وحددت الآلية في المرحلة الأولى كيفية تشكيل حكومة الوفاق الوطني وسير أعمالها وصلاحيات نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني، وتشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وتحديد مهامها المزمنة، وكيفية إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في فترة أقصاها تسعين يوما من تاريخ التوقيع على المبادرة الخليجية، والتزام الطرفين في هذه الاتفاقية على عدم ترشيح أي شخص لخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي وهو نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي.[2]

أما المرحلة الثانية فقد تم إعطاء عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني فترة زمنية للقيام بإعادة هيكلة الأجهزة العسكرية والأمنية، ومعالجة قضايا المرحلة الانتقالية، وعقد مؤتمر حوار وطني شامل يهدف إلى مراجعة الدستور قبل الانتخابات العامة في مارس 2014، وإن كان تنحي الرئيس علي عبد الله صالح سلميا من الرئاسة، قد أبعد الحرب في البداية، إلا أنه شكل تحديا جديا للمرحلة المقبلة.[3]

وقد حددت الآلية في المرحلة الثانية مهام وصلاحيات الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني، وتشمل هذه المهام ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، وتشكيل لجنة إعداد وتحضير للمؤتمر، وتشكيل

[1]– سعد علي حسين التميمي، مرجع سابق، ص361.

[2]– أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق.

[3]– سعد علي حسين التميمي، مرجع سابق، ص361.

لجنة تفسير، والهيئات الأخرى المنشأة بموجب هذه الآلية، وتأسيس عملية للإصلاح الدستوري تعالج هيكل الدولة والنظام السياسي، وعرض الدستور بعد تعديله على الشعب اليمني في استفتاء، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية وفقا للدستور الجديد.[1]

الفرع الثاني: تحديات العملية السياسية

تهدف مبادرة مجلس التعاون الخليجي والتي حظيت بدعم من قبل الجامعة العربية والأمم المتحدة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم: 2014 (عام 2011)، لوضع مخرجا سلميا للأحداث التي وقعت في اليمن، وتجنب تصاعد الأحداث وتطورها إلى حرب أهلية شاملة، وذلك بعد تصاعد العمليات القتالية ما بين حكومة علي عبد الله صالح وأحزاب المعارضة والجماهير التي كانت تطالب برحيل الرئيس وتداول السلطة، بذلك شكلت المبادرة التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية واحدة من أبرز فرص الحل والتي حاولت احتواء الأزمة إقليميا وعربيا وعدم الرغبة في تدويلها.

وعلى الرغم من تعثر هذه المبادرة وتقديمها بصيغتين إلا أنها حققت وإلى حد ما – رغم ما اكتنفها من سلبيات – الأهداف الخاصة بها والتي رمت إلى تحقيق توازن بين مطالب الحراك الشبابية في البلاد وبين الحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق قدر من السلم والوئام الاجتماعي.

غير أن بعض الآراء المعارضة والمنتقدة للمبادرة تعتقد أن الهدف الأساسي " للمبادرة " قد رمى إلى إنقاذ نظام الرئيس علي عبدالله صالح والحيلولة دون حدوث تغييرات إقليمية قد تطال بعض الدول المجاورة لليمن أو الخشية من امتداد الأحداث في اليمن وما تؤديه من بروز قوى متطرفة (كالقاعدة) تلعب دورا محوريا ومؤثرا في مسيرة الأحداث في اليمن لا سيما في حالة انهيار بنى ومؤسسات الدولة .

من هذا المنطلق يمكن تلخيص أهم تحديات التي أدت إلى عرقلة العملية السياسية في:[2]

- عدم التمكن من تهيئة الأجواء المناسبة للحوار الوطني واتخاذ خطوات تعزيز الثقة بين الأطراف بالإضافة إلى استمرار المماحكة (جدل ونقاشات غير بناءة) بين مختلف الأطراف السياسية؛

[1]– أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق.

[2]– سلطان النويرة،" **تقييم أداء الحكومة خلال عام**"، عبر الرابط الإلكتروني:http://alestethmar.net/news-15511.html ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/03/21 .

- استمرار بعض وسائل الإعلام الحزبية في ممارسة خطاب إعلامي مستفز من خلال التحريض والتراشق الإعلامي الذي يبث روح العداء بين المواطنين ولا يشجع على تنقية الأجواء لإجراء الحوار؛
- تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي واستمرار وتصاعد والعجز في ميزانية الدولة؛
- التحديات التي تقف أمام حكومة الوفاق الوطني للعمل بروح الفريق الواحد؛
- التحديات الأمنية المتمثلة في مناطق شمال الشمال (صعدة) والجنوب (الحراك) وتصاعد وتوسع نشاط القاعدة؛
- استمرار أعمال التخريب والاعتداء على خطوط الكهرباء وأنابيب النفط وقطع الطرقات، برغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة لوقف تلك الأعمال الإجرامية؛
- تصاعد الأحداث وتحديات الوضع الإنساني: تصاعدت الأزمة اليمنية بسبب اتساع وتمدد سيطرة الحوثيين الذي وصل إلى منطقة باب المندب (المطلة على شواطئ مضيق باب المندب الاستراتيجي)، ما أدى إلى تشكيل التحالف العربي بقيادة السعودة، حيث شهدت اليمن معارك واسعة بين (جماعة الحوثيين، وحكومة الرئيس هادي المدعومة بالتحالف العربي)، وقد استغل تنظيم القاعدة وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية هذه المعطيات لكسب مزيد من النفوذ في البلاد، وتسبب ذلك في أزمة انسانية كبيرة، حيث لقي الآلاف من المدنيين حتفهم وجرح عشرات الآلاف، كما ارتفعت معدلات النزوح و المجاعة ودمرت العديد من البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، وعلى الصعيد الاجتماعي أدى الاستقطاب الطائفي إلى تمزيق النسيج والتماسك المجتمعي في اليمن.[1]

[1] -Maged al-Madhaji , op.cit ,p p 10 - 11 .

المطلب الثاني: الأداة العسكرية (عمليات التحالف العربي بقيادة السعودية)

يتم النظر إلى عملية التدخل بوصفها معطى أساسي في فهم العديد من الظواهر في حقل العلاقات الدولية، خاصة تلك المتعلقة باستعمالات القوة، وتبريرات ذلك الاستعمال، ومآلات الأوضاع المنبثقة عن هذا الفعل التدخلي للدولة، أو مجموع الدول المتدخلة، على هذا الأساس سنعالج في هذه الجزئية العمليات العسكرية لدول التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن، حيث توجت التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأزمة اليمنية بتشكيل تحالف عسكري دخلت في إطاره الأزمة اليمنية منعرجا خطير يصعب التنبؤ بمآلاته.

الفرع الأول: دوافع وأهداف التوجه نحو استخدام الأداة العسكرية في اليمن

تطرح الأزمة اليمنية انعكاسات وتحديات حقيقية أمام دول الخليج العربي، من حيث مدى قدرتها على إدارة الأزمات الإقليمية، الأمر الذي يستدعي البحث في دوافع وأهداف التدخل العسكري في اليمن، الأمر الذي يساعد على فهم وتحليل البدائل المختلفة في التعامل مع الأزمة وكيفية بلورتها للأدوات والآليات لتنفيذ البديل الأنسب الذي تم الاتفاق عليه من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من عملية التدخل.

أولا: دوافع استخدام الأداة العسكرية

تعد الأزمة اليمنية أبرز الأزمات التي تواجه دول الخليج العربي في محيطها الإقليمي المباشر، لذا مع تصاعد تداعيات هذه الأزمة قررت دول المنظومة الخليجية الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل في اليمن، بالنظر لكونها تندرج ضمن الأزمات المحيطة بها جغرافيا والمؤثرة بشكل مباشر في أمنها واستقراراها، فتدهور الوضع الأمني في اليمن له تأثيرات كبيرة على دول مجلس التعاون الخليجي ما دفع هذه الأخيرة إلى اعتماد الأداة العسكرية لحسم الأزمة والتصدي لهذه التأثيرات، وحول دوافع تبني هذا الخيار يمكن اجازها في الآتي:[1]

فقدان الثقة في الحلول السياسية مع الحوثيين: تعتبر سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن بقوة السلاح خروجا على بنود المبادرة الخليجية التي طرحتها دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2011، عقب انتقال الحراك الشعبي إلى اليمن،[2] فعندما اندلعت الاحتجاجات في جانفي 2011، كان الشعب اليمني يأمل في تحقيق التغيير السياسي وتحسين سبل عيشهم، لكن بعد تعثر المرحلة الانتقالية وتصعيد الأزمة والعنيف،

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص ص 162– 163.

[2]– يوسف جمعة الحداد، مرجع سابق، ص46.

بدأ التحالف العسكري في اليمن في 26 مارس 2015[1] بتوجيه ضربات جوية مكثفة لمناطق تمركز الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح في إطار عمليتي (عاصفة الحزم وإعادة الأمل)، وذلك بعد فقدان الثقة في الحلول السياسية مع الحوثيين، خصوصا بعد أن رفضت جماعة أنصار الله (الحوثي) مخرجات الحوار الوطني (اختتم أعماله في جانفي 2014)، ثم محاصرتها للعاصمة صنعاء، يوم 21 سبتمبر من العام نفسه.[2]

حماية المصالح الخليجية في اليمن: من بين هذه المصالح، المشروعات الاستثمارية الخليجية في صنعاء، التي تقدر قيمتها بنحو (70%) من حجم الاستثمارات الأجنبية، والتي تأثرت سلبا في ضوء الأزمة اليمنية؛ حيث توقف أكثر من 100 مشروع استثماري خليجي نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية،[3] بالإضافة إلى أن الدافع الأساسي للتدخل الخليجي في الأزمة اليمنية هو حماية مضيق باب المندب من سيطرة الحوثيين؛ لكونه الطريق الرئيسي لحركة النفط، كما يوجد داخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يمثل طريقا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب،[4]وبالتالي فإن سيطرة الحوثيين أو تنظيم غير شرعي مسلح على اليمن تمكنه من الإمساك بزمام التجارة والتحكم بها بما يضر بمصالح الدول المستفيدة من هذه التجارة.

تشكل الأزمة اليمنة تهديد لدول مجلس التعاون الخليجي بحكم الجوار الجغرافي: تشكل حالة الاضطراب وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن تهديدا بشكل أو آخر للأمن دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بالنسبة سلطنة عمان وللمملكة العربية السعودية بحكم الجوار الجغرافي، فطول الحدود بين كل من السعودية وعمان مع اليمن والذي يصعب احتواؤه وضبطه بشكل كامل يسهل تسلل عناصر "تنظيم القاعدة" ومهربي السلاح والمخدرات...الخ.[5] كما أن هناك عدة محطات تاريخية ماضية تؤكد معاناة هذه الدول من حالة عدم الاستقرار و تدهور الوضع الأمني في اليمن سواء في مرحلة التقسيم أو بعد الوحدة وما تلاها من أحداث أمنية كان أبرزها الحرب مع جماعة الحوثيين (حروب صعدة). كما أن سقوط اليمن يعني احتمال حدوث هجرات يمنية واسعة نحو دول الجوار، وبطريقة تشكل عبئا أمنيا وإنسانيا على الأخيرة.

---

[1]- Kim Salmutter, "**Why did the transition process in Yemen fail?**", Study presented in a Course "Islam and Politics in a Changing Middle East" Taught by Stéphane Lacroix at Sciences (the Kuwait Program at Sciences Po , Spring 2017),p 2.

[2]– أحمد المصري، **بين "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" باليمن.. حصاد 229 يوما**، عبر الرابط الإلكتروني:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/01/11 .

[3]– يوسف جمعة الحداد، مرجع سابق، ص50.

[4]– هادي محمد صالح، **عاصفة الحزم** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016)، ص112.

[5] – أحمد المصري، مرجع سابق.

تشكل الأزمة اليمنية بيئة ملائمة لتنامي النشاطات الإرهابية: عادة ما تجد التنظيمات الإرهابية في أماكن الاضطراب والتأزم الفرصة للتحرك وإعادة ترتيب الصفوف، وقد شكلت الأزمة في اليمن فرصة سانحة لتنظيم القاعدة لكي يعيد ترتيب صفوفه ويوسع من تمدده وانتشاره، وتبدو الخطورة في أن التنظيم أصبح له وجود في المناطق الشرقية والجنوبية من اليمن (مأرب، شبوة، حضرموت)، ومناطق السواحل اليمنية الجنوبية والغربية (أبين، عدن، الحديدة) التي تعد ممراتها ومضائقها المائية (البحر العربي، خليج عدن، باب المندب) من أهم الممرات الدولية، مع ما يحمله ذلك من تهديد مباشر لمنطقة مرور السفن التجارية والأساطيل في هذه المنطقة الحساسة وشديدة الأهمية، ليس في منطقة الخليج فقط بل العالم بصفة عامة.[1]

خطر تنامي النفوذ الإيراني: سقوط اليمن يفسح المجال للتمدد الإيراني في دول عربية أخرى، لذا تتخوف دول الخليج العربي من أن تكون محاطة بأنظمة موالية لإيران من الغرب والشمال والشرق، حيث تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تقدم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، كما أن مجرد حضورها في اليمن يعتبر تطويقا للسعودية بمحاصرتها من كل الاتجاهات، كون إيران تسعى إلى السيطرة على جنوب الجزيرة العربية لما له من أهمية استراتيجية كبرى.[2]

ثانيا: الأهداف

ويمكن حصر الأهداف التي أريد تحقيقها من عملية "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل"، في التالي:[3]

- منع إيران من بسط هيمنتها على اليمن، والتي تسعى لجعله منصة لنفوذها انطلاقا من جنوب شبه الجزيرة العربية، لاسيما بعد نجاح التغلغل الإيراني في دول عربية أخرى، لذا فإن دول الخليج العربي وجدت نفسها أمام حرب الضرورة التي فرضتها الظروف المحلية والإقليمية، ما دفعها إلى البدء "بعاصفة الحزم" في محاولة لاحتواء تزايد النفوذ الإيراني وتطلعاته، الذي أصبح يشكل تهديدا صريحا لاستقرار وأمن دول مجلس التعاون بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة.[4]
- محاصرة جماعة الحوثي في أنحاء اليمن، والتصدي لتمددها ومنعها من الاستيلاء على "مدينة عدن" التي أصبحت تسير منها أعمال الحكومة الشرعية بعد انتقال الرئيس هادي وعدد من أعضاء حكومته

[1] – أشرف عبد العزيز عبدالقادر، "**الدبلوماسية الخليجية في إدارة الأزمات الدولية**"، مجلة آراء حول الخليج (جدة، السعودية: مركز الخليج للأبحاث، العدد: 88، يناير 2012)، ص ص 41– 42.

[2] – صباح كزيز و نجاة مدوخ، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة في جهود حل الأزمة**"، مرجع سابق، ص100.

[3] – جمال عبد الله، مرجع سابق، ص ص6–8.

[4] – مصطفى صلاح، "**عاصفة الحزم دلالات النجاح والاخفاق والمستقبل**"، دراسة (صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام،2018)، ص1.

إليها، وعلى "باب المندب" الذي يعتبر بمثابة شريان الحياة لكل من ميناء العقبة الأردني وقناة السويس المصرية، وإجبار هذه الجماعة على العودة إلى طاولة الحوار، وفق المبادئ التي اتفق عليها الفرقاء اليمنيون في المبادرة الخليجية التي وقعت في الرياض (السعودية) في نوفمبر 2011.

- السعي لإعادة الشرعية إلى مؤسسات الدولة اليمنية التي استولى عليها الحوثيين بعد اعتماده الإعلان الدستوري الذي يعد بمثابة انقلاب على الشرعية في اليمن من منظور دول الخليج العربي.[1]

فقد أدركت الدول الخليجية، عند سقوط العاصمة صنعاء في يد الحوثيين خطورة الأوضاع، حيث تمكنوا من السيطرة على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، واصدروا إعلانا دستوريا سيطرو فيه على السلطة في فيفري 2015، والذي لقي رفضا على المستوى الاقليمي والدولي، وقد كانت تصريحات وزير الخارجية السعودي "سعود بن فيصل آل سعود" واضحة في رفض ما قامت به ميليشيا الحوثي في صنعاء، ثم جاء بيان وزراء مجلس التعاون الخليجي الذي أعقب اجتماعهم في جدة (السعودية)، ليرفض بصورة واضحة ما جرى، مبررا أن دول المجلس لن تقف مكتوفة الأيدي؛ لأن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن الخليج ، وأن ما يحدث في اليمن سيؤثر على أمنها، لذا فإن درع الجزيرة الذي استخدم أثناء احتجاجات البحرين في عام 2011 قد يحل المشكلة، ولكن بشكل آخر وأكبر بانضمام دول غير خليجية، ولكن من يقود هذه الدول هي بالأساس دول خليجية (السعودية والإمارات) لإضفاء شرعية على التدخل. وعليه فإن مسألة استمرارية شرعية التدخل العسكري بعد حصوله على ترخيص اللجوء للقوة من خلال تأييد المنظمات الإقليمية أمر مهم جدا.[2]

[1]– جمال عبد الله، مرجع سابق، ص ص6–8.

[2] – شيماء أبوبكر،" **شرعية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن**"، عبر الرابط الإلكتروني:
http://www.alkhaleej.ae/home/print/f53c9315-c755-48f7-a351-9dc93baa2e5a ، تم الاطلاع بتاريخ: 17/02/ 2019 .

الفرع الثاني: العمليات العسكرية لدول التحالف العربي في اليمن (مسارها، مرتكزاتها القانونية والمواقف الإقليمية والدولية منها)

أولا: مسار العمليات العسكرية لدول التحالف العربي في اليمن

بدأ التدخل العسكري في 26 مارس 2015 بواسطة التحالف العربي المكون من دول الخليج العربي – عدا سلطنة عمان– وكل من مصر والمغرب والأردن والسودان فيما يعرف بالتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بتوجيه ضربات جوية مكثفة لمناطق تمركز الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح، وتولت قطع عسكرية بحرية تأمين منطقة باب المندب وذلك في إطار عمليتي (عاصفة الحزم وإعادة الأمل)، حيث انقسمت العمليات العسكرية إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى (عاصفة الحزم):** التي بدأت في 26 مارس 2015 حتى 21 أفريل 2015، تم فيها التركيز على الضربات الجوية مع فرض حصار بحري على اليمن.

وبذلك كان هدف هذه الحملة التصدي السريع للتقدم العسكري الذي كانت تحققه جماعة الحوثين المسلحة وإعادة الحكومة اليمنية المعرف بها دوليا إلى السلطة، ونظرا لسوء الأوضاع الإنسانية والحاجة إلى هدنة لإدخال المساعدات الإنسانية، وكذا تحقيق الأهداف الأولية لعملية عاصفة الحزم تم الإعلان عن نهايتها في 21 أفريل 2015.[1]

- **المرحلة الثانية (عملية إعادة الأمل):** بدأت في 22 أفريل 2015، ومازالت مستمرة حتى الآن(2019)، وكان التطور العسكري البارز الذي شهدته هذه المرحلة هو بدء عملية برية في 13 سبتمبر 2015، كما شهدت انضمام دولتين أخريين للتحالف هما السنغال وماليزيا،[2] وكانت تهدف إلى استئناف العملية العسكرية بغرض التصدي للعمليات العسكرية الحوثية.

تمكنت العمليات العسكرية التي بدأت في 26 مارس إلى 17 جويلية 2015 من تحرير عدد من المحافظات الجنوبية هي: (عدن ولحج – اوبين، الضالع شبوة وأجزاء واسعة من مارب).

[1]– منى بومعزة،" **التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن**"، دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد:19، جوان 2018)، ص565.

[2]– أحمد المصري، مرجع سابق.

إضافة إلى **عملية السهم الذهبي** وهو الاسم الذي أطلق على الهجوم المشترك لقوات الرئيس هادي والمقاومة الجنوبية في 16 جوان 2015 بدعم وتدريب من قوات التحالف، لاستعادة عدن.[1]

ثانيا: الأطر القانونية للتدخل العسكري في اليمن

تجسدت المبررات القانونية للعمليات العسكرية في الطلب الرسمي الذي تقدم به الرئيس عبد ربه منصور هادي في الرسالة التي وجهها لقادة دول الخليج العربية، والتي طلب فيها بالتدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة و داعش، وذلك استنادا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، واستنادا إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. وبالفعل انطلقت في 26 مارس 2015 عملية عسكرية بمشاركة عشر دول تقودها السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية لصالح، أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم"، استجابة لدعوة الرئيس هادي وأصدرت دول الخليج ما عدا سلطنة عُمان، بيانا أعلنت فيه الاستجابة لطلب الرئيس هادي، بردع العدوان الحوثي.

غير أن مسألة استمرارية شرعية التدخل العسكري بعد حصوله على ترخيص اللجوء للقوة من خلال تأييد المنظمات الإقليمية أمر مهم جدا، ومن هنا نرى بأن العمليات العسكرية لقوى التحالف تستمد استمرار شرعيتها في اليمن من عدة عوامل:[2]

العامل الأول: حفاظ قوات التحالف على شرعية رئيس اليمن وحكومته وتقويتها بالسلاح والمساعدات لتمكينها من حماية الشعب اليمني وحفظ الأمن والاستقرار دون استحواذ قوات التحالف على السلطة؛

العامل الثاني: الحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية وإفشال مخططات تقسيمها كذلك عدم السعي لضم أقاليم منها إلى دول التحالف الحدودية كالسعودية؛

العامل الثالث: ولأن التمسك بحق الدفاع عن النفس في القانون الدولي يقتضي التأكد من أن القوة المستخدمة مناسبة لوقف إطلاق النار وتحقيق استراتيجية الخروج العسكرية، تعمل قوى التحالف بقيادة المملكة على تكثيف ضرباتها بناء على طلب من الرئيس الشرعي لليمن وبالتنسيق مع قواته النظامية ودول

[1]-Michael Knights and Alexandre Mello, **" The Saudi-UAE War Effort in Yemen (Part 1): Operation Golden Arrow in Aden ,"** Available At : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-saudi-uae-war-effort-in-yemen-part-1-operation-golden-arrow-in-aden , Accessed: 17/2/2020.

[2]– شيماء أبوبكر، مرجع سابق.

التحالف، أين كان هناك تدخلا بريا للقوات المشتركة وتكثيف الحملات الجوية لإجبار الحوثيين على الجنوح للسلم بتجريدهم من أسلحتهم وإضعاف قواها العسكرية.

العامل الرابع: تأمين وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين، وتزويدهم بالغذاء والمواد الإنسانية الضرورية، وإعادة ترميم المدارس وفتحها في المناطق المحررة، وإعادة تأهيل القضاء بمبادرة من الهلال الأحمر الإماراتي، وهو ما يدل على سعي قوات التحالف إلى إنجاح التدخل العسكري، وإعادة الأمن والاستقرار لليمن وتطبيق القانون الدولي الإنساني ما أمكن.

وتجدر الاشارة إلى أنه رافق الإعلان عن بدء العمليات العسكرية من قبل تحالف مجموعة من الدول العربية والإسلامية ضد جماعة الحوثي وحلفائها في اليمن، جدل حول مدى مشروعية هذه الحرب. فقد اعتبر الفريق المناهض لهذه العملية أنها "حرب هجومية" وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

غير أن دول التحالف وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي التي تشارك في التحالف، تعتبر أن "عاصفة الحزم" هي بمثابة حرب دفاعية؛ نظرا لأن الدول الخليجية ترى أن زعزعة الأمن في اليمن من خلال الانقلاب على الشرعية التي رسختها المبادرة الخليجية في العام 2011، وتهديد جماعة الحوثي للاستقرار والأمن اليمني، سيؤثر دون أدنى شك على أمن دول الجوار، وبالتالي على الأمن والسلم الدوليين.[1]

ثالثا: المواقف الإقليمية و الدولية من العمليات العسكرية في اليمن

حظيت عمليات عاصفة الحزم بتأييد عربي واسع حيث أكدت جامعة الدول العربية عن دعمها للعمليات ضد الحوثيين في اليمن، وأكدت مصر عند دعمها ورغبتها بالمشاركة بقوة جوية وبحرية مصرية، لكنها ترددت في تقديم قوة برية، وأكدت كل من السودان والمغرب وفلسطين ولبنان والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عن دعمها لقرار المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي والدول العربية المشاركة في العمليات الرامية إلى الحفاظ على وحدة اليمن ودعم الشرعية فيه، وحتى استعادة اليمن استقراره ووحدته.[2]

[1]– جمال عبد الله، مرجع سابق، ص04.

[2]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

وجاء أحد المواقف المؤيدة وذات الأهمية والثقل الإقليمي من قبل تركيا التي أعلنت عبر رئيسها رجب طيب أردوغان تأييدها عملية عاصفة الحزم التي تقودها السعودية، وقد وضحت تركيا ذلك بأن التدخل الذي تم بطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور جاء لأن الحوثيين انتهكوا الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي، ولم يستجيبوا لدعوات الحوار وأظهروا نوايا التوجه نحو السيطرة على اليمن، مما زاد من احتمالات اندلاع حرب أهلية.[1]

وبالنسبة للتأييد الدولي فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعم لوجستي واستخباري وليس عسكري وعبر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض عن أهمية عمليات عاصفة الحزم لحماية الحدود السعودية والشرعية اليمنية من الانتهاكات الحوثية، كما قدمت المملكة المتحدة دعم سياسي لعمليات عاصفة الحزم، وكذلك فرنسا التي أكدت عن وقوفها بجانب حلفائها وشركائها لإعادة الاستقرار اليمني، ووضح وزير الخارجية الكندي أن كندا تقدم دعم وتأييد لعمليات عاصفة الحزم في السعودية وتدعم قرارات مجلس التعاون الخليجي لحماية الحدود السعودية والشعب اليمني وشرعية الحكومة.[2]

أما الدول المعارضة تتمثل أساسا في إيران التي اعتبرت عمليات عاصفة الحزم اعتداء واختراق لمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية والأممية، حيث لا يجوز استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وأن هذا التدخل يعتبر مجزرة لابد أن تتحمل مسؤوليتها السعودية أمام المحاكم الدولية كما وضحه أية الله الخميني، كما وضح الرئيس العراقي أن عمليات عاصفة الحزم أمر غير مقبول والمشكلة في اليمن تحل بواسطة الشعب اليمن، والنظام السوري أيضا عبر عن معارضته الشديدة للتدخل العسكري السعودي في اليمن حيث إنه يعتبر عاصفة الحزم التي أطلقتها دول الخليج في اليمن عدوانا واضح.

بالنسبة لروسيا فقد نددت بالتدخل العسكري لدول التحالف وهي أكبر حليف لإيران ودعت كل الأطراف والحلفاء بوقف إطلاق النار أو استخدام العنف لتحقيق مصلحة ما، وقد وضح وزير خارجيتها أن التدخل السعودي في اليمن ليس شرعي وليس له أي أساس قانوني ولا يجوز استخدام القوة العسكرية

[1]– محمود سمير الرنتيسي، "**أسباب الموقف التركي تطورات الموقف العلاقة مع إيران**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/29/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9، تم الاطلاع بتاريخ: 20/01/ 2020 .

[2]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

الخارجية كما كان الأمر في العراق. كذلك الصين عبرت عن معارضتها للعملية ودعت كل الأطراف إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن، وحل النزاع عن طريق الحوار.

أما المنظمات الدولية أبدت بعض القلق، نجد أن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية (فريدريكا موغيريني– Federica Mogherini) وضح أن استخدام القوة العسكرية ليس حلا لأن التدخل العسكري أدى إلى مزيد من الضحايا في اليمن و تدهور الحالة الاقتصادية، كما وضح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أكد على الحل السياسي هو أفضل وسيلة للوصول للسلام.

وبالنسية للدول المحايدة والتي تريد التوصل لحلول سلمية لإنهاء الصراع في اليمن تتمثل في سلطنة عمان، التي لم تشارك سلطنة عُمان في العملية التي تقودها السعودية، فقد أكدت السلطنة عن دعمها الجهود التي يقدمها الأشقاء في سبيل استقرار اليمن، مؤكدا استعداد السلطنة للتعامل مع كل اليمنيين على مقياس واحد، ودعم أي جهد من قبل الأشقاء في مجلس الجامعة العربية، في سبيل استقرار اليمن.[1]

[1]– المرجع نفسه.

المبحث الثاني: تقييم مدى فاعلية دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية

بالنظر للديناميكية التي اتسم دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية ومحاولة تصديها للتحديات الإقليمية التي تواجه المنطقة والإحاطة بها والبحث في مدى فاعلية الآليات المستخدمة في التعامل مع الأزمة اليمنية وتداعياتها خصوصا وأنها تؤثر بصفة مباشرة على أمن الخليج العربي وذلك انطلاقا من الجوار الجغرافي، غير أن دور دول الخليج العربي وردت عليه عدد من الملاحظات، لذا خصص هذا المبحث لتقييم مدى نجاح دول الخليج العربي في التعامل مع الأزمة اليمنية ومواجهة تأثيراتها، كونها تشكل اختبار حقيقي لمدى قدرة هذه الدول على إدارة الأزمة، مع محاولة الإحاطة بالفهم والتحليل لنقاط القوة والضعف في الدور.

المطلب الأول: من حيث القدرة على بناء تصور أمني حول مدركات التهديد المشتركة وأحداث توازن بين الأهداف والآليات

يعتقد أغلب الباحثين السياسيين إلى أن هناك علاقة ارتباطيه بين التصور والسلوك وفي هذا الصدد يقول (كينيث بووث– Kenneth Booth) أن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم ،لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف بصرف النظر عما يعنيه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف"، أن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف بصرف النظر عما يعنيه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف"، فالأفراد يتصرفون أو يسلكون وفق موقف ما يتصورنه عن العالم المحيط بهم وليس بالضرورة أن يتطابق هذا التصور مع الواقع الفعلي أو الحقيقي، وبالتالي يجب أن نميز بين البيئة كما ندركها أو نتصورها وبين البيئة كما هي موجودة فعلا وعدم المطابقة بينهما يخلق ما يسمى بالخطأ الإدراكي، وعليه فإن كانت تصورات صناع القرار للعالم خاطئة أو غير صحيحة، فإن سياساتهم تكون مختلفة وربما فاشلة عنها إذ كانت تصوراتهم عن العالم غير صحيحة أو بمعنى أخر أن عوامل البيئة النفسية تحدد صحة قرارات السياسات إلى حد كبير وذلك كلما زاد تطابق تصورات وادراكات القائد مع البيئة العملية أو كلما قل التفاوت بين التصور والواقع أي أن القرار يتخذ بناء على تصور وفهم القائد السياسي للمتغيرات ذاتها.[1] ويعد اتخاذ القرار أو بلورة السياسات في أوقات الأزمات الدولية اختبارا جديا لمدى قدرة صانع القرار على إدراك حجم ما تشكله الأزمة لمصالحه من تحديات أو تهديدات في الداخل أو الخارج، وتحديد البدائل المختلفة في التعامل معها، وبلورة الأدوات والآليات

[1]– صباح كزيز، مرجع سابق، ص ص 139– 140.

المناسبة لتنفيذ البديل الذي تم الاتفاق على أنه الأنسب. والتساؤل المطروح هنا: في خضم الأزمة والتطورات والأحداث المتلاحقة والمتصاعدة التي تشهدها اليمن، هل استطاع صانع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي التعامل معها على نحو رشيد؟

الفرع الأول: تكوين الإدراك الأمني لدى صناع القرار في دول الخليج العربي حول مصادر التهديد

تعد منطقة الخليج العربية من أكثر مناطق العالم التي لم يخلو فيها المشهد من أزمات ساخنة، وهي سمة من السمات المميزة للتفاعلات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية شهدت منطقة الخليج بمتوسط كل عقد تقريبا أزمة حادة أثرت بشكل مباشر في موازين القوى داخل الإقليم وأعادت ترتيبات المشهد الداخلي فيه، بدءا من الحرب العراقية–الإيرانية التي اندلعت في بداية الثمانينات من القرن الماضي واستمرت نحو ثماني سنوات، مرورا الغزو العراقي للكويت عام 1991، والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وصولا للأزمة اليمنية منذ 2011 ما ترتب عليها من تغيرات شديدة التعقيد في الوضع الإقليمي للمنطقة، ورغم أن هذه السمة قد تدفع إلى القول بأن صانع القرار في دول الخليج العربية اعتاد على التعامل مع الأزمات نتيجة لتراكمات الخبرة الماضية، لكن الجديد في المرحلة الراهنة هو تعدد التهديدات وتشعبها وتداخلها في آن واحد، وبشكل متزامن في محيطها المباشر،[1] بالضبط منذ بداية الأزمة اليمنية، فالأزمة اليمنية لها تداعياتها الواضحة في تكون رؤية أمنية لدول الخليج العربي، حيث أحدثت هذه الأزمة تغيرا بارز في نظرة صناع القرار الخليجي بالنسبة إلى كيفية صياغة رؤية أساسية لحفظ أمنها وضمان استقرارها، فلم يعد أمنها مسؤولية دولة بشكل منفرد بل تم ربطه بالأمن الإقليمي والدولي.

ورغم أن دول الخليج اعتمدت على الوجود الأجنبي العسكري بوصفه أهم ضمانات أمنها، إلا أنها عند بداية الأزمة اليمنية عمدت إلى أحياء وإعادة الاعتبار إلى الدور العربي وتجديد ثقتها في الارتباط بالأمن القومي العربي، وتم تجسيد ذلك من خلال قيام التحالف العربي، أما بالنسبة لمصادر التهديد، تمثل الأزمة اليمنية إدراك أمني جديد وتحدي أخر لدول الخليج العربي في أكثر من زاوية، فالأزمة اليمنية وما تفرزه من تداعيات سلبية عن الأمن الداخلي لهذه الدول جعلها تعطي اهتمام أكبر لمختلف أبعاد الأمن وانعكس ذلك على نحو واضح على استراتيجيتها الأمنية وإدارة الأزمة اليمنية، حيث تشمل الإجراءات الأمنية أبعاد سياسية وثقافية وفكرية ومكافحة قضايا التطرف والإرهاب، ولأن دول الخليج العربي تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن ترتبط بإفرازات الأزمة اليمنية وبتطورات البيئة الإقليمية تختلف هذه التهديدات

[1]– أشرف عبدالعزيز عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 41– 43.

باختلاف طبيعتها ونوعيها ودرجة خطورتها وتتراوح بين التهديدات الناعمة والتهديدات الصلبة، وتتمحور بشكل أساسي في: (إثارة النعارات الطائفية وتهديدها لتماسك الداخلي لدول الخليج العربي، المخدرات، تهريب الأسلحة، الإرهاب والتطرف، تهديد أمن الملاحة البحرية)، إذ يعكس المشهد الأمني في اليمن والذي لا يزال يشكل أزمة بالنسبة لصانع القرار في دول الخليج العربية، على الأقل ثلاث زاويا رئيسية:[1]

الأولى- إن اضطراب الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن تمثل تهديدا بشكل أو آخر للوضع الأمني والاستقرار في دول الخليج العربية وبشكل خاص بالنسبة للمملكة العربية السعودية وعمان بسبب الجوار الجغرافي المباشر، فتهديد الاستقرار في اليمن سينعكس حتما على أمن هذه الدول.

الثانية- خطر الإرهاب: يعد من أبرز مصدر التهديد الرئيسية التي تواجه دول الخليج العربي قاطبة وإن كانت السعودية تأتي في مقدمة الدول المهددة بخطر الإرهاب والجماعات الإرهابية، وقد وفرت الأزمة اليمنية لهذه التنظيمات والجماعات فرصة ملائمة للتوسع والانتشار.

الثالثة- التهديد الإيراني: تبرز في الغموض الذي يكتنف المشروع الايراني ومماطلتها في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي بخصوص ملفها النووي، إضافة إلى المخاوف من اقدامها على استخدامه ورقة الشيعية الحوثية في تهديد الأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي، فتعزيز النفوذ الإيراني في اليمن من خلال الحوثيين من شأنه أن يبني عقبات ومعيقات في مواجهة التمدد والنفوذ السعودي وفي المقابل يوسع من رقعة النفوذ الأيديولوجي الإيراني في الخليج وبحر عمان.[2] ومع تعاظم التحديات التي يواجهها صانع القرار في دول الخليج العربي، قررت هذه الدول الانتقال من مرحلة المراقبة إلى وضع نهج فاعل على الأقل في الأزمات المحيطة بها جغرافيا والمؤثرة فيها بشكل مباشر، خصوصا فيما يتعلق الأزمة اليمنية، وفي هذا السياق يمكن رصد بعدين رئيسيين في إدارة صانع القرار الخليجي الأزمة اليمنية: **أولها النهج السياسي:** جسدته مظاهر عديدة أبرزها المبادرة الخليجية تجاه اليمن والمواقف الخليجية تجاه السياسات الإيرانية التي ترمي إلى التدخل في شؤون دول المنطقة؛ **وثانيها النهج العسكري:** وجسدتها العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 41- 42.

[2]- فاطمة الصمادي، "**اليمن على سلم الأولويات الاستراتيجية الإيرانية**"، تقرير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2020)، ص10.

غير أن الجهود الخليجية في تسوية الأزمة سياسيا تعثرت، كما أنها لم تتمكن من حسم الأزمة عسكريا، وفي هذا السياق يمكن القول إن تعاظم الأزمات التي تواجهها دول الخليج وتزامنها وتعقدها، يتطلب (مأسسة) الإدارة الخليجية للأزمات، وفي هذا الصدد تظهر الحاجة إلى إنشاء **(هيئة عليا لإدارة الأزمات)** تكون تابعة لمجلس التعاون الخليجي – الذي أثبت أنه التجربة العربية الوحدوية القادرة على البقاء والاستمرار رغم ما واجهه من تحديات وأزمات– ويقترح أن تضم الهيئة المقترحة نخبة من الاستشاريين والمتخصصين في مجال إدارة الأزمات، يقومون بتشخيص ما يواجهه صانع القرار الخليجي من أزمات جماعية تؤثر في شؤون دول المجلس، واقتراح البدائل المختلفة في التعامل معها وحساب تكلفة وعوائد كل بديل، والانتهاء في النهاية إلى رأي استشاري لصانعي القرار في دول الخليج العربي.[1]

كما أن غياب تصور المشترك في التعاطي مع إيران، يرجع الى وجود نوع من التباين أو التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول المجلس والتعاون في القمم والاجتماعات المشتركة وبين الموقف الذي تتخذه بعض الدول منفردة ازاء العلاقات مع إيران والتعاون معها، وهنا تظهر الفجوة أيضا في ما يتم الاتفاق عليه وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع وتبرز هذه الفجوة في عدة قضايا أخرى تتخذ قرارات في شانها لكن تنفيذها يتم تأجيله وهذه الفجوة يمكن إرجاعها واسنادها إلى عاملين بارزين:

- الخلافات البينية التي تنشب في بعض القمم الخليجية؛
- تغليب اعتبارات الأمن الوطني (القُطري) على الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما ينعكس على التردد إزاء التنفيذ لا أي مشرعات أمنية مشتركة.[2]

[1]– أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 43– 44.

[2]– عبد العزيز عبد العزيز المهري، "**التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990– 2010)** "، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2010)، ص ص 114– 115.

الفرع الثاني: من حيث الرشادة في إحداث توازن بين (الآليات والأهداف)

يقصد بالرشادة في هذا السياق القدرة على إحداث التوازن بين الأهداف والموارد والآليات، وأن تكون الأهداف المسطرة في حدود حجم الموارد المتاحة مع الاستغلال الأفضل لخدمة تلك الأهداف بشكل يكون العائد أكبر من التكلفة، فلكل دولة استراتيجيتها الخاصة التي تضمن أهدافها وتحمي مصالحها الوطنية وأمنها القومي في إطار ما يتوفر لديها من موارد وإمكانات وعناصر مادية ومعنوية، وأشار (هارولد لازويل – Harold Lasswell) أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين في تحليل هذه النقطة بأن أوضح أن معايير الترشيد في اتخاذ القرارات تمتد لتشمل عدة أمور واعتبارات،[1] أهمها:

مدى وضوح فكرة الهدف من القرار ودرجة الدقة في قياس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة، ثم أخيرا مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذي ينشده القرار، أو بمعنى آخر فإن القرار الرشيد هو محصلة للتقييم المتوازن على قدر الإمكان لكل القيم المسيطرة والحقائق المتاحة والتوقعات المتعلقة بظروف المستقبل، فواضع القرار يقيم جزءا هاما من افتراضاته وتوقعاته على أساسا تصوراته للأوضاع في المستقبل، مراعيا أن تكتمل له القدرة على تغيير الأمور بالشكل الذي يكون المستقبل أكثر مطابقة لرغباته وأهدافه، حيث يقوم السلوك الخارجي على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الخارجية الإقليمية والدولية.[2]

أولا: من حيث فاعلية الآليات في تحقيق الأهداف المرجوة

تمكن التدخل العسكري من تحقيق بعض المكاسب خصوصا وأنه جاء في المرحلة التي كان فيها الحوثيون وصالح يتقدمون نحو الجنوب من أجل إحكام السيطرة والنفوذ على كامل الأراضي اليمنية، غير أنه يبقى أفضل الخيارات المطروحة لمستقبل الدولة اليمنية هو العمل على التوصل إلى تسوية للأزمة عن طريق التفاوض" تسوية تفاوضية" تضم كل الأطراف، بمعنى تفعيل كل آليات التفاوض الممكنة بين جميع الأطراف اليمنية والمشاركة البناءة من جانب الأطراف الإقليمية الخليجية المؤثرة، بحيث لا يكون الغرض من هذه التسوية محصور في إنهاء الأزمة اليمنية الحالية، ولكن تشتمل رؤية مستقبلية وتصور واضح لكيفية إدارة

[1]– صباح كزيز، سليم بوسكين، "**توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية و انعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة الناقد (جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد: 01، 2017)، ص180.

[2]– المرجع نفسه، ص 180.

مستقبل الدولة اليمنية وإعادة بنائها، وتبدأ الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذا المسار من خلال نزع أسلحة الميليشيات المختلفة، وبسط سيادة الدولة، ثم التوجه نحو عملية التنمية، لأن تبني خيار الاستمرار في الحرب هو خيار مكلف للغاية وله آثار انسانية كارثية وتأثيرات أمنية ومادية وسياسية وليس له أفق مضمونة في حل الأزمة وستكون له مؤثرات سلبية على دول التحالف نفسها "وخاصة السعودية" وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة ككل.

وفي هذا السياق تعرض الدور الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية إلى العديد من الانتقادات الحادة من قبل بعض المحللين، فهناك من يعتبر أن ثمة خللا أصاب العلاقة بين الأهداف والآليات المتاحة لدول الخليج العربي، حيث توخت القيادة الخليجية أهدافا عريضة وواسعة يتطلب تحقيقها قدر كبير من الموارد ليست بالضرورة مادية والتي لم تكن متاحة لدول الخليج العربي كمصالح الدعم للتحالف، كانت السعودية، في دعوتها الدول للمشاركة في عمليتها العسكرية، تهدف للحصول على تأييد إقليمي ودولي، وتسعى لإضفاء طابع شرعي قانوني على عمليتها العسكرية، في الوقت نفسه كانت تبحث عن غطاء أممي، وهو ما حصلت عليه بالفعل، عقب إصدار مجلس الأمن القرار رقم: 2216 الذي قضى بوضع اليمن تحت البند السابع وصنف الحوثيين وأنصار الرئيس صالح كمعرقلي تسوية، وفرض حظرا على توريد الأسلحة للحوثيين وحلفائهم، وفرض عقوبات على قادة حوثيين وقادة آخرين من أنصار علي عبد الله صالح، وفي بداية انطلاق عاصفة الحزم، أعلن المتحدث باسم التحالف أحمد عسيري، أنها سوف تحقق أهدافها في شهرين، حيث بدا ذلك كما لو كان تحفيزا للدول على المشاركة، لكنها ولكي تتجنب الإحراج في تحديد الفترة، قامت بعد مرور أقل من شهر، وتحديدا في 21 أبريل 2015، بالإعلان عن انتهاء عاصفة الحزم، والإعلان في الوقت نفسه عن بدء عملية إعادة الأمل. وحسب بعض المحللين أن "عاصفة الحزم وإعادة الأمل" هما عمليتان تحملان نفس التفاصيل، على نحو يثبت أن إعادة الأمل امتداد لعاصفة الحزم، وفصل جديد من فصول الحرب.[1]

نجد أن تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية كان يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها المحافظة على ما تملكه داخل هذا اليمن من شبكة واسعة من العلاقات والتحالفات مع عدة رموز قبلية وسياسية ودينية وعسكرية مؤثرة. وقد كان يبدو لصانع القرار الخليجي أن مكاسب السياسة الخليجية كبيرة جدا مقابل تكلفة أقل (لا يمكن حساب العائد والتكلفة على أسس مادية بحتة)، لكن تطورات الوضع بالمنطقة أثبت عكس ذلك، حيث هذه التكلفة لم يكن وراءها عائدا ملموسا، خاصة أنه بات مشروع قرار إنهاء الدعم

[1]– أدم يحيى، "**التحالف العربي.. ماذا بقي بعد توالي الانسحابات وتوسع العزلة؟**"، 2019/03/11، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.alestiklal.net/ar/view/388/dep-news-1552212514 ، تم الاطلاع بتاريخ: 22/ 02/ 2020.

العسكري للسعودية محل نقاش وتداول في عدد من السلطات التشريعية لدى أكثر من بلد، ورفع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تقريرا (2018) يشير إلى ارتكاب انتهاكات قد ترقى لجرائم حرب في اليمن، بينما انسحبت العديد من دول التحالف العربي، وبحسب العديد من المحللين أصبح المسمى الأقرب لهذا التحالف هو تحالف "السعودية – الامارات المتحدة"، وبات قريبا من فقدان الصفة العربية والإقليمية.[1]

ثانيا: الأهداف ودرجة اتساق الحركة بين الفرص و القيود لدول الخليج العربي

يقصد بالتقدير الجيد "للفرص والقيود" القدرة على تفهم الفرص المتاحة أمام صانع القرار، والقيود المفروضة عليه أو تلك التي يمكن أن تعرقل حركته في وضعها الصحيح، فضل بعض المنظرين والباحثين التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية، فبدلا من النظر إلى خيارات السلوك الخارجي للدول على أنها غير محدودة، وحاولوا تحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع القرار، ويمكن استبعاد بعض خيارات السلوك الخارجي للدول استنادا إلى قدراتها المحدودة وموقعها الجغرافي، وغيره ويمكنه أيضا – بتطبيق هذا النموذج – مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها؛ لأن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى، كذلك فإن القدرات التكيفيَّة للدولة لا تختلف فحسب طبقا لمقدراتها ولكن أيضا طبقا لإراداتها.[2]

في ظل تشابك المصالح عالميا وإقليميا، وتلاشي الحدود بين الداخل والخارج، والتأثير الكبير المتبادل بينهما لم يعد في إمكان أية دولة حماية مصالحها العليا في عزلة عن محيطها الخارجي، ودون القيام بدور في هذا المحيط بدافع حماية مصالحها، وتقليص التأثيرات السلبية لهذا المحيط على تلك المصالح، وتعظيم الفرص المتاحة به لتحقيقها[3]، حيث جاء تحرك دول الخليج العربي في الأزمة اليمنية بغرض التخفيف من حدة الأزمة وتسويتها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لأن إيران والتي تعتبر أحد الأطراف المؤثر في مجريات الأزمة بتدخلها عن طريق الحركة الحوثية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للحوثيين الذين سعوا إلى توسيع دائرة نفوذهم في اليمن باستيلائهم على معظم مدنه، الأمر الذي اضطر بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تشكيل تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة توسع سيطرة الحوثي في اليمن، والذي قام بتنفيذ العمليات العسكرية وتحقيق نجاح نسبي في البداية إلا أن قوات

[1]– المرجع نفسه.

[2]– صباح كزيز، مرجع سابق، ص ص 144– 145.

[3]– المرجع نفسه، ص 145.

التحالف بدأت تتراجع نتيجة انسحاب بعض الدول المشاركة بسبب الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بهم، فالحرب التي طالت بتكاليفها الهائلة وأبعادها الإقليمية وصعوبة حسمها- تنهك دول الخليجية خصوصا السعودية وتستنزف من هيبتها كدولة، ومن رصيدها على الصعيد الاقتصادي والسياسي.[1]

لكن في المقابل هناك من يعتقد أن سياسة دول الخليج العربي تبدو استهانت بالقيود ولم تقدرها التقدير الصحيح، تجسد سوء التقدير للفرص والقيود بشكل كبير في عدم تقديرها لإمكانات وقدرات الحوثيين، حيث أن العمليات العسكرية التي قام بها التحالف العربي بقيادة العربية السعودية وبطلب من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي هدفها التصدي للنفوذ الإيراني (بتنفيذ حوثي) في اليمن على الرغم من أنها حققت نتائج في بدايتها إلا أنها تعرضت لانتكاسة نتيجة لقوة الطرف الأخر، حيث تسبب في أضرار وخسائر لدول التحالف العربي، الأمر الذي يبقى دور هذه الدول في إدارة الأزمة اليمنية في تذبذب وتراجع دون تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصا وأن اشتداد الاشتباكات والمواجهات بين الحوثيين والحكومة اليمنية يصعب من إمكانية وضع احتمال واضح لمسار الأزمة اليمنية. عموما يرد على الدور الخليجي في إدارة الازمة عدد من القيود أبرزها:

القيود المادية والأعباء الاقتصادية: استمرار الحرب في اليمن دون أفق واضح لتحقيق السلام سواء عبر المسارات السياسية أو الحسم العسكري، يؤدي إلى استمرار الخسائر البشرية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لدول التحالف العربي وبالذات المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. بذلك أصبحت حرب اليمن مصدر لاستنزاف المقدرات المادية والبشرية، فكان الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون الأخرى بشكل عام.

الانتهاكات الانسانية(التكلفة الإنسانية للحرب): في جانب الخسائر البشرية، تشير تقديرات الاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في يناير/كانون الثاني 2018، إلى وصول عدد ضحايا الحرب في اليمن إلى حوالي 62 ألف شخص منهم 9.2 آلاف قتيل وحوالي 52.8 ألف جريح، منهم قرابة 3.3 آلاف طفل ما بين قتيل وجريح. كما تشير تلك التقارير إلى وجود حوالي 22.2 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يشكلون (75%) من إجمالي عدد السكان، منهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسة وشديدة للمساعدات الإنسانية منهم 8.4 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة بمن فيهم 3 ملايين نازح في الداخل. فضلا عن وفاة حوالي عشرة آلاف

[1]- زهير حمداني، مرجع سابق.

يمني ممن يحتاجون للعلاج خارج البلاد، بسبب إغلاق مطار صنعاء من قبل قوات التحالف.[1] وقد اعتبرها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية– إلى أنها أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم من صنع البشر.

ثالثا: سلسلة الانسحابات من التحالف العربي

منذ انطلاق عملية عاصفة الحزم في اليمن، عملت السعودية التي تقود "التحالف العربي" على حشد تأييد إقليمي، لإضفاء شرعية دولية وقانونية على العملية، وتقاسم المهام العسكرية واللوجستية بين الدول المشاركة. اختلفت دوافع الدول المشاركة في التحالف، وتعددت أجندتها، في البداية كانت هناك عشرة دول قد أعلنت انضمامها ومشاركتها في العملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وهي الإمارات، البحرين، الكويت، قطر، الأردن، مصر، السودان، المغرب، وباكستان، وذلك عند بدء انطلاق العملية في 26 مارس 2015، و بعد شهرين من انطلاق العملية العسكرية، انضمت السنغال وأرسلت 2100 جندي، بحسب إعلان وزير الخارجية السنغالي " مانكير نديايي" عقب ذلك أعلنت السعودية انضمام ماليزيا، لتكون الدولة الثانية عشرة ضمن دول التحالف العربي، لكن سرعان ما بدأت بعض الدول إعادة النظر في تحالفها:[2]

انسحاب قطر: مع اندلاع الأزمة الخليجية، منتصف 2017، حيث أنهى التحالف مشاركة قطر فيه، ما دفع القوات القطرية، إلى الانسحاب والعودة إلى الدوحة، علما أن مشاركة قطر في العملية العسكرية بدأت بـ10 مقاتلات حربية، قبل أن تدفع بنحو ألف جندي إلى اليمن مزودين بعتاد ومعدات عسكرية حديثة. وخلال فترة مشاركتها، أعلنت قطر استشهاد 4 من جنودها ضمن التحالف؛ أحدهم في نوفمبر 2015، و3 في سبتمبر 2016.

انسحاب ماليزيا: تسبب الظروف السياسية التي نتج عن الانتخابات الماليزية في ارتدادات داخليا وخارجيا، وعلى أثر ذلك أعلنت ماليزيا أنها سحبت قواتها الموجودة في السعودية .

انسحاب المغرب: بحسب بعض المحللين جاء إعلان المغرب لانسحابه من التحالف العسكري بسبب سلسلة من الأزمات الصامتة، وتوتر العلاقات السعودية المغربية، وكان من أبرز دلالات تلك الأزمات إلغاء زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى المغرب.

[1]– منصور علي البشيري، مرجع سابق، ص ص 3– 4.

[2]– "**السعودية تخسر كل حلفائها في حرب اليمن**"،2019/02/09، عبر الرابط الإلكتروني:

https://alsharq.com/article/09/02/2019/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8 ، تم الاطلاع بتاريخ: 11/03/ 2020.

تراجع السودان: بعد إطالة أمد الأزمة، وتزايد أعداد الضحايا في صفوفه، لم يعد طلب سحب القوات السودانية من اليمن قاصرا على فئة سياسية أو حزبية سودانية معارضة أو متوافقة مع الحكومة، بل تعداه إلى عموم المجتمع السوداني الذي يرى أن بقاء قواته هناك لم يعد مهما.

حياد الأردن: وعلى الرغم من كونه جزءا من التحالف في اليمن، إلا أن وجود الأردن في هذه الحرب لا يتعدى الطابع الرمزي، حيث أشار العاهل الأردني عبدالله الثاني في تصريح له في أبريل 2015، أنه " لا بديل عن الحل السياسي للأزمة اليمنية بما تتوافق عليه جميع مكونات الشعب اليمني، في سبيل الحفاظ على وحدة اليمن وأراضيه".

أما **سلطنة عُمان** العضو البارز في مجلس التعاون الخليجي، فقد اعتذرت عن المشاركة، كونها تفضل الحلول السياسية في تسوية الأزمة. وبعيدا عن التأويلات التي تتناول عدم مشاركة عُمان في العملية العسكرية، والتي تتراوح بين دعاوى توزيع الأدوار لدول مجلس التعاون، وبين العلاقات السياسية الإيجابية بين عمان وإيران، إلا أنه عُرف عن عمان، في تاريخها الحديث، اختيارها مبدأ "عدم الانحياز" في علاقاتها الدولية، باستثناء وقوفها مع الكويت ضد الغزو العراقي في تسعينيات القرن الماضي.[1]

ومن دلالات سوء التقدير، أنه قبيل انطلاق العملية العسكرية كان الحديث عن حسم عسكري لن يتجاوز الشهرين، لكن هذه المدة انتهت واستمرت بعدها الحرب لسنوات ولاتزال مستمرة (2019)، شهدت كثيرا من التحولات، أبرزها تحول الانقلاب الذي قادته جماعة الحوثي إلى سلطة أمر واقع، يتم الحوار معها ندا للحكومة الشرعية، وتضاعفت الأزمة الإنسانية في اليمن، في مقابل انحسار عدد الدول المشاركة في التحالف، وتوالي الانسحابات والتفكك وبقاء بعضها بشكل يحمل من الرمزية أكثر من الفاعلية.[2]

[1]– أدم يحيى، مرجع سابق.

[2]– المرجع نفسه.

الفرع الثالث: مشروعية التدخل العسكري في اليمن

يعتبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما في ذلك التدخل العسكري من الأمور المرفوضة على صعيد القانون الدولي لكونه يهدد السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد يبرز مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي يعتبر من المبادئ الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية، وقد جاء النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بموجب المادة 02 فقرة 07 التي أكدت على عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وكذا عدم جواز أن تعرض دولة عضو مثل هذه المسائل لتحل بموجب الميثاق، وفيما يتعلق بالتدخل العسكري (استخدام القوة) فقد جاءت الفقرة الرابعة من المادة 02 لتلزم أعضاء الأمم المتحدة بمنع استخدام القوة في علاقاتها أو التهديد بها، غير أن هذا المبدأ لم يرد على إطلاقه، حيث ذكر الميثاق حالتين استثنائيتين أين يكون التدخل مشروعا، تتمثل الحالة الأولى في ما يملكه مجلس الأمن من سلطة للتدخل في أحد الدول الأعضاء لتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق، وتتعلق الحالة الثانية بممارسة الدول لحقها في الدفاع الشرعي عن النفس.[1]

من هنا يمكن أن نتساءل حول مدى مشروعية التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، هل يستند هذا التدخل إلى أحد أو كلا الحالتين الاستثنائيتين السالفة الذكر؟ أم أنه تم بمخالفة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ودون احترام قواعد القانون الدولي؟

لقي تدخل دول التحالف العربي في اليمن تأييد اقليمي من جامعة الدول العربية وتأييد دولي من مجلس الأمن بصدور قرار (2216) في أفريل 2015 الذي أدان كل أعمال الحوثيين العدوانية وطالبهم بضرورة الاعتراف بحكومة منصور هادي التي تحضي بتأييد دولي وإن فقدت السيطرة علي بعض الأقاليم في اليمن فهي مازالت تمارس سيطرتها علي الاقليم الجنوبي والشرقي لليمين أثناء طلب التدخل العسكري وأيضا له الحق في طلب التدخل العسكري بالدعوة طالما يتمتع بشرعية إقليمية ودولية.[2] غير أنه رافق الإعلان عن بدء العمليات العسكرية من قبل تحالف مجموعة من الدول العربية والإسلامية ضد جماعة الحوثي وحلفائها في اليمن، جدل حول مدى مشروعية هذه الحرب، بذلك برز اتجاهين رئيسيين:[3]

[1]– منى بومعزة، مرجع سابق، ص ص 576– 577.

[2]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

[3]– المرجع نفسه.

- **الاتجاه الأول:** يري أنه يجب علي الدولة الثالثة عدم التدخل أو تقديم مساعدات لدولة توجد بها حرب أهلية، وهو أنه لا يوجد فصيل أو حكومة تمثل إرادة الدولة في حالة وجود حرب أهلية وترك الشعب يحدد مستقبله بحرية دون أي تدخل، كما أن حق تقرير المصير من مبادئ الأمم المتحدة وأن التدخل يمثل اعتداء علي المادة 2 من الميثاق الأممي، ومن الملاحظات التي وردت ضد التدخل ومشروعيته ما يلي:

- أن التدخل جاء قبل طلب الرئيس اليمني وليس بعده، وهذا يخالف للقانون الدولي؛
- أن الرئيس منصور فقد بعض السيطرة علي اقاليم دولة اليمن مثل العاصمة صنعاء والتي تمثل الإقليم الذي يمثل شرعية الحكومة بالإضافة إلي هروبه وسفره للرياض حتي لوتمتع بتأييد دولي؛
- جاء التدخل لمكافحة الإرهاب وقد أشار الخطاب الرئاسي إلى داعش والقاعدة وليس الحوثيين كجماعات إرهابية وعاصفة الحزم جاءت موجهة ضد الحوثيين؛
- أن التدخل بناء علي دعوه من الحكومة الشرعية لا يجوز في ظل حروب أهلية لكن هناك استثناء إذا لم يمس هذا الصراع الداخلي، لكن توجه التدخل السعودي ضد جماعة الحوثيين و التي تعتبر طرف في الحرب الأهلية.

فقد أعتبر الفريق المناهض لهذه العملية أنها "حرب هجومية" وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ بل ذهب البعض إلى أكثر من ذلك مستشهدا بمواد دساتير بعض الدول الخليجية التي تحرم الحرب الهجومية، وتنص على أن مبادئ سياستها الخارجية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي هذا السياق يلاحظ بعض المراقبين أنه طالما ظلت الأنظمة السياسية العربية مسرحا للعمليات والتدخلات العسكرية من جانب قوى في المنطقة العربية أو خارجها فإن الحكومات العربية ستواصل تبريرها نفقات العسكرية باسم الأمن الإقليمي.[1]

- **الاتجاه الثاني:** يري أن التدخل ضروي ويرجع لإرادة الحكومة الشرعية لتقديم مساعدات لها ضد الجماعات المسلحة المعتدية وإن كان حق تقرير المصير يمنع التدخل في ظل وجود حروب أهلية فإن التدخل يجوز في حالة وقوع الحكومة في حالة صراع مسلح غير دولي. فقد جاء التدخل وفقا لطلب عبد ربه منصور المعترف به دوليا وأن الحوثيين يمثلون تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي نظرا لعلاقتهم

[1] – "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان بالمنطقة العربية**"، مرجع سابق، ص 107.

الوثيقة بإيران، التي وصفها رئيس الولايات المتحدة (ترامب– Donald John Trump) بأنها الراعي الرسمي للإرهاب وبالتالي تمثل خطر علي السلم والأمن الدوليين.

كما أن الرئيس اليمني ظل لديه سلطة علي بعض المواقع في الجنوب والشرق، وكان يتمتع بتأييد محلي وإقليمي ودولي وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2216 بما يفيد أن ما فعله الحوثيين هو عدوان علي الشرعية ونشر الفوضى وتعطيل المسار الديمقراطي. فإيران لها استراتيجيات توسعية تهدف بها إلى الهيمنة الإقليمية وقد قامت بدعم الحوثيين وبالتالي قد دعمت إحدى أطراف الحرب في اليمن لصالحها وتعطيل حركة المسار الديمقراطي، كما أن للحوثيين قواعد عسكرية علي الحدود السعودية، حيث أطلق الحوثيين صاروخ اخترق الحدود السعودية، وبالتالي أصبح للسعودية حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس.[1]

فدول التحالف وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج التي تشارك في التحالف، تعتبر أن "العمليات العسكرية للتحالف" هي بمثابة حرب دفاعية، نظرا لأن الدول الخليجية ترى أن زعزعة الأمن في اليمن من خلال الانقلاب على الشرعية التي رسختها المبادرة الخليجية في العام 2011، وتهديد جماعة الحوثي للاستقرار والأمن في اليمن، سيؤثر دون أدنى شك على تهديد أمن دول الجوار، وبالتالي على الأمن والسلم الدوليين.[2] وإن كان التدخل السعودي قد مس إحدى أطراف الصراع اليمني فهذا لا يؤثر على شرعيته، وذلك لأن هذا الطرف مدعوم من دولة ثالثة عسكريا وماديا وفنيا لتخدم مصالح هذه الدولة وليس مصالح اليمن، وجاء هذا التدخل بمثابة تدخل مضاد ضد هذا التدخل غير المباشر، الذي هو السبب في الحرب الأهلية فإن التدخل السعودي لا تتأثر شرعيته.[3]

وفيما يخص رد فعل الدول فقد جاء متباينا بين محايد ومؤيد ومعارض للتدخل، حيث أيدته الدول العربية باستثناء العراق، وجاء موقف لبنان غير واضح غير أنها أعلنت رفضها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وأكدت على عدم القيام بأي خطوة في غياب إجماع عربي عليها، ورفض النظام السوري التدخل جملة وتفصيلا، وأيدته الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت تقديم دعمها الاستخباراتي لقوات التحالف، كما أيدته دول أوروبية كفرنسا وبريطانيا وتركيا، بينما رفضته إيران واعتبرته عدوانا مسلحا ضد اليمن.[4]

[1]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

[2]– جمال عبد الله، مرجع سابق،4.

[3]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

[4]– منى بومعزة، مرجع سابق، ص 579.

المطلب الثاني: من حيث العلاقة بين انعكاسات الأزمة اليمنية وأداء منظمة مجلس التعاون الخليجي

أدركت دول مجلس التعاون أهمية تشكيل منظومة فيما بينها، لأجل تثبيت قوتها وجعلها في مأمن يحميها من الأطماع والضغوطات الخارجية،[1]خاصة في ظل وجود مجموعة من الخصائص والتحديات المشتركة كانت دافعا مشجعا على بناء منظومة بين هذه الدول، حيث يتم تجميع الموارد والامكانيات على المستوى الإقليمي الفرعي من أجل تحقيق استراتيجية للرد والتصدي لهذه الأوضاع.[2]

من هنا تثار مسألة ما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على التصرف ككيان سياسي متماسك للتعامل مع تهديد أمني متصاعد من داخل شبه الجزيرة العربية.[3] حيث شكلت الأزمة اليمنية اختبار حقيقي أمام مجلس التعاون الخليجي من حيث مدى قوة وتماسك المنظمة ومن حيث مدى قدرتها على إدارة الأزمات في محيطها المباشر، على هذا الأساس سنحاول في هذا المحور رصد أهم محاور انعكاسات الأزمة على مجلس التعاون الخليجي، ثم تقييم أداء المنظمة.

الفرع الأول: محاور انعكاسات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي

تنعكس وتؤثر الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي في عدة محاور، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولا: تباين الرؤى السياسية، الخلافات البينية وأزمة الإجماع

- **تباين الرؤى السياسية في كيفية إدارة الملف اليمني:** يعد الملف اليمني من أبرز الملفات الخلافية بين دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى الرغم من أن الدول الخليجية رأت أن تدخلها في اليمن خطوة لابد منها بعد فشل كل المحاولات بين الأطراف الداخلية لإيجاد حل سلمي ينهي الأزمة التي تعيشها اليمن، غير أن سلطنة عمان حسمت موقفها مبكرا، فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تؤثر في أمن دول الخليج العربي، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع

---

[1] - Erzsébet N. Rozo, "**Geostrategic Consequences Of The Arab Spring", study** (Barcelona: Catalonia,European Mediterranean, June 2013),P 25.

[2] – فرانسيس إيكومي، "**التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية**"، في: **نظر نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها**(اديس ابابا، اثيوبيا: مركز الدراسات الأمنية، 31 ماي 2011)، ص 16.

[3] - Edward Burke , **"One blood and one destiny ? Yemen's relations with the Gulf Cooperation Council" , study** (London : the London School of Economics and Political Science, June 2012),p28.

النطاق والقيام بعمليات عسكرية ضد معاقل الحوثيين في اليمن، إلا أنه يبدو واضحا أن هناك تباينا في الرؤى السياسية لدول المجلس انعكس على إمكانية بلورة رؤية موحدة حول آليات إدارة الأزمة.[1]

- **الخلافات البينية والأزمات الدبلوماسية:** في سياق الخلافات البينية لدول المجلس على غرار أزمة سحب السفراء من قطر التي تعد تصعيدا كبيرا يوضح حالة من الخلافات بين دول الخليج العربي، و يبرز هذا التباين بشكل واضح عند امتناع سلطنة عمان عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية، بل سعت بشكل جاد لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج العربي والتوسط بين قطر ودول المنظومة.[2]
- **أزمة الإجماع:** إن قاعدة الإجماع التي اعتمدها المجلس كآلية لاتخاذ القرارات أدت إلى عرقلة العديد من المقترحات البناءة، وبالرغم من وجود مصالح مشتركة أمنية داخلية وخارجية بين دول المجلس، إلا أن هناك تفاوتا في مدى أهمية تلك المصالح بالنسبة للدول الأعضاء، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدول الأعضاء في المجلس لا تزال حديثة نسبيا ولم تصل بعد إلى المرحلة التي تستطيع فيها أن تحسم القضايا الجوهرية لأن كلا منها لا تزال تتشبث بسيادتها المطلقة، الأمر الذي يعيق عملية التعاون والاندماج، فالقرارات التي تصدر عن مؤتمرات القمة الخليجية ليست ملزمة للدول الأعضاء إلا بعد موافقة السلطات التشريعية في كل منها.[3]

لذا تبدو أزمة الإجماع واضحة جدا، الأمر شجع بعض هذه دول المنظومة على إظهار استقلالية سياسية تجاه العديد من القضايا السياسية بما فيها الملفات الخليجية المطروحة على المجلس التي لم تعد تحظى بنفس القدر من الإجماع الذي شهدته في السابق، فهي تبدو أقل انسجاما وغير قادرة أحيانا على إخفاء الخلافات وتحديد الأولويات.

ثانيا: صعوبة بناء رؤية موحدة حول العلاقات الخليجية – الإيرانية

هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات تعترض بناء رؤية موحدة حول" العلاقات الخليجية–الإيرانية"، كونها دولا منقسمة على نفسها في كيفية التعامل مع الموضوع الإيراني، بحيث أن سلطنة عُمان لا تشاطر دول الخليج توجسها من إيران، فهي ترى أن تحويل إيران إلى حليف استراتيجي وسياسي واقتصادي، أجدى من الاستمرار في معاداتها، الذي سيكون له تداعيات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها، إذ يكشف

---

[1]– صباح كزيز و سليم بوسكين،" **توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الاقليمية و انعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي**"، مرجع سابق، ص188.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 185–186 .

[3]– عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "**مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الطموح والواقع**"، 06 /09/ 2002، عبر الرابط الإلكتروني: https://archive.aawsat.com/leader.asp?article=122990&issueno=8683 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/03/22.

تتبع المواقف الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عن تعاطيها بواقعية شديدة مع جارة بحجم إيران، بما تمثله من تهديد استراتيجي لأمن الخليج العربي ككل، وبالنظر للتوتر الذي يسود على العلاقات بين السعودية وإيران خصوصا أعقاب عملية "عاصفة الحزم "العسكرية" وبسبب عدد من الملفات الأخرى، تتخذ بقية دول مجلس التعاون الخليجي وبدرجات متفاوتة مواقف تضامنية مع السعودية في حيين يعتقد بعض المحللين أن مواقف سلطنة عمان هي أقرب إلى إيران من الحياد[1].

ثالثا: الاختلاف حول توظيف الأداة العسكرية في إدارة الأزمة

يمكن ملاحظة أن أداء منظمة مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة اليمنية ارتكز على المبادرات السياسية " المبادرة الخليجية"، أما في ما يخص استخدام الآلية العسكرية، فإنه لم يتم في إطار هذه المنظومة بل احتاجت دول المجلس إلى الحصول على دعم إقليمي عربي في إطار ما يعرف بالتحالف العربي للتدخل العسكري في اليمن.

كما نلحظ أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فرفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار والتداخل القبلي والجهوي بين الشعبين اليمني والعماني، وفي هذا السياق عبر وزير الخارجية العماني عن رفض عمان المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي، قائلا ": إن عمان ليست جزءا من عاصفة الحزم؛ لأن عمان بلد سلام".[2]

[1]– صباح كزيز و سليم بوسكين، "**توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي**"، مرجع سابق، ص ص 187– 188.

[2]– المرجع نفسه، ص189.

الفرع الثاني: تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي (الانجازات و أوجه القصور)

سنحاول في هذه الجزئية الاقتراب من نقاط القوة والضعف في أداء مجلس التعاون الخليجي في ظل انعكاسات الأزمة اليمنية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الإنجازات (نقاط القوة)

تعد أهم الانجازات التي تحسب كنقطة قوة لصالح مجلس التعاون الخليجي، هو نجاحه احتواء الأزمة اليمنية إقليميا وعربيا وعدم تدويلها، لذا فإن بنائه للتحالف العربي الذي يهدف المجلس من خلاله إلى تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لبناء استراتيجية عربية موحدة تقيد التدخلات الإقليمية أولا، وتعيد المكانة الحقيقية للنظام الإقليمي العربي ثانيا، كما تمكنت المنظومة الخليجية من تحقيق بعض المكاسب التي لا يستهان بها من خلال إدارتها للأزمة، أهمها:

- استعادة جزء كبير من الأراضي اليمنية والتأسيس لعودة الدولة في الأماكن المحررة: استطاع اليمن تحرير جزء كبير من أراضيه بمساعدة التحالف العربي بقيادة السعودية، وكان استعادة وتأمين مضيق باب المندب الاستراتيجي غرب البلاد، من أبرز المكاسب التي حققها التحالف العربي، بعد تهديد الحوثيين باستهداف ممر التجارة العالمي، كما تم تحرير مدينة المخا غرب محافظة تعز بالكامل، إضافة إلى تحرير عدن في منتصف يوليو 2015، وعقب نجاحها في تأمين عدن تمكنت قوات الجيش اليمني مدعومة من التحالف من تحرير محافظات: "لحج، الضالع، أبين وشبوة" من الحوثيين، ثم تحرير محافظتي مأرب والجوف (الغنيتين بالنفط والغاز) شمال شرقي البلاد؛[1]
- تقليص فرص وطموحات الهيمنة الإيرانية في اليمن: نجح التحالف العربي في التقليص من الخطر الإيراني باعتباره أحد الأسباب الأساسية للتدخل العسكري، وذلك من خلال فرض الحصار الجوي والبحري منعا لدخول المساعدات الإيرانية للحوثيين والسيطرة على مضيق باب مندب وجزيرة حنيش اليمنية وتأمين الممرات المائية، لذلك يمكن القول أن التدخل العسكري رغم أنه لم ينجح حاليا في حل الأزمة اليمنية، إلا أنه قد ساهم في تراجع طموحات إيران في السيطرة السريعة على اليمن، كما عمل على إضعاف قوة الحوثيين وإجبارهم على الرجوع إلى طاولة الحوار[2].

---

[1]– إبراهيم أبو زايد، "**أهم منجزات عاصفة الحزم بعد 3 سنوات على انطلاقها**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://aawsat.com/home/article/1216736 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/03/25.

[2]– منى بومعزة، مرجع سابق، ص581.

ثانيا: أوجه القصور (نقاط الضعف)

يمكن تلخيص نقاط الضعف في التالي:

- **خصوصية الأوضاع الداخلية لكل دولة من دول المجلس:**

الأمر الذي يجعل لكل دولة إدراكها الخاص لمصادر التهديد الإقليمي، نتيجة تغليب اعتبارات الأمن الوطني (القطري) على الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما ينعكس على التردد ازاء تنفيذ أي مشرعات أمنية مشتركة؛[1]

- **غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة لدول المجلس حول طبيعة الترتيبات الأمنية والدفاعية وإدارة الأزمات:**

بالرغم من مرور عدة سنوات منذ بدأ دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية إلا أن التوصل إلى تسوية الأزمة بشكل نهائي لا يبدو وشيك أو ممكن على المدى القريب، إذ لم يتم بعد الإعلان عن حلحلة الأزمة أو حسمها عسكريا.[2]

وفي مقابل ذلك تستمر الخسائر البشرية التي تثير في بعض الأحيان الانتقادات الدولية جراء الضربات الجوبة للتحالف التي تسببت وفقا لمجلس حقوق الانسان التابع لهيئة الأمم المتحدة بشأن اليمن في وجود انتهاكات إنسانية من جميع أطراف الأزمة.[3]

إذ يمكن تفسير هذا الخلل في عدم تمكن دول مجلس التعاون الخليجي من بناء تصور موحد حول مدركات التهديد المشتركة، ثم تحديد استراتيجية فاعلة وجملة الوسائل المناسبة لمواجهة هذه التهديدات وإدارة الأزمات الإقليمية في إطار منظومة مجلس التعاون كآلية عملية لتجسيد ذلك، غير أن معظم سياساتها الأمنية والدفاعية كانت عبارة فقط عن استجابة و ردة فعل نتيجة لضغوط وتحديات فرضتها البيئة الخارجية والداخلية.

[1]– عبد العزيز عبد العزيز المهري، مرجع سابق، ص ص 114– 115.

[2]– منى بومعزة، مرجع سابق، ص580.

[3]-Jeremy M. Sharp, "**Yemen: civil war and regional intervention** " ,Report(congressional research service, version 37 23,april 2020),p6.

الفرع الثالث: الحاجة إلى إنشاء هيئة عليا لإدارة الأزمات

أمام تعاظم وتلاحق وتزامن ما يواجهه صانع القرار في دول الخليج العربي من أزمات، تظهر الحاجة إلى إنشاء (هيئة عليا لإدارة الأزمات) تساعد في ترشيد قرارات وسياسات هذه الدول تجاه الأزمات المختلفة، لأن عمل الهيئة المقترحة من المفترض أن يقوم على أساس رؤية جماعية لمصالح دول الخليج العربي مجتمعة وليس مصلحة دولة بعينها.

كما أنها ترتكز على الدراسة المسبقة لخسائر ومكاسب كل قرار، مما يعني أن القرار الذي سوف يتخذ في النهاية لن يبنى على أساس حسابات سياسية سريعة، وإنما سيأخذ في الاعتبار متغيرات وعوامل أخرى موضوعية قد تغيب عن فكر و إدراك صانع القرار أثناء إدارته للأزمة.

ومن منطلق أن إدارة الأزمات الدولية ليست (سياسة) فقط، لكنها علم وفن في آن واحد لا يجيده سوى متخصصين واستشاريين في مجال إدارة الأزمات. فتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، وتطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها أطراف الأزمة يتوقف على قدرة خلاقة لدى القائمين على إدارة الأزمة من حيث تشخيصها على نحو دقيق واقتراح البدائل الفعالة القابلة للتطبيق في التعامل معها، وهي في هذا الجانب فن يتعلق بموهبة القائم بالإدارة، وهذا هو الدور المزدوج المفترض أن تقوم به الهيئة المقترحة في مساعدة صانع القرار الخليجي في مجال إدارة الأزمات.

فإدارة الأزمة الدولية تخضع للعديد من المحددات الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) التي تؤثر كلها في الكيفية التي تتم بها إدارة الأزمة، وبالنظر إلى أن فترة الأزمة تتضمن حالة من عدم اليقين الهيكلي (Structural Uncertainty)، لا يستطيع معها صانع القرار الإحاطة بكافة أبعاد الموقف من حيث البدائل الممكنة والمعلومات اللازمة ورد فعل الأطراف الأخرى، تتعاظم الحاجة إلى من يقوم بطرح البدائل المختلفة في التعامل مع الأزمة، أما صانع القرار الذي يعتمد فقط على مفاهيمه وإدراكاته وتصوراته وعقائده في إدارة الأزمة، فغالبا ما تكون إدارته غير رشيدة وتكون تكلفتها أكثر من عوائدها.[1]

[1]– أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق، ص44.

كما تكتسب الهيئة المقترحة أهميتها أيضا من كونها تعالج جانبا مهما من أهم جوانب إدارة الأزمة، وهو عنصر المعلومات الذي يكتسب أهمية قصوى وقت الأزمات لدوره في تحديد الموقف وإزالة الغموض أمام صانع القرار حتى يكون قراره سليما.[1]

وحول مسألة المعلومات هنا لها ثلاثة أبعاد مهمة، **بعد كمي:** يتعلق بكمية المعلومات المتاحة لصانع القرار، **وبعد نوعي:** يتعلق بطبيعة المعلومات ونوعيتها ومدى ارتباطها بموقف القرار، **وبعد زمني:** يتعلق بالوقت الذي تصل فيه المعلومات إلى صانع القرار، فالمعلومات يجب أن تكون كافية كما وسليمة نوعا وتصل في الوقت المناسب حتى يستطيع القادة تبين الموقف وتحديد أبعاده المختلفة واختيار البديل المناسب للتحرك.

بناء على ما سبق يمكن القول إنه نظرا لتميز قرار الأزمة، باعتباره قرارا ذا طبيعة استثنائية يتم اتخاذه في وقت قصير نسبيا لمواجهة خطر مفاجئ لم يكن متوقعا، أو في أفضل الأحوال لم تكن أبعاده واضحة تماما، فإن عملية صنع القرار أثناء الأزمة تكتسب أهمية كبيرة وتحدد بشكل واضح مدى النجاح أو الفشل في إدارتها، وهنا تبدو أهمية الهيئة المقترحة في مجال إدارة الأزمات لدورها المفترض في ترشيد صناعة القرار الخليجي في فترة إدارة الأزمات.[2]

[1]– على حسن السعدنى، "**استراتيجيات إدارة الأزمات السياسية**"، الحوار المتمدن(العدد: 4179، 2013/8/9)، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372418&r=0 ، تم الاطلاع بتاريخ: 11/02/ 2017 .

[2]– أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق، ص44.

المبحث الثالث: مستقبل أمن دول الخليج العربي على ضوء مسارات الأزمة اليمنية

تساعد الدراسات المستقبلية الباحث في تكوين صورة مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث وفي الوقت نفسه يهتم الباحث بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق هذه الصورة المستقبلية قدر المستطاع.[1] لذا فأن محاولة بناء صور ورسم رؤية لمستقبل أمن دول الخليج العربي ترتبط بمسارات متعددة تحكمها متغيرات داخلية وأخرى خارجية، خصوصا أمام تطورات الأزمة اليمنية وما أفرزته من تداعيات سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي بمختلف تأثيراتها وانعكاساتها، لذا يثير مستقبل أمن دول الخليج العربي الكثير من الجدل في الأوساط الخليجية الرسمية وغير الرسمية، لاسيما وأنه من غير الواضح مدى قدرة هذه الدول على إدارة الأزمة اليمنية ومواجهة التهديدات المترتبة عليها. هناك العديد من السيناريوهات والتي يمكن من خلالها رسم رؤية لمسارات الأزمة اليمنية، والتي تتراوح بين حالتين متناقضتين، هما "الحرب" و"التسوية"، وتشير حالة الحرب إلى امكانية حدوث صراع طويل الأمد، في حال استمرار الحرب في اليمن على نفس الوتيرة، أما حالة التسوية، فتفترض التوصل إلى حل سلمي في اليمن.[2]

المطلب الأول: المسارات المستقبلية للأزمة اليمنية

يطرح مستقبل اليمن العديد من الاشكاليات في ضوء مجريات الأحداث والتطورات التي تزيد من تعقيد الأزمة اليمنية، وذلك لانتقال محور التركيز عليها من جانب الدول الإقليمية لاسيما السعودية وإيران ومالها من أثر في تحولات التوازن في المنطقة، والتي كان من أبرز ملامحها عدم الاستقرار بسبب التدخلات الإقليمية.[3]وبما أن دراسة المستقبل ليست مسألة اعتباطية أو كيفية إنما باتت مسألة علمية وضعت لها مناهج استشراف محددة بقصد تقريب الصورة التي يمكن أن تظهر أمام المهتمين بمعرفة مستقبل ما سواء أكانوا سياسيين أم أكاديميين أو غيرهم، لذا يمكن الحديث عن الأزمة اليمنية وفق مسارين اثنين رئيسيين تدفع إليهما عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يسمى في (الدراسات المستقبلية - Future Studies) ببناء (سيناريوهات التضاد - Scenarios Contrast) على اعتبار أنه في الظاهرة الدولية أقصى ما يمكن أن تصل إليه الفرضيات المطروحة هو حلين متعاكسين. ولأن أغلب منظري العلاقات الدولية ومحلليها ينظرون إلى فرضيات استمرار

---

[1]– طارق عامر، **أساليب الدراسات المستقبلية** (عمان: دار اليازوري، 2008)، ص 18.

[2]– الكسندر مترسكي، "**الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وافاق متباينة**"، دراسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 10.

[3]– فراس عباس هاشم،"**الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني**"، مجلة الخليج العربي (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد:44، العدد: 1– 2، 2016)، ص57.

الوضع القائم بعين عدم الرضا من منطلق أن العلاقات الدولية متحركة ومتغيرة وتخضع لمجموعة كبيرة من المؤثرات والمتغيرات والعوامل، على هذا الأساس فإن ما يسمى بـ: الوضع القائم هو حالة عرضية في العلاقات ما بين الدول وليس غاية في حد ذاتها.[1]وفي نفس السياق يعتبر الدكتور (مهدي المنجرة) بأن تقديم ثلاثة سيناريوهات على شاكلة: سيناريو محافظ؛ وسيناريو إصلاحي؛ وسيناريو التغيير، وهي مقاربة كلاسيكية في دراسة المستقبليات.[2] من هذا المنطلق الأجدر بنا أن نولي الاهتمام والتركيز إلى سيناريوهين اثنين في بناء ورسم رؤية للمسارات المحتملة للأزمة اليمنية، على النحو الآتي:

الفرع الأول: سيناريو استعصاء تسوية الأزمة (الحرب المغلقة)

ينطلق هذا الاتجاه من فكرة أساسية مفادها أن الوصول إلى عتبة المفاوضات ليس بالأمر السهل، كما أنه لا يعني الوصول إلى حل نهائي للأزمة، لذا فإن سيناريو فشل المفاوضات– هو المرجح – و أن المتاح أن تصل أطراف الأزمة إلى تسوية هشة غير قابله للتطبيق العملي نظرا لغياب الثقة في الحلول السياسية، ما يجعل الوضع في اليمن أشبه بالأزمات المستعصية والمستدامة على غرار" الحالة الصومالية"، وهذا هو الأسوأ في كل السيناريوهات. يركز هذا الاتجاه على افتراض مفاده أن حالة عدم الاستقرار في اليمن ستؤدي إلى حالة من الفوضى العارمة في البلاد،[3]والتي من الممكن أن تقود إلى حرب بصبغة طائفية، تغيب فيها الدولة ومؤسساتها من خلال بروز حالة اللا دولة، وعدم قدرة أي طرف على السيطرة على الأوضاع في اليمن مع زيادة كثافة العمليات الإرهابية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة في كل أنحاء اليمن، مع انهيار المؤسسة العسكرية اليمنية،[4] بحيث يجب الاعتراف بأن الأزمة في اليمن بلغت من الصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي جعل الأطراف المعنية تتخذ مواقف مرتبكة وغامضة إلى حد ما، على الأقل في المستقبل المنظور، ومن منطلق أن الأزمة اليمنية تتصف بتعدد أطرافها المحليين والخارجيين ونتيجة لديناميات الأحداث في اليمن، فإن هذا السيناريو يرجح إمكانية تصاعد وتطور الأحداث في اليمن وتفاقمها بسبب الهجمات المتواصلة والمستمرة والمتضادة، وأن المغذيات الخارجية تساعد على تأزم الوضع أكثر واتجاهه نحو مستويات أكثر تعقيدا مما يصعب إمكانية حل الأزمة وتفادي نتائجها.

---

[1]– صباح كزيز و سليم بوسكين،"**توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي**"، مرجع سابق، ص190.

[2] – المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل** (الجزائر: دار الشهاب، ط 4، 1992)، ص 222.

[3] – Peter Salisbury, "**Yemen: Stemming the Rise of a Chaos State** ", study (Middle East and North Africa Programme , Chatham House, May 2016),p40.

[4] – ابراهيم منشاوي، "**سيناريوهات مستقبلية: الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة**"، (2016/11/13)، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/36614 ، تم الاطلاع بتاريخ: 12/11/ 2018.

فبالنسبة للسعودية وإيران يعتبر اليمن مركز للحرب بالوكالة بينهما، حيث نجد إيران تسعى إلى التدخل في الشأن اليمني عن طريق تقديم الدعم للحوثيين وتزويدهم بالأسلحة والمعدات العسكرية، فالحوثيين يمثلون إيران في اليمن، وبالتالي فالمواجهات القائمة بين المعارضة والسلطة هي في الأساس مواجهات بين إيران والدول الخليجية عامة، والسعودية خاصة، فاليمن يعتبر المكان المرجح للسعودية حتى تتمكن من مواجهة إيران والحد من نفوذها الإقليمي في المنطقة. بالتالي يفترض هذا المسار أنه في ظل عدم القدرة على التوصل لحلول ترضي جميع الأطراف في اليمن، خاصة أمام تداخل الأبعاد الإقليمية والمحلية في الأزمة، بحيث لن تقبل السعودية بقيام دولة يقودها الحوثيين (الشيعة) على حدودها، في الوقت نفسه الذي لن تقبل فيه إيران بفقدان نفوذها في اليمن، هذا فضلا عن هشاشة الدولة اليمنية، حيث أصبحت مؤشرات الدولة الهشة (State Failed) بارزة في اليمن بعد سيطرة الحوثيين وتصاعد أخطار تنظيم القاعدة هناك، وفشل في التوصل لمبادرة لحل الأزمة اليمنية، وانهيار الجيش اليمني أمام المحاولات المتكررة للحوثيين للسيطرة على اليمن.[1] وعليه من بين تهديدات الأزمة هو تقسيم اليمن على أساس طائفي بين دولة ذات مرجعية شيعية زيدية يقودها الحوثيون ومدعومة من إيران، ودولة سنية يلتف حولها الشوافع والتجمع اليمنى للإصلاح وجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الفواعل التي أعلنت تأييدها للتحالف العربي ضد الحوثيين بقيادة السعودية.

العوامل التي تساعد على تحقق هذا السيناريو الخطير:[2]

- إصرار الحوثيين على فرض سيطرتهم على الدولة بالقوة ورفضهم احترام سلطة مؤسساتها السيادية، وعدم القبول بالعودة إلى مسار الديمقراطي والاحتكام لصناديق الاقتراع؛
- التحالف الذي جمع بين مؤيدي الحوثيين وبين مؤيدي علي عبد الله صالح وخاصة في الجيش والأمن؛
- عجز مؤسسات الدولة أو عدم جديتها في استعادة نفوذها وبسط سيطرتها على الدولة وفي إنهاء مظاهر سيطرة المليشيات المسلحة على الأوضاع؛
- تمسك إيران بطموحاتها الإقليمية في توسيع مساحة نفوذها في المنطقة، مواصلة دعمها لحلفائها الحوثيين؛
- تردد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ خطوات تحول دون تفاقم ما تعتبره خطرا أمنها واستقرارها ومصالحها؛

[1] – المرجع نفسه.

[2] – أحمد سعيد نوفل وآخرون، "**الأزمة اليمنية إلى أين؟**"، مجلة دراسات شرق أوسطية (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 71، ربيع 2015)، ص89.

- استمرار الضعف الحالي في الموقف الدولي، وعدم الجدية في فرض صيغة سياسية تنهي الأوضاع في اليمن قبل أن تتفاقم نحو ما هو أخطر.

هذا السيناريو الخطير قد يدفع الأوضاع في اليمن باتجاه واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية:[1]

- صراع مفتوح على أسس مذهبية وقبلية ومناطقي، قد يحفز على الانفصال والتقسيم على أسس جهوية أو طائفية لبعض مناطق اليمن وخاصة الشمال في صعدة والجنوب في عدن؛
- توفر حاضنة وبيئة خصبة لزيادة نفوذ القوى المتطرفة في البلاد (أنصار الله والقاعدة).

الفرع الثاني: سيناريو النجاح في تسوية الأزمة اليمنية

يرتكز هذا الاتجاه من فكرة أساسية مفادها أنه من الصعب توقع انتهاء العمليات العسكرية في اليمن دون التوصل إلى حل سياسي يدفع بعدم تكرار الأزمة مرة أخرى. وعلى الرغم من أن التوصل إلى حل سياسي ليس أمرا سهلا، خاصة إذا لم تقدم الأطراف المختلفة تنازلات حقيقية، وهنا تبدو في الأفق عدة سيناريوهات للحل السياسي:

أن تطرح إحدى الدول الإقليمية الموثوقة (كسلطنة عمان) مبادرة للحل تتضمن الدعوة إلى إطلاق حوار جديد تتم فيه دعوة كل الأطراف –بمن فيهم الحوثيون– من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة، وأن يتزامن ذلك مع وقف العمليات العسكرية الهجومية. ورغم أن هذا الحل قد يكون هو الأفضل والأنسب لليمن، إلا أنه لا ينفي وجود بعض العقبات بسبب ما قد يثيره من إشكاليات حول شروط ومطالب الأطراف المتحاورة، والسقف الزمني للحوار، وحجم التنازلات التي سيقدمها كل طرف. غير أن الحرب في اليمن تبدو بلا أفق، وأنه لا يمكن لدول الخليج العربي المضي قدما وسط تراجع الدعم الدولي للخيار العسكري، واتساع هامش الحساسية الدولية تجاه الأزمة الإنسانية، كما أن الأطراف الداخلية من جهتها بدت منهكة أكثر من أي وقت مضى، بدليل أن مسرح العمليات والمواجهات العسكرية لا يزال يراوح مكانه منذ فترة طويلة، الأمر الذي يؤكد أنه لا بديل عن السلام والتسوية السياسية، وأنه لا معنى للحديث عن (فرصة أخيرة)، فالفرص الأخرى تبقى متاحة ما لم يحسم أي طرف الحرب عسكريا، وهذا هو المستحيل بعينه، أقله على المدى المنظور.[2]

[1]– أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 89.

[2]– عبدالله علي صبري، "**فرص وسيناريوهات التسوية السياسية بعد أربع سنوات من الحرب العدوانية على اليمن**"، دراسة (صنعاء: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني، 20 مارس 2019)، ص 8.

فالأوضاع في اليمن أصبحت بحاجة ملحة لحل سياسي أكثر من أي وقت مضى نتيجة للظروف السيئة التي مر بها، حيث تعتبر أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وبالتالي من الضروري أن توافق الأطراف المعنية على أهمية الحل السياسي في اليمن بهدف وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات سلام سياسية تستدعي تقديم تنازلات متبادلة من كلا الطرفين لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والقضاء على الاشتباكات الدائمة والمستمرة بين أبناء الشعب الواحد، هذه المفاوضات تعمل على تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية تقوم على أسس قانونية تدعم الشرعية السياسية للحكومة اليمنية مع إعطاء فرص للأطراف الأخرى في المشاركة في العملية السياسية بطرق غير مباشرة. كما أن القوى الدولية تسعى إلى دعم إمكانية الوصول إلى اتفاقيات سلام، واستنادا لذلك فهي تعمل على ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن بهدف الدفع بهم إلى الالتزام بعملية تحول سلمي للسلطة في اليمن، وذلك في سعي منها للحفاظ على أمن التجارة العالمية والممرات المائية و دعم الأمن والسلم الدوليين.

يذهب هذا السيناريو إلى وجوب إقامة توافقات داخلية بين الأطراف المعنية بالأزمة بهدف التوصل إلى صياغة وضع نهائي يحقق مصالح كافة المجموعات، بحيث يجب أن يقدم فيها كل طرف تنازلات تضمن له الحصول على امتيازات في المقابل. فهذا السيناريو يستند في العموم على وجود افتراض تقاسم طرفي الصراع للسلطة من خلال صياغة جديدة توضح ذلك تدعوا إلى إنهاء الاشتباكات والمواجهات العنيفة القائمة والتي تهدد الأمن الداخلي والإقليمي والدولي وعقد اتفاقات سلمية، فالقدرة على تحقيق المصالحة السياسية والتوافق بين الأطراف تتم بانسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء في مقابل احتواء الحكومة للتأثيرات المترتبة عن الأحداث التي حصلت في اليمن للتقليل من آثارها على الداخل اليمني أكثر.

ويجد هذا الاتجاه أن حل الأزمة اليمنية لن يكون إلا سياسيا بعيدا عن الخيار العسكري لحسمها، وذلك من خلال التفاوض بين جميع الأطراف اليمنية والمشاركة البناءة من جانب الأطراف الإقليمية المؤثرة،[1] وبالتالي فالحل السياسي والعودة إلى المسار الديمقراطي، هو ما يعيد الاستقرار إلى اليمن، ويجنبه احتمالات الانزلاق لأوضاع خطيرة قد يصعب تداركها.[2]

[1]– محمد فوزي حسن، مرجع سابق، ص 135.

[2]–أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 90.

العوامل التي تساعد على تحقيق هذا السيناريو:[1]

- إدراك الحوثيين لصعوبة فرض سيطرتهم على البلاد وإخضاع مؤسسات الدولة والقوى السياسية للقبول بالأمر الواقع الذي يحاولون فرضه على الجميع لفترة طويلة، وبالتالي قبولهم بأن يكونوا قوة سياسية تشارك في الحياة السياسية كبقية القوى اليمنية، واحترامهم للعملية الديمقراطية ولآلية الاحتكام لصناديق الاقتراع؛
- قيام مؤسسات الدولة(الرئاسة، الحكومة، الجيش، الأمن) بدورهم في بسط سيادة الدولة وإنهاء مظاهر سيطرة المليشيات المسلحة الحوثية وغيرها، ومصادرة السلاح الثقيل من الجميع لصالح الجيش، خاصة بعد خروج الرئيس إلى عدن؛
- إدراك إيران لخطورة استمرار الأوضاع الحالية، ولإمكانية تعرض حلفائها الحوثيين لاستنزاف خطير من قبل القبائل اليمنية والقوى المسلحة الأخرى، وهو ما قد ينعكس سلبا على العلاقات والمصالح الإيرانية في المنطقة مع دول مجلس التعاون وغيرها. ويمكن أن تلعب سلطنة عمان دور الوسيط، بحكم العلاقات الجيدة بين عمان وإيران، خاصة في ظل مشاكل إيران مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بسوريا والعراق والملف النووي، وتفاقم أزمتها الاقتصادية بعد هبوط أسعار النفط نهاية عام 2014، ونجاح الرئيس هادي بالخروج إلى عدن واستمراره في مهامه بعد سحب استقالته رسميا؛
- اغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي كان أحد اطراف الداخلية للأزمة؛
- تحرك الولايات المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية بجدية لفرض صيغة سياسية تنهي سيطرة الحوثيين المسلحة على العاصمة والمحافظات اليمنية، وتعيد الاستقرار لليمن على أساس مخرجات الحوار الوطني، وتدعم الشرعية السياسية للرئيس والبرلمان المنتخبين .

يعتمد هذا السيناريو على قدرة أطراف الصراع على التوصل إلى اتفاق سياسي وتشكيل حكومة ائتلاف وطني وهو أكثر السيناريوهات تفاؤلا في الحالة اليمنية، يفترض هذا السيناريو أن تسعى القوى اليمنية المختلفة إلى (صفقة) تقوم على أساس القبول الطوعي من كافة القوى لقواعد جديدة للعملية السياسية، تضمن ديمقراطية (استيعابية) لكافة القوى الموجودة على الساحة ومنها الحوثيون.

وينبغي لتحقيق الائتلاف الوطني اليمنى أن تتوافر له (نواة مركزية) من بين الأحزاب والقوى الوطنية قادرة على إدارة حوار خلاق بين الأطراف المتنافرة من هذه القوى والأحزاب، وإيجاد مساحة اتفاق تضمن بقاء

[1]– المرجع نفسه، ص ص 90– 91.

التحالف مستمر، وتحييد المؤسسة العسكرية اليمنية والمتغير الخارجي، وقد يستدعي الأمر ممارسة نوع من الضغط الدولي – سياسيا واقتصاديا – على جميع المكونات السياسية والمجتمعية، لكي تلتزم مجددا عملية التحول السياسي السلمي في اليمن.

بطبيعة الحال سوف تتوقف فرص تحقق أي مسار من هذه السناريوهات أو تراجعه، على جملة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية بموجب أن اليمن تحول إلى ساحة صراع تتداخل فيها مصالح أطراف خارجية مختلفة على عدة مستويات، حيث أن استقرار اليمن يرتبط بالمعادلات الإقليمية وما تفرزه من نتائج فالمعادلة الإقليمية كالعقبات الداخلية معقدة في تشابكاتها ونتائجها خاصة وأن هذه التجاذبات لا تلوح لها حلول في الأفق القريب،[1] بمعنى أن ما يميز التوترات الطائفية الجديدة هو أن حكام (الدول التي تشكل أطراف خارجية للأزمة اليمنية) يتخذون قرارات بناء على تقييم طائفي للواقع السياسي، أي أنهم يفكرون على المستوى الاستراتيجي وبناء منطلقات طائفية ويصوغون سياساتهم الخارجية استنادا إلى تلك المنطلقات.[2]

لذا أصبحت الدولة اليمنية تحت الضغوط الخارجية ومصالح الأطراف المحلية، وليست كافة أشكال الدولة وسياساتها ومؤسساتها نتاج نزاعات محلية فحسب بل ونتاج سياسات وتنافس إقليمي،[3]ما ينعكس على الأزمة اليمنية التي تبدو مفتوحة على كافة السيناريوهات والاحتمالات، وهو ما يمكن أن نطلق عليه (السيناريو الرمادي أو ضبابي) لأنه من الصعب توقع حدوث انفراج الأزمة وتسويتها دون قبول كافة الأطراف (الخارجية والداخلية) بتقديم تنازلات جادة يمكنها الدفع باتجاه إيجاد حل سياسي وواقعي للأزمة.

[1]– مصطفى صلاح، "**معضلة بناء الدولة في اليمن بعد أحداث2011: التحديات الداخلية والتدخلات الدولية**"، دراسة (صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، فبراير 2018)، ص4.

[2]– توبي ماثيسن، **الخليج الطائفي والربيع الذي لم يحدث**، تر: أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص20.

[3]– "**السياسة الهشة: الدولة الضعيفة في الشرق الاوسط**"، تقرير (قطر: مركز الدراسات الدولية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون، 2016)، ص 4.

المطلب الثاني: رهانات أمن دول الخليج العربي والخيارات المطروحة في ظل مسارات الأزمة اليمنية

إن البحث في رهانات أمن دول الخليج العربي والخيارات المطروحة في ظل مسارات المحتملة للأزمة اليمنية، يأتي في سياق البحث في العلاقة بين أمن اليمن وأمن دول الخليج العربي، كون اليمن قد تدعم أو تهدد الأمن في دول الخليج العربي، وهو ما يتطلب منا البحث في التساؤلات التالية: ماهي رهانات أمن دول الخليج العربي على ضوء استمرار الأزمة اليمنية؟ ومدى الحاجة لصياغة بنية أمنية خليجية جديدة تستجيب للمتغيرات الراهنة ؟ وهل هناك ضرورة للبدء في تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي؟ وكيف يمكن مساعدة اليمن على الصعيد الداخلي في تجسيد الديمقراطية التوافقية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي ؟

الفرع الأول: رهانات أمن دول الخليج العربي على ضوء استمرار الأزمة اليمنية

يعد أمن الخليج العربي قضية محورية لطالما شغلت الباحثين والدارسين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بل استأثرت أيضا باهتمام كبار صناع القرار في العالم، انطلاقا مما يمثله الخليج من أهمية جيوسياسية واقتصادية، وبطبيعة الحال زادت وتيرة تناول هذه القضية على خلفية الأحداث المتسارعة والأزمات الراهنة التي تشهدها المنطقة، تزداد مخاطر الأمن في الخليج العربي من خلال اللاعب الرئيسي في المنطقة أيران، وفي لعبة المصالح والتجاذبات السياسية الإقليمية يصبح طبيعيا أن تلعب إيران – مثلما يلعب غيرها– بأي ورقة إقليمية متاحة وقد جسدت اليمن فرصة لذلك. فمنذ بداية الأزمة اليمن كان موقف دول الخليج العربي واضحا في دعم استقرار اليمن، والحيلولة دون انزلاقه في حرب أهلية، باعتبار أن تعزيز الأمن في اليمن، يعتبر تعزيزا للأمن في المنطقة بكاملها، ولا يكون ذلك إلا من خلال تضامن قوي بين الدول الخليجية، واليمن في المقام الأول، لتقارب المصالح الاستراتيجية، والسياسية، والأمنية. وبالتالي فإن المخاطر والتهديدات التي تواجه اليمن، هي نفسها المخاطر والتهديدات التي ستواجهها دول المنطقة، بل ودول العالم كون المنطقة ملتقى لتلك المصالح.[1]

فقد أكدت باستمرار النخب السياسية والثقافية بأن أمن اليمن واستقراره هو من أمن لدول الخليج واستقرارها، ولتحقيق ذلك كان لابد من العمل على إيجاد الحلول والبحث عن أسباب الخلل الداخلية، والعمل على إزالة كل أسباب التوتر السياسي والأمني، ومن ذلك على سبيل المثال: الحراك الجنوبي المطالب

[1]– علي أحمد محمد الديلمي، "**أمن الخليج المنظومة الإقليمية الأشمل بما فيها اليمن**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://marebpress.com/articles.php?lng=arabic&id=15901 ، تم الاطلاع بتاريخ: 18/01/ 2020 .

بالانفصال والحرب مع الحوثيين، وتعاظم نشاط القاعدة، إضافة إلى ضرورة المساندة السياسية والدعم الاقتصادي، وهو ما يشكل مرحلة جديدة، للتغلب على الأزمة والخروج منها بما يكفل الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه، واستقراره.[1]

لهذا فإن مستقبل دول الخليج العربي أمام منعطف صعب وخطير، بفعل التعقيدات التي تحيط بمستقبل دول المنطقة والتي تؤثر على أمنها القومي خصوصا في تداعيات الأزمة اليمنية، حيث تؤكد العديد من الدراسات الاستشرافية حول مستقبل الخليج العربي على ضرورة إيجاد الحلول والوصول إلى اتفاقيات ترضي أطراف هذه الأزمة، لذا يلزم الاهتمام بما في تلك الدراسات من أراء تتعلق بأثر الأزمة على دول الخليج العربي من الناحيتين الأمنية والسياسية والعمل على ايجاد صيغه مشتركه لأمن المنطقة، وذلك من أجل التصدي لمصادر التهديد التي تواجه أمن الخليج العربي باستمرار، وهذا ما تفتقده دول الخليج العربي، نتيجة لتحدي بناء رؤية أمنية واستراتيجية موحدة والاختلاف بين تلك الدول في تحديد الأخطار الخارجية التي تواجه أمنها والمشاكل الحدودية على الرغم من ارتفاع مستوى المطالب التي يدعو مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيقها، وعلى الرغم أيضا مما تنادي به من حيث أهداف المجلس ومبادئه، وهنا يجب التساؤل عن دور مجلس التعاون الخليجي في بناء الاستراتيجيات والبرامج لتحقيق الأمن القومي للدول الأعضاء؟ وهل هو قادر حقا لوحده وبمعزل عن باقي دول العربية في الوصول إلى تسوية الأزمة اليمنية؟[2]

وهنا نجد أن المبادرة الخليجية كانت فعالة في تأجيل الحرب في اليمن، لكنها فشلت في معالجة القضايا الأساسية التي قوضت الاستقرار في اليمن، كما أن التقدم الذي أحرزته القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي والمدعومة من السعودية على حساب قوات جماعة الحوثيين، إلا أن الحسم العسكري هو أمر صعب على المدى القريب على الأقل. ولذلك ولمنع استمرار اليمن في الانزلاق أكثر نحو أزمة إنسانية كارثية، فإن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة واللاعبين الإقليميين، خاصة المملكة العربية السعودية، التحرك سريعا لإنهاء التصعيدات ودعم المفاوضات بين الأطراف اليمنية، كما أن أي اتفاق سلام لا يأخذ بعين الاعتبار مكامن فشل المبادرة الخليجية والمرحلة الانتقالية في اليمن، فإنه بالتأكيد سيقود إلى صراعات جديدة. والأهم من ذلك، فإن أي مبادرة سلام يجب أن تأخذ مطالب الشعبية في العام 2011 المتمثلة

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– ماجد هديب، "**استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة والمتغيرات العربية والدولية**"، المركز الديمقراطي العربي 2018/01/25، عبر الرابط الإلكتروني : https://democraticac.de/?p=51756 ، تم الاطلاع بتاريخ: 17/12/ 2019.

بإصلاح ديمقراطي حقيقي في اليمن، ومن دون ذلك فإن أي استقرار يتم تحقيقه عبر أي اتفاقية جديدة حصرا بين الأطراف السياسية سيخفق.[1]

إن كثرة التحديات التي تواجه دول الخليج العربي، ليس فقط فيما تواجهه من تنامي النفوذ الإيراني، ولا حتى فيما تعيشه من أزمة أحيانا مع بعض الأعضاء الفاعلين فيها وإنما نتيجة التداخلات أيضا فيما بينها مع دول المنطقة التي تعيش الأزمات ومنها اليمن، بالإضافة إلى ما تواجهه من تحديات بفعل المقارنة مع ما يجري من تحولات ديمقراطية في المنطقة، وما تحمله تلك الديمقراطية من انعكاسات، وهنا لا بد من التطرق إلى السياسة الخليجية وانعكاساتها على الجبهة الداخلية وعلى تحقيق الأمن والاستقرار لدول الجوار بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام، وذلك على قاعدة الحماية من الاطماع والنفوذ. ولأنه لا يمكن تجاهل أن التدخل الخليجي في اليمن لا يخرج عن إطار التنافس بين الدول الخليجية وإيران، وأن هذا التدخل لم يأتي اعتباطا، وإنما هي ضرورة اقتضتها ظروف المواجهة في اليمن، إلا أن سلسلة الانسحابات من التحالف العربي في ظل الحرب المتواصلة ما بين الحوثيين والحكومة هو بمثابة بداية حرب أهلية طويلة الأمد، لذلك لابد من مواصلة طرح المبادرات السياسية ومناقشة الحلول السلمية للأزمة، لتكون القاعدة التي يتم البناء عليها في إيجاد القواسم المشتركة تجنبا للأخطار التي تهدد المنطقة الخليجية، حيث يمكن العودة التدريجية للتهدئة. [2]

شكلت ميليشيات الحوثي تهديد مباشر للأمن الخليجي، خصوصا عندما استولت على العاصمة اليمنية صنعاء، ويعد ذلك انعطافا خطيرا في حدود الخليج البحرية الجنوبية المطلة على بحر العرب والمرتبط بالبحر الأحمر غرب السعودية بخليج عدن، الذي يشرف بدوره على بوابة الخليج نحو إفريقيا مضيق باب المندب، لذلك فإن عدم التوصل لحل سياسي مستدام للقضية اليمنية وعدم تمكن قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من حسم هذه الحرب، سيؤدي إلى تفاقم الخطر على أمن الحدود الجنوبية للخليج العربي، وإن كان هناك مكاسب معينة تمكنت دول التحالف من تحقيقها في اليمن، إلا أن انعكاس هذه الأزمة على المدى البعيد قد يؤدي إلى خسارة تلك المصالح بالمجمل وتهديد العمق الخليجي. لذا نجد أن القراءة السياسية للمشهد اليمني بأبعاد الإقليمية والداخلية، توشر إلى صعوبة حل الأزمة في المدى القريب مع تمسك كل طرف من أطراف الأزمة– المتشعبة والمتشابكة للمصالح – برؤيته للحل وفق مصلحته

[1]– Maged al-Madhaji , op.cit ,p p 11 - 12 .

[2]– ماجد هديب، مرجع سابق.

الايديولوجية.[1] وبالتالي عدم القدرة على حسم وتسوية الأزمة يطرح العديد من التحديات على دول الخليج العربي:

- تحدي وضع حد للخسائر البشرية والمادية (التداعيات الجيواسترتيجية والاقتصادية)؛
- تحدي تكريس التوافق بين دول المنظومة الخليجية (الإجماع)؛
- تحدي السمعة الحسنة والمكانة وتحدي كسب الدعم الدولي التي تشكل عوامل ضغط على دول التحالف الرئيسية لإنهاء العمليات العسكرية وتغليب مسألة الحل السياسي نظرا للكارثة الانسانية في اليمن.

الفرع الثاني: الحاجة لصياغة بنية أمنية جديدة لدول الخليج العربي تستجيب للمتغيرات الراهنة

تشهد دول الخليج العربي مرحلة مهمة بشأن أمنها واستقرارها، والخطط المستقبلية التي تكفل لها ردع محاولات اختراقها أمنيا من الدول الإقليمية أو الخارجية، ومن أهم الهواجس التي تسيطر على هذه الدول المحاولات الإيرانية المستمرة لتنمية قدراتها العسكرية والتهديد بشن حروب للمحافظة على سلاحها النووي وإصرارها على استمرار احتلال الجزر الإماراتية والتدخل في شؤون العديد من الدول الخليجية عن طريق دعم المواطنين الشيعة في هذه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

في هذا السياق يؤكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور جلال إبراهيم فقيره إلى ضرورة ايجاد "بنية أمنية خليجية جماعية مع صنعاء "لا ثنائية فردية"، موضحا أن التهديدات الأمنية تطال الجميع، اليمن ودول مجلس التعاون، وهذه الحقيقة تستدعي إعادة التفكير في البنية الأمنية الخليجية المفترضة، وعلى نحو يجعل من اليمن عنصرا رئيسا في الترتيبات الخليجية الجماعية، وليس فقط مجرد ملف ضمن قضايا الأمن بالنسبة لهذه الدول. وهنا تبرز العديد من المبررات السياسية، وأخرى استراتيجية وأمنية، تفرض إدخال اليمن في أي ترتيبات إقليمية في الخليج العربي، على النحو الآتي:

أولا: سياسيا، يقود تجاهل اليمن من ترتيبات كهذه إلى شعوره بالتهميش، وهو شعور يضاف – في حال حصوله– إلى الشعور القائم أصلا منذ العام 1981، عندما لم يتم دعوته للانضمام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي؛

[1]– محمد فوزي حسن، مرجع سابق، ص 135.

[2]– علي أحمد محمد الديلمي، "**أمن الخليج المنظومة الإقليمية الأشمل بما فيها اليمن**"، مرجع سابق.

ثانيا– على الصعيد الاستراتيجي، تبرز أهمية وجود اليمن في أي نظام أو ترتيب في المنظومة الخليجية نتيجة للتداخل الوثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يمثل الحلقة الثانية في طريق الناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا؛

ثالثا– على صعيد الأمني، يمكن القول أن أي اضطراب للأوضاع في اليمن، يفضي بالضرورة إلى امتداد تداعياته باتجاه أقطار مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحكم الجوار الجغرافي، والتداخل الاجتماعي الكثيف، والترابط القائم بين بعض المجموعات والفئات السياسية والثقافية.

فاليمن يمكن أن تكون أهم حليف استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي لأنها تنطلق من استراتيجية دول المنطقة نفسها، ومن دون وجود اليمن ضمن المنظومة الشاملة لأمن الخليج تصبح الأوضاع لغير صالح دول المنطقة، فما يهم اليمن هو أن يكون لدول المنطقة استراتيجية أمنية وعسكرية تحميها من التهديدات، وتعمل على إزالة بؤر التوتر والصراعات وتتفق فيها دول المنطقة على إزالة الأسباب المؤدية إلى انعدام الثقة كقضية السلاح النووي مثلا لأية دولة من دول المنطقة. كما أن أهمية اضطلاع المنظومة الإقليمية بدور في تحقيق التوافق وإزالة المخاوف وتعزيز الثقة والعمل وفق استراتيجية تكون قادرة على حماية هذه الدول من أية تهديدات سوف يحقق التوافق لمنظومة الأمن الشامل لمنطقة الخليج.[1] كما تبغي الاشارة إلى أن صغر حجم معظم الدول العربية في الخليج وقلة عدد سكانها يجعلان أمنها الجماعي خيارها الاستراتيجي الأفضل، وضرورة الحد من الاعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه.[2]

واستنادا إلى المشهد اليمني يبدو أن هناك مجموعة من التصورات المستقبلية المحتملة، أهمها: أن الدولة اليمنية سوف تتجه نحو مزيد من التأزم والتعقيد في علاقاتها الداخلية والخارجية، وقد يتعرض اليمن لخسارة وطنية كبيرة مشابهة لما حدث في بعض الدول العربية، مثل السودان الذي خسر الجزء الجنوبي من إقليمه الجغرافي عام 2011، وفي حال استمر المشهد اليمني سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا على ما هو عليه. فعدم معالجة الخلل البنيوي في طبيعة النظام السياسي على الأقل منذ قيام دولة الوحدة عام 1990،

[1]– المرجع نفسه.

[2]– ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص617.

وعدم التقدم في قضايا الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان ينذران بتصاعد الأزمة، ويهددان وحدة اليمن جغرافيا وسياسيا.[1]

الفرع الثالث: ضرورة تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي

بات موضوع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي مطروحا بقوة على ضوء العمليات العسكرية للتحالف العربي في اليمن، بعد أن كانت المسألة موضوع نقاش وبرامج تخطو خطوات بطيئة، وأحيانا تتراجع بفعل تحديات عديدة تحول دون انتقال هذه الخطوة إلى حيز التطبيق الكامل، على الرغم من التصريحات الإيجابية المتوالية حول إمكانية تحقيق الانضمام مستقبلا، مع تأكيدات المسؤولين الخليجيين باستمرار أن اليمن وأمن دولهم كل لا يتجزأ. ويبدو مطلب انضمام اليمن في ظل الأزمة اليمنية مطروحا بقوة كاستحقاق، تفرضه نتائج التدخل العسكري في اليمن. وحسب المسؤولين اليمنيين، فإن اليمن بات مسؤولية خليجية مباشرة تفرض على هذه –الدول المشاركة في الحملة العسكرية– أن تقربه أكثر، وأن تساعده في الخروج من الوضع الاقتصادي المنهار، حتى لا يشكل مصدر تهديد لها، فضلا عن المصير المشترك، الذي يتحدث عنه المسؤولون الخليجيون واليمنيون.

إذ أن دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، تتأثر مباشرة بما يجري في اليمن. ويرى مراقبون أن المرحلة الانتقالية المقبلة قد تكون الأنسب لتصحيح الأخطاء التاريخية التي جعلت اليمن بعيدا عن المنظومة الخليجية سياسيا وأمنيا، لأسباب عديدة أبرزها تتعلق بالأنظمة التي نشأت في مراحل الاستقلال والتحرر العربي، حيث نشأ في الجنوب نظام اشتراكي أقرب إلى الاتحاد السوفييتي وفي الشمال نظام قومي كان أقرب إلى مصر عبد الناصر، ثم تحول بعدها تجاه العراق البعثي، ثم كان لسياسات نظام الراحل علي عبدالله صالح وعلاقاته المضطربة مع الجوار الخليجي، دور بارز في عدم انضمام اليمن. وليست المرة الأولى التي تطرح مسألة انضمام اليمن، فقد كان الموضوع مطروحا باستمرار خصوصا وتم قطع أشواط، حيث انضم اليمن إلى عدد من المنظمات في إطار مجلس التعاون الخليجي، وهي:" مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، مجلس وزراء الصحة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس، جهاز تلفزيون الخليج، لجنة رؤساء البريد في مجلس التعاون،

[1]– هاني موسى، "**أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات**"، مجلة سياسات عربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد:37، مارس 2019)، ص 64.

مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك". وكان وزير الخارجية اليمنى يحضر العديد من اجتماعات وزراء التعاون الخليجي.[1] لذا أصبح انضمام اليمن ضرورة تفرضها عوامل الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، والتدخل الأخير على وجه التحديد، فإن العوائق في هذا الجانب ليست سهلة، ولعل أولها أن الحديث عن الانضمام من عدمه يرتبط أولا بحسم الوضع في اليمن، وإذا استمرت حالة عدم الاستقرار، فإنها تعيق انضمام اليمن.

وفقا لذلك، فإن الاستقرار ونشوء حكومة على أرض الواقع مسيطرة ومنسجمة مع الخليج، هو التحدي الأول في طريق انضمام اليمن في هذه المرحلة على الأقل، وهو أبرز التحديات بالنسبة للبلد الذي يعيش مرحلة استثنائية وتكاد تصل فيه الدولة إلى الانهيار التام، وضمن هذا التحدي تنطوي مختلف التحديات المتعلقة بالأمن والاقتصاد والاستقرار السياسي.

أما العائق الآخر فيتمثل بطبيعة النظام السياسي اليمني واختلافه عن الدول الخليجية، إذ إن نظام الحكم في اليمن جمهوري، ومجلس التعاون يضم عددا من الدول طبيعة أنظمتها (ملكية) تختلف في بنيتها عن النظام في اليمن. وهو أمر يرى بعضهم أنه من الممكن تجاوزه إذا ما توفرت الشروط الأساسية في الأمن ووجود نظام منسجم مع الخليج، وقد يرى البعض أن الحديث هنا، عن ضم أو انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي في ظل هذه الظروف المأساوية التي يعيشها اليمنيون هو أمر مستبعد حاليا. إلا أن الحديث في هذا الموضوع هو بارقة أمل يجب تغذيتها وتنميتها، فاليمن هو بحاجة إلى الانضمام لعضوية مجلس التعاون الخليجي، للمساعدة في إعادة بناء ما دمرته الحرب، ومساعدته في التنمية الاقتصادية، لكن ليتم إلحاقه بالمجلس يجب الاعتماد على مراحل تدريجية، وهذا يستدعى اقناع جميع الأطراف اليمنية بخطورة الاستمرار في الحروب الداخلية وبث روح التفاؤل والأمل في تحسين حياتهم[2]. حيث تسببت الأزمة اليمنية في انخفاض عائدات النفط وفي أضرار جسيمة للبنية التحتية والاقتصاد وضرر، وقد تستغرق إعادة الإعمار[3]وإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية والنسيج الاجتماعي في اليمن يحتاج وقتا طويلا، حتى في حالة التوصل إلى تسوية سياسية.[4] إلا أنه في المقابل هناك العديد من الأبعاد والفوائد التي يستفيد منها الطرفان سواء دول مجلس التعاون الخليجي أو اليمن، كون انضمام اليمن سيحقق

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص ص 170 – 171.

[2]– المرجع نفسه، ص ص175– 176.

[3] -Noel Brehony," **The current situation in Yemen: causes and consequences** ", study, Expert Analysis (The Norwegian Peacebuilding Resource Centre,November 2015),p4.

[4] - Charles Schmitz, " **Deadly Stalemate in Yemen"**,19/12/2016, Available At: https://www.e-ir.info/pdf/66955 , Accessed: 17/4/2018.

لها مكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية واستراتيجية، لأن اليمن يمتلك المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والموقع الاستراتيجي الذي يبرر انضمامها تدرجيا.[1]

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هل تتوفر بالفعل إرادة سياسية جماعية خليجية لقبول اليمن في مجلس التعاون؟ حيث تبدو دول الخليج العربية مترددة في حسم قرارها إزاء اليمن وموقعه المحتمل في المنظومة الاقليمية وتتعامل مع الملف اليمني بحرص شديد يعكس قلقها من عواقب الاقدام على أي خطوة تالية غير مدروسة بعناية وبعمق وقلق في الوقت نفسه من حجم التكاليف والأعباء والتبعات التي قد تتحملها في إطار أي عملية توسيع محتملة لمجلس التعاون الخليجي في المدى المنظور.[2] وعموما كخطوة أولية يستوجب ضرورة العمل في المحاور التالية:[3]

أولا: وقف الحرب والاقتتال، وسحب السلاح من الميليشيات والقبائل المسلحة بكل اتجاهاتها وانتماءاتها وولاءاتها السياسية، والفكرية، والدينية، والمذهبية، وإعادة الأطفال إلى مدارسهم، وفتح الجامعات، وتشغيل المستشفيات، وإصلاح الجسور والطرقات، ومد المواطنين بسبل العيش الإنساني المتواضع.

ثانيا: الاستعادة التدريجية للأشكال التقليدية لهيئات ومؤسسات الدولة، ومنحها فرصة الثقة بنفسها وبالذات المؤسسة الأمنية، التي يبدو أن اليمنيين سيكتفون بالاحتفاظ بها، والتخلي عن مؤسسة الجيش بحكم فشلهم في الحفاظ عليها، وحاجتهم إلى دولة مدنية حديثة منزوعة السلاح.

ثالثا: وفي المرحلة الثالثة، العمل على إعادة تأهل اليمن، كما فعلت أوروبا بإسبانيا وتفعل منذ سنين باليونان، وهو عمل يتطلب وقتا طويلا، ليصبح اليمن بعدها كامل الأهلية، حتى يتمكن من الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، خصوصا وأن الوقائع والمعطيات تشير إلى أن اليمن يعاني خللا ويعاني تدنيا في أداء آليته الانتاجية وتخلفا في هياكله الاقتصادية وبناه التحتية وأساليبه الإدارية، فضلا عن انخفاض مستوى العمالة اليمنية التي لا تمتلك بعد قابليات تنافسية في مواجهة العاملة الوافدة المتواجدة في الخليج العربي.[4]

---

[1]– محمد عمر باطويح وأحمد سعيد بامخرمة، "**انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة (المتطلبات والتطلعات)**"، مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية (جامعة الأندلس للعلوم والتقنية صنعاء، المجلد: 03، العدد:06، مارس 2011)، ص 181.

[2]– محمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص ص 52– 56.

[3]– حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص ص 176– 177.

[4]– محمد سيف حيدر، "**اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج**"، دراسات استراتيجية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 150، 2014)، ص 58.

لذا يتوجب العمل على الحد من أضرار الأزمة وتحسين الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل للبلد، من خلال مساعدة اليمن في التركز على ثلاث أولويات على الصعيد الاقتصادي في الآتي:[1]

1- حماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من التوقف عن العمل أو الفساد: يمكن أن يساعد ذلك في الحد من انتشار الفقر وكذلك دعم الخدمات الحيوية؛

2- ترتيب أولويات الإنفاق العام لحماية الأرواح البشرية والحد من زيادة عجز المالية العامة وقدر الإمكان المساعدة في الحفاظ على النمو الاقتصادي المحتمل: تسعى هذه السياسات إلى التصدي بشكل مباشر للتحديات المتمثلة في الإضرار برأس المال البشري والمادي. ويمكن أن يؤدي الحفاظ على بعض الانضباط في المالية العامة إلى خفض الأعباء من على عاتق الحكومة بعد انحسار العنف؛

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتطور المالي من خلال سياسات نقدية وسياسات بشأن سعر الصرف تتسم بالفعالية: يمكن للسياسات المناسبة أن تساعد في احتواء التضخم وتقلب سعر الصرف اللذان يؤديان إلى تفاقم الأثر السلبي الذي تتعرض له مستويات المعيشة.

الشكل10: مخطط يوضح كيفية تحسين الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل بعد الأزمة

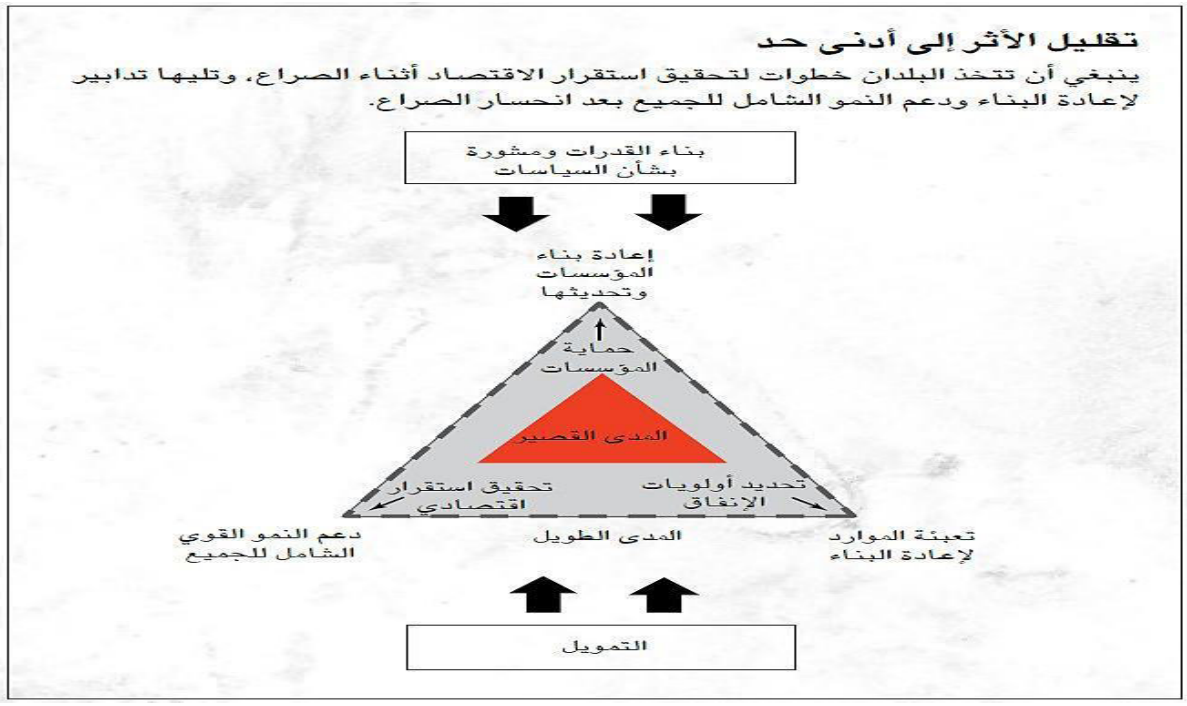

المصدر: فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر، مرجع سابق، ص 21.

[1]- فيل دي إيموس و غايل بيير وبيورن روثر، "**الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة**"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، المجلد: 54، العدد:04، ديسمبر 2017)، ص 22.

يتضح من خلال الشكل دور السياسات والإجراءات الاقتصادية في خفض أثر الحرب، حتى أثناء الحرب نفسها، وذلك للحد من الضرر، إذ ينبغي أن يتحول تركيز السياسات على إعادة البناء والتعافي الاقتصادي وتحسين الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل لليمن.

الفرع الرابع: ضرورة مساعدة اليمن على الصعيد الداخلي في تجسيد الديمقراطية التوافقية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي

لأنه من الضروري أن يحصل اليمنيون على مساحات آمنة يعالجون فيها اختلافاتهم ويحددون مجالات توافقهم والبدء بالعمل نحو إعادة بناء دولتهم ومجتمعهم،[1]ولكي يتم التوصل إلى حل الأزمة في اليمن وتحقيق الاستقرار المستدام، يجب تحقيق المطلب الرئيسي للشعب اليمني، ألا وهو بناء الدولة المدنية الديمقراطية من خلال ايجاد صيغة وسطية للتوافق السياسي بين كافة الأطراف الممثلة للأزمة لتحقيق السلام الدائم الذي يؤسس للعدالة ودولة القانون من خلال وضع دستور ديمقراطي يؤسس لدولة مدنية،[2] تجسد إرادة الشعب اليمني. في هذا السياق تشكل الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية (التعددية من الناحية الاجتماعية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية واثنية وثقافية متنوعة، أما التعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون)، فهي خلافا للديمقراطية التمثيلية لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد أساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله من دون الخضوع لسلطة الأغلبية.[3]

إن البحث في جذور وأسباب النزاعات داخل المجتمعات التعددية بات مكشوفا (الديني، القبلي، التهميش، الفقر) وإصلاحه أصبح ضرورة تمليها الأوضاع والحالة الانقسامية داخل المجتمع، وتعد الديمقراطية التوافقية آلية تساعد على إدارة التعدد والتنوع ومن شأنها تأسيس مشروع وطني لبناء الدولة

[1]– نهى أبو الدهب، "**استرداد مستقبل اليمن: دور الشتات اليمني المحترف**"، دراسة (الدوحة: مركز بروكنجز، 26 أبريل 2019)، ص 16.

[2]– محمد فوزي حسن، مرجع سابق، ص ص 135– 136.

[3]– صباح كزيز و بلقاسم مربعي، **سياسات إدارة التنوع الاثني في المجتمعات التعددية ودورها في عملية بناء الدولة** (لاتفيا: دار نور للنشر، 2019)، ص ص 74– 75.

الوطنية الناشئة، مع التركيز على التمكين والاستهداف الجغرافي لقضايا المجتمع والعمل وفق منظور العدالة التوزيعية فيما تعلق بالبرامج التنموية والدخل والفرص والحاجات الأساسية.

لذا تقوم فلسفة مفهوم التعددية الثقافية على الحق والحرية في أن تمثل كل جماعة إرثها الثقافي وتعبر عنه داخل الدائرة الوطنية، سواء أكان ذلك الإرث: لغة، أم ثقافة، أم تقاليد أم غير ذلك. فمن شأن التعبير الحر عن الهويات المتعددة داخل الهوية الوطنية الجامعة للوطن أن يحرر طاقة التوجس والاختلاف من سوء الظن، والتأويلات الخاطئة، كما يؤسس مفهوم التعددية الثقافية لنفي الاستلاب بين المركز والهامش سواء اتصل ذلك بالثقافة أم باللغة أم بالمذهب. فمن عادة التنميط الأحادي لثقافة أو فكر في بلد متعدد؛ أن يكرس للاستلاب، ومن ثم يكبت الإرادة الحرة للمواطنين، ويجعلهم غير قادرين على التعبير عن ذواتهم الثقافية المختلفة إزاء الهوية الأحادية المعممة بالإكراه، إن مفهوم التعددية الثقافية، لا يعني أبدا تغليبا لهوية على أخرى، أو لمذهب على آخر أو لطائفة على أخرى، بل ولا يفترض صراعا أصلا طالما هناك حقوق مواطنة تضع الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون، إذ تعرف (الديموقراطية التوافقية Consensus democracy –) على أنها نمط من أنماط الديموقراطية، يتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، وإضافة معيار آخر هو التوافق الذى يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم.[1]

لقد وردت العديد من التسميات للديمقراطية التوافقية، فالمفكر (آرنت ليبهارت– Arend Lijphart) أطلق عليها "الديمقراطية التوافقية، أما (جيرهالد ليمبروخ– Gerhard Lehmbruch) فضل تسميتها بـ "الديمقراطية النسبية"، في حين أطلق عليها باحثين أخرين تسميات أخرى كـ (الديمقراطية الاتفاقية، والديمقراطية التعاقدية، والديمقراطية الطائفية والديمقراطية غير المسيسة)، وأعتبر المفكر الهولندي (آرنت ليبهارت– Arend Lijphart) "أن التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات، وقد عرفها (آرنت ليبهارت Arend Lijphart –) بأنها" عبارة عن أنموذج تجريبي معياري مرحلي، تلجأ إليه المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان وينعدم فيها التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي، وذلك لمعالجة المشاركة السياسية".[2]

[1]– صباح كزيز و بلقاسم بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 75– 76.

[2]- نبهان سالم مرزق أبو جاموس، "**الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك (الدنمارك: الأكاديمية العربية بالدنمارك، العدد: 24، 2020)، ص ص 184–185.

ويفسر آرنت ليبهارت (Arend Lijphart) "الديمقراطية التوافقية"، بأنها تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون أقرب إلى النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول إليها. أما الاستقرار السياسي الذي يشكل شرطا مفصليا للديمقراطية التمثيلية عند (آرنت– Arend)، فيتحقق حين يضمن النظام السلم المدني، ويتأسس على (المشروعية–Legitimite) و(الفعالية–Efficacite)، ويكون قادرا على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانيات اللجوء إليه. ويعرف (جرهارد ليمبروخ– Gerhard Lehmbruch) الديمقراطية التوافقية بأنها استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس، إذا ثمة مجتمع تعددي منقسم قطاعيا (دينيا – أيديولوجيا – لغويا – إقليميا – ثقافيا – عرقيا – اثنيا) وصيغة لوئام سياسي توفر الاستقرار عبر صيانة النظام وإضفاء الشرعية وإعطاء الفعالية في إطار مدني تمثل فكرة التوافقية نقطة تقاطع الحلول السياسية التي تأخذ تمثيل الهويات الجماعية في الحسبان، على مستوى طريقة الانتخابات والائتلاف، وأحيانا على مستوى النظام السياسي بمجمله، من أجل تحقيق الاستقرار، وتجنب الصراع والحرب الأهلية.[1]

وتعمل الديمقراطية التوافقية على الاستقطاب المجتمعي العمودي والخطاب السياسي المحدود المتجه لشريحة وفئة مجتمعية بعينها، على النقيض من الديمقراطية التمثيلية التي تعمل على إعادة إحياء الروابط الأولية الدينية، العرقية، الاثنية...الخ. وتعظيمها على حساب الرابط الجمعي الوطني ما قد يخلق ولاءات متعددة، بينما نجد الأحزاب السياسية ذات الاستقطاب المجتمعي العمودي تزكي الخصوصية في الرموز والمناسبات والأهداف والتنشئة المجتمعية والسياسية من خلال الإدارة الذاتية التي تمنحها الديمقراطية التوافقية للأنساق الفرعية في الميادين والقطاعات التي تخصها، إلى جانب ذلك لابد من اتخاذ الإصلاح كمعيار لبناء الدولة في المجتمعات التعددية والذي يتطلب تحضير الأرضية المناسبة له، وفق عدة مستويات،[2] وذلك على النحو الآتي:

- **المستوى السياسي والقانوني:** على الصعيد السياسي لابد من العمل على بناء مواطنة قائمة على الحرية وعلى تحويل الدولة إلى إطار جامع يتعامل مع أفراد الشعب بالتساوي، وذلك يعنى ضرورة تخلص الدولة من صفتها الجهوية واكتسابها الإجماع الوطني، ذلك أن وظيفة الدولة أصبحت مساعدة الجماعات التي تنطوي تحت لوائها على الاندماج الاجتماعي والسياسي في سياق التطور الحضاري

[1]– عزمي بشارة ،" **في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية و ملاءمتها لحل الصراعات الطائفية، نموذجا إيرلندا و لبنان**"، مجلة سياسات عربية (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد:30، يناير 2018)، ص 08.

[2]– صباح كزيز و مربعي بلقاسم، مرجع سابق، ص77.

العالمي، ومن أجل ترسيخ تجربة التعددية الحزبية وتطورها لابد من حماية المجال السياسي العام من خلال بناء الحكم الرشيد، وهذا الأخير وحده يتيح فرص التغيير أو الإصلاح في المسائل السياسية، ومن هنا يكون البناء الديمقراطي أهم آليات البناء الحداثي في الدولة والمجتمع باعتباره صيغة تنظيمية وعقلانية في إدارة الشأن العام وضمان تماسك البناء المجتمعي، وهذا ما يتطلب:[1]

- قيام النظام السياسي على المبادئ الديمقراطية، واحترام الحقوق والحريات، والتداول السلمي للسلطة، ومشاركة جميع أطياف المجتمع اليمني بالعمل السياسي؛
- تعزيز المبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ورفع قدرتها في المساهمة في عمليات الحراك السياسي، وإرساء الاستقرار من خلال صياغة القواعد القانونية للأحزاب السياسية؛
- العمل على تحقيق مبادئ فصل السلطات كأساس هام للتنظيم الدستوري، وضمان صلاحيات واستقلالية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية؛
- العمل على الإصلاح السياسي ونبذ سياسة العنف وإثارة الحروب الأهلية، وبناء السلم الداخلي من خلال عدم الإقصاء أو التهميش وبناء الوحدة الوطنية؛
- بناء أسس المواطنة على أساس الحقوق المتساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الانتماءات القبلية والعرقية والمناطقية، وغرس مفاهيم المسؤولية الجماعية في إدارة الدولة؛
- التصدي لظاهرة الفساد بكل مرافق الدولة، واحترام حقوق المواطن على أسس المساواة في الحقوق والواجبات عبر تعزيز استقلالية القضاء وسيادة حكم القانون على جميع الأفراد؛
- بناء المشروع الوطني الديمقراطي كمدخل أساسي لمعالجة كافة الشروخ والاختلافات بين القبائل والقوى السياسية؛
- إطلاق الحوار الوطني الجاد لكافة القوى والتيارات السياسية، والانفتاح على القوى الوطنية، والمحافظة على السيادة الوطنية، وبناء علاقات إيجابية ومتوازنة مع دول الجوار قائمة على احترام السيادة لجميع الأطراف الدولية المجاورة؛
- إعادة النظر في جميع التشريعات والقوانين التي تعيق العمل السياسي، وسن تشريعات جديدة تنشر عملية بناء المواطنة ولا سيما في مجال حقوق الإنسان وحرياته؛
- أنماط التوافقية ارتبطت بالبنية الاجتماعية والسياسية، والظروف والمعطيات، والثقافة السياسية السائدة في أوساط الفاعلين السياسيين في كل دولة، وبعضها لم ينتج أنظمة توافقية ديمقراطية، بل توافقيات أو

[1] – المرجع نفسه، ص77.

توافقات هي بمنزلة تكتلات بين نخب طائفية أو اثنيه أو غيرها، ومازال النموذج الأعم لحل قضايا الصراع على السلطة على نحو عادل هو الدولة الديمقراطية، القائمة على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وقد يتضمن ذلك أشكالا مختلفة من الإدارات الذاتية والجهوية والثقافية.[1]

- **على المستوى الاجتماعي:** يتطلب العمل على تطوير النسق الاجتماعي القائم على أساس القبلية، وبالتالي لا بد من اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لدمج التكوينات القبلية داخل مؤسسات المجتمع المدني، باتجاه أن يصبح الولاء الأعلى للدولة وليس للقبيلة، وهذا لا يعني بالضرورة القضاء على التكوينات القبلية؛ لأن ذلك الأمر يصعب حدوثه حتى في المجتمعات المتطورة، وإنما تقليص دور القبيلة وتحجيمها ككيان مواز للدولة، وهذا من خلال:

- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها، إذ لا يتصور قيام دولة المواطنة بغياب مجتمع مدني حر وفاعل. وعدم إخضاع عملها للرقابة الأمنية والسياسية، وجعلها شريك مع السلطة في مهام النهوض بالواقع الاجتماعي؛
- العمل على تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين، وتقليص فجوة التفاوت في الدخول بين أفراد المجتمع؛
- ووضع الخطط العلمية للقضاء على البطالة بمختلف أصنافها، ورفع مستوى دخل المواطن؛
- بناء قاعدة تنموية تنطلق في الأساس على مفاهيم التنمية من الأسفل*** مع محاربة الفقر، ومعالجة قضايا الأمن الاجتماعي، وتحقيق شبكة الرعايا الاجتماعية؛
- إنهاء حالات التمييز والتمزق الجغرافي والاجتماعي، وحالات الهيمنة القبلية، والنزعات الاستعلائية والاقصائية.[2]

- **على المستوى الاقتصادي:** المطلوب هنا إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة، وتحقيق التوزيع العادل والتخفيف من مشكلة الفقر، والتي تعد من العوائق الرئيسية لبناء المواطنة، عن طريق:

- إيجاد منظومة اقتصادية قادرة على بناء اقتصاد متعدد من خلال التوظيف والتوزيع المعتدل للثروة؛
- العمل بحزم مع قضايا الفساد الإداري والاقتصادي، وإيجاد سياسات مالية رشيدة للأنفاق الحكومي.

---

[1]– عزمي بشارة، مرجع السابق، ص 08.

*** تقوم فكرة التنمية من أسفل على التعرف على السيرة التنموية التفصيلية للمجتمع المحلي المستهدف، وبناء نماذج تعتمد على مشاركة المجتمعات المحلية في عملية التنمية انطلاقا من معرفة المشكلات الحادة التي يعانون منها، وتصوراتهم للمشروعات التي يرون أنها ينبغي البدء بها لترقية أحوالهم في المدى البعيد.

[2]– صباح كزيز و بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص 78.

وتجدر الإشارة هنا أن للحكم الراشد علاقة بالديمقراطية والديمقراطية التوافقية، فإذا تم تفعيل هذه النماذج على أرض الواقع من مقدور الدولة التي تعاني التفتت الاجتماعي ولديها مشكل في بناء الدولة أن تحقق طفرة في النهوض بكل المؤسسات واشركها في العملية.[1]

فمثلا عند الحديث على تجربة جنوب إفريقيا التي أخذت بمبادئ (الديمقراطية التوافقية) و وضعت أطر مؤسسية وقانونية تحتوي جميع الأطياف المكونة للمجتمع، ورغم التحديات التي وجهتها على مستوى الممارسة السياسية وتطبيق هذه المبادئ، فإن الإطار المؤسساتي القانوني بني على إجماع من طرف جميع المكونات الاجتماعية، وهو ما يجعل منها تجربة يعتد بها ضمن مراحل الهندسة الدستورية لما بعد التحول، لكن – على مستوى الممارسة – لا بد من إيجاد وسائل قانونية وآليات تدعم الممارسة الفعالة لهذه القواعد، لتجنب أي صعوبات أو إخفاقات التي قد تعيق الممارسة الديمقراطية.[2]

وفي هذا السياق تنبغي الاشارة إلى أن الديمقراطية التوافقية" لا بد من اعتبارها مرحلة انتقالية و ليس كحل نهائي، ولتحقيق انتقاليتها لابد أثناء عملية بنائها من توازيها مع عملية أخرى تتمثل في ما يسمى "العدالة الانتقالية" التي تتيح للدولة لإعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.

تشير العدالة الانتقالية إلى حقل من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثا كبيرا من انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية، أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل الجرائم ضد الإنسانية أو الحرب الأهلية، تعمل على تقليص معاناة الجماهير وخاصة في فترات الانتقالية، كما يفترض أنها تسهم في تقليص الاحتقان المجتمعي من خلال كشف الحقيقة واظهرها،[3] كون المراحل الانتقالية ليس الهدف منها تصفية الحسابات القديمة، ولكنها مراحل لمعالجة إرث انتهاكات الماضي.[4]

وبذلك تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة، وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية، وغير القضائية، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية، أو عدم وجودها مطلقا، ومحاكمات

[1] – عزمي بشارة، مرجع السابق، ص 08.

[2] – صباح كزيز و بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص 79.

[3] – محمد فائق،"**العدالة الانتقالية..طريق للمستقبل**"، **في: العدالة الانتقالية في السياقات العربية**، ((د.ب.ن):المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2014)، ص25.

[4] – الحبيب بلكوش، "**نحو تطويع الدولة لصالح المواطن**"، **في: العدالة الانتقالية في السياقات العربية**، ((د.ب.ن):المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2014)، ص 31.

الأفراد وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري،[1] وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن، الأمر الذي يساعد على إعادة البناء الاجتماعي وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالبا ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية، حيث يربط مفهوم "العدالة الانتقالية" بالمعنى الدلالي الأدق له بتحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول، وبالتالي لتأسيس وإنجاز الديمقراطية التوافقية كمرحلة انتقالية في اليمن" لابد من تأسيسها على أسس "العدالة الانتقالية" وبهذا يمكن إعادة تأسيس الدولة على شرعية جديدة تفتح المجال لإمكانية مستقبلية لبناء الديمقراطية الحقيقية، لذا لن تكون "الديمقراطية التوافقية" إلا مرحلة انتقالية تتصف بقابلية البناء وتشيد نظام جديد يشمل كافة متطلبات الحياة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية)، ولا يقتصر على الجانب الدستوري فقط.[2]

[1]- **"The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies "**, Report of the Secretary-General(United Nations ,23 August 2004),p6.

[2]– صباح كزيز و بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص 80.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل المعنون بـ: مقاربة دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية ومستقبل أمن المنطقة في ظل المسارات المحتملة للأزمة، رصد آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية، بغرض تحليل مدى نجاحها في مواكبة الملفات الحساسة والأزمات المستجدة في بيئتها الأمنية المباشرة وفي إطار رؤية مشتركة لدول الخليج العربي، ثم تقييم هذا الدور، لمعرفة مدى نجاح هذه الدول في مواجهة تأثيرات الأزمة اليمنية كونها تشكل اختبار حقيقي لمدى قوة المنظومة الخليجية وتماسكها، مع محاولة الإحاطة بالفهم والتحليل لنقاط القوة والضعف في إدارتها للأزمة، كما تم وضع مسارات محتملة للأزمة ورصد انعكاسات على مستقبل أمن المنطقة الخليجية، وتم الخروج بالنتائج التالية:

– جاء آليات تحرك دول الخليج العربي لإدارة الأزمة بغرض إيجاد حلول لها، خصوصا وأنها تؤثر بصفة مباشرة على أمن المنطقة، وذلك انطلاقا من الجوار الجغرافي المباشر إلى جانب اعتبارات أخرى ترتبط بالمصلحة الوطنية لهذه الدول.

– نجاح دول المنظومة الخليجية في إدارة الأزمة يرتبط بمدى قدرة دولها على معالجة الخلافات البينية وتوحيد الرؤى السياسية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية، باعتبار أن اتساع دائرة الخلافات البينية بين دول الخليج العربي كنتيجة لعدم توافق سياساتها، لا سيما في ظل ما تطرحه الأزمة اليمنية من تهديدات وتداعيات تشكل تحدي كبير أمام منظومتها الإقليمية ومدى مقدرته على الاستمرار ومعالجة الأزمات الإقليمية.

– إن البحث في العلاقة بين أمن اليمن وأمن دول الخليج العربي مهم جدا، فتهديد الاستقرار في اليمن سينعكس حتما على استقرار وأمن دول المنطقة المجاورة لها في الخليج العربي أو عندما تكون اليمن منطقة نفوذ لأي قوة إقليمية أو دولية، خصوصا وأن الأزمة اليمنية تبدو مفتوحة على كافة السيناريوهات والاحتمالات، بالتالي من الصعب توقع حدوث انفراج الأزمة وتسويتها دون قبول كافة الأطراف (الخارجية والداخلية) بتقديم تنازلات جادة وواقعية تدفع باتجاه إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

الخاتمة

بعد البحث في الموضوع الموسوم بـ: "الأزمة اليمنية وتأثيرها في أمن دول الخليج العربي 2019/2011"، ومن خلال تحليلنا لطبيعة التأثيرات والتداعيات التي تفرزها الأزمة و مدى خطورتها في تشكيل مصادر تهديد قائمة ومحتملة على أمن هذه الدول، تتضح لنا علاقة التأثير والتأثر بين المتغير المستقل (الأزمة اليمنية) والمتغير التابع (أمن دول الخليج العربي)، كون هذه الدراسة تعالج تداعيات الأزمة اليمنية على أمن دول الخليج العربي، من منطلق أن استقرار اليمن وأمنه مسألة تتعدى كونها شأنا داخليا، باعتبار أن الدولة اليمنية تمثل إحدى الدوائر المهمة لمعادلة الأمن والاستقرار لدول الخليج العربي، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة التهديدات التي تشكلها الأزمة وكيف تؤثر على أمن دول الجوار الخليجي والخيارات المتاحة أمام الأخيرة في إدارة الأزمة.

وقد حاولت هذه الدراسة الإحاطة بعوامل تحول الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة وتحليلها موضوعيا، ثم البحث في مدى تأثر أمن دول الخليج العربي بالأزمة، خصوصا في ظل الجوار الجغرافي، مع محاولة تقييم مدى فاعلية الدور والآليات المستخدمة في إدارة الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسية مفادها:

أولا– تعاني اليمن من أزمة معقدة ومركبة ليس على مستوى النظام السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة أيضا، هذه الأزمة هي نتاج تراكمات طويلة عبر العديد من محطاتها التاريخية ومن بينها سلسلة المعارك العسكرية بين الحكومة اليمنية والحوثيين، لذا كانت سنة 2011 بداية لمحطة صراع أخرى، فبعد الحراك الشعبي في اليمن وتنحية الرئيس علي عبد الله صالح وما تبع ذلك من صراعات بين مكونات المجتمع اليمني السياسية والعشائرية والمذهبية والمناطقية أدت إلى تأزم حاد في الوضع الداخلي وتزايد حجم التحديات والتهديدات المعقدة والمتداخلة، بما يتجاوز قدرة الحكومة على السيطرة عليها بشكل أدى إلى زعزعة الاستقرار وانعكس سلبا على البناء الداخلي للنظام السياسي الذي عجز على التعامل مع الأزمات المتراكمة.

ثانيا– تعثر مسار الحراك السياسي في اليمن وتحوله إلى أزمة، يرجع بشكل أساسي إلى جملة من العوامل "داخلية وأخرى خارجية"، حيث تعتبر المشاكل والأزمات الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوجه الأول من وجهي الأزمة التي تعانى منها اليمن، أما الوجه الآخر فهو العامل الخارجي، الذي له دوره في تعميق الصراع والعنف والانقسام المجتمعي. لذا فإنه من أسباب تعقد الأزمة اليمنية تعدد أطرافها، بمعنى لها شقين داخلي وخارجي، الشق الأول يتمثل في الصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا

تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني، واستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيدا وتحقيق الاستقرار الدائم أمرا صعب، وأما الشق الثاني يتجسد في تفاعل القوى الإقليمية جيوستراتيجيا ومذهبيا بشكل واضح مع القوى الداخلية، وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لليمن، وبتقاطع وتباين النفوذ الجيوستراتيجي للفاعلين وحضورهم، فضلا عن المحددات المذهبية التي بلورت انقساما واستقطابا من قبل الدول الإقليمية مما أجج الأبعاد المذهبية والجيوستراتيجية في الأزمة اليمنية.

ثالثا- ترتب عن الأزمة اليمنية على الصعيد الداخلي تعثر في المسار الانتقالي وارتفاع المخاطر والتهديدات الأمنية، بالإضافة إلى خسائر هائلة على كافة الأصعدة الاقتصادية والانسانية والاجتماعية خصوصا العام 2015 أين انطلقت عمليات "التحالف العربي"، إذ نتج هذا الوضع انهيار في الاقتصاد وارتفاع معدل الفقر بين اليمنيين، بالإضافة إلى التكلفة الانسانية الباهظة للحرب والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من جميع أطراف الأزمة، كما أسهمت الحرب في تنامي مؤشرات تفكك النسيج الاجتماعي في المجتمع اليمني.

رابعا- وجود تأثير سلبي للأزمة اليمنية على أمن دول الخليج العربي خلال الفترة (2011-2019)، إذ تعد الأزمة اليمنية أبرز الأزمات التي تواجه دول الخليج العربي في محيطها الإقليمي المباشر، لذا مع تصاعد تداعيات هذه الأزمة قررت هذه الدول الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل في اليمن، لكونها تندرج ضمن الأزمات المحيطة بها جغرافيا والمؤثرة بشكل مباشر في أمنها واستقراراها، فحالة الاضطراب وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن هو تهديدا بشكل أو آخر لأمن دول الخليج العربي، خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية بحكم الجوار الجغرافي، إذ تشكل هذه التأثيرات في مجملها تهديدات قائمة ومحتملة على أمن دول الخليج العربي، من خلال:

- تهديد استقرار دول الخليج العربي من خلال إثارة النعرات المذهبية في هذه الدول، فلا شك أن تمدد إيران في اليمن عبر "الحوثيين"، يشكل خطرا على الأمن والاستقرار الإقليمي، فبروز الحوثيين بهذه القوة في اليمن يجعل دول الخليج العربي في مرمى أهداف هذه الحركة، حيث يمثل تصاعد سيطرتهم دافعا لإذكاء النعرة الطائفية في المنطقة؛
- شكلت الأزمة اليمنية بيئة خصبة لتنامي النشاطات الإرهابية: فعادة ما تجد التنظيمات الإرهابية في أماكن الاضطراب والتأزم الفرصة للتحرك وإعادة ترتيب الصفوف، كما شكلت فرصة مؤاتيه لتنظيم

القاعدة لكي يعيد ترتيب صفوفه ويوسع من تمدده وانتشاره، فتصاعد خطر القاعدة في اليمن يمكن أن يؤثر في أمن دول الخليج العربي واستقرارها، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن تنظيم القاعدة وإن كان قيادته مستقرة في اليمن إلا أن دلالة الاسم الذي اختاره لنفسه "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" تشير إلى أن منطقة الخليج العربي تدخل في دائرة استهدافه، لهذا فإن الأوضاع في اليمن، وما تتيحه من فرص لتنامي نفوذ تنظيم القاعدة، تمثل تهديدا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي؛

- خطر تنامي النفوذ الإيراني: سقوط اليمن يفسح المجال للتمدد الإيراني في دول عربية أخرى، لذا تتخوف دول الخليج العربي من أن تكون محاطة بأنظمة موالية لطهران من الغرب والشمال والشرق، حيث تعتقد دول الخليج العربي أن إيران تقدم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، كما أن مجرد حضورها في اليمن يعتبر تطويقا للسعودية بمحاصرتها من كل الاتجاهات، كون إيران تسعى إلى السيطرة على جنوب الجزيرة العربية لما له من أهمية استراتيجية كبرى.
- يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول الخليج العربي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية و القرصنة البحرية، كما أنه يمثل اليمن فرصة استراتيجية لإيران في ظل استمرار الأزمة و سيطرة الحوثيين، حيث يتيح هذا الأمر لإيران موطئ قدم استراتيجي مهم ومباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، كما أن موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية والدولية في المنطقة. وهذا يفسر التحرك الإيراني لتقديم مختلف مظاهر الدعم للحوثيين، الأمر يعكس في إحدى دلالاته المهمة طبيعة الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، والتي تستخدم الورقة الطائفية والمذهبية، في تعزيز وجودها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، كما أن المضايق والممرات المائية المهمة تعد أحد الأهداف الاستراتيجية التي تطمح إيران في السيطرة عليها، باعتبارها أوراقا مهمة في إدارة صراعاتها الإقليمية والدولية.
- الأعباء الاقتصادية للحرب في اليمن، يشكل استمرار الحرب في اليمن دون أفق واضح لتسوية الأزمة استنزاف لدول التحالف العربي، حيث يزيد من الخسائر المادية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الدول خصوصا بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهما الدولتين البارزتين في قيادة هذا التحالف، إضافة إلى تنامي التهديدات اللاتماثلية، فمنذ بداية الأزمة في اليمن أصبح من الصعب على الحكومة السيطرة على الكثير من الأراضي اليمنية بما في ذلك الحدود البرية والبحرية، وهو الأمر الذي شجع الهجرة غير شرعية، الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

خامسا– إن تعامل دول الخليج العربي مع الأزمة اليمنية جاء من منطلق حماية أمنها ومصالحها، ومنع إيران من بسط هيمنتها على اليمن، فالتهديد الذي تفرضه هذه الأزمة حسب التصور الذي انطلق منه صناع القرار في دول الخليج العربي في إدراكهم لمصادر التهديد، يتحدد بشكل أساسي في سعي إيران لجعل اليمن منطلق لنفوذها بدء من جنوب شبه الجزيرة العربية، بعد أن نجحت في التغلغل في دول عربية أخرى، بالتالي أن عمليات التحالف العسكري لدول الخليج العربي جاءت لصد و وقف امتداد النفوذ الإيراني في منطقة شبه الجزيرة العربية.

سادسا– إن الصراعات السياسية في اليمن وتأثيرها على دول الخليج العربي تعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها الخلاف الثلاثي في الرؤية اليمنية، الخليجية، الإيرانية على صيغة الأمن في المنطقة، والخلاف السني مع الأهداف الشيعية حول القضية اليمنية وتأثيره على منطقة الخليج العربي.

سابعا– يمكن حصر تعامل دول الخليج العربي مع الأزمة اليمنية وفق مستويين من خلال إتباع أسلوب التدرج في خيارات التعامل مع تطورات الأزمة، وذلك باعتمادها على أدوات سياسية دبلوماسية من خلال "المبادرة الخليجية" وأخرى عسكرية تتمثل في عمليات "عاصفة الحزم" و" إعادة الأمل".

ثامنا– شكلت الأزمة اليمنية اختبار حقيقي لمدى قدرة ودور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة ومدى تماسكها، وكشفت عن نقاط القوة والضعف في هذا الدور، إذ دفعت الأزمة دول الخليج العربي إلى محاولة التحكم في مسار الأزمة وتسويتها، تجسد ذلك من خلال آليات التحرك الخليجي لإدارة الأزمة بغرض إيجاد حلول لها، خصوصا وأنها تؤثر بصفة مباشرة على أمنها، وذلك انطلاقا من الجوار الجغرافي المباشر إلى جانب اعتبارات أخرى ترتبط بالمصلحة الوطنية لهذه الدول.

تاسعا– إن الأزمة اليمنية تبدو مفتوحة على كافة السيناريوهات والاحتمالات، بالتالي من الصعب توقع حدوث انفراج الأزمة وتسويتها دون قبول كافة الأطراف (الداخلية والخارجية) بتقديم تنازلات جادة وواقعية يمكنها الدفع باتجاه إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

عاشرا – إن مستقبل أمن دول الخليج العربي أمام منعطف صعب حيث تشكل المخاوف والتهديدات في البيئة الأمنية رهانات وتحديات كبيرة أمام هذه الدول بفعل التعقيدات في محيطها الإقليمي بشكل يؤثر على أمنها القومي خصوصا في ظل تداعيات وتأثيرات الأزمة اليمنية، لذا فمستقبل أمن دول الخليج العربي يرتبط بمدى قدرة دوله على توحيد الرؤى السياسية تجاه القضايا والملفات الإقليمية، ومدى مقدرته على

الاستمرار ومعالجة الأزمات الإقليمية، الأمر يستدعي من دول الخليج العربي التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- ضرورة صياغة بنية أمنية خليجية جديدة تستجيب للمتغيرات الراهنة، على نحو يجعل من اليمن عنصرا رئيسا في الترتيبات الخليجية الجماعية، وليس فقط مجرد ملف ضمن قضايا الأمن لدول الخليج العربي، بالنظر لتوفر العديد من المبررات والأسباب السياسية والاستراتيجية والأمنية، تفرض إدخال اليمن في أي ترتيبات إقليمية لهذه الدول؛
- أهمية إنشاء هيئة داخل المنظومة الخليجية خاصة بإدارة الأزمات (البينية أو الاقليمية) تتكون متخصصين واستشاريين في مجال إدارة الأزمات تساعد في ترشيد القرارات والسياسات الخليجية تجاه الأزمات المختلفة، تقوم على أساس رؤية جماعية لمصالح دول الخليج العربي ككل، وترتكز على الدراسة المسبقة لخسائر ومكاسب كل قرار؛
- العمل على تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بشكل تدريجي، لأنه على الرغم من تسببت الأزمة اليمنية في أضرار جسيمة للبنية التحتية والاقتصاد وقد تستغرق إعادة الإعمار وقت طويل، إلا أنه في المقابل هناك العديد من الأبعاد والفوائد التي يستفيد منها الطرفان سواء دول مجلس التعاون الخليجي أو اليمن، كون انضمام اليمن سيحقق لها مكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية واستراتيجية.

إذن إن البحث في العلاقة بين أمن اليمن وأمن دول الخليج العربي مهم جدا، فتهديد الاستقرار في اليمن سينعكس حتما على استقرار دول المنطقة المجاورة لها، حيث تطرح الأزمة اليمنية انعكاسات وتحديات حقيقية أمن دول الخليج العربي، لذا يجب على هذه الدول أن تقوم بضبط وتحديد طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد أمنها ككل، وهذا يتطلب منها التمييز بين الأمن الذاتي (القُطري) وبين الأمن الجماعي لدول الخليج العربي، الأمر الذي يساعد في بناء منظومة إقليمية قوية لها القدرة على التكيف مع الأزمات المستجدة خصوصا في المحيط المباشر بشكل يساعد على تفعيل نظام الأمن الجماعي لهذه الدول للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج العربي.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- قائمة المصادر:

1. القرآن الكريم.

ب- المراجع باللغة العربية:

أولا: فئة القواميس والموسوعات

1. آبادي، محمد بن يعقوب الفيروز، **القاموس المحيط** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2005).
2. ابن منظور، **لسان العرب** (القاهرة : دار الحديث، 2003).
3. الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)
4. شحادة، أسامة و الكسواني، هيثم، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009).

ثانيا: فئة الكتب

1. أبو داود، السيد، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** (الرياض: العبيكان، 2014).
2. أبو غانم، فضل على أحمد، **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**(اليمن: (د. د.ن)،1985).
3. أحمد برهم الجرف، فاتن، **أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي**(القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع ،2018).
4. الأحمدي، عادل، **الزهر والحجر التمرد الشيعي وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد** (صنعاء: مركز نشوان الحميري، ط2، 2007).
5. إسماعيل، محمد صادق، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**((د.ب.ن): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010).
6. الأسمر، خالد أحمد، **جيو سياسة المضايق البحرية.. وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة حالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب 2003- 2018** (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).
7. آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني** (أبو ضبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
8. إيكومي، فرانسيس واخرون، **نظر نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها**(اديس ابابا، اثيوبيا: مركز الدراسات الأمنية،2011).

9. البتول، عبد الفتاح محمد، **خيوط الظلام عصر الإمامة الزيدية في اليمن 284-1382 هـ : من الإمام الهادي إلى التمرد الحوثي** (صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، 2007).
10. البحيري، ولاء، **إدارة الأزمة** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008).
11. البردوني، عبد الله، **اليمن الجمهوري** ((د. ب .ن): دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع،ط 5،1997).
12. بشارة، مروان، **العربي الخفي وعودة الثورات العربية وما خطرها**، تر: موسى الخالق (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013).
13. بوتشيك، كريستوفر، **اليمن على شفا الهاوية** (واشنطن: مؤسسة كارينغي، أبريل 2010).
14. بوقارة، حسين، **تحليل النزاعات الدولية** (الجزائر: دار هومة، 2008).
15. البيضاني، عبد الرحمن، **مأزق اليمن في صراع الخليج** (القاهرة: دار المعارف، 1991).
16. التلاوي، أحمد محمود، **إيران وصراع الاصوليات في الشرق الأوسط : سياسات تعميم الفوضى الاقليمية ودور إيران فيها** (مصر: شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 2016).
17. ماثيسن، توني، **الخليج الطائفي والربيع الذي لم يحدث**، تر: أمين الايوبي (بيروت: دار الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014).
18. الجبورى، إياد ضارى محمد، **إدارة الأزمات الدولية** (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
19. جراد، عبد العزيز، **العلاقات الدولية** (الجزائر: موفم للنشر، 1992).
20. جلال، أحمد، **إدارة الأزمات المالية** (عمان: دار خالد الحياني للنشر والتوزيع، 2016).
21. الجمحي، سعيد علي عبيد، **تنظيم القاعدة النشأة... الخلفية الفكرية ..الامتداد : اليمن نموذجا** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
22. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
23. جون بيليس، جون و سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
24. جير، تيد روبرت، **لماذا يتمرد البشر؟**، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
25. الحبشي، محمد عمر، **اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا** (منذ 1939 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، تر: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968).

26. الحداد، محمد، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين :الاسلام السياسي في تونس** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2، 2011).

27. حميد، صالح محمد، **دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية** (عمان، الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع، 2012).

28. خضور، أديب محمد، **أولويات تطور الإعلام الامني العربي "واقعة وافاق تطوره** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1999).

29. الدغشي، أحمد محمد، **الحوثيون دراسة منهجية شاملة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

30. ـــــــــــــ، **الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي**(الدوحة: دار الكتب القطرية منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013).

31. الدليمي، عبد الرزاق، **علاقات العامة وإدارة الأزمات** (الأردن: دار اليازردي العلمية، 2015).

32. ـــــــــــــ ، **الإعلام وإدارة الأزمات** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012).

33. دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

34. الديب،محمد محمود إبراهيم،**الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات** (القاهرة: مكتبة الانجلوالمصرية،1984).

35. الرشدان، عبد الفتاح علي السالم، **الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية**(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015).

36. الرشيدي، أحمد وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003).

37. الزاز، حسين، **إدارة الأزمة بين نقطتي التحول و الغليان** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدارسات والتوزيع والنشر، 2001).

38. الزيات، عبد الحليم، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ((د ب ن): دار المعرفة الجامعية، ج 2، 2002).

39. الزين، حسين محمد، **الربيع العربي أثر عمليات الشرق الأوسط الكبير**(بيروت: دار القلم الجديد، 2013).

40. سلطاني، أبو جرة، **أنظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011).

41. السويدي، جمال سند، **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000).

42. ولديب، سيدي محمد، **الدولة واشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية** (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2011).

43. الشجاع، أحمد أمين، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع** (صنعاء: مركز البحوث والدراسات، 2012).

44. الشرفي، نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية: دراسة استقرائية استنباطية** (عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007).

45. الشرقاوي شيماء وأخرون، **أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك**(القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019).

46. الشعلان، فهد أحمد، **إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات** (الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002).

47. شقورة، أحمد وأخرون، **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية: بين الواقع والتداعيات** (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

48. الشهاري، محمد علي، **نظرة في بعض قضايا الثورة اليمنية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990).

49. صالح، هادي محمد، **عاصفة الحزم** (الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016).

50. الضريبي، أحمد طاهر، **دور المنظمات الاقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية – نموذجا**(الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2014).

51. الطائي، طارق محمد ذنون، **الوجيز فيما وراء الغير السياسي في العالم العربي: دارسة في البنية الاستراتيجية الداخلية والاقليمية والدولية** (عمان ، الأردن: دار الأكاديميون، 2018).

52. الطريقي، محمد، **الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة– قراءة في مصالحة الأنظمة والشعوب** (الرياض: مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ،2011).

53. طشطوش، هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قهوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

54. طلعت، أحمد سليم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

55. عارف، نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري والإسلامي** (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1994).7

56. عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989).

57. عامر، طارق، **أساليب الدراسات المستقبلية** (عمان: دار اليازوري، 2008).

58. عبد الغفار، محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة، 2003).

59. عبد الفتاح، إسماعيل، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية** (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2001).

60. عبد الله، معتز سيد، **الاتجاهات التعصبية** ((د.ب .ن): عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1989).

61. عبد الوهاب، لهب عطا، **دراسات في الطاقة أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية** (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة،2012).

62. العجمي، ظافر محمد، **أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

63. عدنان عاشور، هيا، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية، الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا، 2000– 2012**(القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016).

64. عشقي، نور ماجد، **الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006).

65. العلي، علي زياد، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2017).

66. علي عاطف، سهير وأخرون، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية 2011–2015** (اليمن: مؤسسة فريدريش إيبرت،2016).

67. عودة، جهادة ، **سقوط دولة الاخوان** (القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع، 2014).

68. عيسى، أحمد محمد محمود حسن، واخرون، **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الارهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن)أنموذج** (برلين: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020).

69. عيسى، عبد الملك محمد عبد الله، **حركات الاسلام السياسي في اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

70. فائق، محمد وأخرون، **العدالة الانتقالية في السياقات العربية،** ((د.ب.ن):المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2014).

71. قادري، حسين، **النزاعات الدولية دارسة و التحليل** (باتنة: منشورة خير جليس، 2007).

72. قائد، صادق عبده على، **الهوية السياسية والحضارية لليمن في التاريخ القديم وعصر الاسلام : دراسة في تطور الهوية السياسية والحضارية في اليمن منذ العصور القديمة وحتى أواخر الصور الوسطى** (صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة،2004).

73. القدمي حمود ناصر وأخرون، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2015).

74. قسوم، سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019) .

75. قطيش، نواف، **إدارة الأزمات** (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009) .

76. قوجيلي، سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).

77. كامل، مصطفى محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1995).

78. كزيز، صباح ومربعي، بلقاسم، **سياسات إدارة التنوع الاثني في المجتمعات التعددية ودورها في عملية بناء الدولة** (لاتفيا : دار نور للنشر، 2019).

79. كي نوش، بنفشه، **العلاقات السعودية الإيرانية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم**، تر: ابتسام بن خضراء (بيروت: دار الساقي،2017).

80. لكريني، إدريس، **إدارة الازمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات** (الأردن: مركز العلمي للدراسات السياسية، 2010).

81. ماثيسن، توبي، **الخليج الطائفي والربيع الذي لم يحدث**، تر: أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014).

82. مارسيل، ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي،1986).

83. المتوكل، يحيى بن يحيى، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية 2011– 2015** (صنعاء: المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، 2016).

84. مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الراهنة** (صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008).

85. محمد، سيد عبد النبي، **صراع الأمم وحروب الجيل الخامس** (القاهرة: دار وكالة الصحافة العربية ناشرون، 2019).

86. المرهون، عبد الجليل زيد، **أمن الخليج وقضية التسلح النووي** (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007).

87. مقلد، إسماعيل صبرى، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: جامعة الكويت، 1982).

88. ـــــــــــــ، **أصول العلاقات الدولية إطار عام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007).

89. المنجرة، المهدي، **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل** (الجزائر: دار الشهاب، ط 4، 1992).

90. منجود، مصطفى محمود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996).

91. الموسوي، كاظم، **زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة** ((د.ب.ن)، (د.د.ن)، ط 2، 2012).

92. نجيب، رياض، **الخليج العربي** (لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987).

93. نصر، مهنا محمد و ناجي، معروف خلدون، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة غريب، 1993) .

94. النقيب، عيدروس وأخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

95. هايوود، روبرت و سبيفاك، روبرتا، **القرصنة البحرية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

96. هلال، حمد عبد الغني حسن، **مهارات إدارة الأزمة** (القاهرة: مركز تطوير الاداء والتنمية للنشر والتوزيع، ط1،1995).

97. ـــــــــــــ، **مهارات إدارة الأزمات** (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، ط2، 1996).

98. هويدي، أمين، **التحولات الاستراتيجية، البريسترويكا وحرب الخليج الأولى** (مصر: دار الشروق 1997).

99. وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** (مصر: الدار الجامعة، 2003).

100. يوسف، حتي ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

<u>ثالثا: فئة الدوريات</u>

1. أبو جاموس، نبهان سالم مرزق،"**الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني**"، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك (الدنمارك: الأكاديمية العربية بالدنمارك، العدد: 24، 2020).

2. أحمد رجب، إيمان، "**المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية**"، ملحق السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد:184، أبريل2011).
3. أحمد، أحمد يوسف، "**أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية**" ، مجلة آفاق المستقبل (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 27، أغسطس 2015).
4. إدريس، محمد السعيد، "**الخليج والأزمة النووية الايرانية**"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد:116، 2002).
5. ـــــــــــــ، "**دور الأمن والتعاون العسكري في تطوير مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي**"، مجلة المستقبل العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد : 250، جانفي1997).
6. الأسرج، حسين عبد المطلب، "**إنقاذ اليمن والانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي**"، شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 163، 2015).
7. باطويح، محمد عمر و بامخرمة، أحمد سعيد، "**انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة (المتطلبات والتطلعات)**"، مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية (جامعة الأندلس للعلوم والتقنية صنعاء ، المجلد: 03، العدد:06، مارس 2011).
8. باي، أحمد، "**العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي، التقاطعات والانعكاسات**"، مجلة البحوث السياسية والإدارية (جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد:05، العدد: 02، 2016).
9. برقوق، عبد الرحمان و العيدي، صونيا،"**التنمية السياسية: النشأة والمفهوم**"، **مجلة علوم الانسان والمجتمع** (جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 05، مارس 2013)، ص99.
10. بشارة، عزمي،" **في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية، نموذجا إيرلندا و لبنان**"، مجلة سياسات عربية (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد:30، يناير 2018).
11. البكوش، الطيب، "**الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان**"، المجلة العربية لحقوق الإنسان (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد: 10، جوان 2003).
12. بن عنتر، عبد النور، "**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 160، أبريل 2005).
13. بني ملحم، غازي صالح و الصمادي، فايز عبد المجيد، "**البرنامج النووي الايراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية**"، مجلة المنارة(جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد:15، العدد: 03، 2009).

14. بوقنور، إسماعيل، "**التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية** "، دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي برباح ورقلة، العدد:09، جوان 2013).

15. بومعزة، منى،"**التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن**"، دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي برباح ورقلة، العدد:19، جوان 2018).

16. التميمي، سعد علي حسين،"**التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي**"، **مجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية العراق، العدد:2014،25).

17. الحداد، يوسف جمعة،"**الأزمة اليمنية.. الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة**"، مجلة درع الوطن (عسكرية واستراتيجية)، (الإمارات العربية المتحدة: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد:519، أبريل 2015).

18. الحربي، سليمان عبد الله، "**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 19، صيف 2008).

19. حسن، محمد فوزى، "**تطورات الأزمة اليمنية**"، افاق عربية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد:01، مارس 2017).

20. الحوراني، محمد عبد الكريم،" **الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم على ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية (جامعة الأردن، المجلد: 5، العدد: 02، 2012).

21. حيدر، رمضان عبد السلام، "**الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (الجامعة الاسمرية الاسلامية زليتن ليبيا، العدد: 03، 2014).

22. حيدر، محمد سيف،"**اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج**"، دراسات استراتيجية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 150، 2014).

23. خضير، محمد ياس، "**أمن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة**"، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد:53، 2012).

24. دي إيموس، فيل و بيير، غايل و روثر، بيورن، "**الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة**"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، المجلد: 54، العدد: 04، ديسمبر 2017).

25. زريق، نفيسة و مقدم، الياسين، "**جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الاسباب وسبل المجابهة**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية (جامعة محمد بوضياف المسيلة المسيلة، المجلد: 06، العدد: 02، 2021).

26. زقاغ، عادل، "**المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**"، دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد:05، جوان 2011).

27. الزويري، محجوب،"**إيران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015).

28. شحاتة، دينا و وحيد، مريم، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 184، نيسان 2011).

29. الشرعبي، عادل عبد القوي حاتم، "**الدور الدولي تجاه اليمن**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015).

30. طاهر، قحطان حسين والربيعي، غيث سفاح متعب، "**ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري**"، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد، العدد:42، 2011).

31. عاشور، طارق،" **الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، العدد: 30، ربيع 2012).

32. عبد الحسين بلال السلطاني، زينب، "**الأمن ومشتاقته في القرآن الكريم دراسة دلالية صرفية**"، مجلة العلوم الانسانية (جامعة بابل العراق، المجلد: 01، العدد: 10، 2012).

33. عبد الرزاق، علاء، "**قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات**"، مجلة آراء حول الخليج (جدة، السعودية: مركز الخليج للأبحاث، العدد: 88، يناير 2012).

34. عبد السلام، محمد،" **ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11/ 2001/09** "، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، المجلد: 13، العدد: 127، فيفري 2003).

35. عبد الله، عبد الخالق، "**التنافس المقيّد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، المجلد :48 ، العدد: 192، أبريل 2013).

36. ـــــــــــ،" **التوترات في النظام الاقليمي الخليجي**"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الد راسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 132، أبريل 1998).

37. عبد القادر، أشرف عبد العزيز، "**الدبلوماسية الخليجية في إدارة الأزمات الدولية**"، مجلة آراء حول الخليج (جدة، السعودية : مركز الخليج للأبحاث، العدد: 88، يناير 2012).

38. عبيد، هناء،"**من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ (التحولات الثورية) في المنطقة العربية**"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 187، كانون الثاني 2012).

39. العجاتي، محمد، "**ثورة لم تنجز...الأزمة اليمنية**"، أوراق البدائل (القاهرة : مؤسسة منتدى البدائل العربي للدراسات، العدد:02 ، يوليو 2015).

40. عديلة، محمد الطاهر،"**الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي**"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية (جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد: 05، العدد: 02، ديسمبر 2020).

41. العلي، مروان سالم،" **استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، العدد:19، يونيو 2018) .

42. عناد مبارك، بشرى، **التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل**، مجلة الفتح (جامعة ديالي العراق، العدد: 53، أبريل 2013).

43. العوفي، أحمد سعد غازي ،"**الهوية الشيعية في صيرورة سياسية: تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية**"، مجلة عمران (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد: 03، العدد: 11، شتاء 2015).

44. غربي، هيبة، "**دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط**" ، مجلة مدارات إيرانية (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، العدد: 04، يونيو 2019).

45. قزادري، حياة، "**التنمية السياسة: المفهوم، المشكلات والمقومات والآليات**"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (جامعة الجزائر 03، المجلد:02 العدد: 04، جوان 2015) .

46. كزيز، صباح و بوسكين، سليم، "**انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، العدد: 16، مارس 2018).

47. ـــــــ و ـــــــ، **توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الناقد (جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد: 01، 2017).

48. كزيز، صباح و شنين، محمد المهدي، "**العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي**"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية (جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد: 01، العدد: 02، أكتوبر 2017).

49. كزيز، صباح و مدوخ، نجاة، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة في جهود حل الأزمة**"، مجلة الحقوق والحريات (جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد: 05، العدد: 02، أكتوبر 2017).

50. ـــــــــ و ـــــــــ، "**العدالة الانتقالية في اليمن: بين المفهوم وتحديات التطبيق**"، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة (لبنان: مركز جيل للبحث العلمي، العدد:10، يناير 2017).

51. كشك، أشرف محمد، "**مقترحات تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد: 01، 2015).

52. كعسيس خلاصي، خليدة، "**الربيع العربي بين الثورة والفوضى**"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 421، مارس2014).

53. كنوش الشرعة، محمد، "**إشكالية التحولات السياسية في اليمن؛ الفرص والتحديات 1990 – 2012**"، مجلة المنارة(جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد:16، العدد:04، 2013).

54. لكريني، إدريس، "**دور الإعلام والاتصال في إدارة الأزمات الدولية**"، مجلة رؤى استراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد: 02، العدد: 05، يناير 2014).

55. محمد، خلدون سالم صالح،"**الثقوب السوداء في الاقتصاد اليمني وتحدياته في 2015**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد:01، العدد: 02، 2015).

56. مختار، أحمد، "**المفاوضات وإدارة الأزمات**"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: 107، يناير1992).

57. المغلس، هاني عبادي محمد، **الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات**، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد:04، ربيع 2013).

58. مهدي، كاظم علي، "**التنمية السياسية و وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003**"، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد، العدد: 56، 2013).

59. موسى، هاني، "**أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات**"، مجلة سياسات عربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد:37، مارس 2019) .

60. نعمان، لطفي فؤاد أحمد، "**مسار التمادي في اليمن: الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع**"، مجلة دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد: 02، العدد:01، 2015).

61. نوفل، أحمد سعيد وآخرون، "**الأزمة اليمنية إلى أين؟**"، مجلة دراسات شرق أوسطية (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 71، ربيع 2015) .

62. هاشم، فراس عباس،"**الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني**، "مجلة الخليج العربي (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد:44، العدد: 1– 2، 2016).

رابعا: فئة الدراسات المنشورة

1. أحمد، إياد و الروحاني، أسامة، "**ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن**"، دراسة (اليمن: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2018).
2. بازرعة، أحمد أبوبكر، "**اليمن: أولويات الاعمار واعادة التأهيل**"، دراسة فريق الاصلاحات الاقتصادية (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2017).
3. بوستي، توفيق ،" **مدرسة كوبنهاغن . نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن دراسات**" ، دراسة (اسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 22 مارس 2019).
4. ــــــــــــ، "**مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**"، دراسة (اسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات، مارس 2019).
5. حسن، طاهر،" **اتخاذ القرار وإدارة الأزمات**"، دراسة (كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، فيفري 2019).
6. حلبوب، محمد حسين، "**احتمالات استمرار الوحدة والانفصال في اليمن**"، دراسة (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011).
7. حميد، خالد، "**بعيدا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن**"، دراسة (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مايو 2018).
8. الجداوي، يزيد، "**أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب**"، دراسة (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،2022).
9. الراجحي، منصور،" **الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية**"، دراسة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016).
10. الرماح، خالد،" **انتقال متعثر: اليمن بين املاءات السلاح وفرص الشراكة**"، دراسة (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).
11. الشرجبي، عادل، "**الفاعلون غير الرسميين في اليمن**"، دراسة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
12. صبري، عبدالله علي، "**فرص وسيناريوهات التسوية السياسية بعد أربع سنوات من الحرب العدوانية على اليمن**"، دراسة (صنعاء: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني، 20 مارس 2019).

13. صلاح، مصطفى، "**عاصفة الحزم دلالات النجاح والاخفاق والمستقبل**"، دراسة (صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام ،2018).

14. ـــــــــــ، "**معضلة بناء الدولة في اليمن بعد أحداث 2011: التحديات الداخلية والتدخلات الدولية**"، دراسة (صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، فبراير 2018).

15. عبد الحفيظ ،علاء،"**الأزمات السياسية الدولية: المفهوم . الأنواع . الإدارة**"، دراسة (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، أبريل، 2020).

16. ـــــــــــ، "**الأمن القومي: المفهوم والأبعاد**"، دراسة (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020).

17. عبد الله، عبد الخالق ،" **انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس تعاون الخليجي**"، دراسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012) .

18. عقلان، خالد، "**اليمن: جذور الصراعات الداخلية**"، دراسة (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو 2017).

19. علوي، مصطفى، "**الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**"، دراسة (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد: 04، أبريل 2005).

20. الفقيه، عبد الرشيد، "**قضية صعدة: الجذور والأبعاد والتداعيات والحلول**"، دراسة (برنامج دعم الحوار الوطني، منتدى التنمية السياسية ومنظمة برجهوف،2013).

21. مترسكي، الكسندر،"**الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وافاق متباينة**"، دراسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

خامسا: فئة الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بلخيرة، محمد، **التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003- 2004.

2. أبو شريعة، معين عبد العزيز محمد،"**التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011- 2017)**"، مذكرة ماجستير (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر،غزة، 2017).

3. أحسن، العايب،"**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006**"، أطروحة دكتوراه (كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008).

4. جشعان، صالح ناصر، "**المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990 – 2010)** "، مذكرة ماجستير (الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012).

5. الخولاني، عبد الملك حسن،" **البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية انموذج المملكة العربية السعودية**"، مذكرة ماجستير (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).
6. ذيبان غنام المطيري، وضحه، "**دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003- 2011**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011).
7. الريس، عبد العزيز فرحان، "**تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية**"، مذكرة ماجستير (قسم الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014).
8. الشيوخ، محمد عبد الغفور، " **تأثير الثورات العربية على ظاهرة الاسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة العربية على التيارات الدنية في المملكة العربية السعودية (2011- 2013)**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا، 2013)
9. عبد العزيز المهري، عبد العزيز،" **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990- 2010)**"، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010).
10. عيساوة ، آمنة،" **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010).
11. كزيز، صباح، "**دور السياسية الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010- 2014**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015).

سادسا: فئة الملتقيات العلمية

1. ادريس، سامية،"**الطائفية وسياسة الهويات والتطييف، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**"، من أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي (مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيام 13- 14- 15 سبتمبر 2014).
2. بشكيط، خالد، "**المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة**"، من أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 – 25 أفريل 2012).

3. بوسكين، سليم، "**دور المنظمات الإقليمية في بناء مركب أمن إقليمي: نموذج مجلس التعاون الخليجي**"، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"(جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 – 25 أفريل 2012).

4. بوقنور، إسماعيل، بوستي، توفيق،" **التخلف السياسي كمؤشر للتحولات السياسية في المنطقة العربية**"، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"(جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 – 25 أفريل 2012).

5. التميمي، سعد علي حسين و ناصر، عادل ياسر، "**التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني**"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي (الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 10– 11 جوان 2013).

6. الجندي، محمود جميل، "**أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)**"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي) الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، بتاريخ 10–11 جوان 2013).

7. حسين عبيد، منى،" **انعكاس التغير في المنطقة العربية على دول الخليج العربي**"، من أعمال مؤتمر العلمي: التغير في البلدان العربية واثره على العراق ومنطقة الخليج العربي (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 12 –13 أذار2013).

8. الرويلي، علي بن هل‌هول، **الأزمات: تعريفها– أبعادها– أسبابها، من أعمال ندوة إدارة الأزمات الخاصة بمنسوبي الوزارة الخارجية** (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 30 أفريل – 5 مارس 2011).

9. العنبكي، طه حميد حسن،" **دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين**"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي (الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، بتاريخ 10–11جوان 2013).

10. كبابي، صليحة، "**الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية**"، من أعمال ملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 –25 أفريل 2012) .

سابعا: فئة التقارير

1. "**إعادة تصور الاقتصاد اليمني**"، تقرير (اليمن: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2019).
2. البشيري، منصور علي، "**التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع**"، تقرير(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2018).
3. "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2010"، تقرير (دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي والاشتراك مع منظمة الأوبك و جامعة الدول العربية،2010).
4. "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان بالمنطقة العربية**"، تقرير فريق التنمية الانسانية العربية بتكليف من المكتب الإقليمي للدول العربية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت: دار الكركي للنشر، 2009).
5. "**تقرير التنمية البشرية لعام 2011**"، تقرير(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011).
6. "**التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**"، تقرير(جامعة الدول العربية، يناير 2010).
7. "**تقرير اليمن: عقد على الربيع العربي**"، تقرير (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس/أبريل 2021).
8. "**تقرير معلومات: الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ**" (المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات،27 شباط 2015).
9. ذهب، علي، "**قوة الحوثيين العسكرية: القدرات والاستراتيجيات**"، تقرير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2018).
10. "**السياسة الهشة: الدولة الضعيفة في الشرق الأوسط** "، تقرير (قطر: مركز الدراسات الدولية ، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون، 2016).
11. عبد الله، جمال، "**السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها**"، تقرير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 9 أبريل 2015).
12. عز الدين، أحمد، "**التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات**"، تقرير(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2019).
13. "**مؤشرات الاقتصاد اليمني للعام 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2017).
14. "**مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي،2017).

15. "**مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، سبتمبر 2018).

16. "**مؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017**"، تقرير (اليمن: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2017).

ثامنا: فئة مقالات الانترنت

1. أبو زايد، إبراهيم، "**أهم منجزات عاصفة الحزم بعد 3 سنوات على انطلاقها**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://aawsat.com/home/article/1216736، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/03/25.
2. أبوبكر، شيماء، **شرعية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن**"، عبر الرابط الإلكتروني:
3. http://www.alkhaleej.ae/home/print/f53c9315-c755-48f7-a351-9dc93baa2e5a ، تم الاطلاع بتاريخ: 02/17/ 2019 .
4. الأصبحي، أحمد محمد، " **مسار التسوية السياسية في اليمن(أنموذج لحل النزاعات الداخلية)**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.assecaa.org/images/WorkPapers/Peacemeeting/Ethiopia/workpaperPeaceMeeting1.doc، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/05/11.
5. أفزاز، محمد ، "**مضيق هرمز.. هل تؤثر تهديدات إيران على تجارة النفط بالعالم؟**"، 25/4/ 2019 ، عبر الرابط الإلكتروني:
6. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/25/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/12/20.
7. **إيران واليمن.. الجغرافية والسعودية حاجزان أمام دور عسكري مباشر**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A5%D9%8A%D8%B1، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/12/10.
8. برزيق، بوعلام ، **قراءة في المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك "Societal Security Dlilemma"**، الموسوعة الجزائرية السياسية، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/02/12.
9. بن صقر، عبد العزيز بن عثمان، "**مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الطموح والواقع**"،06 /2002/09، عبر الرابط الإلكتروني:
https://archive.aawsat.com/leader.asp?article=122990&issueno=8683 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/03/22.
10. **تحذيرات من مخاطر تصاعد الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://debriefer.net/news-8040.html، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/19.
11. جلال، منة الله، الشيعة في الشرق الأوسط، 28 يوليو, 2014، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.sasapost.com/shia_in_mideast ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/08/20.

12. جهاد المحيسن،" **لماذا يتمرد البشر؟**"، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.ammonnews.net/article/49029 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2018/01/17..

13. الحداد، رشيد، "**ناقوس الخطر : اليمن ..الانفلات الأمني ينعش تجارة المخدرات والذهب الأحمر**"، عبر الرابط الإلكتروني:http://hadramouttoday.com/index2.php?no=18951 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/04/20.

14. حرمل، جبران صالح علي ،" **ثورات الربيع العربي.. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسنريوهات المستقبل**"، الحوار المتمدن، العدد 4068، 20 أفريل2013، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2015/02/15.

16. حمداني، زهير، "**بالدولار.. خسائر السعودية بحرب اليمن في عامها الرابع**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/27/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88 ، تم الاطلاع بتاريخ: 29/ 01/ 2020 .

17. حمزة، باهر ، "**تداعيات انسحاب الإمارات من الحرب في اليمن على التحالف العربي**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://meastmorning.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/11.

18. الدخيل، خالد ،"**مصادر تهديد أمن الخليج في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية الراهنة**"، عبر الرابط الإلكتروني:http://multaqaasbar.com/index.php/component/k2/item/197 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/03/20.

19. دماج، معن، "**اليمن: ثورة، وحرب أهليّة، وأخرى إقليميّة**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://al-adab.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/17.

20. الديلمي، علي أحمد محمد، "**أمن الخليج المنظومة الإقليمية الأشمل بما فيها اليمن**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://marebpress.com/articles.php?lng=arabic&id=15901، تم الاطلاع بتاريخ: 18/ 01/ 2020 .

21. الرنتيسي ، محمود سمير ، "**أسباب الموقف التركي تطورات الموقف العلاقة مع إيران**" ، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/29/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9، تم الاطلاع بتاريخ: 20/ 01/ 2020 .

22. زقاغ ، عادل، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/06/02.

23. السعدنى، على حسن،"**استراتيجيات إدارة الأزمات السياسية**"، الحوار المتمدن(العدد: 4179، 2013/8/9)،عبر الرابط الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372418&r=0 ، تم الاطلاع بتاريخ: 11/ 02/ 2017 .

24. **السعودية تخسر كل حلفائها في حرب اليمن**"،2019/02/09، عبر الرابط الإلكتروني: https://alsharq.com/article/09/02/2019/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8 ، تم الاطلاع بتاريخ: 11/03/ 2020

25. السكي، علي، "**الأقليات في الوطن العربي: «شيعة العرب»..الباحثون عن حقوقهم الضائعة**"، مجلة مواطن (العدد: 33 ، 26/ 01/2018)، متوفر على الرابط: https://muwatin.net/archives/4811 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/04/29.

26. الشعيبي، عبد العزيز محمد، "**الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة**"، 2004/10/3، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8F710A52-5613-4A2D-847C-A9D12B9C33F7 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/05/22 .

27. **شيعة المنطقة: بين تهمة الولاء.. والإقصاء من المواطنة**"، موسوعة الرشيد، عبر الرابط الإلكتروني: http://192.254.212.194/index.php?tamdprev&id=496 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/10/30.

28. الشيعة في اليمن: "**العامل الإمامي الجديد**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://mail.marebpress.net/articles.php/www.marebpress.net/articles.php?lng=arabic &aid=235&id=1462 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/19.

29. صالح ، أحمد محمد ،" **الانتفاضات، الوطن العربي، علم النفس الاجتماعي، التحليل النفسي، الاحتجاجي**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:lrm9Dpb_BSoJ:www.alawan.org، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/12.

30. الصاوي، عبد الحافظ، "**الاتجار بالبشر في المنطقة العربية.. الواقع والأسباب**، 2021/7/30"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/30/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A A%D8%AC%D8%A7%D8%B1، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/08/02.

31. صبحي، عمرو ،" **تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ "2011**"، دراسة (المركز الديمقراطي العربي، 07 يناير 2018) ، عبر الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=51362، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/18 .

32. صلاح، مصطفى، "**تهديدات متلاحقة ..الأزمة اليمنية ومستقبل الأمن الإقليمي العربي**"، المركز العربي للبحوث والدراسات"، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41095 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/20.

33. صلاح، نبيل، "**تجارة الحرب.. ما وراء تزايد طلب الحوثيين على المخدرات والحشيش؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: https ://alasimahonline.com/reports/5896#.XTXwmmRcPIU ، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/02/19.

34. صهيب، يحيى ، "**مهددات أمن الخليج**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://arabi21.com/story/802014 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/03/17.

35.ضريف، محمد ،"**لماذا وكيف يتمرد اليشر؟**"، الحوار المتمدن (العدد: 3899 ،2012)، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=330686&r=0، تم الاطلاع بتاريخ: 2015/02/07.

36.طالب، هاني رمضان، "**التنمية السياسية .. مقاربة نظرية**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/07/12،عبر الرابط الإلكتروني:http://www.acrseg.org/41673 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/01.

37.عالم، أمل، "**النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل**"، منتدى العلاقات العربية والدولية، عبر الرابط الإلكتروني: https://fairforum.org/article/76/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0، تم الإطلاع بتاريخ: 2019/09/20.

38.عامر، عادل، " **دور الهوية في استقرار الأوطان**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://egyptianguardan.com/42604 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/16 .

39.عبد الملك، محمد ،"**حرب اليمن في عامها السادس.. مجاعة وأوبئة ودمار**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/29/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/02/24 .

40. عبداله،"أحمد، **أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع المحلي-الإقليمي-الدولي**"، عبر الرابط الالكتروني:https://www.almayadeen.net/news/701715 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/09/11.

41.عثمان، أحمد زكي، "**ميريلا حديب: النزاع في اليمن تجاوز كل قواعد قانون الحرب**"، مجلة الانساني (المركز الإقليمي للأعلام، العدد: 65، 8 سبتمبر 2019)، عبر الرابط الإلكتروني: https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/09/08/3250، تم الإطلاع بتاريخ: 2019/11/24.

42.علية، أحمد، "**انهيار الدولة: اليمن .. من صراع الدولة القبيلة إلى صراع الدولة المليشيا**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، عبر الرابط الإلكتروني:http://www.acrseg.org/36587 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/07/22 .

43.الغابري، محمد، "**اليمن وإيران "حقيقة الاطماع ومستقبل العلاقات**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.alyemeny.com/news/1193#.X2TtNMEzbIU ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/10 .

44."**في عامها الرابع.. كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/20.

45.القدمى ، حمود ناصر ، "**مأزق السلطة: الحوثيون في اليمن.. الخرائط المذهبية والطموحات السياسية**"، عبر الرابط الإلكتروني:https://adenlife.net/news28922.html ، تم الإطلاع بتاريخ: 2019/06/28.

46.كريم شاهين، "**الكابتاغون، المادة المتهمة بتأجيج الصراع المسلح في المنطقة**"، عبر الرابط الإلكتروني: https ://raseef22.com/article/65645%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%8 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/03/10.

47.الكمالي، فاروق ،" **دهور احتياطي اليمن وعملته رغم الدعم السعودي البطيء**"،19 مارس 2018، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/19/%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/11 .

48.ـــــــــــ ،"**الملاحة الدولية في خطر... القراصنة يحومون حول باب المندب**"، 6 أبريل 2017، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/4/6/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/09/22.

49.ـــــــــــ، "**الحوثيّون يحفّزون تهريب المخدرات إلى السعودية ويستغلون الأطفال**"، عبر الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/23 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/20.

50.**كيف يؤثر استخدام الإمارات لدول القرن الأفريقي في حرب اليمن على "استقرار المنطقة"؟!**"، مركز الامارات للدراسات والاعلام، عبر الرابط الإلكتروني:http://emasc-uae.com/news/view/14089 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/12/20.

51.محمد، أحمد ،"**الاقتصاد اليمني «يحتضر» بعد مرور 5 أعوام على الثورة اليمنية**"،2016/02/13، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.sasapost.com/economic-crises-in-yemen ، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/10/16 .

52.**المخدرات والحشيش.. تجارة أكثر ازدهارا في مناطق سيطرة المليشيات**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://yemeninews.net/show160308.html ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/01/11.

53.مساعد الشاعري، وردة، "**الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://hadaracenter.com/?p=3102 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/01/11 .

54.**مسؤولون في حكومة "هادي" يحذرون من كارثة صحية وبيئية جراء استمرار تدفق اللاجئين الأفارقة**"، المركز اليمني للإعلام، عبر الرابط الإلكتروني:
http://www.yemen-media.info/news_details.php?lng=arabic&sid=41695 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/07/20.

55.المصري، أحمد، **بين "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" باليمن.. حصاد 229 يوما**، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/01/11 .

56.معاذ، محمد ، " **الحراك الجنوبي في اليمن: غياب الرؤية والهدف الموحد**"، مركز التقدم العربي للسياسات، عبر الرابط الإلكتروني:
https://www.arabprogress.org/2018/03/06/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/04/10.

57.المقطري، **عقيل بن محمد**، "**التغلغل الإيراني في اليمن والخليج**"، ضمن أعمال المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين (استانبول ، تركيا، أيام 19. 21 ديسمبر 2013) ، عبر الرابط الإلكتروني: http://almoslim.net/node/196787 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/07/25.

58.منشاوي، ابراهيم ، "**سيناريوهات مستقبلية: الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة**"، (2016/11/13)، عبر الرابط الإلكتروني:http://www.acrseg.org/36614 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2018 /12/11.

59.ـــــــــــــ ،" **النفوذ الناعم: البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن**"، المركز العربي للبحوث والدراسات،عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/39871 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2019/09/21.

60.موسى، حسين خلف، "**إدارة أزمات السياسة الخارجية** "، المركز الديمقراطي العربية، عبر الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=6677 تم الاطلاع بتاريخ: 2016/06/02.

61.**النظرية الجيوبوليتيكية**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2019/06/11، عبر الرابط الإلكتروني:https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

62.النويرة ، سلطان ،" **تقييم أداء الحكومة خلال عام**"، عبر الرابط الإلكتروني: http://alestethmar.net/news-15511.html ، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/03/21 .

63.هديب، ماجد ،"**استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة والمتغيرات العربية والدولية**"، المركز الديمقراطى العربى 25 /2018/01، عبر الرابط الالكتروني : https://democraticac.de/?p=51756 ، تم الاطلاع بتاريخ: 17/12/ 2019 .

64.الهياجم، عبد العزيز، "**تجار المخدرات في اليمن يستهدفون السعودي : صنعاء تضبط أكثر من طنين حشيش ومليون قرص مخدر منذ يناير2012**"،عبر الرابط الإلكتروني: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2012/10/28، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/15.

65.الياس، فراس، "**مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط**"،**2017، ص 119**، عبر الرابط الإلكتروني: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/391183 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2019/09/11.

66.ياسين، حنين ،" **إعصار اقتصادي يضرب الإمارات.. من أين تأتي رياحه؟**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/18.

67.ـــــــــــــ ،" **تحديات قاسية قد توصل الاقتصاد الأقوى عربياً إلى حافة الهاوية**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/10/01

68.يحيى، أدم ،"**التحالف العربي.. ماذا بقي بعد توالي الانسحابات وتوسع العزلة؟**"، 2019/03/11، عبر الرابط الإلكتروني:https://www.alestiklal.net/ar/view/388/dep-news-1552212514 ، تم الاطلاع بتاريخ: 22/02/ 2020 .

69. يوسف، محمد، "**المشروع الشيعي في المنطقة... تحالفات ودلالات**"، عبر الرابط الإلكتروني: https://www.cia.gov/library/abbottabadcompound/ED/ED9D2725570055F326F2991 B601DFF32_A-1.doc.pdf ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/04/20.

ج- المراجع باللغة الأجنبية

1. باللغة الفرنسية:

I. les dictionnaires :

1. Le Petit Robert , **Dictionnaire Alphabétique et Analogique de Langue Française** (Paris : Société du nouveau Littré, 1977) .

II. les livres:

1. Battistella , Dario, **Théories des relation internationales**,(Paris **:** Les Presses de Sciences Po, 2-ed , 2006)**.**
2. Godelier ,Maurice, **les processus de formation de l'État, in l'État au pluriel,** sous la direction de Ali Kazancigil (Paris :Economica, 1985)..
3. Rioux , Jean François**, La sécurité humaine: une nouvelle conception des relations Internationales** (Paris :Harmation , 2001) .
4. Roche , Jean J., **Théories des relations internationales** (Paris : Montchrestien, 5ème édition, 2004).

III. les sites internet :

1. Balzacq ,Thierry, « **Qu'est-ce que la sécurité nationale? »,** La revue internationale et stratégique (n° 52,hiver 2003-2004),p 19. Disponible in : https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2003-4-page-33.htm , Accédé:2020 /08/22.

2- باللغة الإنجليزية:

I. The Dictionaries:

1. **Oxford Dictionary** (London University Press, London 1988).

II. The books:

1. - Holbrad , Carsten, **The Super Power and International Conflict** (USA: the Macmillan Press, ltd,1979) .
2. Bankey, Henri, **Iran and Turkey in: The Iran primer. Politics. And U.S. Policy**.(Washington: United states institute of peace press, 2010).

3. Booth, Ken, **Theory of security, first published**(New York: Cambridge university press, 2007).
4. Buzan , Barry , **People States And Fear ;An Agenda For Dites National Security Studies In The Post Cold War Era**(Boulter Lynne Rienner Publishers, 2 Ed ,1991.)
5. Buzan, Barry and Waever, Ole, **Regions and Powers the Structure Of International Security** (New York :Cambridge University Press, 2003).
6. Jhon , Baylis and Steve, Smith**, The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relation**(Oxford University, 3rd edition, 2001).
7. kaltz , Audie and lynch, Cecelia,**Strategies For Research In Constructivist International Relations,(** New York **:** M.E starpe, 2007).
8. Leca, Jean and others, **democracy without democrats: the renewal of politics in the muslim world**, (London: Ib Tauris, 1996).
9. Roe, Paul, **Ethnic violence and the societal security dilemma** (London : Routledge, 2005).
10. Steele, Brent .J, **Ontological Security In International Relations Self Identity And The IR State**, (London and New York **:**Routledge,2008).
11. Tadjbakhsh, Shahrbanou and Chenoy, Anuradha M, **Human Security Concepts and implication**s, (USA and Canada: Routledge ,2000).
12. Wolfers, Arnold, **Discord and collaboration, Essays on International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962).

III. <u>The Periodicals :</u>

1. Ahmed , Niaz," **Yemeni civil war: causes, consequences and prospects** ", Jurnal Dinamika Pemerintahan (Faculty of Social and Political Sciences ,Abdurrab University,Vol.2, No. 2 ,Agustus 2019).
2. Arfi, Baredine, "**State Collapse in New Theoretical Framework :The Case of Yugoslavia**", International Journal of Sociology (vol.28, No.3,Fall 1998).
3. Copeland , Deck,**"The Constructivist To Structural Realism A Review Essay"**, International Security **(** The MIT Press, vol 25, No: 2, Autumn 2000**)** .

4. Gurr , Ted, "**Psychological factors in civil violence**", world politics (Cambridge University Press , Vol : 20, No : 02 ,Jan 1968) .
5. Karimi , Maryam, "**Political Development Concept by Looking Briefly at the Iran‟s Mohammad Reza Pahlavi Rule"**, Journal of Public Administration and Governance (Macrothink Institute,Vol: 4, No: 4, November 2014) .
6. Lesson , Peter T. and Dean, Andrea M., "**The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation**",American Journal of Political Science (Vol.53,No.3,Jul. 2009).
7. McSweeny, Bill,**Identity and security: Buzan and the Copenhagen school,** International studies (Creat Britain, vol.22, n-1, Jan 1996).

IV. Published studies

1. Al-Hamdani , Sama'a and others ," **The Role of Local Actors in Yemen's Current War"**, Study (Yemen, Sana'a: Sana'a Center for Strategic Studies is ,2015).
2. al-madhaji , Maged," **How yemen's post-2011 transitional phase ended in war"**, Study(Yemen, Sana'a: sana'a center for strategic studies, , 19 may 2016).
3. AL-Qadhi , Mohammad Hassan, "**The Iranian Role In Yemen and its Implications on the Regional Security"**,(Arabian Gulf Centre for Iranian Studies,2017).
4. Brehony , Noel," **The current situation in Yemen: causes and consequences** ", study, Expert Analysis (The Norwegian Peacebuilding Resource Centre,November 2015).
5. Burke , Edward , **'One blood and one destiny'? Yemen's relations with the Gulf Cooperation Council**," **, study** (London : the London School of Economics and Political Science, June 2012).
6. Rozo , Erzsébet N., "**Geostrategic Consequences Of The Arab Spring", study** (Barcelona : Catalonia,European Mediterranean, June 2013).
7. Salisbury , Peter, "**Yemen: Stemming the Rise of a Chaos State "**, study (Middle East and North Africa Programme , Chatham House, May 2016).

8. Salisbury , Peter," **Bickering while yemen burns : poverty, war, and political indifference",** study (Arab Gulf States Institute in Washington, June 2017).
9. Salisbury , Peter**," Yemen and the Saudi –Iranian "Cold War" ,** Study (Chatham House,the Royal Insitutue of International Affairs,Middel East and North Africa Programm, 2015).
10. Salmutter , Kim, "**Why did the transition process in Yemen fail?**", Study presented in a Course "Islam and Politics in a Changing Middle East" Taught by Stéphane Lacroix at Sciences (the Kuwait Program at Sciences Po , Spring 2017).

V. The Reports:

1. Abdo , Geneive, "**The new sectarianism: the arab uprisings and the rebirth of the shi'a-sunni divide**", Report(Washington : Brookings ,2013).
2. Ben buchholz and others ," **The forgotten war: the ongoing disaster in yemen"** ,Report (new york : the soufan center, June 2018).
3. Coppi , Giulio, "**The Humanitarian crisis in yemen: beyond the man-made disaster**", report (New York : International Peace Institute, January 2018).
4. **Humanitarian needs overview yemen**", report (OCHA , February 2021).
5. Johnston , Trevor and others, "**Could the Houthis Be the Next Hizballah? Iranian Proxy Development in Yemen and the Future of the Houthi Movement",** Report (Santa Monica, Calif :RAND Corporation, 2020).
6. Moyer , Jonathan D. and others , "**Assessing the impact of conflict on human development in yemen"**, Report (Sana'a, Republic of Yemen : United Nations Development Programme (UNDP),2019) .
7. Robinson , Eric and others, " **What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen?",** Report (Santa Monica, Calif :RAND Corporation,2018).
8. Robinson , Heather M. and others ," **Sectarianism in the Middle East Implications for the United States** ", Report (Santa Monica, Calif :RAND Corporation,2018).
9. Sharp , Jeremy M., "**Yemen: civil war and regional intervention** " ,Report(congressional research service, version 37 23,april 2020).

10. **The eastern migration route from ethiopia to saudi arabia - risks and humanitarian needs** ", Thematic report 16,(ACAPS, November 2021).
11. **Yemen's southern question: avoiding a breakdown "** , Middle East Report, international crisis group (brusselsn°145 , 25 september 2013).
12. **Yemen's Torture camps abuse of migrants by human traffickers in a climate of impunity",**Report (United States of America, Human Rights Watch, May 2014).

VI. the Scientists Seminars :

1. Buzan, Barry," **Is international security possible ?",** Paper presented at: new thinking about strategy and international security , conference: edited by Ken Booth (London: Harper Collis Académic ،1991).

VII. **the internet sites:**

1. Abdullah al-Tamim, Nabil, " **Yemen's government approves 2019 budget "** , 21/02/2019, Available At: https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2019/02/21/feature-03 , Accessed: 11/02/2020.
2. Jacks Levy and Joseph R. Gochal, "**democracy and preventive war: Israel and the 1956 Sinai war**",Available at: https://ciaotest.cc.columbia.edu/isa/lej01, Accessed: 11/04/2020.
3. **Journey from Africa to Yemen Remains World's Busiest Maritime Migration Route**", Making migration work for all, 14 February 2020, Available Online At: https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049321 , Accessed: 17/8/2020.
4. Knights , Michael and Mello, Alexandre, **" The Saudi-UAE War Effort in Yemen (Part 1): Operation Golden Arrow in Aden ."** Available At : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-saudi-uae-war-effort-in-yemen-part-1-operation-golden-arrow-in-aden , Accessed: 17/2/2020.
5. laud , Georgina, "**Saudi Arabia V.s Yemen: Is world war 3 boiling up between Saudi, Yemen and Iran in the Red sea"**, 26/8/2018, Available At: https://www.express.co.uk/news/world/994556/Saudi-Arabia-vs-Yemen-world-war-3-oil-tanker-red-sea-attack-Houthi-rebels-Iran , Accessed: 17/12/2018.
6. **Population of Yemen",**19/12/2016, Available At : https://fanack.com/yemen/population-of-yemen , Accessed: 17/5/2019.
7. Schmitz , Charles, " **Deadly Stalemate in Yemen"**,19/12/2016, Available At: https://www.e-ir.info/pdf/66955 , Accessed: 17/4/2018.
8. Soltani , Fakhreddin, Naji , Saeid, and Ekhtiari Amiri , Reza, **"Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory", jornal of**

public administtration and governance , vol: 04, November 2014. Aviable at: www.macrothink.org/jpag , Accessed : 22/03/2020.

9. Stone , Marianne , "**Security According to Buzan :A comprehension security analysis**", Spring 2009, p2**.** Available at: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf., Accessed: 22/02/2019
10. Watson, Scott, **"Societal security: Applying the concept to the process of Kurdish identity construction",** University of British Colombia, p p 8-9. Available at: http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2005/watson.pdf, Accessed: Accessed: 18/04/2019.

=

الفهرس

فهرس: الجداول، الأشكال والخرائط

1- فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تراجع نسب التمثيل الجنوبي بدراجات كبيرة مقارنة بما نصت عليه اتفاقية الوحدة عام 1990.	94
02	نسب البطالة و في اليمن وبعض دول الحراك العربي وترتيبها في دليل التنمية البشرية لعام 2011.	100
03	نسبة الفقر في اليمن و بعض دول الحراك العربي	102
04	ترتيب اليمن في مؤشر: (التنمية البشرية، الفساد، الدولة الهشة)	103
05	فترة حكم الرؤساء العرب	105
06	ترتيب اليمن تبعا لدرجة الفساد التي بلغتها على سلم الفساد العالمي	112
07	التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن على الموازنة العامة السعودية	201
08	التداعيات السلبية للحرب اليمنية على الاقتصاد السعودي	202
09	التداعيات السلبية للحرب اليمنية على قطاعات اقتصادية رئيسة في الإمارات	204
10	نسب تعاطي المخدرات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2015	215

2- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المسار التفاعلي الذي يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية وهاجس احتوائها	36
02	أمن دول الخليج وتهديدات الأزمة اليمنية من منظور تحليل الواقعية الهجومية	75
03	المدركات الثابتة في بناء استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لمواجهة مصادر التهديد	86
04	مظاهر التهميش في اليمن	110
05	هشاشة البنية الصحية في اليمن	144
06	تصاعد معدلات النزوح وسوء التغذية في اليمن	145
07	انعكاس الأزمة اليمينة على صعيد التعليم	147
08	المجموعات الدينية والعرقية في اليمن	162
09	سلسلة الحروب بين الحوثيين والحكومة اليمنية	167
10	كيفية تحسين الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل بعد الأزمة	270

3- فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع التقديري للمسلمين الشيعة في الشرق الأوسط	160
02	المجموعات الدينية في اليمن	163
03	مناطق التأثير الايراني في الشرق الأوسط	172
04	الموقع الاستراتيجي لمضيق باب المندب	191
05	انماط الهجرة من القرن الافريقي إلى اليمن والسعودية	210
06	شحنات حبوب الكبتاغون التي تم ضبطها بالمنطقة خلال عامي 2014- 2015	214

فهرس الموضوعات

الموضـوع		الصفحة
مقدمة		أ
الفصل الأول: البناء النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة (الأزمة اليمنية وأمن دول الخليج العربي)		14
المبحث الأول	بناء تصور مفاهيمي للأزمة	16
المطلب الأول	الأزمة (مفهومها، خصائصها ومراحلها)	16
الفرع الأول	مفهوم الأزمة وتميزه عن غيره من المفاهيم	17
الفرع الثاني	خصائص الأزمة وأهم مراحلها	24
المطلب الثاني	إدارة الأزمة وسبل تسويتها(دراسة في المفهوم والأليات)	27
الفرع الأول	تعريف إدارة الأزمات	27
الفرع الثاني	آليات إدارة الأزمة الدولية	28
المبحث الثاني	أهم الأطر النظرية المفسرة للأزمة اليمنية	31
المطلب الأول	مقاربة الأمن المجتمعي في تفسير الأزمة اليمنية	31
الفرع الأول	"المجتمع" الموضوع المرجعي للأمن	32
الفرع الثاني	المعضلة الأمنية المجتمعية وهاجس الاحتواء	34
المطلب الثاني	مقاربة الحرمان النسبي في تفسير الأزمة اليمنية	38
الفرع الأول	المفاهيم الأساسية لمقاربة الحرمان النسبي	39
الفرع الثاني	علاقة الحرمان النسبي بنزعة العنف لدى البشر وردود أفعالهم إزاء أنظمتهم السياسية	41
المطلب الثالث	مقاربة التنمية السياسية في تفسير الأزمة اليمنية	44
الفرع الأول	التنمية السياسية (المفهوم والسمات)	44
الفرع الثاني	الافتراضات الأساسية للمقاربة حول أزمات التنمية السياسية	47
المبحث الثالث	مفهوم أمن دول الخليج من منظور وطني وإقليمي	51
المطلب الأول	مفهوم الأمن، مستوياته وأبعاده	51
الفرع الأول	مفهوم الأمن	51
الفرع الثاني	مستويات وأبعاد الأمن	56
المطلب الثاني	الأمن الوطني لدول الخليج العربي بين التحديات الداخلية والخارجية	58
الفرع الأول	الأمن الوطني لدول الخليج العربي والمصادر الداخلية للتهديد	59
الفرع الثاني	الأمن الوطني لدول الخليج العربي ومصادر التهديد الإقليمية	60
المطلب الثالث	مفهوم أمن دول الخليج العربي ضمن تصور إقليمي	61
الفرع الأول	معالم البيئة الإقليمية والأمنية لدول الخليج العربي	61
الفرع الثاني	جهود دول الخليج العربي في بناء منظومة أمن اقليمي	67
المبحث الرابع	أهم المقاربات النظرية في تفسير أمن دول الخليج العربي	72
المطلب الأول	المقاربة الواقعية الهجومية	72
الفرع الأول	الواقعية الهجومية وأهم روادها	72

الفرع الثاني	الافتراضات الأساسية للواقعية الهجومية	73
المطلب الثاني	**المقاربة البنائية**	76
الفرع الأول	أهم رواد المقاربة البنائية	76
الفرع الثاني	الافتراضات الأساسية للبنائية	77
المطلب الثالث	**المقاربة الجيوبوليتيكية**	79
الفرع الأول	التحليل الجيوبولتيكي وأهم رواده	79
الفرع الثاني	مرتكزات المقاربة الجيوبوليتيكية	80
المطلب الرابع	**مقاربة مركب الأمن الإقليمي**	82
الفرع الأول	مفهوم الأمن الإقليمي	82
الفرع الثاني	المرتكزات النظرية لمقاربة مركب الأمن الإقليمي	84
	خلاصة الفصل الأول	87
	الفصل الثاني: الأزمة اليمنية (الجذور، الأسباب والتداعيات الداخلية)	88
المبحث الأول	**جذور الأزمة (الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار و تراكم الأزمات الداخلية في اليمن)**	90
المطلب الأول	**الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار في اليمن قبل عام 2011**	90
الفرع الأول	مظاهر عدم الاستقرار في اليمن في مرحلة ما قبل الوحدة	90
الفرع الثاني	مظاهر عدم الاستقرار بعد الوحدة اليمنية	93
المطلب الثاني	**الحراك السياسي في اليمن عام2011 وبداية الأزمة**	97
الفرع الأول	لمحة عن الحراك السياسي في المنطقة العربية	97
الفرع الثاني	عوامل و دوافع وصول الحراك السياسي إلى اليمن عام 2011	99
الفرع الثالث	تحول مسار الحراك السياسي في اليمن وتفجر الأزمة	106
المبحث الثاني	**أسباب الأزمة اليمنية (عوامل تحول مسار الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة)**	108
المطلب الأول	**دور المعضلة السياسية في تبلور الأزمة اليمنية**	108
الفرع الأول	أزمتي الشرعية والمشاركة السياسية	108
الفرع الثاني	أزمة بناء الثقة الاجتماعية في مؤسسات الدولة	110
الفرع الثالث	أزمة التغلغل على ضوء اتساع النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين	113
المطلب الثاني	**المعضلة الاجتماعية والاقتصادية ودورها في تبلور الأزمة اليمنية**	115
الفرع الأول	تصدع البناء المجتمعي ودوره في تبلور الأزمة اليمنية	115
الفرع الثاني	غياب العدالة الاجتماعية و أزمة العدالة التوزيعية وعلاقتها بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في اليمن	119
المطلب الثالث	**دور الأطراف الخارجية في أقلمة الأزمة اليمنية (الحرب بالوكالة)**	122
الفرع الأول	أطراف الأزمة اليمنية	122
الفرع الثاني	أهمية اليمن بالنسبة للأطراف الخارجية للأزمة	124
الفرع الثالث	العلاقة بين الأطراف الداخلية والخارجية للأزمة	127
المبحث الثالث	**التداعيات الداخلية للأزمة اليمنية**	131
المطلب الأول	**تعثر المسار الانتقالي و إشكالية العدالة الانتقالية في اليمن**	131

الفرع الأول	عوامل تعثر المسار الانتقالي	132
الفرع الثاني	إشكالية العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن	135
المطلب الثاني	**تداعيات الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية**	138
الفرع الأول	تداعيات الأزمة على الأوضاع الاقتصادية	138
الفرع الثاني	الأزمة الإنسانية والاجتماعية في اليمن	143
	خلاصة الفصل الثاني	148
الفصل الثالث: مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج العربي على ضوء تداعيات الأزمة اليمنية		149
المبحث الأول	**الصراعات الطائفية والنزعات الانفصالية وتأثيرها في أمن و استقرار أنظمة دول الخليج العربي**	151
المطلب الأول	**النزعات الانفصالية (الحراك الجنوبي)**	152
الفرع الأول	الحراك الجنوبي والأزمة اليمنية الراهنة	152
الفرع الثاني	تأثير الحراك الجنوبي على استقرار دول الخليج العربي	156
المطلب الثاني	**الصراعات الطائفية (دراسة في المعضلة الحوثية)**	158
الفرع الأول	المذهب الشيعي في الخليج العربي	158
الفرع الثاني	التوزيع الديمغرافي- المذهبي في اليمن	162
الفرع الثالث	المعضلة الحوثية في اليمن (الواقع السياسي و الاجتماع)	164
المبحث الثاني	**الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي**	170
المطلب الأول	**إيران والحوثيون ومسألة تصدير المذهب**	170
الفرع الأول	تأثير إيران على الحركة الحوثية في اليمن	173
الفرع الثاني	مرتكزات المشروع الإيراني الداعم للحوثيين	177
المطلب الثاني	**التوغل الإيراني في اليمن (المحددات والأدوات)**	179
الفرع الأول	محددات التوغل الإيراني في اليمن	179
الفرع الثاني	أدوات التوغل الإيراني في اليمن	181
المبحث الثالث	**انعكاسات تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وتهديد أمن الممرات البحرية على أمن دول الخليج العربي**	184
المطلب الأول	**تنامي نشاط الجماعات الإرهابية**	184
الفرع الأول	التنظيمات الارهابية المتواجدة في اليمن	185
الفرع الثاني	تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية المتواجدة في اليمن	186
الفرع الثالث	البعد العقائدي في الصراع بين القاعدة والحوثيين	188
المطلب الثاني	**الأزمة اليمنية وتهديد أمن الممرات البحرية**	189
الفرع الأول	أهمية الموقع البحري لليمن	190
الفرع الثاني	أثر الأزمة اليمنية على أمن الممرات المائية	192
المبحث الرابع	**الأعباء الاقتصادية للحرب و تنامي التهديدات الاتماثلية**	198
المطلب الأول	**التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن والأعباء المادية لدول الخليج العربي**	198
الفرع الأول	تداعيات الحرب على الاقتصاد السعودي	199
الفرع الثاني	تداعيات الحرب على الاقتصاد الإماراتي	203

المطلب الثاني	**تنامي مخاطر الهجرة غير شرعية ، الاتجار بالبشر و تهريب المخدرات**	207
الفرع الأول	تنامي مخاطر الهجرة غير شرعية والاتجار بالشر	207
الفرع الثاني	تهريب المخدرات	212
	خلاصة الفصل الثالث	216
	الفصل الرابع: مقاربة دول الخليج العربي في إدارة للأزمة اليمنية ومستقبل أمن المنطقة في ظل المسارات المحتملة للأزمة	217
المبحث الاول	**آليات دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية**	219
المطلب الأول	**المبادرة الخليجية كخريطة طريق لمرحلة الانتقال السياسي في اليمن**	220
الفرع الأول	مضمون المبادرة الخليجية وأهم مبادئها	221
الفرع الثاني	تحديات العملية السياسية	224
المطلب الثاني	**الأداة العسكرية (عمليات التحالف العربي بقيادة السعودية)**	226
الفرع الأول	دوافع وأهداف التوجه نحو استخدام الأداة العسكرية في اليمن	226
الفرع الثاني	العمليات العسكرية لدول التحالف العربي في اليمن (مسارها، مرتكزاتها القانونية و المواقف الإقليمية والدولية منها)	230
المبحث الثاني	**تقييم مدى فاعلية دور دول الخليج العربي في إدارة الأزمة اليمنية**	235
المطلب الأول	**من حيث القدرة على بناء تصور أمني حول مدركات التهديد المشتركة وأحداث توازن بين الأهداف والآليات**	235
الفرع الأول	تكوين الإدراك الأمني لدى صانع القرار في دول الخليج العربي حول مصادر التهديد	236
الفرع الثاني	من حيث الرشادة في إحداث توازن بين (الآليات والأهداف)	239
الفرع الثالث	مشروعية استخدم الآلية العسكرية في اليمن	245
المطلب الثاني	**من حيث العلاقة بين انعكاسات الأزمة اليمنية وأداء منظمة مجلس التعاون الخليجي**	248
الفرع الأول	محاور انعكاسات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي	248
الفرع الثاني	تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي (الانجازات و أوجه القصور)	251
الفرع الثالث	الحاجة إلى إنشاء هيئة عليا لإدارة الأزمات	253
المبحث الثالث	**مستقبل أمن دول الخليج العربي على ضوء مسارات الأزمة اليمنية**	255
المطلب الأول	**المسارات المستقبلية للأزمة اليمنية**	255
الفرع الأول	سيناريو استعصاء تسوية الأزمة (الحرب المغلقة)	256
الفرع الثاني	سيناريو النجاح في تسوية الأزمة اليمنية	258
المطلب الثاني	**رهانات أمن دول الخليج العربي والخيارات المطروحة في ظل مسارات الأزمة اليمنية**	262
الفرع الأول	رهانات أمن دول الخليج العربي على ضوء استمرار الأزمة اليمنية	262
الفرع الثاني	الحاجة لصياغة بنية أمنية جديدة لدول الخليج العربي تستجيب للمتغيرات الراهنة	265
الفرع الثالث	ضرورة تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي	267
الفرع الرابع	ضرورة مساعدة اليمن على الصعيد الداخلي في تجسيد الديمقراطية التوافقية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي	271
	خلاصة الفصل الرابع	278

الخاتمة	279
قائمة المراجع	285
الفهرس	315
فهرس الجداول والأشكال والخرائط	316
فهرس الموضوعات	318
الملخص باللغة العربية	323
الملخص باللغة الاجنبية	324

ملخص الدراسة:

تبحث هذه الدراسة الموسومة بـ "**الأزمة اليمنية وتأثيرها في أمن دول الخليج العربي 2011-2019** " في العلاقة بين استقرار اليمن وأمن دول الخليج العربي، حيث يثار إشكال أمن هذه الدول في ظل تداعيات الأزمة اليمنية، الأمر الذي يستدعى البحث في طبيعة التهديدات التي تفرزها الأزمة وكيف تؤثر على أمن دول الخليج العربي والخيارات المتاحة أمام الأخيرة في إدارة الأزمة .

على هذا الأساس تهدف الدراسة إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى تعثر مسار الحراك السياسي في اليمن وعوامل تحوله إلى أزمة، ثم رصد تداعيات وتأثيرات الأزمة اليمنية التي تشكل مصادر تهديد قائمة ومحتملة على أمن دول الخليج العربي، خصوصا في ظل معطى الجوار الجغرافي مع محاولة تحديد وتقييم مدى فاعلية الآليات التي اعتمدت عليها الدول الخليجية في إدارة الأزمة والتصدي لهذه التهديدات والتأثيرات. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

تعتبر المشاكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوجه الأول من وجهي الأزمة التي تعانى منها اليمن، أما الوجه الآخر فهو دور العامل الخارجي، الذي له دوره في تعميق وتغذية الانقسام المجتمعي، بشكل أدى إلى زيادة تعقد الأزمة واطالة امدها؛

كما تم رصد تأثير سلبي للأزمة اليمنية على دول الخليج العربي، إذ يتبلور هذا التأثير في جملة التهديدات والمخاطر الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا جاء تعامل دول الخليج العربي مع الأزمة اليمنية من منطلق التصدي لهذه التهديدات وحماية المصالح الخليجية ومنع إيران من بسط هيمنتها في اليمن؛

ويمكن حصر تعامل دول الخليج مع الأزمة اليمنية وإدارتها وفق مستويين من خلال إتباع أسلوب التدرج في خيارات التعامل مع تطورات الأزمة، وذلك باعتمادها على أدوات سياسية دبلوماسية تتجسد في "المبادرة الخليجية"، وأدوات أخرى صلبة تتمثل في العمليات العسكرية للتحالف العربي في اليمن؛

إن الأزمة اليمنية الراهنة تبدو مفتوحة على كافة السيناريوهات والاحتمالات، بالتالي من الصعب توقع حدوث انفراج الأزمة وتسويتها دون قبول كافة الأطراف (الداخلية والخارجية) بتقديم تنازلات جادة وواقعية يمكنها الدفع باتجاه إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

Study's abstract:

This study, entitled : **"The Yemeni crisis and its impact on the security of the Arab Gulf countries 2011-2019"**, examines the relationship between the stability of Yemen and the security of the Arab Gulf countries; the security problems of these ones are raised in the shadow of the Yemeni crisis, which calls for research into the nature of threats generated by the crisis and how this affects the security of the neighboring Gulf countries, as well as the options available to them in managing the crisis.

In this sense, the study aims to analyze the reasons that led to the failure of the political movement in Yemen and the factors that turned it into a crisis, then to monitor the repercussions and effects of this crisis, as it has become a major source of existing and potential threats to the security of the Arab Gulf states, especially in light of the given geographical neighborhood, and to attempt to identify and evaluate the effectiveness of the mechanisms that the Gulf countries relied on in managing the Yemeni crisis in order to address its various effects.

The study concluded to the following results:

The internal, political, social and economic problems are the first side of the crisis Yemen is suffering from. The other side is the external factor, which has a role in deepening and nourishing the societal division, in a way that led to an increase in the complexity of the crisis and a prolongation of its duration؛

Monitoring the negative impact of the Yemeni crisis on the security of the Arab Gulf countries; this influence is characterized in the security, political, social and economic threats and risks. For that reason, the Arab Gulf countries handling of the crisis came in terms of addressing these threats, protecting Gulf interests and preventing Iran from extending its hegemony in Yemen؛

The Gulf countries handling and management of the Yemeni crisis can be limited to two levels, by following the gradual approach in dealing with the developments of the crisis, by relying on political and diplomatic tools embodied in the "Gulf Initiative", and other solid means consisting in the military operations of the Arab coalition in Yemen؛

The current Yemeni crisis appears to be open to all scenarios and possibilities. Therefore, it is difficult to expect a breakthrough and a settlement of the crisis without the acceptance of all parties (internal and external ones) to make serious and realistic concessions that can push for a political settlement of the crisis.